

الاحد
١١ ربيع الثاني ١٣٨٨
٧ يوليو (تموز) ١٩٦٨



العدد
٦٨٤
السنة الرابعة عشرة

مرسوم

بتكليف وزير الشؤون الاجتماعية والعمل القيام

بأعمال وزير الارشاد والانباء بالنيابة

نحن صباح السالم الصباح أمير الكويت

بعد الاطلاع على المادة ٥٦ من الدستور

وعلى مرسوم تشكيل الوزارة الصادر في ٢٥ شوال سنة
١٣٨٦ هـ الموافق ٤ فبراير سنة ١٩٦٧ م

وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء

وبعد موافقة مجلس الوزراء

رسمنا بالاتي

مادة اولى

يعهد الى خالد احمد جاسم المضاف وزير الشؤون
الاجتماعية والعمل - بالاضافة الى عمله - القيام بأعمال جابر
العلي السالم وزير الارشاد والانباء ، وذلك أثناء غيابه
في الخارج .

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء ابلاغ هذا المرسوم الى مجلس الامة

أمير الكويت
صباح السالم الصباح

رئيس مجلس الوزراء
جابر الاحمد الصباح

صدر بقصر السيف في : ٥ ربيع الثاني ١٣٨٨ هـ
الموافق : ١ يوليو ١٩٦٨ م

مرسوم

بتكليف وزير البريد والبرق والهاتف القيام

بأعمال وزير العدل بالنيابة

نحن صباح السالم الصباح أمير الكويت

بعد الاطلاع على المادة ٥٦ من الدستور

وعلى مرسوم تشكيل الوزارة الصادر في ٢٥ شوال سنة ١٣٨٦ هـ الموافق ٤ من فبراير سنة ١٩٦٧ م .

وعلى المرسوم الصادر في ٢٠ محرم سنة ١٣٨٧ هـ الموافق ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٧ م بتعيين وزير البريد والبرق والهاتف

وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء

وبعد موافقة مجلس الوزراء

رسمنا بالاتي

مادة اولى

يعهد الى عبد العزيز عبد الله الصرعاوي وزير البريد والبرق والهاتف - بالاضافة الى عمله - القيام بأعمال وزير العدل خالد احمد الجبار ، وذلك أثناء غيابه في الخارج .

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء ابلاغ هذا المرسوم الى مجلس الامة

أمير الكويت
صباح السالم الصباح

رئيس مجلس الوزراء

جابر الاحمد الجابر

صدر بقصر السيف في : ٥ ربيع الثاني ١٣٨٨ هـ

الموافق : ١ يوليو ١٩٦٨ م

مرسوم

بتكليف وزير الاشغال العامة القيام بأعمال وزير

التجارة والصناعة بالنيابة

نحن صباح السالم الصباح أمير الكويت

بعد الاطلاع على المادة ٥٦ من الدستور

وعلى مرسوم تشكيل الوزارة الصادر في ٢٥ شوال سنة

١٣٨٦ هـ الموافق ٤ من فبراير سنة ١٩٦٧ م .

وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء

وبعد موافقة مجلس الوزراء

رسمنا بالاتي

مادة اولى

يعهد الى خالد العيسى الصالح وزير الاشغال العامة - بالاضافة الى عمله - القيام بأعمال عبد الله الجابر الصباح وزير التجارة والصناعة ، وذلك أثناء غيابه في الخارج .

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء ابلاغ هذا المرسوم الى مجلس الامة

أمير الكويت
صباح السالم الصباح

رئيس مجلس الوزراء

جابر الاحمد الجابر

صدر بقصر السيف في : ٥ ربيع الثاني ١٣٨٨ هـ

الموافق : ١ يوليو ١٩٦٨ م

مرسوم

بتكليف وزير الكهرباء والماء القيام بأعمال
وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية

بالنيابة

نحن صباح السالم الصباح أمير الكويت

بعد الاطلاع على المادة ٥٦ من الدستور

وعلى مرسوم تشكيل الوزارة الصادر في ٢٥ شوال سنة
١٣٨٦ هـ الموافق ٤ فبراير سنة ١٩٦٧ م

وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء

وبعد موافقة مجلس الوزراء

رسمنا بالآتي

مادة اولى

يعهد الى عبد الله احمد السميح وزير الكهرباء والماء -
بالاضافة الى عمله - القيام بأعمال عبد الله المشارى الروضان
وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية ، وذلك اثناء غيابه في الخارج .

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء ابلاغ هذا المرسوم الى مجلس
الامة .

أمير الكويت

صباح السالم الصباح

رئيس مجلس الوزراء

جابر الاحمد الجابر

صدر في قصر السيف في - ١٠ ربيع الثاني سنة ١٣٨٨ هـ

الموافق - ٦ من يوليو سنة ١٩٦٨ م

مرسوم بتعيين سفير غير مقيم

نحن صباح السالم الصباح أمير الكويت

بعد الاطلاع على المادة ٧٤ من الدستور

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ بنظام السلكين الدبلوماسي
والقنصلي .

وعلى المرسوم الصادر في الرابع من ربيع الثاني سنة ١٣٨٥ هـ
الموافق أول أغسطس سنة ١٩٦٥ م بتعيين سالم صباح السالم
سفيرا فوق العادة مفوضا من لدنا لدى المملكة المتحدة .

وعلى المرسوم الصادر في التاسع من ربيع الأول سنة ١٣٨٨ هـ
الموافق ٥ يونيو سنة ١٩٦٨ م بتعيينه سفيرا فوق العادة ومفوضا
من لدنا لدى مملكة السويد .

وعلى المرسوم الصادر في ٢١ من ربيع الأول سنة ١٣٨٨ هـ
الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٦٨ م بتعيينه سفيرا فوق العادة ومفوضا
من لدنا لدى مملكة الدنمرك .

رسمنا بالآتي

مادة اولى

يعين سالم صباح السالم - بالاضافة الى عمله - سفيرا
فوق العادة مفوضا من لدنا لدى مملكة النرويج .

مادة ثانية

على وزير الخارجية تنفيذ هذا المرسوم ، ويعمل به من
تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

صباح السالم الصباح

رئيس مجلس الوزراء

جابر الاحمد الجابر

وزير الخارجية

صباح الاحمد الجابر

صدر بقصر السيف في : ٤ ربيع الثاني سنة ١٣٨٨ هـ .

الموافق : ٣٠ من يونيو ١٩٦٨ م .

قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨

نحن صباح السالم الصباح
أمير الكويت
بعد الاطلاع على الدستور وبخاصة المواد ٢٠ و ٢٣ و ٦٥ و ٧٧ و ١٤٨ و ١٥٤ منه وعلى قانون النقد الكويتي الصادر بالمرسوم الاميري رقم ٤١ لسنة ١٩٦٠ وعلى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن انضمام دولة الكويت الى اتفاقيتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وعلى المرسوم الاميري الصادر في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ في شأن الرقابة على تحويل النقد وافق مجلس الامة على القانون الاتي نصه ، وقد صدقنا عليه واصدرناه

الباب الاول النقد

القسم الاول . . وحدة النقد وتعادلها

مادة ١

وحدة النقد هي الدينار الكويتي ، وينقسم الى الف فلس .

مادة ٢

تعادل قيمة الدينار الكويتي (٢٤٨٨٢٨) جراما من الذهب الخالص (جرامين وثمانية وأربعين الفا وثمانمائة وثمانية وعشرين جزءا من مئة الف جزء من الجرام) .

ويجوز في الظروف العاجلة تغيير سعر التعادل بمرسوم ، بعد أخذ رأي محافظ البنك المركزي . ويبلغ هذا المرسوم الى مجلس الامة فور صدوره .

مادة ٣

١ - كل معاملة أو اتفاق يتعلق بالعملية أو بالوفاء بها يعتبر أنه قد أبرم واتفق على تنفيذه على أساس الدينار الكويتي الا اذا اتفق صراحة على خلاف ذلك .

٢ - كلما اقتضى الامر يعلن البنك المركزي لكافة الاغراض القانونية التي يحددها بما في ذلك استيفاء الرسوم ، سعر الصرف لاهم العملات الاجنبية على أساس سعر تعادلها مع الذهب أو على أساس السعر المعلن من قبل صندوق النقد الدولي او على أي أساس آخر يراه .

القسم الثاني

... اصدار الاوراق والمسكوكات النقدية

مادة ٤

١ - اصدار النقد امتياز مقصور على الدولة ، يمارسه البنك المركزي دون سواه .

٢ - يحظر على أية جهة أخرى خلاف البنك المركزي أن تصدر أو تضع في التداول أوراقا أو مسكوكات نقدية أو أي سند أو صك يستحق الدفع لحاملة عند الطلب ويمكن تداوله كعملة قانونية ، وذلك بقصد استعمال هذه الوسائل كأداة دفع بدلا من النقد الصادر طبقا لاحكام هذا القانون .

٣ - يعاقب كل من يخالف أحكام هذه المادة بالعقوبات المقررة في قانون الجزاء لتقليد أوراق النقد أو تزيف المسكوكات .

مادة ٥

١ - للبنك المركزي اصدار الاوراق النقدية من الفئات التالية : (دينار واحد ، خمسة دنانير ، عشرة دنانير) .

٢ - تحمل الاوراق النقدية الآتية الذكر توقيعى وزير المالية ومحافظ البنك المركزي .

٣ - للاوراق النقدية المشار اليها في هذه المادة قوة ابراء غير محدودة في دولة الكويت لوفاء أى مبلغ كان .

مادة ٦

١ - للبنك المركزي اصدار أوراق نقدية تقل قيمتها عن الوحدة النقدية وتكون من فئة نصف الدينار وربع الدينار .

٢ - تحمل الاوراق النقدية الآتية الذكر توقيعى وزير المالية ومحافظ البنك المركزي .

٣ - يكون للاوراق النقدية المشار اليها في هذه المادة قوة ابراء لوفاء أى مبلغ في دولة الكويت في الحدود التالية :

أ - عشرين دينارا للاوراق من فئة نصف الدينار .

ب - عشرة دنانير للاوراق من فئة ربع الدينار .

٤ - يقبل البنك المركزي وصناديق الدولة وصناديق البنوك العاملة في دولة الكويت الاوراق النقدية الصغيرة دون أى تحديد لكمياتها .

مادة ٧

١ - للبنك المركزي اصدار مسكوكات معدنية .

٢ - تكون المسكوكات المعدنية غير الذهبية عملة قانونية في دولة الكويت ولها قوة ابراء لوفاء أى مبلغ في حدود دينارين ، ويلتزم البنك المركزي بقبولها دون أى تحديد لمقدارها .

٣ - للبنك المركزي أن يحدد شروط بيع وشراء المسكوكات الذهبية من صناديقه .

مادة ٨

يحدد مجلس الوزراء بناء على توصية البنك المركزي :

١ - ما تحمله الاوراق النقدية من عبارات تدل على قيمتها وكذلك شكل الاوراق وتصميمها وسائر مميزاتها .

٢ - فئات المسكوكات المعدنية التي يصدرها البنك المركزي وأشكالها وتصميمها وأوزانها القياسية ومقدار الاختلاف المسموح به في الوزن والنقاء وسائر أوصافها الأخرى .

القسم الثالث . . تداول الاوراق والمسكوكات النقدية وسحبها

أولاً - الاوراق النقدية . .

مادة ٩

تطرح في التداول مختلف فئات الاوراق النقدية الجديدة بقرار من مجلس ادارة البنك المركزي يحدد فيه مقدارها وفئاتها ، وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويذاع على الجمهور بمختلف وسائل النشر المناسبة .

مادة ١٠

١ - لمجلس ادارة البنك المركزي بعد موافقة وزير المالية أن يقرر سحب أي فئة من الاوراق النقدية من التداول مقابل دفع قيمتها الاسمية .

وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويذاع على الجمهور بمختلف وسائل النشر المناسبة .

ويحدد قرار السحب مهلة لتبديل الاوراق النقدية المسحوبة على أن لا تقل عن ٩٠ يوما في الاحوال العادية وعن خمسة عشر يوما في الاحوال الضرورية المستعجلة .

وبعد انتهاء مدة التبديل المحددة في قرار السحب تفقد الاوراق النقدية المسحوبة قوة الإبراء كعملة قانونية ويمتنع التعامل بها ، على أنه يكون لحاملها الحق في تبديلها لدى صناديق البنك المركزي خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بقرار السحب . فإذا لم يتم تبديلها خلال هذه الفترة تنزل قيمتها من كمية النقد المتداول ، وتضاف هذه القيمة الى الحساب المنصوص عليه في المادة ٤٨ من هذا القانون .

٢ - لا يلزم البنك المركزي بإعادة قيمة الاوراق النقدية المفقودة أو المسروقة أو بقبول الاوراق المزورة أو دفع قيمتها .

٣ - يدفع البنك المركزي قيمة الاوراق النقدية المشوهة أو المنقوصة وفقا للتعليمات التي يصدرها ، أما الاوراق النقدية التي لا تتوافر فيها الشروط التي تتضمنها هذه التعليمات فتسحب من التداول بدون مقابل .

٤ - يقوم البنك المركزي باتلاف الاوراق النقدية المسحوبة من التداول وفقا للتعليمات التي يصدرها في هذا الشأن .

ثانياً - المسكوكات النقدية غير الذهبية . .

مادة ١١

١ - تطرح في التداول مختلف فئات المسكوكات النقدية غير الذهبية بقرار من مجلس ادارة البنك المركزي يحدد فيه مقدار هذه المسكوكات ، وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويذاع على الجمهور بمختلف وسائل النشر المناسبة .

٢ - يجوز سحب أية فئة من هذه المسكوكات النقدية لقاء دفع قيمتها الاسمية ، ويصدر بالسحب قرار من مجلس ادارة البنك المركزي ينشر في الجريدة الرسمية ويذاع على الجمهور بمختلف وسائل النشر المناسبة .

٣ - يحدد قرار السحب مدة التبديل على أن لا تقل عن ستة أشهر .

٤ - المسكوكات النقدية التي لا تقدم للتبديل خلال المدة المذكورة تفقد قوة الإبراء كعملة قانونية ، وتنزل قيمتها من كمية النقد المتداول ، وتضاف هذه القيمة الى الحساب الخاص المنصوص عليه في المادة ٤٨ من هذا القانون .

٥ - تسحب من التداول بدون مقابل المسكوكات التي شوهت أو نقصت أو خف وزنها أو تغيرت معالمها بأي سبب لا يرجع الى الاستعمال المألوف .

القسم الرابع . . غطاء النقد

مادة ١٢

يجب أن يقابل النقد المتداول وما لدى البنك المركزي من ودائع تحت الطلب غطاء مكون بصفة دائمة مما يأتي :

أ - مسكوكات أو سبائك ذهبية على الاقل بنسبة الغطاء الذهبي عن خمسين في المائة من قيمة النقد المتداول .

ب - ودائع تحت الطلب أو لاجل ، بعملات قابلة للتحويل الى ذهب أو بعملات قابلة للتحويل بحرية مودعة في الخارج لدى البنوك المركزية أو خزانات الدول أو بنك التسويات الدولية أو صندوق النقد الدولي أو البنوك التجارية .

ج - صكوك أو سندات أو أذونات أو شهادات أجنبية صادرة عن حكومات أجنبية أو مضمونة من قبلها أو صادرة عن منظمات مالية أو نقدية دولية أو مضمونة من قبلها شريطة أن تكون محررة بعملات قابلة للتحويل بحرية وأن يكون التعامل بها في الاسواق المالية سهلا وأن تكون مستحقة الاداء في فترة لا تزيد على ثلاث سنوات .

د - سندات أو صكوك أجنبية أخرى غير التي تصدرها أو تضمنها الحكومات الاجنبية أو المنظمات المالية أو النقدية الدولية شريطة أن تكون محررة بعملات قابلة للتحويل بحرية وأن تكون سهلة التداول في الاسواق المالية وأن تستحق الوفاء خلال سنة واحدة .

القسم الثاني . . أغراض البنك المركزي

مادة ١٥

أغراض البنك المركزي هي :

- ١ - ممارسة امتياز اصدار العملة لحساب الدولة .
- ٢ - العمل على تأمين ثبات النقد الكويتي وعلى حرية تحويله الى العملات الاجنبية الاخرى .
- ٣ - العمل على توجيه سياسة الائتمان بما يساعد على التقدم الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الدخل القومي .
- ٤ - مراقبة الجهاز المصرفي في دولة الكويت .
- ٥ - القيام بوظيفة بنك الحكومة .
- ٦ - تقديم المشورة المالية للحكومة .

القسم الثالث**رأس مال البنك المركزي واحتياطياته**

مادة ١٦

رأس مال البنك المركزي مليونان من الدنانير الكويتية
وتدفعه الحكومة بأكمله .

مادة ١٧

- ١ - يكون البنك المركزي صندوق احتياطي عام .
- ٢ - عند نهاية كل سنة مالية يعتبر ربحا صافيا الارباح التي يحققها البنك بعد اقتطاع النفقات وخصم الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الديون الهالكة أو المشكوك فيها واستهلاك الموجودات والاسهام في صندوق التقاعد وغير ذلك من المصروفات التي تحتاط لها البنوك .
- ٣ - يتم التصرف في صافي أرباح البنك على النحو التالي :
أ - يضاف صافي أرباح البنك الى صندوق الاحتياطي العام الى أن يبلغ رصيده ثلاثة ملايين دينار كويتي .
ب - اذا بلغ رصيد صندوق الاحتياطي العام ثلاثة ملايين دينار كويتي يعود صافي الربح بأكمله الى الحكومة .
ج - اذا كان صندوق الاحتياطي العام في أية سنة من السنوات غير كاف لتغطية خسائر البنك قامت الحكومة بتسديد العجز الواقع .

القسم الرابع . . الإدارة

مادة ١٨

يتولى ادارة البنك المركزي مجلس ادارة يشكل من :

- أ - المحافظ وتكون له الرئاسة
- ب - نائب المحافظ
- ج - ممثل عن وزارة المالية
- د - ممثل عن وزارة التجارة والصناعة
- هـ - أربعة اعضاء آخرين

هـ - الاوراق التجارية المحررة بعملة أجنبية قابلة للتحويل بحرية والمقبولة لدى البنوك التجارية الاجنبية على الا تتعدى مدة استحقاقها ستة أشهر .

و - سندات أو أذونات الحكومة الكويتية أو المضمونة من قبلها أو السلف الممنوحة الى خزانة الحكومة الكويتية .

ز - الاوراق التجارية الداخلية أو القروض الممنوحة للبنوك المحلية لقاء خصم الاوراق التجارية الداخلية أو رهنها أو أية ضمانات أخرى وكذلك السلف الممنوحة للبنوك المحلية لقاء ضمانات كافية على أن تكون هذه الاوراق والقروض والسلف مستحقة الاداء خلال ثلاثة أشهر .

الباب الثاني**بنك الكويت المركزي****القسم الاول . . تأسيس البنك المركزي**

مادة ١٣

تنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى « بنك الكويت المركزي » ويشار اليها في هذا القانون بالبنك المركزي .

وتكون مدينة الكويت مركزا للبنك وله أن يفتح فروعاً له في دولة الكويت وأن يعين وكلاء ومراسلين له في الخارج .

مادة ١٤

يكون للبنك المركزي ميزانية خاصة تعد على النمط التجاري .

ويعتبر البنك تاجراً في علاقاته مع الغير وتجرى عملياته وتنظم حساباته وفقاً للقواعد التجارية المصرفية .

وفيما عدا الاحكام الدستورية السارية في شأن اعمال البنك والميزانية وحسابه الختامي يضع مجلس الادارة ، بموافقة وزير المالية والنفط سائر النظم والاحكام المتعلقة بشؤون البنك الادارية والمالية بما في ذلك شؤون الموظفين والمحاسبة ، دون التقيد في ذلك كله بأحكام قوانين المناقصات العامة والوظائف العامة المدنية .

ولا تنطبق على أعمال البنك المركزي أحكام الرقابة المسبقة المقررة بمقتضى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة . وتقتصر مهمة الديوان على تدقيق حسابات البنك وموجوداته ، ولا يكون له التدخل بأية صورة من الصور في تسيير اعمال البنك أو التعرض لسياسته . ويجب أن يكون الموظف الفني التابع لديوان المحاسبة والذي يقوم بتدقيق أعمال البنك مؤهلاً تأهيلاً فنياً كافياً وذو خبرة خاصة بأعمال البنوك .

ويشترط في جميع أعضاء المجلس أن يكونوا كويتين بصفة أصلية .

مادة ١٩

يعين المحافظ ونائب المحافظ بمرسوم لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بناء على عرض وزير المالية ، على أن يكونا من ذوي الخبرة في الأعمال المصرفية والمالية .

ويحدد المرسوم الصادر بتعيين المحافظ ونائب المحافظ رواتبهما ومخصصاتهما وكافة بدلاتهما وحقوقهما المالية .

مادة ٢٠

١ - يعين مجلس الوزراء ممثلي كل من وزارة المالية والنفط ووزارة التجارة والصناعة ويسمى من ينوب عنهما عند غيابهما ، كما يحدد مكافأتهما وذلك بناء على اقتراح الوزير المختص .

٢ - يعين الاعضاء الآخرون بمرسوم بناء على عرض وزير المالية والنفط لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد على أن يكونوا من ذوي الخبرة في الشؤون الاقتصادية والمالية أو المصرفية . ويحدد المرسوم الصادر بتعيينهم مقدار مكافآتهم .

٣ - لا يجوز للاعضاء المشار اليهم في الفقرتين السابقتين أن يكونوا أعضاء مجلس ادارة أو مديرين أو موظفين في أحد البنوك العاملة في دولة الكويت .

مادة ٢١

١ - للمحافظ كامل الصلاحيات اللازمة لادارة أعمال البنك المركزي ، واصدار الانظمة والتعليمات الخاصة بذلك . وهو المسؤول عن مراعاة تطبيق هذا القانون وأنظمة البنك وتنفيذ قرارات مجلس الادارة . وهو الممثل القانوني للبنك وله حق التوقيع عنه . وللمحافظ أن يفوض بعد موافقة مجلس الادارة نائب المحافظ أو غيره من موظفي البنك في مزاوله بعض صلاحياته .

٢ - يحل نائب المحافظ محل المحافظ بصفة مؤقتة عند غيابه أو خلو منصبه .

٣ - على المحافظ ونائب المحافظ أن يتفرغا لعملهما في البنك ولا يجوز لاي منهما ، أثناء توليه وظيفته ، أن يلى أي وظيفة أخرى أو أن يؤدي عملا لغير البنك بأجر أو بدون أجر ، أو أن يسهم في التزامات تعقدها الحكومة أو المؤسسات العامة ، أو أن يجمع بين وظيفته والعضوية في مجلس ادارة أي شركة . وتستثني من ذلك اعمال اللجان والمؤسسات والهيئات التي تشكلها الحكومة أو المؤسسات أو الهيئات العامة ، وكذلك أعمال المؤتمرات الدولية .

مادة ٢٢

١ - لا يجوز أن يكون عضوا في مجلس ادارة البنك المركزي :

أ - من سبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة .

ب - من أشهر افلاسه أو امتنع عن الدفع .

٢ - وفيما عدا الاحوال المنصوص عليها في الفقرة السابقة يجوز بمرسوم أو بقرار من مجلس الوزراء وفقا لطريقة التعيين انهاء خدمة أي عضو من أعضاء مجلس الادارة في الحالتين التاليتين .

أ - اذا أخل اخلاقا خطيرا بواجباته أو ارتكب أخطاء جسيمة في ادارة البنك .

ب - اذا تغيب عن حضور جميع اجتماعات مجلس الادارة خلال ثلاثة أشهر متتالية بغير موافقة المجلس ، الا اذا كان الغياب في مهمة رسمية أو بسبب اجازة سنوية أو مرضية .

مادة ٢٣

يجتمع مجلس الادارة بدعوة من المحافظ ، ويجب أن يدعو المحافظ المجلس للاجتماع اذا طلب ذلك وزير المالية أو ثلاثة من الاعضاء على الاقل ولا يجوز أن تقل اجتماعاته عن ثمانى مرات في السنة .

مادة ٢٤

يشترط لصحة اجتماع المجلس أن يحضره خمسة أعضاء على الاقل من بينهم المحافظ أو نائبه وممثل وزارة المالية أو نائبه .

وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين فاذا تساوت الاصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس .

مادة ٢٥

لمجلس الادارة أن يستعين بالخبراء وأن يدعو الى اجتماعاته للمشورة من يرى الاستماع الى رأيهم في موضوع معين .

مادة ٢٦

يمارس مجلس الادارة في حدود أحكام هذا القانون كامل الصلاحيات اللازمة لاداء مهمته ويقوم بصفة خاصة بما يلي :

أ - رسم سياسة البنك النقدية والائتمانية .
ب - تقرير الامور المتعلقة باصدار النقد وتداوله وسجبه من التداول .

ج - تقرير نظام خصم واعادة خصم الاوراق التجارية ومنح القروض والسلف وتحديد الضمانات المطلوبة .

د - تحديد معدل الخصم واعادة الخصم والفوائد والعملات التي يتقاضاها البنك عن القروض والسلف وخصم الاوراق التجارية .

هـ - تقرير الامور المتعلقة بتنظيم مهنة البنوك وأحكام الرقابة عليها .

مادة ٢٩

لا يجوز للبنك المركزي أن يدفع للعاملين فيه أو لصالحهم أى أجر أو رواتب أو أتعاب أو علاوة أو مكافأة على أساس ما يحققه البنك من أرباح .

القسم الخامس . . أعمال البنك المركزي

أولاً - العلاقة مع الحكومة . .

مادة ٣٠

يقدم البنك المركزي المشورة للحكومة لتسهيل تحقيق أغراضه ومهامه وتستشير الحكومة في الأمور المتعلقة بالسياسة النقدية والائتمانية .

مادة ٣١

يقوم البنك المركزي بأعمال بنك الحكومة وعملياتها المالية ، وعلى أساس ذلك :

أ - تودع لديه وحدة أموال الحكومة بالدينار الكويتي دون أن يؤدي أية فائدة عنها .

ب - يؤدي بصورة عامة العمليات والخدمات المصرفية الخاصة بالحكومة دون أجر داخل البلاد وخارجها .

ويجوز لوزير المالية أن يعهد الى البنك المركزي بإدارة أية أموال حكومية أخرى وفقاً للشروط التي يتفق عليها في حينه .

مادة ٣٢

١ - يجوز بقرار من مجلس الوزراء تطبيق أحكام الفقرتين (أ) و (ب) من المادة السابقة على البلديات والمؤسسات العامة .

٢ - كما يجوز استثناء منح هذه الهيئات فوائد عن ودائعها وفي هذه الحالة لا تستفيد من مجانية العمليات والخدمات المصرفية .

مادة ٣٣

يتولى البنك المركزي تنفيذ القوانين والانظمة الخاصة برقابة تحويل النقد .

مادة ٣٤

يقوم البنك المركزي مباشرة أو بواسطة البنوك التجارية بإجراء العمليات التي تتعلق ببيع وإدارة القروض التي تصدرها الحكومة أو تضمنها أو التي تصدرها أية هيئة أو مؤسسة عامة في الكويت .

مادة ٣٥

يجوز للبنك المركزي وفقاً لأحكام المادة (٢٦/ح) من هذا القانون :
أ - أن يشتري ويبيع ويخضم ويعيد خصم أذونات خزينة الحكومة .

و - المداولة في طلبات السلف المقدمة من الحكومة .
ز - تعيين الحد الاعلى للقروض والسلف التي يمكن منحها للبنوك العاملة في الكويت .

ح - تحديد مقدار المبالغ المخصصة لشراء وخصم سندات القروض العامة أو أذونات خزينة الحكومة .

ط - انشاء غرف المقاصة .

ي - انشاء صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين وتقرير مساهمة البنك فيه .

ك - اقرار تقديرات الايرادات والمصروفات السنوية .

ل - الاطلاع دورياً على وضع البنك وسير عملياته .

م - الموافقة على ميزانية البنك السنوية وعلى حساب الارباح والخسائر والحساب الختامي . وتعتمد موافقة مجلس الادارة على تقدير الايرادات والمصروفات أو على الميزانية وحساب الارباح والخسائر والحساب الختامي من وزير المالية والنفط .

ن - الموافقة على تقرير البنك السنوي الذي يرفعه المحافظ الى وزير المالية وفقاً لأحكام المادة ٥٠ من هذا القانون .
س - وضع التعليمات الداخلية المتعلقة بالشؤون المالية والادارية والتنظيمات الاخرى التي يراها كفيلة بتحقيق حسن ادارته .

ع - معالجة جميع الشؤون التي ينص هذا القانون أو أي قانون آخر على أنها من اختصاص مجلس الادارة .

مادة ٢٧

لمثل وزارة المالية بمجلس الادارة أن يطلب وقف أي قرار صادر من المجلس يتعلق بالسياسة النقدية والائتمانية لعرضه على وزير المالية ، فإذا لم يبت وزير المالية في الامر خلال سبعة أيام من تاريخ الوقف أصبح القرار المذكور نافذاً .

مادة ٢٨

على أي عضو من أعضاء مجلس ادارة البنك المركزي أو أي مدير أو موظف أو مستخدم به أن لا يفشي أية معلومات تتعلق بشؤون البنك أو عملائه أو بشؤون البنوك الاخرى الخاضعة لرقابة البنك المركزي تكون قد وصلت اليه بسبب أعمال وظيفته وذلك فيما عدا الاحوال التي يصرح فيها القانون بذلك .

ويحدد بقرار من وزير المالية ، بعد أخذ رأى مجلس ادارة البنك المركزي المعلومات المحظور افشاؤها .

مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب كل من يخالف الحظر الوارد في الفقرتين السابقتين بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتين وخمسة وعشرين دينارا أو باحدى هاتين العقوبتين مع العزل في جميع الاحوال .

ثانيا - العلاقة مع البنوك المحلية .

مادة ٤٠

للبنك المركزي أن يفتح حسابات ودائع للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في دولة الكويت ، وللمؤسسات الائتمان العامة .
وله أيضا أن يفتح حسابات ودائع للمؤسسات الأخرى بعد موافقة وزير المالية .

ولا تدفع عن الحسابات المنوه عنها في الفقرتين السابقتين أية فائدة الا في الحالات الخاصة التي يقررها مجلس ادارة البنك المركزي ويوافق عليها وزير المالية .

مادة ٤١

يجوز للبنك المركزي أن يجري مع البنوك - دون غيرها - العمليات الآتية :

أ - أن يبيع ويشترى أو يخضم أو يعيد خصم الأوراق التجارية بشرط أن تكون مستحقة الدفع خلال ثلاثة اشهر من تاريخ حيازتها أو خصمها لدى البنك .

ب - أن يمنح في الحالات الاضطرارية قروضا أو سلفا بالحساب الجاري لمدة لا تجاوز ثلاثة اشهر لقاء ضمانات يعتبرها كافية .

ج - أن يفتح حسابات بالدينار الكويتي لدى البنوك .

مادة ٤٢

يحظر على البنك المركزي :

أ - أن يقوم بتجديد أو تبديل سندات مستحقة الدفع مخصومة أو مرهونة لديه الا في الظروف الاستثنائية التي يقدرها ولمرة واحدة وفي حدود ٥٠٪ من القيمة الاصلية لهذه السندات .

ب - أن يقبل خصم أو رهن أوراق تجارية موقع عليها من أحد أعضاء مجلس الادارة أو احد موظفي البنك ومستخدميه .

ثالثا - عمليات على ذهب و عملات اجنبية في الداخل والخارج .

مادة ٤٣

يجوز للبنك المركزي :

أ - أن يشتري ويبيع ويستورد ويصدر المسكوكات والسبائك الذهبية والفضية .

ب - أن يجري جميع عمليات العملات الاجنبية والتحويلات الخارجية .

ج - أن تكون له حسابات لدى بنوك مركزية أو بنوك اجنبية او لدى مؤسسات مالية او نقدية دولية .

د - أن يفتح حسابات لبنوك مركزية او لبنوك اجنبية أو لمؤسسات مالية او نقدية دولية وإن يكون مراسلا لهذه البنوك والمؤسسات .

ب - أن يشتري ويبيع سندات القروض العامة التي تصدرها الحكومة وتعرضها للبيع .

مادة ٣٦

لا يجوز للبنك المركزي أن يقدم للحكومة أو البلديات أو الهيئات والمؤسسات العامة أي قرض الا في الحالة الآتية :
أن يعطي الحكومة سلفا مؤقتة لتغطية العجز الواقع على إيرادات الميزانية العامة وتؤدي الحكومة عن هذه السلف الفائدة التي يقررها مجلس ادارة البنك بالاتفاق مع وزير المالية .
ولا يجوز أن يتجاوز في أي وقت من الاوقات مجموع هذه السلف عشرة في المائة من الإيرادات العامة من ميزانية الدولة للسنة المالية السابقة .

ويجب الوفاء بهذه السلف في أسرع وقت ممكن ، فاذا لم تسدد حتى نهاية السنة المالية التالية للسنة التي منحت فيها امتنع على البنك منح سلف جديدة قبل أن يتم تسديد السلف المعلقه .

مادة ٣٧

يجوز للبنك المركزي للمساهمة في تمويل مشاريع التنمية أو في سبيل تقوية السوق المالية ، بعد موافقة وزير المالية أن :

١ - يمتلك أو يبيع أسهم أو سندات أية شركة مساهمة كويتية أو شركة ذات امتياز في الكويت أو مؤسسة عامة .

٢ - أن يقرض البنوك ، أو المؤسسات المالية أو الائتمانية العامة ، بضمان ما تملك من هذه الاسهم أو السندات .

ويشترط الا يتجاوز مجموع المبالغ المخصصة لتلك الاسهم والسندات المشار اليها أو للاقراض بضمان ملكيتها قيمة احتياطات البنك .

مادة ٣٨

١ - على المحافظ أن يطلع وزير المالية تباعا على السياسة النقدية والائتمانية التي ينتهجها البنك أو ينوي اتباعها .

٢ - اذا كان لوزير المالية رأي مخالف ، جاز له اصدار التوجيهات العامة التي يجب على البنك اتباعها وتصبح هذه التوجيهات ملزمة للبنك .

٣ - اذا كان لمجلس الادارة اعتراض على هذه التوجيهات جاز له أن يقدم اعتراضاته ومبرراتها كتابة الى الوزير ، فيعرضها الوزير مع التوجيهات التي أصدرها على مجلس الوزراء لبيت في الموضوع .

ويكون قرار مجلس الوزراء في الامر نهائيا .

مادة ٣٩

على الادارات الحكومية ، والمؤسسات والهيئات العامة ، والشركات العاملة في دولة الكويت أن تقدم الى محافظ البنك المركزي جميع المعلومات والاحصاءات التي يحتاج اليها في دراساته .

هـ - أن يمنح سلفاً أو اعتمادات للبنوك المركزية أو البنوك أو المؤسسات المالية أو النقدية الدولية أو يحصل منها على اعتمادات أو سلف أو قروض شريطة أن تكون هذه العمليات في نطاق مهامه كبنك مركزي .

و - أن يشتري ويبيع ويخصم ويعيد خصم السندات أو الاذونات أو الشهادات التي تصدرها أو تكفلها الحكومات الأجنبية أو المؤسسات المالية أو النقدية الدولية بشرط أن تكون بعمليات قابلة للتحويل بحرية وسهولة التداول في الاسواق المالية والا تتجاوز مدة استحقاقها سنة واحدة اعتباراً من تاريخ حيازتها فإذا تجاوزت مدة الاستحقاق السنة الواحدة وجب الحصول على موافقة مجلس الإدارة .

ز - أن يشتري ويبيع سندات أو صكوكاً أجنبية غير التي تصدرها أو تكفلها الحكومات الأجنبية أو المؤسسات المالية أو النقدية الدولية بشرط أن تكون بعمليات أجنبية قابلة للتحويل ، وأن تكون سهلة التداول ومستحقة الوفاء خلال سنة واحدة .

ح - أن يشتري ويبيع الأوراق التجارية المقبولة لدى البنوك الأجنبية على ألا تتعدى مدة استحقاقها ستة أشهر من تاريخ حيازتها .

مادة ٤٤

يجوز للبنك المركزي :

١ - أن يستثمر أموال صندوق التقاعد الذي ينشئه لمصلحة موظفيه ومستخدميه وأن يمنحهم قروضا وفقاً للقواعد التي يقررها مجلس الإدارة .

٢ - أن يمتلك العقارات المخصصة لإدارة أعمال البنك دون غيرها من العقارات .

٣ - أن يقوم بصفة عامة بجميع العمليات التي تتولاها عادة البنوك المركزية والتي لا تتنافى مع ممارسة صلاحياته أو مع قيامه بواجباته بمقتضى هذا القانون وأن يتولى المهام التي تعهد إليه بموجب أي قانون آخر .

رابعاً - عمليات ممنوعة ..

مادة ٤٥

يحظر على البنك المركزي :

١ - أن يزاول أعمالاً تجارية خارجة عن نطاق مهامه المحددة في هذا القانون ، أو أن تكون له مصلحة مباشرة في أي عمل تجاري أو زراعي أو صناعي أو أي مشروع باستثناء ما ورد في المادة ٣٧ .

٢ - أن يشتري أو يبيع أموالاً عقارية سوى ما ورد في النقرة ٢ من المادة ٤٤ . على أنه يحق للبنك أن يشتري أو

يملك بانتراضي أو بطريق البيع الاجباري الاموال المنقولة والعقارية استيفاء لدين من ديونه على أن يقوم ببيع هذه الاموال في اقصر مدة ممكنة الا اذا استعملها لسير اعماله .

٣ - أن يشتري اسهم او سندات شركات او مؤسسات عامة في غير الاحوال التي حددتها المادة ٣٧ .

القسم السادس . الحسابات والبيانات

مادة ٤٦

السنة المالية للبنك المركزي هي سنة الدولة المالية .

مادة ٤٧

يقيد البنك المركزي قيمة موجوداته من الذهب والعملات الأجنبية على اساس سعر التعادل الرسمي ويسجل قيمة موجوداته الأخرى بحيث لا تزيد على تكلفة شرائها أو قيمتها السوقية أيهما أقل .

مادة ٤٨

يقيد البنك المركزي في حساب خاص تحت تصرف الحكومة ما يلي :

١ - الأرباح التي يحققها أو الخسائر التي تكبدها من جراء تغيير سعر تعادل العملة الكويتية أو أية عملة أجنبية أو بسبب تغيير قيمة انذهب بالنسبة للعملة الكويتية أو أية عملة أجنبية .

٢ - الأرباح الناجمة عن سحب أوراق النقد أو المسكوكات بموجب احكام المادتين ١٠ و ١١ من هذا القانون . ولا تدرج الارصدة الدائنة لهذا الحساب في حساب ارباح وخسائر البنك . اما الارصدة المدينة فتوفى بها الحكومة الا اذا قرر مجلس الإدارة خلاف ذلك .

مادة ٤٩

يعهد بمراقبة حسابات البنك المركزي الى مراقب أو أكثر يتولى مجلس الوزراء اختيارهم وتحديد اتعابهم بناء على اقتراح وزير المالية .

مادة ٥٠

يقدم محافظ البنك المركزي الى وزير المالية :

١ - أ - بياناً شهرياً عن موجودات البنك ومطلوباته .
ب - تقرير سنوي عن أعمال البنك وميزانيته وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية ولمحة عامة عن الشؤون النقدية والمصرفية والمالية والاقتصادية . ويجب أن يقدم هذا التقرير خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية .

ج - تقريراً عن الأحداث التي تطرأ على الوضع النقدي أو المالي وأسبابها ونتائجها واقتراحات معالجتها .

٢ - تنشر البيانات والتقارير المشار اليها في البندين أ ،
ب في الجريدة الرسمية .

القسم السابع . . أحكام عامة

مادة ٥١

يعفى البنك المركزى من جميع الضرائب والرسوم والتكاليف المالية بكافة أنواعها سواء أكانت مقررة لمصلحة خزينة الدولة أم البلديات أم أية هيئة أو مؤسسة عامة .
كما يعفى البنك من دفع الرسوم القضائية والامانات والكفالات مقدما ، وتؤجل تسويتها الى ما بعد الفصل في الخصومة .

مادة ٥٢

يكون لديون البنك المركزى ما لديون الحكومة من امتياز على اموال مدينتها ويتم تحصيلها بنفس الطرق المقررة لتحصيل اموال الدولة .

مادة ٥٣

لا تجوز تصفية البنك المركزى الا بقانون يحدد اجراءات التصفية ومواعيدها .

الباب الثالث

تنظيم المهنة المصرفية

القسم الاول . . مجال تطبيق هذا الباب

مادة ٥٤

تخضع لأحكام هذا الباب المؤسسات التي يكون عملها الاساسي والذي تمارسه عادة قبول الودائع لاستعمالها في عمليات مصرفية كخصم الاوراق التجارية وشرائها وبيعها ومنح القروض والسلف واصدار الشيكات وقبضها وطرح القروض العامة او الخاصة والمتاجرة بالعملات الاجنبية والمعادن الثمينة وغير ذلك من عمليات الائتمان او ما نص قانون التجارة او قضى العرف باعتباره من أعمال البنوك . وتعتبر فروع اى بنك عامل في دولة الكويت كبنك واحد في تطبيق احكام هذا القانون ما لم يكن هناك نص مخالف .

مادة ٥٥

١ - لا تسرى أحكام هذا الباب :
أ - على مؤسسات الائتمان العامة التي تنشأ بقانون .
ب - المؤسسات المالية والاستثمارية ولو سمح لها مرسوم تأسيسها بقبول الودائع واجراء العمليات الاستثمارية وبعض الاعمال المصرفية .
ج - الشركات العقارية التي تقوم بتقسيم الاراضي او بانشاء المباني وبيعها بالاجل .

٢ - تنشر البيانات والتقارير المشار اليها في البندين أ ،
ان يخضع المؤسسات الوارد ذكرها في هذه المادة او بعضها الى كل او بعض احكام هذا الباب .

القسم الثانى . . رأس مال البنوك

مادة ٥٦

١ - لا يجوز ان يمارس المهنة المصرفية الا مؤسسات متخذة شكل شركات مساهمة يأذن لها مرسوم تأسيسها بذلك .
٢ - يجوز بقرار من وزير المالية ان يستثنى من هذا الحكم فروع البنوك الاجنبية العاملة في دولة الكويت عند نفاذ هذا القانون او فروع البنوك التي تساهم فيها الحكومة .
وتعتبر الفروع في حكم البنك بالنسبة لكافة احكام هذا القانون .

مادة ٥٧

١ - يجب الا يقل المدفوع من رأس مال اى بنك عن مليون ونصف مليون دينار .
٢ - يجب على فروع اى بنك اجنبى ان تثبت انها خصصت مثل هذا المبلغ لعملياتها في الكويت .

٣ - على البنوك وعلى فروع البنوك الاجنبية ان توفى اوضاعها مع حكم هذه المادة خلال مهلة لا تتجاوز سنة من تاريخ اخطارها بذلك .

مادة ٥٨

اذا نقص رأس مال البنك عن الحد الادنى المنوه عنه في المادة السابقة وجب على البنك تغطية النقص خلال مدة يحددها البنك المركزى بشرط ان لا تزيد عن سنة وذلك من تاريخ ابلاغ البنك الذى نقص رأس ماله .
وللبنك المركزى وحده حق تقدير النقص الواقع في رأس المال .

القسم الثالث . . تسمية البنوك

مادة ٥٩

مع مراعاة أحكام قانون التجارة وقانون الشركات التجارية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون لا يجوز لأية مؤسسة مصرفية أن تباشر اعمالها الا بعد تسجيلها في سجل البنوك لدى البنك المركزى .

ولا يجوز لغير المؤسسات المسجلة في سجل البنوك ان تمارس المهنة المصرفية او ان تستعمل في عنوانها التجارى او في نشراتها او اعلاناتها تعبير بنك او مصرف او مصرفى او صاحب مصرف او اية عبارة اخرى قد يؤدى استعمالها الى تضليل الجمهور حول طبيعة المؤسسة .

مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد ينص عليها قانون آخر يعاقب كل من يخالف أحكام الفقرتين السابقتين بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد عن مائتين وخمسة وعشرين دينارا او بأحدى هاتين العقوبتين *

مادة ٦٠

يكون تسجيل البنوك او رفض تسجيلها بقرار من وزير المالية بناء على توصية مجلس ادارة البنك المركزي *

ويصدر وزير المالية بناء على اقتراح مجلس ادارة البنك المركزي لائحة بنظام سجل البنوك مشتملة على قواعد واجراءات ومواعيد القيد فيه وتعديل هذا القيد وشهره *

مادة ٦١

١ - يجب على البنوك المسجلة ان تخطر البنك المركزي بأى تعديل تنوى اجراءه في عقد تأسيسها أو نظامها الاساسي كما يجب اخطاره بكل تعديل في البيانات التي قدمتها عند طلب التسجيل وذلك وفقا لما تقرره لائحة سجل البنوك *

ولا يجوز ان يعمل بهذه التعديلات الا بعد التأشير بها في هامش السجل المذكور *

٢ - يصدر في شأن طلب تعديل القيد قرار من محافظ البنك المركزي ، ويجوز في حالة رفض قيد التعديل ان يطلب البنك ذو المصلحة عرض الامر على مجلس ادارة البنك المركزي ويكون قرار مجلس الادارة في هذا الشأن نهائيا *

القسم الرابع . . شطب البنوك

مادة ٦٢

لا يجوز لأى بنك ان يتوقف عن عملياته او ان يندمج في بنك آخر الا بترخيص سابق من وزير المالية بناء على توصية مجلس ادارة البنك المركزي *

وعلى مجلس ادارة البنك المركزي التثبت من وفاء البنك في هذه الحالة بكافة الالتزامات قبل عملائه ودائنيه وفقا لما يضعه من أحكام عامة في هذا الخصوص *

مادة ٦٣

١ - يجوز شطب البنك من سجل البنوك :

أ - بناء على طلبه *

ب - اذا لم يباشر اعماله خلال سنة اعتبارا من تاريخ تبليغه قرار تسجيله بسجل البنوك *

ج - اذا اشهر افلاسه *

د - اذا اندمج مع بنك آخر *

هـ - اذا توقف عن ممارسة نشاطه او تعرضت سيولته او ملأته للخطر *

و - اذا قام بعمل مخالف لأحكام هذا القانون *

٢ - لا يجوز اقتراح شطب أى بنك في الحالتين هـ ، و سالفتي الذكر الا بعد اخطاره بهذا الاقتراح ومنحه فرصة ابداء ملاحظاته عليه *

٣ - يصدر بالشطب قرار من وزير المالية بناء على اقتراح مجلس ادارة البنك المركزي ويعتبر القرار نافذا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية *

مادة ٦٤

يصفى حتما كل بنك يصدر قرار بشطبه من سجل البنوك، وينظم قرار الشطب قواعد تصفية العمليات القائمة وقت صدوره *

القسم الخامس . . المحظور على البنوك

مادة ٦٥

يحظر على البنوك :

أ - ان تمارس التجارة او الصناعة او تمتلك البضائع ما لم تكن قد تملكها سدادا لدين لها على الغير *

ب - ان تشتري عقارات غير التي تحتاج اليها لممارسة اعمالها او سكن موظفيها الا ان تكون قد تملكها سدادا لدين لها * ويجب على البنك في هذه الحالة الاخيرة بيع هذه العقارات خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ويجوز اطالة هذه المدة بقرار من مجلس ادارة البنك المركزي *

ج - ان تمتلك او تتعامل في اسهمها ما لم تكون قد آلت ملكيتها وفاء لدين لها على الغير وعلى ان تقوم ببيع هذه الاسهم خلال سنتين من تاريخ تملكها *

مادة ٦٦

يجوز للبنوك *

أ - ان تشتري لحسابها الخاص اسهم الشركات التجارية الاخرى في حدود ٥٠٪ من اموالها الخاصة * ولا يجوز تجاوز هذا الحد الا بعد الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي *

ب - ان تمتلك الاسهم وسائر القيم المحفوظة لديها سدادا لدين مستحق لها وعلى البنك في هذه الحالة تصفيتها خلال سنتين من تاريخ تملكها *

مادة ٦٧

لا يجوز ان يكون عضوا في مجلس ادارة بنك او مديرا له ، من سبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف او الامانة او من اشهر افلاسه او امتنع عن الدفع *

مادة ٦٨

يحظر البنوك ان تمنح بأى شكل من الاشكال قروضا او سلفا بالحساب الجارى لاعضاء مجلس ادارتها الا بترخيص مسبق من الجمعية العامة *

مادة ٧٣

لا يجوز ان يكون للقرارات التي يصدرها البنك المركزي تطبيقاً لأحكام المادتين السابقتين أى اثر رجعى • كما انها لا تمنع من تنفيذ الاتفاقيات المعقودة بين البنوك وعمالها في وقت سابق على صدورها •

القسم السابع • الحسابات والبيانات

مادة ٧٤

مع مراعاة حكم المادة ٥٦ من هذا القانون يجب على البنوك اتباع ما يلي :
أ - ان تنتهي سنتها المالية في الحادى والثلاثين من ديسمبر من كل عام •

ب - ان تقدم للبنك المركزي خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء سنتها المالية الميزانية العامة وحساب الارباح والخسائر • ويجب على فروع البنوك الاجنبية بأن تمسك حسابات منفصلة لمجموع عملياتها في الكويت تشتمل على الميزانية وحسابات الارباح والخسائر •

مادة ٧٥

١ - للبنك المركزي ان يطلب من البنوك البيانات والكشوفات والمعلومات الاحصائية التي يراها ضرورية لتنفيذ مهامه وله ان يضع نظاماً لتجميع احصائيات الائتمان المصرفي على اساس دورى •

٢ - يحدد مجلس ادارة البنك المركزي طبيعة هذه البيانات والكشوف والمعلومات ونماذجها والمهل الممنوحة لتقديمها •
٣ - يتعين على البنوك ان تقدم للبنك المركزي كافة البيانات والمعلومات والاحصائيات التي يطلبها وفقاً للنظام الذى يضعه لذلك •

وتبقى كافة هذه المعلومات سرية ما عدا نشر المعلومات الاحصائية بشكل مجمع •

القسم الثامن • الجزاءات الادارية

مادة ٧٦

١ - اذا خالف احد البنوك احكام نظامه الاساسي او احكام هذا القانون او التدابير التي يفرضها البنك المركزي تنفيذاً لاحكام هذا القانون ، او لم يقدم الوثائق والبيانات والمعلومات المفروضة عليه تقديمها او قدم بيانات غير مطابقة للحقيقة جاز ان تفرض عليه الجزاءات التالية :

أ - التنبيه •

ب - تخفيض تسهيلات التسليف الممنوحة له او تعليقها •
ج - منعه من القيام ببعض العمليات او فرض اية تحديدات اخرى في ممارسة المهنة •

ولا يدخل في هذا الحظر اعطاء الكفالات وفتح الاعتمادات المستندية •

مادة ٦٩

لا يجوز لاي بنك اصدار « شيكات المسافرين » الا بعد ترخيص مسبق من البنك المركزي •

القسم السادس • أحكام خاصة بالرقابة

مادة ٧٠

للبنك المركزي ان يزود البنوك بتوصيات عامة في سبيل تحقيق سياسته الائتمانية او النقدية او لتأمين سير العمل المصرفي على وجه سليم •

مادة ٧١

يجوز لمجلس ادارة البنك المركزي - كلما دعت الضرورة الى ذلك - أن يضع القواعد والاحكام التي يجب على جميع البنوك الالتزام بها ضماناً لسيولتها وملاءتها وعلى وجه الخصوص النسب الواجب توافرها بين العناصر الآتية :
أ - بين اموال البنك الخاصة من جهة ومقدار التزاماته تجاه الغير من جهة اخرى •

ب - بين اموال البنك السائلة من جهة ومجموعة تعهداته تحت الطلب او لأجل •

ج - بين اموال البنك الخاصة من جهة ومقدار تعهداته بالتقبل والكفالات من جهة اخرى •

ويحدد البنك المركزي في تعليماته التي يصدرها ويبلغها للبنوك المقصود من عبارات « اموال البنك الخاصة » و « الاموال السائلة » و « التعهدات » وما الى ذلك من العناصر •

مادة ٧٢

يجوز لمجلس ادارة البنك المركزي بعد موافقة وزير المالية :
١ - ان يحدد للبنوك الحد الاقصى لقيمة عمليات الخصم او القروض او غيرها من العمليات المصرفية التي يجوز لها القيام بها اعتباراً من تاريخ معين •
٢ - ان يعين للبنوك :

أ - الحد الادنى الواجب على العملاء دفعه نقداً لتغطية عمليات فتح الاعتمادات المستندية •

ب - الحد الاقصى الجائز اقراضه لشخص واحد - طبيعياً كان ام اعتبارياً - بالنسبة الى اموال البنك الخاصة •

ج - الجزء من اموال البنك الذى يجب عليه ايداعه نقداً في البنك المركزي •

د - الجزء من اموال البنك الواجب استثماره في السوق المحلية •

هـ - سعر الفائدة التي تدفعها عن الودائع والاسعار العليا للفائدة والعمولات التي تتقاضاها من عملائها •

د - تعيين مراقب مؤقت لمتابعة سير أعماله •

هـ - شطبه من سجل البنوك •

٢ - تفرض الجزاءات المنصوص عليها في البندين أ ، ب بقرار من المحافظ ، اما سائر الجزاءات فتفرض بقرار من مجلس ادارة البنك المركزي ، كل ذلك بعد سماع ايضاحات البنك ذي الشأن ، ويشترط لتنفيذ الجزاءات المنصوص عليها في البنود ج ، د ، هـ موافقة وزير المالية عليها •

الباب الرابع أحكام عامة وانتقالية

مادة ٧٧

أ - اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام البابين الاول والثاني من هذا القانون تعتبر اوراق النقد والمسكوكات الصادرة عن مجلس النقد الكويتي من مطلوبات البنك المركزي كما تعتبر هذه الاوراق النقدية والمسكوكات بالنسبة لجميع الاغراض ، اوراق نقد ومسكوكات صادرة عن البنك المركزي •

ب - يتسلم البنك المركزي من مجلس النقد الكويتي جميع المخزونات من اوراق النقد والمسكوكات التي لم تطرح في التداول •

ج - للبنك المركزي أن يطرح في التداول اوراق نقد مجلس النقد الكويتي ومسكوكاته كأنها من اوراق نقد البنك ومسكوكاته •

مادة ٧٨

أ - اعتبارا من تاريخ العمل بالبابين الاول والثاني من هذا القانون ، يحول مجلس النقد الكويتي الى البنك المركزي موجودات من الذهب والعملات الاجنبية مساوية من حيث القيمة للمطلوبات النقدية التي يتسلمها البنك فاذا لم تكن موجودات مجلس النقد الكويتي كافية لذلك الغرض تقوم الحكومة بتسديد العجز •

ب - اذا بقي لدى مجلس النقد الكويتي فائض بعد تسديد جميع الالتزامات المتعلقة فيحول هذا الفائض الى صندوق الاحتياطي العام المنصوص عليه في المادة ١٧ من هذا القانون •

ج - يجري تقويم الموجودات من الذهب والعملات الاجنبية التي تحول بموجب هذه المادة بالطريقة المقررة في المادة ٤٧ من هذا القانون •

مادة ٧٩

استثناء من أحكام المادة ٤٦ من هذا القانون تبدأ السنة المالية الاولى للبنك المركزي من تاريخ العمل بأحكام البابين الاول والثاني من هذا القانون وتنتهي في نهاية السنة المالية ، فاذا كانت هذه المدة أقل من ستة اشهر فان التقارير السنوية التي يجب على المحافظ تقديمها بموجب احكام المادة ٥٠ تقدم في نهاية السنة المالية التالية •

مادة ٨٠

يلغى المرسوم الاميري رقم ٤١ لسنة ١٩٦٠ بقانون النقد الكويتي والمراسيم المعدلة من تاريخ العمل بأحكام البابين الاول والثاني من هذا القانون ، ويصفى عندئذ مجلس النقد الكويتي بعد تقديمه كشوف حساباته وتقاريره عن الفترة المحاسبية الاخيرة ووفائه بجميع التزاماته السابقة •

مادة ٨١

يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون •

مادة ٨٢

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، وينشر في الجريدة الرسمية ويصدر مرسوم اميري بتحديد تاريخ العمل به كليا او جزئيا •

امير الكويت
صباح السالم الصباح

صدر في ٤ ربيع الثاني ١٣٨٨ هـ
الموافق ٣٠ يونيو ١٩٦٨ م

المذكرة الايضاحية

مشروع قانون النقد والبنك المركزي والمهنة المصرفية

عينت المادة الاولى من القسم الاول وحدة النقد وتقسيماتها وضبطت المادة الثانية سعر التعادل الذهبي لوحدة النقد، الا وهي الدينار الكويتي •

ولما كان من الحكمة عدم استبعاد نشوء ظروف عاجلة غير متوقعة تحتم على السلطات النقدية تغيير سعر التعادل الذهبي دون ان تمنحها الوقت الكافي لعرض هذا التغيير على مجلس الامة أو تسمح حتى بمجرد الاشعار باتجاه النية الى ذلك قبل حدوث التغيير والعمل به فعلا ، خشية المضاربة الضارة على العملة الكويتية في اسواق النقد الاجنبي ، فقد اباحت الفقرة الثانية من المادة الثانية تغيير سعر التعادل بمرسوم ، على ان يحاط مجلس الامة علما بالتعديل بعد نفاذه ، ومبررات هذا التعديل وظروف الاستعجال التي احاطت به •

ومن المفهوم ان تغيير سعر التعادل في غير الظروف الاستثنائية التي تشير اليها المادة الثانية انما يكون بقانون وفقا للقواعد القانونية العامة •

ومن المفترض ان تراعي السلطات النقدية ، وهي بصدد اتخاذ قرار تغيير سعر التعادل القواعد المقررة في اتفاقية صندوق النقد الدولي ، تلك القواعد التي قبلت دولة الكويت الالتزام بها عند انضمامها الى هذه الاتفاقية في عام ١٩٦٢ •

اقامت الفقرة الاولى من المادة الثالثة قرينة قانونية قابلة لاثبات العكس في شأن المعاملات المنصبة على العملة او الوفاء النقدي بالالتزامات عامة ، فافترضت ابتداء ان كل ذلك قد قصد به ان يتم على اساس الدينار الكويتي ، ما لم يتفق صراحة على خلاف ذلك •

وبينت الفقرة الثانية من المادة الثالثة ان سعر الصرف لعملات الاجنبية لكافة الاغراض القانونية التي يحددها بنك الكويت المركزي بما في ذلك اغراض استيفاء الرسوم انما هو السعر الذي يعلنه عند الاقتضاء هذا البنك ، ويعلن البنك المركزي هذا السعر اما على اساس سعر التعادل الذهبي لهذه العملات ، او على اساس سعر تعادلها الذي يعلنه صندوق النقد الدولي ، او على اي اساس آخر يراه •

تناول القسم الثاني من الباب الاول بالتنظيم اصدار النقد سواء اتخذ النقد شكل الاوراق النقدية ام المسكوكات النقدية • ونصت المادة الرابعة في فقرتها الاولى على ان امتياز اصدار النقد في عموم قاصر على الدولة ويمارس هذا الامتياز بنك الكويت المركزي دون سواه •

صدر المرسوم الاميري رقم ٤١ بقانون النقد الكويتي في عام ١٩٦٠ • منشأ لمجلس النقد الكويتي ومنظما لشئون اصدار النقد وطرحه في التداول وسحبه منه ومحددا للغطاء النقدي وعناصره •

وكان هذا القانون التعبير التشريعي الاول للاستقلال النقدي لدولة الكويت وتعبيرا انعكست في نصوصه ، طبيعة المرحلة الاولى التي وصلها ، في ذلك الحين ، الاقتصاد الكويتي في جوانبه النقدية والمصرفية •

ولكن بدأ يتكشف للعيان قصور القانون الحالي لشئون النقد عن الوفاء بمتطلبات اقتصاد ناهض يتميز بمعدل نمو مرتفع، ويتجه الى الاخذ بسبل التوجيه الاقتصادي الحديثه ، لتأمين نهضته وضمان تقدمه ، ويقتضي ذلك كله تنظيم الشئون النقدية والمصرفية ، على اساس تدعيم هذه النهضة وترسي ركائزها النقدية والمالية ، وتحميها مما قد تتعرض له من مخاطر لا قبل للتنظيم الحالي على مجابهتها •

حدث كل هذه الاسباب بالحكومة الى التفكير في وضع قانون على درجة اكبر من الشمول ، تجمع بين دفتيه احكام تنظيم حديث لشئون النقد والائتمان والبنوك ، ورأت ان يكون حجر الزاوية في هذا التنظيم مصرفا مركزيا يعهد اليه بشئون اصدار النقد على امتن الاسس واكثرها تمشيا مع المصلحة الوطنية ، كما يعهد اليه بوظائف اخرى تضارع في اهميتها وظيفه اصدار النقد ، ان لم تكن تفقها في الخطورة والاهمية ومن بين هذه الوظائف ، وظيفة بنك الدولة ، ووظيفة توجيه الائتمان المصرفي والرقابة على البنوك على النحو الذي يحقق المصلحة العامة •

وقد صيغت احكام القانون الجديد في بضع وثمانين مادة ، وتنظمها ابواب اربعة ، الاول عن النقد ، والثاني عن بنك الكويت المركزي ، والثالث عن تنظيم المهنة المصرفية ، والباب الرابع يتضمن الاحكام العامة والانتقالية •

الباب الاول

النقد

يتكون الباب الاول من اثنتي عشرة مادة ، موزعة على اربعة اقسام ويتناول بالتحديد وحدة النقد وتقسيماتها وسعر تعادلها ويضع تنظيمها خاصا بطرح النقد في التداول وسحبه منه ، ثم ينتهي الى تحديد غطاء النقد •

وحظرت الفقرة الثانية من نفس المادة على اية جهة اخرى ،
خلاف بنك الكويت المركزى اصدار مسكوكات او سندات
ذات طبيعة نقدية اى اصدار سندات يتعهد مصدرها بدفع مبلغ
محدد بالذات لحاملها بمجرد الطلب ، وذلك بقصد استخدام
هذه المسكوكات او السندات بدلا من النقد المصدر طبقا لهذا
القانون .

وقررت الفقرة الثالثة من ذات المادة نفس عقوبة تقليد
اوراق النقد او تزيف المسكوكات المقررة فى قانون الجزاء لكل
من خالف احكام الفقرة الثانية سالفة الذكر .

حددت المادتان الخامسة والسادسة فئات الاوراق النقدية
التي يصدرها البنك المركزى والتوقيعات التي تحملها ، ولكنهما
فرقتا بين هذه الاوراق النقدية من حيث قوة الابرء القانونية ،
اى من حيث مقدرة المدين على الزام دائئه بقبول الوفاء بها
واعتبار هذا الوفاء منهيا لالتزامه ومبرئا لذمته .

وقررت المادة الخامسة قوة الابرء غير المحدودة للاوراق
النقدية من فئة الدينار الواحد والخمسة والعشرة دنانير ، ايا من
كان الدائن وقصرت المادة السادسة قوة الابرء القانونية للاوراق
النقد الصغيرة (فئة نصف دينار وربع الدينار) على مبالغ
محددة بينها فى فقرتها الثالثة ولا يستطيع المدين ان يلزم دائئه
بقبول الوفاء بأوراق النقد هذه الا فى حدود تلك المبالغ .

وقد بينت الفقرة الاخيرة من المادة السادسة ان بنك
الكويت المركزى وكذا صناديق الدولة وصناديق البنوك العاملة
فى الكويت تقبل الاوراق النقدية الصغيرة المبينة فى هذه المادة
دون اى تحديد لكمياتها .

قررت المادة السابعة للبنك المركزى حق اصدار المسكوكات
المعدنية وحددت الفقرة الثانية من المادة قوة الابرء القانونية
للمسكوكات المعدنية غير الذهبية فى حدود دينارين ، كما قررت
ايضا ان بنك الكويت المركزى يلتزم بقبول هذه المسكوكات
غير الذهبية دون اى تحديد لمقدارها .

اما عن المسكوكات الذهبية فان لبنك الكويت المركزى
أن يحدد شروط بيع وشراء هذه المسكوكات من صناديقه
(المادة السابعة فقرة ٣) .

ونصت المادة الثامنة على تحديد ما تحمله الاوراق النقدية
من عبارات تدل على قيمتها وكذلك شكل الاوراق وتصميمها
وسائر مميزاتها وتحديد فئات المسكوكات النقدية غير الذهبية
وكذلك المسكوكات الذهبية التي يصدرها بنك الكويت
المركزى .

ينظم القسم الثالث من الباب الاول احكام طرح النقد فى
التداول وسحبه منه .

ولم يفرق القانون بين اوراق النقد والمسكوكات النقدية
من حيث اجراءات طرحها فى التداول ، اما من حيث قواعد سحب
النقد من التداول فان الفرق بين احكام المادتين ١١ و ١٠ يتضح
فى الامرين التاليين .

أولا - من حيث الحد الادنى للمهلة المقررة لتبديل النقد
المسحوب من التداول فينما تقرر المادة العاشرة ان هذه المهلة
يجب الا تقل بالنسبة لاوراق النقد عن تسعين يوما فى الظروف
العادية وخمسة عشر يوما فى ظروف الاستعجال تجد ان المادة
١١ تجعل الحد الادنى للمهلة ستة اشهر بالنسبة للمسكوكات
النقدية فى جميع الاحوال .

ثانيا - تقرر المادة العاشرة ان الاوراق النقدية المسحوبة
تفقد صفتها كعملة قانونية بعد انتهاء مدة تبديلها ولكنها تقرر
ايضا انه يبقى لحملتها حق تبديلها بمقابل لدى صناديق البنك
المركزى فى خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بقرار السحب ،
وذلك حفظا لحقوقهم لاطول مدة معقولة ، ولا تتضمن المادة
الحادية عشر حكما مماثلا بالنسبة للمسكوكات النقدية .

ولقد افرد القانون القسم الرابع والاخير من الباب الاول
لغطاء النقد فأوجبت المادة ١٢ أن يكون غطاء النقد للنقد المتداول
ولودائع تحت الطلب .

ويشمل النقد المتداول الذى يجب ان يقابله الغطاء النقدى
أوراق النقد والمسكوكات النقدية التي تكون قد طرحت فى
التداول .

واخذ القانون باتجاه حديث استقاه من التشريع المقارن
للبنوك المركزية الحديثة ، فاستلزم توفير غطاء كامل محدد العناصر
للودائع تحت الطلب لدى البنك المركزى ، ذلك لان هذا النوع
من الودائع يقترب فى طبيعته من النقد الورقى .

(١) تنظر الهوامش الواردة بآخر المذكرة بحسب ارقامها .
وحددت البنود من (أ) الى (ز) من المادة ١٢ غطاء النقد
واختص البند (أ) ببيان الغطاء الذهبى فعين حده الادنى
بخمسين فى المائة من قيمة النقد المتداول ثم قصره على المتداول
من هذا النقد دون الودائع تحت الطلب لدى البنك المركزى .

ولم تفرق بقية بنود المادة ١٢ بين النقد المتداول والودائع
تحت الطلب لدى البنك المركزى من حيث عناصر الغطاء النقدى
الاخرى غير الذهبية ، فعددت البنود من (ب) الى (هـ) اصول
الاجنبية التي يجوز ادراجها فى غطاء النقد ، وهي اصول تمثل
التزامات اجنبية مقومة بعملات اجنبية قابلة للتحويل بحرية الى
ذهب أو الى عملات اجنبية اخرى وقد رتبها البنود سالفة الذكر
فيما بينها من حيث درجة سيولتها ومدى التشدد فى شروط قبولها
كعنصر غطاء نقدي .

من العوامل التي تضمن الا يدخل في غطاء النقد الا اوراق تجارية من الدرجة الاولى *

الباب الثاني بنك الكويت المركزي

ينفرد الباب الثاني بالاحكام المنظمة لبنك الكويت المركزي والتي تضمنتها حوالي اربعون مادة موزعة على سبعة اقسام *

واحتوت بعض هذه الاقسام على احكام واضحة المعنى ، كما هو الحال مثلا بالنسبة للقسم الثالث (في رأس مال البنك المركزي واحتياطياته) والقسم السادس (في الحسابات والبيانات) والقسم السابع (في الاحكام العامة) ، بينما تضمنت الاقسام الاخرى اصولا ومبادئ عامة في تنظيم بنك الكويت المركزي . وستقتصر هذه المذكرة الايضاحية على التعرض للاحكام التي تتطلب شيئا من الايضاح دون غيرها من النصوص .

ينظم القسم الاول من الباب الثاني تأسيس البنك المركزي ومركزه القانوني . واضفت المادة ١٣ على البنك الشخصية الاعتبارية المستقلة ، وعينت محله القانوني ومنحته حق فتح الفروع في دولة الكويت وتعيين وكلاء ومراسلين خارجها *

ولما كانت طبيعة الوظائف المعهود بها للبنك المركزي تقتضي ان يباشر نشاطه بأكبر قدر من المرونة والفاعلية ، فقد أعفته المادة ١٤ من الخضوع للقواعد المالية والمحاسبية والرقابية التي تخضع لها اجهزة الحكومة والمؤسسات العامة الاخرى *

ولا يعنى هذا انعدام الرقابة على البنك المركزي في ادائه لمختلف وظائفه ، فعليه أولا ان يلتزم ابتداء بالقواعد التجارية والمصرفية في ادارة اعماله ومسك حساباته ، بالإضافة الى كافة القواعد المقررة في هذا الشأن في سائر ابواب القانون وخاصة القسم السادس من الباب الثاني ، وكذلك فان حسابات البنك المركزي تخضع وفقا للمادة ٤٩ لتدقيق مراقب محاسبي أو أكثر يعينهم مجلس الوزراء . ويرفع تقريرهم السنوى الى وزير المالية مع سائر التقارير والدراسات التي حددتها المادة ٥٥ . وكذلك فهناك عدد من الامور ذات الاهمية الخاصة يتوقف البت فيها على موافقة وزير المالية او يختص الوزير نفسه باصدار القرارات في شأنها . كل هذا يكفل رقابة ادارية ومالية فعالة على سير امور البنك المركزي دون ان يتعارض مع طبيعة اعماله ووظائفه . (١)

تناول القسم الثاني اغراض البنك المركزي واهدافه بالتحديد ، وذلك في مادة وحيدة هي المادة ١٥ . ولهذه المادة أهمية كبرى اذ انها تبين معالم الاطار الموضوعي الذي يمارس البنك المركزي في داخله كافة السلطات المقررة له ، والذي يشتق منه معايير صلاحياته ومداه *

وتناول البندان (و) و (ز) بالتحديد الاصول الوطنية الجائز قبولها في غطاء النقد وهي الاصول التي تمثل التزامات داخلية ، مقومة بالعملة الوطنية وعلى رأسها التزامات الحكومة الكويتية ذاتها ، سواء اتخذت شكل سندات أو اذونات اصدرتها الحكومة أو ضمانتها أو اتخذت شكل سلف تلقتها الحكومة من البنك المركزي ، اما عن الاصول الوطنية الاخرى الجائز ادخالها في غطاء النقد فتتكون من الاوراق التجارية الداخلية والقروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك المحلية لقاء خصم الاوراق التجارية الداخلية أو رهنها أو اية ضمانات اخرى يقررها ، وكذلك السلف التي يمنحها البنك المركزي للبنوك المحلية لقاء ضمانات كافية شريطة ان تكون هذه الاوراق التجارية او القروض او السلف مستحقة الاداء خلال ثلاثة اشهر *

ويعتبر ادخال الاصول الوطنية في غطاء النقد من أهم ما استحدثه القانون ، اذ لم تكن هذه الاصول الوطنية ضمن عناصر غطاء النقد وفقا للمرسوم بقانون النقد الكويتي ، ولا نزاع في ان ادخال هذه الاصول الوطنية في الغطاء النقدي انما يساعد على الربط بين حجم النقد ومستوى نشاط الاقتصاد في جميع مظاهره *

ومن المسلم به ان تحديد الاهمية النسبية لكل عنصر من عناصر غطاء النقد فيما يزيد عن الغطاء الذهبي امر من صميم السياسة النقدية يبت فيه مجلس ادارة البنك المركزي ، على ضوء السياسة النقدية والمالية للدولة ، وبالتشاور مع الحكومة كلما اقتضى الامر اذ قد يستلزم تحقيق السياسة الاقتصادية العامة للبلاد تغيير الاهمية النسبية لكل عنصر من عناصر الغطاء غير الذهبي بين الحين والحين *

هذا ويلاحظ ان المادة ١٢ قد اقتضت على تبيان الشروط الدنيا الكمية والنوعية الواجب توافرها في عناصر غطاء النقد ، ومن ثم فان لمجلس ادارة البنك المركزي مطلق الحق في استلزام توافر شروط تكميلية قد يراها كفيلة في ظروف معينة لضمان ثبات قيمة النقد في الداخل أو الخارج أو لزيادة الثقة الدولية فيه ، كان يقرر الاقتصار على قبول صكوك أو سندات اجنبية حكومية او دولية واجبة الدفع بالذهب فقط او مستحقة الاداء خلال سنة واحدة من تاريخ حيازته اياها ، او يقرر قبول الاوراق التجارية الداخلية التي تستحق الدفع خلال مدة اقل من الاشهر الثلاثة المقررة في الفقرة الاخيرة من المادة ١٢ *

كما ان للبنك المركزي ان يشترط توافر خصائص يحددها في عناصر غطاء النقد لم ترد في نص المادة ذاتها وتركت لتقدير مجلس ادارته ، كعدد التوقيعات على الاوراق التجارية ونوعها وطبيعة العمليات التجارية التي تستخدم في تمويلها الى غير ذلك

وواقع الامر ان ما حددته المادة ١٥ للبنك المركزي من اهداف لا يخرج عما استقر عليه الفكر الاقتصادي المعاصر والتشريع المقارن الحديث في هذا الصدد .

فالبنك المركزي هو بنك الاصدار ، له وحده حق ممارسة امتياز اصدار النقد الكويتي وان كان يمارس هذا الامتياز لحساب الدولة .

وعلى البنك المركزي ان يستخدم كل ما يقرر له من سلطات لتأمين ثبات قيمة النقد في داخل البلاد وخارجها ، وذلك عن طريق موازنة التقلبات العنيفة أو التغيرات للواسعة المدى للمستوى العام للأسعار في الداخل ، ر مع الصرف في الخارج ، وكذلك ضمان حرية تحويل النقد الكويتي الى العملات الاجنبية الاخرى .

وهو مسئول عن توجيه السياسة الائتمانية عامة بما من شأنه ان يدعم السياسة الاقتصادية للبلاد ، تلك السياسة الهادفة الى التقدم الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الدخل القومي .

ولما كان البنك المركزي هو بنك البنوك ويقع عليه عبء مساندتها متى واجهت ظروفًا عصيبة ، وهو بالتالي مقرضها الاخير ، فان قيامه بهذه الوظيفة وتحقيقه للغرض منها ، الا وهو دعم الجهاز المصرفي والائتماني بما يضمن الثقة الكاملة في العملة الكويتية في الداخل والخارج ، يقتضي في نفس الوقت ان تقرر للبنك المركزي صلاحية مراقبة البنوك في الدولة وتوجيهها لما فيه صالحها وخير البلاد عامة .

وكذلك فالبنك المركزي هو بنك الحكومة ومستشارها المالي ، تودع لديه ودائعها وتستشيرها كلما اقتضى الامر وبصفة خاصة في الجوانب المالية والنقدية لسياستها الاقتصادية .

وغنى عن البيان ان المسؤولية العليا والنهائية عن السياسة الاقتصادية في كافة اوجهها وعلى الاخص في جوانبها المالية والنقدية تقع على عاتق الحكومة وهي مسئولة عن ذلك امام السلطة النيابية ، وانه وان كان البنك المركزي هو احد ركائز ما اصطلح على تسميته بالسلطة النقدية فقد أصبح من المسلم أنه ركيزه تنفيذ للسياسة الاقتصادية في نواحيها النقدية يستهدى في ذلك بما ترسمه الحكومة في هذا الصدد .

خصص القسم الرابع من الباب الثاني لنظام ادارة البنك المركزي ومحور هذا النظام هو مجلس ادارة البنك ، فهو السلطة العليا المهيمنة على شؤون البنك يجمع بين يديه الاختصاصات ذات الطبيعة التنظيمية العامة والتي لا تدخل في نطاق أعمال الادارة اليومية .

وقد نظمت المادة ١٨ تشكيل مجلس ادارة البنك المركزي وبينت المادتان ١٩ ، ٢٠ طريق تعيين اعضائه وتحديد مكافآتهم ،

وقد روعي في هذا الصدد أن يكفل الاستمرار في مجلس الادارة، فاختصت المادة ١٩ المحافظ ونائبه بمدة عضوية اطول من مدة سائر الاعضاء حتى يتوفر داخل المجلس دائماً عناصر ملزمة المأما تأما بسياسته واتجاهاته التي تقررت في مجالس سابقة . وعينت المادة ٢٢ في فقرتها الاولى 'نواع القانونية التي تحول بين شخص ما وعضوية مجلس ادارة البنك المركزي . ونظمت في فقرتها الثانية احوال جواز انتهاء خدمة عضو مجلس الادارة بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية وهي احوال اما ان تكون قد شابت فيها حياة الفرد العامة شائبة تضعف الثقة فيه ، او ان يكون قد اعتري سلوكه كعضو مجلس ادارة ما يبرر الشك في جدارته بالاستمرار في منصب على قدر بالغ من الخطورة .

وتناولت المادة ٢١ بالتحديد اختصاصات محافظ البنك المركزي ونائبه فمنحت المحافظ ، كرئيس لمجلس الادارة ، كامل الصلاحيات اللازمة لادارة أعمال البنك ، تنفيذاً للسياسة العامة التي يقرها مجلس الادارة وتطبيقاً لاحكام هذا القانون حيث انه هو المسئول الاول عن سير اعمال البنك . ولئن كان له ان يشوض غيره من موظفي البنك في اداء بعض صلاحياته ، فان ذلك مرهون بموافقة مجلس الادارة وفي الحدود التي يقرها .

وقد فرضت الفقرة الثالثة من هذه المادة على المحافظ ونائبه التفرغ الكامل لعمليهما في البنك تمثيلاً مع المسؤوليات الجسام المقررة لمنصبيهما ولبدأ الاستقلال الواجب توفيره لهما . واستثنت الفقرة آتفة الذكر احوالا خاصة يرخص فيها للمحافظ او نائبه بالقيام ببعض الاعمال بما يتمشى مع مقتضيات المصلحة العامة .

ونظمت المواد ٢٣، ٢٤، ٢٥ اجراءات دعوة مجلس ادارة البنك المركزي للانعقاد وشروط صحة اجتماعاته وقواعد التصويت على قراراته ورخصت بدعوة غير اعضائه من الخبراء الى حضور هذه الاجتماعات للاستعانة بأرائهم فيما يقرره من أمور . (٢)

ولقد حددت المادة ٢٦ اختصاصات مجلس ادارة البنك المركزي يمارسها في حدود الاغراض والاهداف التي أنشئ من أجل تحقيقها ، كما وضحتها المادة الخامسة عشرة على ما أسلفنا .

ويمكن تقسيم هذه الاختصاصات الى اختصاصات ذات طابع اداري أو تنظيمي بحث ، ومنها ما بينته المادة في بنودها من (ط) الى (ن) ، واختصاصات ذات طابع موضوعي بحث - وأن اقتضت وضع نظم وقواعد عامة - وقد أوجز مضمون هذه الاختصاصات في البند (أ) من المادة وفصل هذا المضمون في البنود السبع التالية (من ب الى ح) . ولا تستدعي الاختصاصات

ذات الطابع الاداري او التنظيمي تفسيراً أو ايضاً أكثر مما هو وارد في النص . أما عن الاختصاصات ذات الطابع الموضوعي فسنورد بيانها فيما يلي .

يختص مجلس ادارة البنك المركزي برسم سياسة البنك النقدية والائتمانية ، بما يحقق الاغراض التي أنشئ من أجلها ، وعلى الاخص العمل على تحقيق ثبات قيمة النقد الكويتي في الداخل والخارج ، وتحقيق الاهداف الوطنية في النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي . وهذه كلها أهداف متكاملة ، ومجلس الادارة ، وهو بصدد رسم تلك السياسة النقدية والائتمانية لا يمكنه ان يحيد عما يستلزمه تحقيق السياسة الاقتصادية الشاملة التي ترسمها الحكومة ، فالمجلس مقيد بهذه السياسة في مجال اختصاصه النقدي والائتماني . وقد فصلت البنود من ب الى ح عناصر اختصاصات مجلس الادارة والتي تمثل أوجه عمله واطلقت له سلطة التقدير في نطاق ما قرره مواد القانون الاخرى من حدود ، وخاصة المواد المتعلقة بتنظيم الرقابة على البنوك التجارية .

وتطبيقاً للمبدأ العام الذي يقرر ان المسؤولية النهائية عن السياسة الاقتصادية في كافة جوانبها انما تستقر على عاتق الحكومة فقد اتجه القانون في المادة ٢٧ الى تقرير حق وقف قرارات مجلس الادارة المتعلقة بالسياسة النقدية والائتمانية لممثل وزارة المالية ، ليتسنى عرض هذه القرارات على وزير المالية باعتباره المسئول الاول عن السياسة الاقتصادية والمالية ليرى فيها برأيه على ان ثمة قيدين في هذا الصدد .

القيد الاول - يوجب ان يتخذ وزير المالية قراره في خلال سبعة ايام من تاريخ استخدام ممثل وزارة المالية في مجلس الادارة لحق وقف قرارات ذلك المجلس ، والا اصبحت هذه القرارات نافذة .

القيد الثاني - مانعت عليه المادة ٣٨ من قواعد يتعين اتباعها للوصول الى قرار نهائي اذا ماثار خلاف في الرأي بين مجلس ادارة البنك المركزي ووزير المالية . وجعلت هذه المادة القرار النهائي لمجلس الوزراء . ولم يخرج القانون فيما قرره في هذا الصدد عن جوهر ما اتجه اليه الفكر الاقتصادي المعاصر واخذ به التشريع الحديث للبنوك المركزية في معظم دول العالم .

وزع القسم الخامس من الباب الثاني مواده الاربعة عشرة في أعمال البنك المركزي على موضوعات اربعة : علاقة البنك المركزي مع الحكومة ، علاقة البنك المركزي مع البنوك المحلية ، عمليات البنك المركزي الخارجية والداخلية ، وأخيراً العمليات المحظورة على البنك المركزي القيام بها .

وقد تضمنت المواد من ٣٠ الى ٣٩ تنظيم العلاقة بين البنك المركزي والحكومة .

فالبنك المركزي بما له من اتصال وثيق بالحياة الاقتصادية وخاصة جوانبها المالية والنقدية يجدر أن يكون مستشار الحكومة الاول في الامور المتعلقة بالسياسة النقدية والائتمانية . وهذا هو جوهر مانعت عليه المادة ٣٠ .

وهو كذلك صيرفي الحكومة وعمالها المالي ، ومن ثم قررت المادة ٣١ وجوب ايداع اموال الحكومة بالدينار الكويتي لديه ، واوجبت عليه ان يؤدي بصورة عامة كافة العمليات والخدمات المصرفية الخاصة بالحكومة في داخل البلاد وخارجها . وقرر القانون قيام البنك المركزي بهذه الخدمات لصالح الحكومة بدون مقابل .

واذا كانت المادة ٣١ قد اوجبت في صدرها ان تودع لدى البنك المركزي وحده اموال الحكومة بالدينار الكويتي فقد تركت لوزير المالية ان يعهد الى البنك بادارة اية اموال حكومية اخرى وفقاً للشروط التي يتفق عليها في حينه ، مع ملاحظة ان اموال الحكومة بغير الدينار الكويتي تقوم على ادارتها في الوقت الحاضر وزارة المالية .

وقد اجازت المادة ٣٢ تطبيق احكام الفقرتين أ، ب من المادة ٣١ على البلديات والمؤسسات العامة وذلك بقرار من مجلس الوزراء (٦) ، فاذا ما صدر هذا القرار اصبحت لزاماً على هذه الهيئات ايداع اموالها في البنك المركزي ، ولكن استثنت الفقرة الثانية من هذه المادة ودائع هذه الهيئات من اطلاق الحكم الوارد في الفقرة أ من المادة ٣١ - سألقة الذكر ، والذي يقضي بان تكون ودائع الحكومة لدى البنك المركزي بلافاضة مقابل مجانية ما يؤديه البنك من خدمات . فاذا فضلت هذه الهيئات اقتضاء فوائد على ودائعها اعفي البنك المركزي من التزام تقديم خدماته مجاناً قبل هذه الهيئات .

ولقد كان من المنطقي ان يناط بالبنك المركزي باعتباره بنك الحكومة مهمة تنفيذ القوانين والانظمة الخاصة برقابة تحويل النقد وهي من صميم اختصاصات السلطة النقدية وهذا ما نصت عليه المادة ٣٣ ، وما هو الا استمرار للنظام المعمول به في الوقت الحاضر .

ان البنك المركزي هو بنك الحكومة وعمالها المالي ومن ثم فلا عجب ان كلفته المادة ٣٤ بالقيام بالعمليات التي تتعلق ببيع وادارة سندات القروض التي تصدرها الحكومة او تضمنها او السندات التي تصدرها الهيئات والمؤسسات العامة الكويتية ، يقوم بها اما مباشرة او يستعين في ذلك بالبنوك التجارية .

واجازت المادة ٣٥ في فقرتها الاولى للبنك المركزي ان يشتري ويبيع ويخصم ويعيد خصم اذونات خزانة الحكومة ، وكذلك اجازت له الفقرة الثانية من هذه المادة ان يشتري ويبيع سندات القروض العامة التي تصدرها الحكومة وتعرضها

للبيع ، مستهديا في ذلك كله بما يراه محققا للسياسة الاقتصادية العامة للحكومة .

ولكن القانون حرص على تفادي استخدام الحكومة لمركزها الخاص بنجاح البنك المركزي في تمويل نفقاتها العامة ولهذا فقد وضعت المادة ٣٦ قيودا على ما تستطيع الحكومة اقتراضه مباشرة من البنك المركزي اذ لم تجز له ان يمنح الحكومة سلفا مباشرة الا اذا كانت هذه السلف مؤقتة في طبيعتها مستهدفة تغطية عجز طارئ في الميزانية العامة للدولة على ان تؤدي عن هذه السلف الفائدة التي يقررها مجلس ادارة البنك بالاتفاق مع وزير المالية ، والا تتجاوز في مجموعها عشرة في المائة من الايرادات العامة في ميزانية الدولة للسنة المالية السابقة ، ومنع البنك المركزي من منح سلف جديدة ما لم يتم تسديد السلف المقدمة وفقا للقواعد المبينة في المادة خلال السنة المالية التالية للسنة التي منحت فيها .

ولقد استحدثت المادة ٣٧ انجاءها جديدا يتشعب مع الدور الذي يجب ان يلعبه البنك المركزي في دولة تبني تسعيم تميزتها الاقتصادية وتقوية سوقها المالية . اذا رخصت هذه المادة للبنك المركزي ، بعد موافقة وزير المالية ، ان يكتني او يبيع اسهم او سندات اية شركة مساهمة كويتية او شركة ذات امتياز في الكويت او مؤسسة كما رخصت بالاقتراض بضمان ملكية هذه الاسهم او السندات وان قصرت هذه الرخصة على الاقتراض للبنوك او المؤسسات المالية او الائتمانية العامة المالكة لهذه الاسهم او السندات .

ولكن القانون حرصا منه على عدم اقبال البنك المركزي باصول مالية لا تتمتع بقدر كبير من السيولة رأى ان يشترط عدم تجاوز مجموع المبالغ المخصصة لهذه العمليات قيمة احتياطات البنك .

ولما كان البنك المركزي يستطيع ان يحقق وظيفته المزدوجة كمستشار وكصير في الحكومة ما لم تتج له البيانات والاحصاءات التي يحتاجها في دراساته لهذا اوجبت المادة ٣٨ على جميع ادارات الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة والشركات العاملة في دولة الكويت ان تقدم الى محافظ البنك المركزي جميع هذه المعلومات والاحصائيات . (٣)

اما من حيث علاقة البنك المركزي مع البنوك المحلية ، فقد خصص لها القانون المواد من ٤٠ الى ٤٢ ولا تعدى هذه المواد في جوهرها كونها تفصيلا وتنظيما لوظيفة البنك المركزي كبنك البنوك ومقرضا الاخير .

فلدى البنك المركزي تستطيع البنوك التجارية ان تفتح حسابات ودائع ، الامر الذي يسهل اجراء التسويات فيما بينها وفيما بين البنوك والحكومة او الهيئات العامة التي تحتفظ

بودائعها لدى البنك المركزي (المادة ٤٠) وتستخدم حسابات الودائع الخاصة بالبنوك ايضا في الاستجابة الى ما يقرض ايداعه لدى البنك المركزي كاحتياطي نقدي لهذه البنوك وفقا لاحكام المادة ٧١ من القانون ويجوز للبنك المركزي ان يفتح حسابات ودائع ايضا لمؤسسات الاستثمار المالي العاملة في الكويت سواء كانت الحكومة مساهمة فيها او لا ، كما ان له ان يفتح حسابات مماثلة لمؤسسات الائتمان العامة . ولكن للبنوك التجارية دون غيرها ان تلجأ اليه للتعامل في الاوراق التجارية التي تحوزها متى كانت هذه الاوراق مستحقة الدفع خلال ثلاثة اشهر من تاريخ حيازة البنك المركزي لها . (ف ٢ م ٤١) ومنه تحصل على قروض او سلف بالحساب الجاري لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر متى اقتنع بانها تواجه ظروف اضطرارية وقدر ان الضمانات التي تقدمها لمثل هذه القروض كافية . (فقرة ب مادة ٤١) وله ان يفتح لديها حسابات بالدينار الكويتي تيسيرا لمعاملاته معها وتدعيما لمركزها ازاء جمهور عملائها (الفقرة ج من المادة ٤١) .

على ان القانون لم يطلق البنك المركزي من كل قيد في ممارسته لوظيفته كبنك للبنوك ، اذ حظرت عليه المادة ٤٢ ان يقوم بتجديد او تبديل السندات المستحقة الدفع والمقصومة او المرهونة لديه من قبل البنوك التجارية ، الا في ظروف يقدر صفقتها الاستثنائية وفي حدود خمسين بالمائة من القيمة الاصلية لهذه السندات . ومن المفهوم ان عبارة السندات هنا تشمل الاوراق التجارية التي قد يخصصها البنك او يقرض بضمانها ، وتشمل ايضا الاوراق المالية بصفة عامة ومن الجلي أن الغرض من النص هو الاحتفاظ بالطبيعة المؤقتة لقروض البنك المركزي للجهاز المصرفي وتفادي تحول ما يقدمه للبنوك التجارية من ائتمان قصير الاجل الى سلف تطول آجالها . ولم يجز القانون الخروج على هذا الحظر الا في الاحوال الاستثنائية وفي الحدود التي بينها .

وحظرت عليه ذات المادة في فقرتها الثانية أن يقبل خصم أو رهن اوراق تجارية موقع عليها من احد اعضاء مجلس ادارته أو العاملين فيه بوجه عام حرصا منها على ابعاده عن اسباب المنظمة .

اخذ القانون في المادة ٤٣ بمبدأ تقرير حق البنك المركزي في القيام بكافة العمليات النقدية والمالية الاجنبية ، متى توافرت الشروط التي قررها لذلك ، فالبنك المركزي يدير اصول الغطاء النقدي ، ومن اول واجباته تحقيق ثبات قيمة النقد الوطني في الخارج ، وذلك كله يستلزم امكان القيام بكافة العمليات النقدية والمالية الاجنبية .

وقصرت المادة ٤٠ حق البنك المركزي في التعامل مع غير البنوك والمؤسسات المصرفية والائتمانية على جواز فتح حسابات ودائع لها، ولكنها تطلبت موافقة وزير المالية على ذلك، هذا بالإضافة الى ما حددته الفقرتان الاولى والثانية من المادة ٤٤ عن عمليات ذات طبيعة خاصة رخصت للبنك المركزي القيام بها، فصرحت له باستثمار اموال موظفيه ومستخدميه المتجمعة في صندوق التقاعد الذي ينشئه لمصالحهم وان يمنحهم قروضا وفقا للقواعد التي يقررها مجلس الادارة وكذلك صرحت له على سبيل الاستثناء ان يمتلك العقارات اللازمة لسير اعماله في الحدود التي يبينتها المادة .

ولقد وضعت الفقرة الثالثة من المادة ٤٤ القاعدة العامة بشأن العمليات التي يستطيع البنك المركزي القيام بها، الا وهي كافة العمليات التي تتولاها البنوك المركزية عادة، والتي لا تتنافى مع ممارسة صلاحياته، أو مع قيامه بواجباته بمقتضى قانونه، أو ما يعهد اليه بتولييه من مهام اخرى بموجب اى قانون سارى المفعول .

وتطبيقا لذات القاعدة العامة التي قررتها الفقرة الاخيرة من المادة ٤٤، حظرت المادة ٤٥ على البنك المركزي القيام بأعمال تخرج عن نطاق مهامه المحدودة في هذا القانون، أو التي يناط به القيام بها بموجب القوانين سارية المفعول، كما حظرت المادة ايضا ان تكون له مصلحة مباشرة في أى عمل تجارى او زراعي او صناعي ما لم يكن ذلك في النطاق الذى رسمته المادة ٣٧ . وكذلك حظرت عليه التعامل في العقارات أو الاسهم أو السندات الا في الحدود التي ضبطتها الفقرتين الثانية والثالثة من ذات المادة .

هذا وقد فضل القانون ان يضع احكام رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي وهو بصدد تنظيم المهنة المصرفية، فأفرد لهذه الاحكام القسم السادس من الباب الثالث .

الباب الثالث

تنظيم المهنة المصرفية

تدرج احكام هذا الباب في ثمانية اقسام تتكون من ثلاث وعشرين مادة تبين الاحكام التي تنطبق على البنوك التجارية بقوة القانون . وتعرف المادة ٤٥ البنوك التجارية بانها المؤسسات التي يكون عملها الاساسي والذي تمارسه عادة قبول الودائع لاستعمالها في عمليات مصرفية . ولقد ضربت المادة المذكورة امثلة عديدة لما يعتبر عمليات مصرفية، ثم احوالت على نصوص قانون التجار والعرف لتحديد ما يعتبر من اعمال البنوك بوجه عام، وقد اعتبرت هذه المادة فروع البنك العامل في الكويت كبنك واحد ما لم يرد نص مخالف .

وتوضيحا لمضمون المادة السابقة اوردت المادة ٥٥ بياناً بالمؤسسات التي لا تخضع بقوة القانون لاحكام الباب الثالث وجاءت هذه المادة بهذا البيان دفعا لكل لبس حول طبيعة هذه المؤسسات ولكن اشتملت هذه المادة ايضا على حكم استثنائي اباحت اخضاع هذه المؤسسات لكل او بعض احكام هذا الباب اذا قرر البنك المركزي ذلك ووافق وزير المالية . وجميع هذه المؤسسات لا ينطبق عليها ما اوردته المادة ٤٤ من تعريف للبنك التجارى لانها وان كانت تقوم ببعض عمليات الائتمان أو قبول الودائع الا انها لن تنشأ لهذا الغرض ولا تعتبر هذه العمليات من اعمالها الاساسية العادية ولعل من اهم الاحكام التي قد يرى اخضاع هذه المؤسسات لها احكام رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية المبينة في القسم السادس من هذا الباب .

وقد استهل القسم الثاني من الباب الثالث احكامه بتحديد الشكل القانوني للبنوك التجارية فقررت المادة ٥٦ ان الاصل العام هو عدم جواز ممارسة المهنة المصرفية لمؤسسات متخذة شكل شركات مساهمة كويتية يؤذن لها بذلك . ولكنه استثناء من هذا الاصل اجيز لوزير المالية ان يرخص لفروع البنوك الاجنبية في الكويت وقت نفاذ هذا القانون وفروع البنوك التي تساهم فيها الحكومة ان يرخص لها في ممارسة المهنة المصرفية في الكويت كلما رأى ان الصالح العام يقتضي ذلك .

وقد اخذ القانون في القسم الثالث من الباب الثالث بنظام مستقر في التشريع المقارن وهو نظام البنوك، يتولى تنفيذه البنك المركزي حماية للمودعين من ناحية وتمكيناً من تأدية وظيفته في الرقابة على البنوك التجارية من ناحية أخرى .

أوجبت المادة ٥٩ تسجيل المؤسسات التي ترغب في ممارسة المهنة المصرفية في سجل البنوك وحظرت على غير المؤسسات المسجلة في هذا السجل ممارسة تلك المهنة . ولكن القانون اكتفى بوضع الاطار العام والقواعد الاساسية لنظام سجل البنوك في المادتين ٦٠ و ٦١ وترك التفصيل لللائحة خاصة يقترحها مجلس ادارة البنك المركزي ويصدرها وزير المالية .

وفرق القانون بين تسجيل البنك ابتداء وتسجيل التعديلات التي تطرأ على عقد تأسيسه او نظامه الاساسي او البيانات التي قدمها عند طلب التسجيل بوجه عام . فطلب تسجيل البنك ابتداء يفصل فيه وزير المالية بقرار منه بناء على توصية مجلس ادارة البنك المركزي (مادة ٦٠) بينما ترك الفصل في تسجيل التعديلات الى محافظ البنك المركزي، وان كان القانون قد قرر للبنك طالب التعديل حق التظلم الى مجلس ادارة البنك المركزي اذا ما كان قرار المحافظ بالرفض .

وقرار مجلس الادارة في هذا الصدد نهائي . وكذلك فان تسجيل التعديلات اللاحقة انما يكتفي فيه بمجرد قيد هامش في سجل البنوك ويتوقف العمل بهذه التعديلات على اجراء هذا القيد (مادة ٦١) .

— اما من القسم الرابع من الباب الثالث ، وهو القسم الخاص بشطب البنوك ، فقد اشتمل على تنظيم الغاء التسجيل والشطب ، وكذلك على القواعد الخاصة باندماج البنوك ووقف عملياتها .

— بدأ القانون بالنص في المادة ٦٢ على عدم جواز اندماج البنوك الا بترخيص سابق من وزير المالية بناء على توصية مجلس ادارة البنك المركزي ، وذلك تحيطاً لحالات الاندماج التي يترتب عليها نشوء احتكارات مصرفية قد تضر بمصالح المتعاملين وتضعف من مقدرة السلطات النقدية والمالية على اداء وظائفها .

وتدعيماً للثقة في الجهاز المصرفي ، ورعاية لمصالح عملاء البنوك التجارية رأى القانون الا يسمح لهذه البنوك بعملياتها الا بعد حصولها على ترخيص سابق من وزير المالية ويصدر هذا الترخيص بناء على توصية من مجلس ادارة البنك المركزي ، بعد تثبته من قيام البنك بالوفاء بكافة التزاماته وذلك وفقاً لما يضعه مجلس الادارة من احكام تنظيمية في هذا الخصوص .

— ثم عدلت المادة ٦٣ الاحوال التي يجوز فيها شطب البنك من سجل البنوك . ولما كان الشطب في بعض هذه الاحوال (البنود هـ ، و) له طبيعة جزائية ، فقد كفلت الفقرة الثانية من تلك المادة للبنك المعرض لتوقيع جزاء الشطب عليه فرصة الدفاع عن نفسه ولا يتم شطب البنك من السجل الا بقرار من وزير المالية بناء على اقتراح مجلس ادارة البنك المركزي .

وأخيراً حتمت المادة ٦٤ تصفية كل بنك يصدر قرار بشطبه من سجل البنوك اعمالاً للمادة السابقة ، على ان ينظم قرار الشطب قواعد تصفية العمليات القائمة وقت صدوره ، وقد يقتضى ذلك السماح للبنك مباشرة ما تستلزمه تصفية تلك العمليات من اوجه النشاط المصرفي ، في حدود المدة الزمنية وبالقيود التي يقررها قرار الشطب ذاته .

واورد القسم الخامس من الباب الثالث في مواده الخمس العمليات المحظورة على البنوك التجارية القيام بها ، وكذلك الموانع القانونية التي تحول بين الشخص وان يكون عضواً في مجلس ادارة بنك او مدير له .

فتحظر المادة ٦٥ على البنوك التجارية ، كقاعدة عامة ، ان تمارس التجارة أو الصناعة أو تمتلك البضائع أو تتعامل في العقارات ، لان ممارسة هذه النشاطات تخرج عما استقر العرف على اعتباره عمليات مصرفية وكذلك ما تتضمنه هذه الممارسة

من تعريض سيولة البنوك التجارية للخطر ولما تستلزمه من تخصصات فنية ليس من المعهود توفرها لهذه البنوك .

وكذلك حظرت الفقرة الثالثة من المادة ذاتها على البنوك التجارية التعامل في اسهمها لبعدها عن شبهة المضاربة على هذه الاسهم أو التلاعب بقيمتها في سوق الاوراق المالية .

ولكن المادة قد استثنت من هذه القواعد العامة حالات ذكرتها على سبيل الحصر معينة حدودها ، اهمها جواز تملك البنك التجاري للبضائع او العقارات وجواز تملكه لاسهمه سداداً لديون له على الغير ولا تترتب في ذلك ، فان هذه الحالات التي يثبت المادة حدودها لا تنطوي على عدة الحظر الذي يقوم على اساسها المبدأ العام الذي قرره صدر المادة .

ومن الممكن ان ينظر الى المادة ٦٦ على انها تقرر نوعين آخرين من العمليات المحظورة على البنوك التجارية .

النوع الاول — هو ما تضمنته الفقرة الاولى من المادة ، وفيه لا يجوز للبنوك التجارية شراء اسهم الشركات التجارية لحسابها الخاص الا في حدود خمسين بالمائة من اموالها الخاصة ، اي رأسمالها واحتياطياتها على ان للبنك المركزي ان يرخص لهذه البنوك في تجاوز هذه النسبة متى قدر ان مركزها المالي والمصلحة العامة تبرران ذلك .

والنوع الثاني — من العمليات المحظورة على البنوك التجارية قررته الفقرة الثانية من المادة ، الا وهو تملكها لاسهم او قيم منقولة محفوظة لديها ما لم يكن ذلك كطريقة للوفاء بديون مستحقة لها ، وعلى البنوك في هذه الحالة الاخيرة ان تصفي هذه القيم في خلال سنتين من تاريخ تملكها اياها .

وقد حظرت المادة ٦٨ على البنوك ان تمنح قروضا او سلفاً بالحساب الجارى لاعضاء مجالس ادارتها ، ما لم ترخص الجمعية العامة للمساهمين بذلك مسبقاً ، وتنتفي بالتالي مظنة: محاباة اعضاء مجلس الادارة ، على ان هذا الحظر لا يمتد الى اعطاء الكفالات وفتح الاعتمادات المستندية ، ففي هذه الحالات تنوافر الضمانات الكفيلة باستيفاء البنك لحقوقه في حدود العمليات المعقودة ، فليس هناك أى مقتضى لحرمان اعضاء مجلس من هذه الخدمات المصرفية .

ولا يتطلب نص المادة ٦٩ كثيراً من الايضاح ، اللهم الا الاشارة الى ان استلزام الترخيص المسبق من البنك المركزي لجواز اصدار شيكات المسافرين انما اقتضاء ما ينطوي عليه هذا الاصدار من استخدام لحسابات خارجية او تحويل عملات اجنبية قد تخضعها القوانين سارية المفعول لرقابة البنك المركزي النوعية او الكمية .

ويستهدف القسم السادس من الباب الثالث في تنظيم الرقابة على البنوك تحقيق هدفين اساسيين ..

الاول - حماية عملاتها عامة والمودعين لديها بخاصة .

الثاني - التأكد من ان السياسة الائتمانية التي يتبعها الجهاز المصرفي لا تتعارض مع السياسة الاقتصادية للدولة في جانبها النقدي والمالي .

ولما كان جهاز الدولة المتخصص في الشؤون النقدية والائتمانية هو البنك المركزي فان من المنطقي ان يعهد اليه بوظيفة الرقابة على البنوك من اجل تحقيق الهدفين المشار اليهما جميعا ، خاصة وانه بنك البنوك ملجؤها الاخير .

ومن ثم فقد قررت المواد من ٧٠ الى ٧٣ للبنك المركزي سلطات رقابة تدرج من العمومية في المادة ٧٠ الى التخصيص في المادتين ٧١ و ٧٢ .

تنص المادة ٧٠ على ان للبنك المركزي سلطة توجيه توصيات عامة الى كافة البنوك من اجل تحقيق السياسة النقدية والائتمانية التي يقوم البنك المركزي على تنفيذها والتي تكون جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للحكومة .

ثم تتناول المادة ٧١ بالتفصيل وسائل البنك المركزي في الرقابة على سلامة المركز المالي للبنوك التجارية ، سواء من حيث ملاءمتها او سيولتها ، فتقرر للبنك المركزي سلطة تحديد نسب معينة يجب على البنوك ان تعمل دائما على المحافظة عليها ، وضربت المادة لهذه النسب امثلة ثلاثة .

أولها - النسبة بين اموال البنك الخاصة ، أي رأسماله واحتياطياته وبين التزاماته تجاه الغير .

ثانيها - النسبة بين اصول البنك السائلة ، اي الاصول التي تتخذ شكل النقد في خزينته او ودائمه لدى البنك المركزي او البنوك التجارية الاخرى او استثماراته قصيرة الاجل ، وبين ما لديه من ودائع سواء ما كان منها تحت الطلب ام لاجل . ويطلق على هذه النسبة عادة نسبة السيولة .

ثالثها - النسبة بين اموال البنك الخاصة وبين التزاماته التي تتولد عن عمليات القبول او الكفالة لديون الغير .

وقد ترك النص للبنك المركزي تحديد طرق احتساب النسب التي يقرها والعناصر المكونة لها .

وتحدد المادة ٧٢ السلطات التي استقر التشريع المقارن الحديث على تقريرها كوسائل للرقابة على الجهاز المصرفي توضع في يد البنك المركزي . ومن الجلي ان البنك المركزي انما يستخدم هذه الوسائل عندما تستلزم الظروف اتخاذ اجراءات محددة . فحيثما لا تجدى التوصيات العامة التي

يوجهها للبنوك في شأن السياسة الائتمانية الواجبة الاتباع لتحقيق الصالح العام ، ولرفع التعارض وكفالة التناسق والانسجام بين سياسة البنوك والسياسة الاقتصادية للدولة عامة . يلجأ البنك المركزي الى استخدام تلك الوسائل المقرر له .

ويلاحظ ان القانون وهو بصدد تقرير هذه الوسائل للبنك المركزي رأى ان يخضع ممارستها لموافقة وزير المالية وهو المسئول الاول عن سياسة الدولة الاقتصادية ، تنبها الى الطبيعة الخاصة لهذه الوسائل ، من حيث انها قد قررت اساسا لتمكين السلطات النقدية من توجيه سياسة الائتمان الوجهة التي لا تعرض النقد الوطني للتدخل في الداخل او الخارج والتي تحمي ميزان المدفوعات من الاختلال ، وتحافظ على احتياطات العملات الاجنبية .

وتتركز وسائل البنك المركزي لتوجيه الائتمان في خمس .

الاولى - تعيين الحد الاقصى لقيمة ما تستطيع البنوك التجارية كلها او بعضها ، ان تجريه من عمليات ائتمانية خلال فترة محددة وقد يتخذ هذا التعيين صورة رقم مطلق لمجموع قيمة هذه العمليات او لنوع معين منها ، او يتخذ صورة نسبة مئوية من قيمة العمليات المختارة في فترة سابقة ، أو نسبة مئوية للزيادة في تلك القيمة ، وكذلك قد ينصب هذا التحديد الكمي للائتمان على عمليات معينة بذاتها او تشمل كافة العمليات الائتمانية التي تقوم بها البنوك خلال الفترة المحددة .

الوسيلة الثانية - تعيين الحد الادنى الذي يجب على العملاء تمويله تقدا من قيمة الاعتمادات المستندية التي تفتح لهم ، لتغطية التزاماتهم الناشئة عن عمليات التجارة وبالتالي تحديد الحد الاقصى من قيمة هذه الاعتمادات الذي يجوز للبنوك تمويله ائتمانيا .

الوسيلة الثالثة - تعيين النسبة العليا لما يجوز للبنك اقراضه لشخص واحد طبيعيا كان ام اعتباريا ، وتحدد هذه النسبة على اساس اموال البنك الخاصة ، وبذلك حماية لمركز البنوك المالي من ان يتأثر تأثرا خطيرا بما قد يطرأ على مصائر عدد قليل من عملائهم .

الوسيلة الرابعة - تعيين ما يسمى بنسبة الاحتياطي النقدي ، وهو ذلك الجزء من اصول البنك الذي يجب عليه ايداعه نقدا في البنك المركزي ، كنسبة من الودائع المودعة لديه ، اما تحت الطلب او لاجل او هما معا حسبما يقرر البنك المركزي . ويدخل الاحتياطي النقدي للبنوك التجارية في حساب نسبة السيولة المشار اليها في الفقرة ب من المادة ٧١ .

الوسيلة الخامسة - تعيين نسبة الاستثمار الداخلي أو المحلي أي تعيين ذلك الجزء من اصول البنك الذي يجب أن

الباب الرابع احكام عامة وانتقالية

تقرر المادة ٧٧ في الفقرة (أ) نقل التزامات مجلس النقد الكويتي الناشئة عن اصدار اوراق النقد والمسكوكات الى البنك المركزي ، فتتص على انها تعتبر من مطلوباته . اي ان التزامات مجلس النقد الكويتي المرتبطة والمترتبة على اصدار النقد تنتقل كاملة الى عاتق البنك المركزي .

وتقرر هذه الفقرة ايضا استمرار الصفة النقدية لاوراق النقد والمسكوكات النقدية السابق اصدارها من مجلس النقد الكويتي ، فتتص على انها تعتبر بالنسبة لجميع الاغراض اوراق نقد ومسكوكات صادرة عن البنك المركزي .

ولا يقتصر هذا الحكم الاخير على اوراق النقد والمسكوكات التي يكون مجلس النقد الكويتي قد طرحها فعلا في التداول ، بل ان الفقرة (ج) من المادة ٧٧ تقرر ايضا ان للبنك المركزي ان يطرح في التداول اوراق نقد مجلس النقد الكويتي ومسكوكاته ، وهي الاوراق التي يكون قد تسلمها بمقتضى نص الفقرة (ب) من نفس المادة ، وان هذه الاوراق والمسكوكات تعتبر في هذه الحالة ايضا وكأنها من اوراق نقد البنك المركزي ومسكوكاته .

واذا كانت المادة ٧٧ فقرة (أ) قد نقلت الى البنك المركزي التزامات مجلس النقد الكويتي المترتبة على اصدار النقد المتداول ، فان المادة ٧٨ تجدد المقابل الذي يجب على مجلس النقد تحويله الى البنك المركزي . فتقرر هذه المادة ان مجلس النقد الكويتي يقوم من تاريخ العمل بالباين الاول والثاني من هذا القانون ، بتحويل موجودات من الذهب والعملات الاجنبية الى البنك المركزي ومساوية في قيمتها المطلوبات النقدية التي يتسلمها البنك . وتضيف المادة ايضا انه اذا لم تكن موجودات مجلس النقد كافية للوفاء بهذا الالتزام بالتحويل ، تقوم الحكومة بتسديد العجز .

وتنظم الفقرة الثانية من المادة ٧٨ طريقة التصرف في بقية اصول مجلس النقد الكويتي ، بعد اجراء التحويل المنصوص عليه في الفقرة الاولى اذ ذكر ، فتقرر تسديد جميع الالتزامات المتعلقة ثم تحويل الفائض بعد ذلك صندوق الاحتياطي العام المنصوص عليه في المادة ١٧ من هذا القانون .

واوردت الفقرة (ج) من المادة ٧٨ طريقة تقويم موجودات مجلس النقد الكويتي من الذهب والعملات الاجنبية التي تحول بموجب الفقرتين (أ) و (ب) الى البنك المركزي فقررت اجراء هذا التقويم وفقا لاحكام المادة ٤٧ من هذا القانون . وحددت المادة ٧٩ تاريخ بدء السنة المالية الاولى للبنك المركزي وتاريخ انتهائها كما عينت المادة ٨ وقت تصفية مجلس

يتكون من استشارات في داخل البلاد ؛ اسهاما من البنوك التجارية في دعم السوق المالية المحلية وتمويل النشاط الاقتصادي في الداخل .

الوسيلة السادسة - والاخيرة - وهي تحديد اسعار الفائدة التي تدفعها البنوك التجارية عن اودائع اودعة لديها ، والحدود القصوى لاسعار الفائدة والخصم والعمولات التي تتقاضاها من عملائها مقابل لخدماتها المصرفية .

ومن البديهي أن للسلطات النقدية استخدام أي من هذه الوسائل على افراد ، أو كلها مجتمعة . كما أن لها أن تغير في الحدود القصوى والدنيا ، أو النسب التي تتضمنها هذه الوسائل ، من وقت لآخر ، بما يتششى مع السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة من اجل تحقيق المصلحة العامة .

ولكن القانون حماية منه للمراكز القانونية المكتسبة ، نص في المادة ٧٣ على الا تكون للقرارات التي يصدرها البنك المركزي استعمالا لسلطاته التوجيهية المقررة في المادتين ٧١ و ٧٢ أي أثر رجعي ، كما انها لا تمنع من تنفيذ الاتفاقيات المتعددة بين البنوك وعملائها في وقت سابق على صدورها .

ولا يتضمن القسم السابع من هذا الباب سوى احكاما تنظيمية واضحة تتعلق بالسنة المالية للبنوك والحسابات التي يجب أن تمسكها وتقدمها الى البنك المركزي في مياد محدد . ومن الجلي ان الفقرة ب من المادة ٧٤ انما اخذت في الاعتبار الاول وضع البنوك الاجنبية المرخص لها استثناء بالعمل في دولة الكويت ، فتطلب من هذه البنوك ان تمسك حسابات منفصلة لمجموع عملياتها في الكويت تشمل ميزانيتها وحساب الارباح والخسائر حتى يتيسر للبنك المركزي اكمال رقابته عليها اسوة بالبنوك الكويتية .

وكذلك نظمت المادة ٧٥ سلطة البنك المركزي في طلب البيانات والمعلومات والاحصائيات من البنوك الخاضعة لرقابته ليتسنى له القيام بدراساتها وتنفيذ مهامه المحددة في هذا القانون . وتولى القسم الثامن والآخر من الباب الثالث بيان الجزاءات الادارية التي يجوز فرضها على البنوك اذا ما خالفت نظامها الاساسي أو احكام هذا القانون أو التدابير التي يفرضها البنك المركزي بمقتضى السلطات المقررة له .

وقد ميزت المادة ٧٦ بين نوعين من الجزاءات من حيث السلطة لها حق توقيعها . فالتنبيه وتخفيض تسهيلات التسليف أو تعليقها هما جزاءان لمحافظة البنك المركزي توقيعهما منفردا ، بينما أن توقيع الجزاءات الاشد التي تضمنتها البنود (ج) و (د) و (هـ) هو من اختصاص مجلس ادارة البنك المركزي وان كان يلزم لنفاذها موافقة وزير المالية عليها .

وفي جميع الاحوال كفل القانون للبنك المهدد بتوقيع جزاء عليه حق الدفاع عن نفسه أمام جهة الاختصاص .

النقد الكويتي ، وتتم التصفية بعد تقويم المجلس لكشوف حساباته وتقريره عن الفترة المحاسبية الاخيرة ، ووفائه بجميع التزاماته السابقة .

وتتناول المادتان الاخيرتان من القانون تنظيم العمل به ، فتخول احدهما وزير المالية سلطة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ القانون الجديد بوجه عام .

وتعلق الاخرى تاريخ العمل بالقانون ، كله او جزء منه على صدور مرسوم يعين ذلك التاريخ في ضوء توافر امكانيات تنفيذه المادية والفنية .

١ - عدل المجلس احكام هذه المادة وجاء في مبررات هذا التعديل في تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية قولها :

رات اللجنة ان تستبدل نص الفقرة الثالثة نصا اخر يقتضي بتطبيق ما جاء في الدستور من احكام مالية تنطبق على الميزانيات العامة المستقلة والملحقة فتسرى في شأن هذه الميزانيات الاحكام الخاصة بميزانية الدولة وذلك في حدود النصوص الدستورية ولهذا نص صدر الفقرة الثالثة من المادة المذكورة التي عدلتها اللجنة على هذا المبدأ .

ومن ناحية اخرى احتفظت اللجنة بالمرونة اللازمة لاجمال البنك المركزي فاباحت له عدم التقيد بالنظم والاحكام المعمول بها في الحكومة فيما يتعلق بشؤون الموظفين والمحاسبة وشؤون البنك الادارية والمالية وقررت ايضا عدم التقيد باحكام قوانين المناقصات العامة والوظائف العامة المدنية وديوان المحاسبة . بيد أن النص المقترح يستلزم وجود نظام خاص يضعه مجلس الادارة بموافقة وزير المالية وتيسيرا على البنك ايضا وتمكينه من اداء مهمته في احسن الظروف نص الجزء الاخير من التعديل المقترح على ان احكام القوانين واللوائح العامة المعمول بها بالنسبة الى الجهات الحكومية انما تنطبق على البنك المركزي اذا لم يوجد نظام اخر يحل محلها سواء اكان ذلك بنص في القانون أم في النظم التي يضعها مجلس الادارة بموافقة وزير المالية .

وفي حالة الاستثناء من النظم والاحكام العامة ، يكفي ان يستثنى منها مثلاً باب باكملة فلا يرجع الى تفاصيله ولو لم تأت في الاحكام الخاصة كل التفاصيل المقابلة لتفاصيل الباب المستثنى .

كما رأت اللجنة تقرير مبدأ مراقبة ديوان المحاسبة لحسابات البنك وموجوداته وفقا لاحكام قانون الديوان . ولكن طبيعة أعمال البنك قد اقتضت ايراد بعض القيود القانونية على اختصاص الديوان ، فقررت الغاء الرقابة المسبقة بالنسبة لأعمال البنك ، بحيث تقتصر مهمة الديوان على مسؤوليات الرقابة اللاحقة ، من ناحية تدقيق أعمال البنك وموجوداته . ولا يكون له التدخل بحال من الاحوال في تسيير أعمال البنك أو التعرض بالتعليق على سياسته محافظة على الثقة الواجبة بالبنك .

وتحقيقا للرقابة في صورتها المنتجة وفي حدودها الفنية السليمة فقد اشترط النص ان يكون الموظف الفني الذي يقوم بتدقيق اعمال البنك من قبل ديوان المحاسبة مؤهلاتاً أهلياً فنياً ومن ذوي الخبرة باعمال البنوك .

٢ - وافق المجلس على تعديل حكم المادة ٢٢ بناء على ما جاء في قرار اللجنة في هذا التعديل بقولها :

عدلت اللجنة النص فيما يتعلق بالجهة التي تملك انهاء خدمة اي عضو من اعضاء مجلس الادارة في الحالتين المنصوص عليهما في المادة وذلك بتقريرها في النص ان يكون انهاء العضوية في مجلس ادارة البنك المركزي بمرسوم بالنسبة لمن عين من الاعضاء بمرسوم اما من عين بقرار من مجلس الوزراء وهما ممثلاً وزارتي المالية والتجارة والصناعة فيكون انهاء عضويتهم بقرار من مجلس الوزراء .

٣ - كان النص المقدم من الحكومة يقصر الالتزام بتقديم البيانات الاحصائية للبنك المركزي على الشركات المساهمة وقد استبدل القانون عبارة (الشركات المساهمة) بعبارة (الشركات العامة) وذلك توسيعاً لنطاق البيانات الاحصائية التي يحصل عليها البنك المركزي .

٤ - حذف مجلس الامة هذه الفقرة الاخيرة الخاصة بالمهلة بناء على اقتراح اللجنة المالية تفادياً لما قد تثيره من لبس بشأن نفاذ قرارات البنك المركزي ولا يترتب على هذا الحذف اي نقص فيما اشتمل عليه النص من احكام .

قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٨
بالموافقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء
على التفرقة العنصرية بكافة صورها واشكالها

نحن صباح السالم الصباح امير الكويت

بعد الاطلاع على المادتين ٦٥ و ٧٠ من الدستور

وعلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بجلستها
العامة رقم ١٤٠٦ بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ بالموافقة على
اتفاقية دولية تحت رعايتها للقضاء على التفرقة العنصرية بكافة
صورها واشكالها

وتمشيا مع سياسة دولة الكويت في هذا الشأن

وافق مجلس الامة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا
عليه واصدرناه

مادة اولى

ووفق على الاتفاقية الدولية المرافقة في شأن القضاء على
التفرقة العنصرية بكافة صورها واشكالها .

باستثناء نص المادة ٢٢ من الاتفاقية الخاص بقبول الولاية
الالزامية لمحكمة العدل الدولية فيما يتعلق بتفسير او تطبيق
احكام هذه الاتفاقية .

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء — كل فيما يخصه
تنفيذ هذا القانون ونشر في الجريدة الرسمية .

امير الكويت
صباح السالم الصباح

صدر في ٥ ربيع الثاني ١٣٨٨ هـ
الموافق ١ يوليو ١٩٦٨ م

مذكرة

بشأن الموافقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على التفرقة العنصرية بكافة صورها وأشكالها

الاتفاقية وابتدت موافقتها على الانضمام إليها ، كما أفادت وزارة الداخلية بأن الاتفاقية لاتخالف القوانين السارية المفعول في البلاد .

وحيث ان الاتفاقية تتمشى الى حد بعيد مع دستور دولة الكويت الذي تنص المادة (٢٩) منه على ان .. الناس سواسية في الكرامة الانسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لاتمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين .

لذلك فقد استقر الراي على اقرار الاتفاقية المذكورة توطئة للتصديق عليها ومن اجل ذلك اعد مشروع القانون المرافق عملاً بنص الفقرة الثانية للمادة ٧٠ من الدستور وقد اشير في مشروع القانون الى التحفظ الخاص بعدم الموافقة على نص المادة ٢٢ من الاتفاقية في شأن الولاية الالزامية لمحكمة العدل الدولية في تفسير او تطبيق احكام هذه الاتفاقية ، اما عن التصريح الخاص بإسرائيل فمحله الطبيعي كما جرى عليه العمل في هذا الشأن هو في وثيقة التصديق على الاتفاقية وليس في صلب قانون الموافقة عليها .

وزير الخارجية

القرارات الصادرة من الجمعية العامة

بناء على تقرير اللجنة الثالثة (١ / ٦١٨١ ، ل / ١ / ٤٧٩) ٢١٠٦ (٢٠) الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على التفرقة العنصرية بكافة صورها وأشكالها

(١)

ان الجمعية العامة اذ ترى انه من الاوفق ابرام اتفاقية دولية تحت رعاية الامم المتحدة بشأن القضاء على التفرقة العنصرية بكافة صورها وأشكالها .

وتمتد ان مثل هذه الاتفاقية ستكون خطوة هامة نحو القضاء على كافة صور التفرقة العنصرية وان الدول يجب ان توقع وتصدق عليها باسرع وقت ممكن وان تطبق احكامها دون ابطاء .

واذ ترى ايضا ان نص الاتفاقية يجب ان يعلن في كافة انحاء العالم ،

كانت الجمعية العامة للامم المتحدة قد اقرت في جلستها العامة (١٤٠٦) المنعقدة بتاريخ ٢١ / ١٢ / ١٩٦٥ اتفاقية دولية للقضاء على التفرقة العنصرية بكافة صورها وأشكالها ، ودعت الدول الاعضاء لتوقيع الاتفاقية والتصديق عليها والانضمام اليها دون ابطاء .

وهذه الاتفاقية تعتبر بمثابة تطوير وتأكيد لمبادئ حماية حقوق الانسان وتعد من اهم الاتفاقيات التي عقدت في نطاق الامم المتحدة في هذا المجال ، فهي تدعو الى القضاء على التفرقة العنصرية بكافة صورها ، وقد عرفت الاتفاقية المقصود بالتفرقة العنصرية ، اذ ذكرت في مادتها الاولى .. يقصد بعبارة التفرقة اى تمييز أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العنصر أو اللون أو السلالة أو الاصل القومي أو العنصرى ويكون القصد منه ان يؤدي الى ابطال أو عرقلة الاعتراف أو التمتع بحقوق الانسان او الحريات الاساسية في المجال السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي او القضائي او أي مجال اخر في الحياة العامة او مباشرة هذه الحقوق والحريات على قدم المساوات مع غيره .

ومفهوم هذا النص ان الاتفاقية لاتسرى بالنسبة لحالات التمييز والاستبعاد أو التقييد أو التفضيل الذي تقوم به احدى الدول اطراف في هذه الاتفاقية بين المواطنين وغير المواطنين ، وكذلك فهي لاتمس ولا تؤثر في احكام الجنسية والجنس او صفة المواطن .

وكان مجلس جامعة الدول العربية في اقراره رقم (٢٣١٦ / د ٤٧ / ج ٣) بتاريخ ١٨ / ٣ / ١٩٦٧ قد اوصى الدول العربية الاعضاء بالانضمام الى الاتفاقية بشرط اثبات التحفظين الآتين .. -

(١) التصريح الخاص بإسرائيل .

(٢) عدم قبول ما تضمنته المادة ٢٢ من الاتفاقية التي تقرر الولاية الالزامية لمحكمة العدل الدولية في تفسير وتطبيق احكام هذه الاتفاقية .

ولما كان بعض الدول العربية قد باشرت اجراءات التصديق على الاتفاقية كالجمهورية العربية المتحدة والجمهورية التونسية ، واودعت حكومة تونس وثيقة تصديقها في ١٣ / ١ / ٦٧ ، كما اودعت حكومة الجمهورية العربية المتحدة وثيقة تصديقها على الاتفاقية المذكورة في ١ / ٥ / ٦٧ .

وبما ان الجهات الكويتية المعنية قد درست احكام هذه

واذ ترى ان اعلان الامم المتحدة الخاص بالقضاء على كافة صور التفرقة العنصرية الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٣ (قرار الجمعية العامة رقم ١٨/١٩٠٤) قد اكد رسميا ضرورة القضاء بسرعة على التفرقة العنصرية بكافة صورها ومظاهرها في جميع انحاء العالم وتأكيد فهم واحترام كرامة الانسان

واذ كانت مقتنعة بان اية نظرية تؤيد التفوق على اساس التفرقة العنصرية غير صحيحة علميا وتستنكرها الاخلاق كما تؤدي اجتماعيا الى الظلم وخطر جسيم وبأنه ليس هناك أى مبرر للتفرقة العنصرية سواء نظريا أو عمليا *

واذ تؤكد مرة أخرى التفرقة بين البشر على اساس العنصر او اللون او الاصل تعد عقبة في سبيل اقامة علاقات الصداقة السلمية بين الامم وقد تخل بالسلام والامن بين الشعوب وبالتوافق بين الافراد الذين يعيشون جنبا الى جنب حتى في نفس الدولة *

ولما كانت مقتنعة ان بقاء الحواجز العنصرية يخالف المثل العليا لأى مجتمع انساني *

واذ تزعمها مظاهر التفرقة العنصرية التي ما زالت واضحة في بعض انحاء العالم والسياسات الحكومية القائمة على التفوق العنصرى او الكراهية كسياسة التفرقة او التمييز او العزل *

ولما كانت مصممة على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لسرعة القضاء على التفرقة العنصرية بكافة صورها ومظاهرها ، ومنع ومحاربة النظريات والاساليب العنصرية من اجل زيادة تفاهم بين الاجناس وبناء مجتمع دولي خال من كافة صور التفرقة العنصرية والتمييز العنصرى *

واذ تأخذ في الاعتبار الاتفاقية الخاصة بعدم التمييز فيما يتعلق بالتوظيف والعمل التي اقرتها منظمة العمل الدولية سنة ١٩٥٨ واتفاقية منع التمييز في مجال التعليم ، التي اقرتها منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للامم المتحدة في سنة ١٩٦٠ *

ورغبة منها في تطبيق المبادئ الواردة في اعلان الامم المتحدة الخاص بالقضاء على كافة صور التفرقة العنصرية وضمن اتخاذ التدابير العملية الكفيلة بتحقيق هذا الغرض في اسرع وقت *

لذلك فقد اتفقت على ما يلي

الجزء الاول

المادة ١

١ - في هذه الاتفاقية يقصد بعبارة (التفرقة العنصرية) أى تمييز أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل يقوم على اساس العنصر او اللون او السلالة او الاصل القومي او العنصرى

١ - تقر وتعرض للتوقيع والتصديق الاتفاقية الدولية الملحقة بهذا القرار والخاصة بالقضاء على التفرقة العنصرية بكافة صورها *

٢ - تدعو الدول المشار اليها في المادة ١٧ من الاتفاقية الى توقيع الاتفاقية والتصديق عليها بدون ابطاء *

٣ - ترجو حكومات الدول والهيئات غير الحكومية العمل على نشر نص الاتفاقية على اوسع نطاق ممكن مستخدمة كافة الوسائل الميسرة لها بما في ذلك جميع وسائل الاعلام المناسبة *

٤ - تدعو السكرتير العام الى ضمان توزيع الاتفاقية فوراً وعلى نطاق واسع ونشر وتوزيع نصها لهذا الغرض *

٥ - تطالب السكرتير العام بان يقدم لجمعية العامة تقارير بشأن سير التصديقات على الاتفاقية الذي ستعبره الجمعية العامة في الدورات القادمة بندا قائما بذاته من بنود جدول اعمالها *

الجلسة العامة رقم ١٤٠٦ في ٢١ ديسمبر ١٩٦٥

ملحق

اتفاقية دولية بشأن القضاء على التفرقة العنصرية بكافة صورها وأشكالها

ان الدول الاعضاء في هذه الاتفاقية ،

اذ ترى ان ميثاق الامم المتحدة يقوم على مبادئ الكرامة والمساواة التي تتمتع بها كافة الكائنات البشرية وان جميع الدول الاعضاء قد التزموا بالعمل مجتمعين ومنفردين بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة لتحقيق احد اغراض الامم المتحدة الا وهو زيادة وتشجيع احترام ومراعاة حقوق الانسان والحريات الاساسية بالنسبة للجميع وعلى نطاق عالمي دون تمييز بسبب العنصر او الجنس او اللغة او الدين *

واذ ترى ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان قد صرح بان جميع الناس يولدون احرارا متساوين في الكرامة والحقوق وان لكل انسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في ذلك الاعلان دون اى تمييز كالتمييز بسبب العنصر او اللون أو الاصل الوطني *

واذ ترى ان كل الناس متساوون امام القانون ولهم جميعا الحق حماية القانون ضد اى تمييز واى تحريض على التمييز *

واذ ترى ان الامم المتحدة قد ادانت الاستعمار وكافة اجراءات التفرقة والتمييز المرتبطة به باية صورة كانت واينما وجدت، وان اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ (قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤/١٥) قد اكد واعلن رسميا ضرورة وضع حد لهذا الاستعمار وتلك الاجراءات بسرعة ودون قيد ولا شرط *

ويكون القصد منه ان يؤدي الى ابطال او عرقلة الاعتراف او التمتع بحقوق الانسان او الحريات الاساسية في المجال السياسي والاقتصادي او الاجتماعي او الثقافي او اى مجال آخر في الحياة العامة او مباشرة هذه الحقوق والحريات على قدم المساواة مع غيره .

٢ - لا تسرى هذه الاتفاقية بالنسبة لجلالات التمييز او الاستبعاد او تقييد او التفضيل الذي تقوم به احدى الدول الاطراف في هذه الاتفاقية بين المواطنين وغير المواطنين .

٣ - ليس في هذه الاتفاقية اى نص يمكن تفسيره على انه يؤثر على اى نحو كان في الاحكام القانونية التي تصدرها الدول الاطراف بشأن الجنسية او صفة المواطن او التجنس على الا تتضمن هذه الاحكام اى تمييز ضد جنسية بعينها .

٤ - الاجراءات الخاصة التي لا تتخذ الا بقصد ضمان التقدم المناسب لافراد او جماعات جنسية او عنصرية معينة تكون في حاجة الى مثل هذه الحماية وحيشا يكون ذلك لازما لضمان مساواة تلك الجماعات او الافراد في التمتع بحقوق الانسان والحريات الاساسية او في مباشرتها لا تعتبر من قبيل التفرقة العنصرية بشرط الا تؤدي هذه الاجراءات نتيجة لذلك الى الابقاء على حقوق منفصلة لمختلف الجماعات العنصرية وألا تستمر بعد تحقيق الاغراض التي اتخذت من اجلها .

المادة ٢

١ - تستنكر الدول الاطراف التفرقة العنصرية وتتعهد بأن تنتج بكافة الوسائل المناسبة وبدون ابطاء سياسة للقضاء على التفرقة العنصرية بكافة صورها وزيادة التفاهم بين كافة العناصر ، ولهذا الغرض :

أ - تتعهد كل دولة من الدول الاطراف بالآلا تقوم بأى اجراء او عمل من شأنه التفرقة العنصرية ضد الافراد او الجماعات او النظم وبأن تضمن ان تتصرف كافة السلطات العامة او الهيئات العامة الوطنية منها والمحلية بما يتفق مع هذا الالتزام .

ب - تتعهد كل من الدول الاطراف بالآلا ترعى او تدافع عن أو تؤيد التفرقة العنصرية من جانب اى فرد أو منظمة .

ج - تتعهد كل من الدول الاطراف باتخاذ التدابير الفعالة لاعادة النظر في السياسات الحكومية والوطنية والمحلية وتعديل او الغاء او ابطال اية قوانين ولوائح من شأنها خلق او استمرار التفرقة العنصرية اينما وجدت .

د - تحظر كل من الدول الاطراف وتنهاي بكافة الوسائل المناسبة ، بما في ذلك التشريع حسبما تقتضيه الظروف ، التفرقة العنصرية من جانب اى فرد او جماعة او هيئة .

هـ - تتعهد كل من الدول الاطراف بأن تشجع ، حيثما يكون ذلك مناسباً ، الهيئات والحركات المتعددة الاجناس

والتي تعمل على ادماجها وغير ذلك من وسائل ازالة الحواجز بين الاجناس ، وألا تشجع اى شيء من شأنه تقوية الانقسام العنصرى .

٢ - تتخذ الدول الاطراف ، اذا اقتضت الظروف ذلك ، اجراءات خاصة وحاسمة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وغيرها لضمان كفاية تطور وحماية جماعات عنصرية معينة او الافراد الذين ينتمون اليها بقصد ضمان تمتعهم الكامل وعلى قدم المساواة مع غيرهم بحقوق الانسان والحريات الاساسية . على ألا تؤدي هذه الاجراءات بأى حال الى الابقاء على حقوق منفصلة او غير متساوية لجماعات عنصرية معينة بعد تحقيق الاغراض التي اتخذت من اجلها .

المادة ٣

تستنكر الدول الاطراف بوجه خاص التفرقة العنصرية والتمييز العنصرى وتتعهد بمنع وحظر وازالة كافة الاساليب المماثلة في الاقاليم الواقعة تحت سيطرتها .

المادة ٤

تستنكر الدول الاطراف كافة الدعايات وكافة المنظمات القائمة على الافكار او النظريات القائلة بتفوق عنصر او جماعة من الاشخاص من لون أو اصل معين ، او التي ترمي الى تمييز او تشجيع الكراهية العنصرية والتفرقة بأية صورة كما تتعهد بأن تتخذ اجراءات فورية وايجابية تهدف الى ازالة اى تحريض على مثل هذه التفرقة او الافعال التي تنطوى عليها ولهذا الغرض ، وأخذاً في الاعتبار المبادئ الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والحقوق المنصوص عليها صراحة في المادة (٥) من هذه الاتفاقية ، تقوم بما يلي ضمن ما تتخذه من اجراءات :

أ - تقرر أنه يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون العمل على نشر الافكار التي تقوم على التفوق او الكراهية العنصرية او التحريض على التفرقة العنصرية وكذلك افعال العنف او التحريض على هذه الافعال ضد اى عنصر او جماعة من الاشخاص من لون او اصل آخر وكذلك تقديم اية مساعدة لأوجه النشاط العنصرى بما في ذلك تمويلها .

ب - يعتبر مخالفاً للقانون ويحظر قيام المنظمات بنشاط او اعمال الدعاية التي تستهدف تشجيع التفرقة العنصرية والتحريض عليها وتعتبر الاشتراك في هذه المنظمات أو الاعمال جريمة يعاقب عليها القانون .

ج - لا تسمح للسلطات العامة او الهيئات العامة سواء الوطنية منها او المحلية بتشجيع التفرقة العنصرية او بالتحريض عليها .

المادة ٥

تتعهد الدول الاعضاء في هذه الاتفاقية - وفقا للالتزامات الاساسية الواردة في المادة ٢ منها - بتحريم التفرقة العنصرية بجميع اشكالها والقضاء عليها وضمان حق كل فرد في المساواة امام القانون دون اية تفرقة من حيث الجنس او اللون او الاصل القومي او العنصرى وخاصة في التمتع بالحقوق التالية :

أ - الحق في المساواة في المعاملة امام المحاكم وغيرها من الاجهزة التي تتولى اقامة العدل .

ب - الحق في سلامة شخصه وحماية الدولة له من أى عنف او ضرر جسماني سواء كان صادرا من موظفين حكوميين او من اى فرد او جماعة او منظمة .

ج - الحقوق السياسية ولا سيما حق الترشيح والتصويت في الانتخابات - وذلك على اساس الاقتراع العام والمساواة وحق الاشتراك في الحكومة وفي ادارة الشؤون العامة على اى مستوى من المستويات وكذلك المساواة في شغل الوظائف العامة .

د - الحقوق المدنية الاخرى ولا سيما :

١ - حرية التنقل واختيار محل الاقامة داخل حدود الدولة .
٢ - الحق في مغادرة اى بلد - بما في ذلك بلده وكذلك حق العودة الى بلده .

٣ - حق التمتع بجنسية ما .

٤ - حق الزواج واختيار زوجه أو زوجته .

٥ - حق الملكية الفردية او بالاشتراك مع غيره .

٦ - حق التملك بالوراثة .

٧ - الحق في التفكير والضمير والدين .

٨ - الحق في حرية الرأي والتعبير .

٩ - الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات والاجتماعيات السلمية .

هـ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولا سيما :

١ - الحق في العمل وحرية اختياره والحق في شروط عمل عادلة مرضية والحق في الحماية من البطالة وفي اجر مساو لما يناله غيره مقابل نفس العمل ولذلك في اجر عادل مرض .

٢ - انشاء نقابات العمال والانضمام اليها .

٣ - حق المسكن .

٤ - الحق في العناية الصحية والطبية والضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية .

٥ - الحق في الحصول على التعليم والتدريب .

٦ - حق المساهمة على قدم المساواة مع غيره في النشاط الثقافي .

ز - حق دخول أى مكان او مرفق عام مخصص لخدمة الجمهور - مثل وسائل النقل والفنادق - والمطاعم والمقاهي والمسارح والحدائق العامة .

المادة ٦

تكفل الدول الاطراف لكل فرد في نطاق ولايتها حماية - عن طريق المحاكم الوطنية المختصة -

والمنظمات الحكومية الاخرى - حماية فعالة ضد كافة اعمال التفرقة العنصرية التي تنتهك حقوقه الانسانية وحرياته الاساسية بما يخالف هذه الاتفاقية وكذلك حق التظلم من هذه الاعمال وحق اللجوء الى تلك المحاكم للحصول على تعويض عادل ومناسب عن اى ضرر يلحق به نتيجة لمثل هذه التفرقة او لازالة هذا الضرر ورفع .

المادة ٧

تتعهد الدول الاطراف باتخاذ اجراءات فعالة وعاجلة - وبصفة خاصة في ميادين التعليم والتربية والثقافة واعلام وذلك بقصد مكافحة الاراء الخاطئة التي تؤدي الى التفرقة العنصرية ومن اجل العمل على زيادة التفاهم والتسامح والصداقة بين الامم والجماعات ذات الاصل او العنصر الواحد والعمل ايضا على نشر الاهداف والمبادئ غير الواردة في ميثاق الامم المتحدة - والاعلان العالمي لحقوق الانسان - واعلان الامم المتحدة الخاص بازالة التفرقة العنصرية بكافة اشكالها وفي هذه الاتفاقية .

الجزء الثاني

المادة ٨

١ - تشكل لجنة تسمى لجنة ازالة التفرقة العنصرية (ويشار اليها فيما بعد باللجنة) وتضم ثمانية عشر خيرا لهم مكانة اخلاقية عالية ومعروفين بعدم تحيزهم - وتنتخبهم الدول الاعضاء من بين مواطنيها على ان يعمل هؤلاء الخبراء في اللجنة بصفتهم الشخصية . على ان يؤخذ في الاعتبار في تشكيل اللجنة التوزيع الجغرافي المتكافئ وتمثيل الحضارات بكافة اشكالها وكذلك اهم النظم التشريعية .

٢ - يتم انتخاب اعضاء اللجنة بالاقتراع السري من بين قائمة باسماء الاشخاص الذين ترشحهم الدول الاطراف . ويجوز لكل دولة من الدول الاعضاء ترشيح شخص واحد من بين مواطنيها .

٣ - يجرى انتخاب اعضاء اللجنة الاولى بعد ستة شهور من تاريخ العمل بهذه الاتفاقية . ويقوم السكرتير العام للامم المتحدة ، قبل موعد كل عملية انتخاب بثلاثة شهور على الاقل - بارسال خطاب الى الدول الاعضاء لدعوتها الى تقديم ترشيحاتها في خلال شهرين . ويعد السكرتير العام قائمة مرتبة حسب الترتيب الابجدي باسماء جميع الاشخاص المرشحين بهذه

٤ - تعقد اجتماعات اللجنة عادة في مقر الأمم المتحدة .

المادة ١١

١ - يجوز لأي دولة من الدول الأطراف - إذا رأت أن دولة أخرى من الدول الأطراف لا تنفذ احكام هذه الاتفاقية - ان ترفع الامر الى اللجنة . وعلى اللجنة عندئذ ان تبلغ ذلك الى الدولة المعنية . وعلى الدولة المبلغ اليها ان توافي اللجنة كتابة خلال ثلاثة شهور من تاريخ التبليغ - بتفسيرات أو بيانات لتوضيح المسألة والتدابير التي قد تكون اتخذتها لمعالجتها .

٢ - وإذا لم يتم تسوية المسألة خلال ستة شهور من تاريخ وصول التبليغ الاول الى الدولة المعنية بما يرضى كلتي الدولتين سواء عن طريق المفاوضات الثنائية أو بأي طريقة أخرى متاحة لهما فانه يحق لكل من الدولتين احالة المسألة مرة أخرى الى اللجنة وذلك بأخطار تبلغه الى اللجنة والى الدولة الاخرى .

٣ - تنظر اللجنة في اية مسألة تطرح عليها بالطريقة المبينة في الفقرة ٢ من هذه المادة بعد التحقق من أن جميع اساليب العلاج الداخلية الممكنة قد اتخذت واستنفذت في المسألة المطروحة وفقا للمبادئ المسلم بها عامة في القانون الدولي . ولا تسرى هذه القاعدة اذا تأخر أكثر من اللازم اتخاذ اساليب العلاج المشار اليها .

٤ - يجوز للجنة ان تدعو الدول الأطراف في هذه الاتفاقية الى تقديم اية بيانات أخرى مناسبة بشأن اية مسألة تحال اليها .

٥ - في حالة قيام اللجنة بالنظر في اية مسألة ناشئة عن هذه المادة ، يحق للدول الأطراف التي يعينها الامر ان توفد ممثلا لها للاشتراك في اجراءات اللجنة المتصلة بنظر هذه المسألة ، دون ان يكون له حق التصويت .

المادة ١٢

١ - أ - بعد حصول اللجنة على كل ما تراه ضروريا من البيانات والقيام بتجميعها ، يشكل رئيس اللجنة مجلس توفيق خاص (يشار اليه فيما يلي من هذه الاتفاقية باسم « المجلس ») ويضم هذا المجلس خمسة اشخاص يختارون سواء من بين اعضاء اللجنة او من خارجها ويعين اعضاء المجلس بموافقة اجماعية من جانب الاطراف في النزاع ويقدم المجلس مساعيه الحميدة للدول المعنية بقصد تسوية المسألة تسوية ودية على اساس مراعاة احكام هذه الاتفاقية .

ب - اذا فشلت الدول المعنية في الوصول الى اتفاق خلال ثلاثة شهور حول كل او بعض اعضاء المجلس ، يتم انتخاب اعضاء المجلس الذين لم توافق عليهم الدول الأطراف في النزاع وذلك من بين اعضاء اللجنة والاقتراع السري وبأغلبية الثلثين .

٢ - يقوم اعضاء المجلس بعملهم في المجلس بصفتهم الشخصية . ويجب الا يكونوا من مواطني الدول الأطراف في النزاع او من مواطني دولة غير طرف في هذه الاتفاقية .

الطريقة مينا امام اسم كل مرشح اسم الدولة التي قامت بترشيحه ثم يبلغ السكرتير العام هذه القائمة الى الدول الاطراف .

٤ - يجري انتخاب اعضاء اللجنة في اجتماع تعقده الدول في مقر الأمم المتحدة وبناء على دعوة من السكرتير العام . ولا يكون هذا الاجتماع صحيحا الا اذا حضره ثلثا عدد الدول الاطراف ويصبح اعضاء في اللجنة الاشخاص المرشحون الذين يحصلون على اكبر عدد من الاصوات وعلى الاغلبية المطلقة لاصوات مثلي الدول الاطراف الذين يحضرون الاجتماع ويدلون باصواتهم فيه .

٥ - أ - ينتخب اعضاء اللجنة لمدة اربع سنوات ، هذا وتنتهي بعد سنتين عضوية تسعة من اعضاء اللجنة الذين تم انتخابهم في الانتخاب الاول .

ب - ولشغل الاماكن التي قد تصبح شاغرة - تعين الدولة التي انتهت عضوية خيرها في اللجنة - خيرا آخر من بين مواطنيها - على ان يخضع ذلك الاختيار لموافقة اللجنة .

٦ - تتحمل الدول الاطراف نفقات اعضاء اللجنة خلال مدة قيامهم بعملهم كاعضاء في اللجنة .

المادة ٩

١ - تتعهد الدول الاطراف بأن تقدم الى السكرتير العام للأمم المتحدة - تقريراً عن الاجراءات التشريعية والقضائية والادارية وغير ذلك من الاجراءات التي تتخذها تنفيذاً لاحكام هذه الاتفاقية وذلك :

أ - خلال عام من تاريخ العمل بهذه الاتفاقية بالنسبة للدول المعنية .

ب - وبعد ذلك كل عامين وعندما تطلب اللجنة ذلك . ويجوز للجنة مطالبة الدول الاطراف بتقديم بيانات أخرى أوفى .

٢ - ترفع اللجنة كل عام الى الجمعية العامة للأمم المتحدة - عن طريق السكرتير العام - تقريراً عن اعمالها ويجوز ان تقدم اقتراحات وتوصيات عامة على اساس ما تتلقاه من الدول الاعضاء من تقارير وبيانات . وتقدم مثل هذه الاقتراحات والتوصيات العامة الى الجمعية العامة مصحوبة بتعليقات الدول الاعضاء ، ان وجدت .

المادة ١٠

١ - تضع اللجنة لائحته الداخلية التي تنظم سير العمل فيها .

٢ - تختار اللجنة موظفيها لمدة سنتين .

٣ - يزود السكرتير العام للأمم المتحدة اللجنة بهيئة سكرتاريتها .

٣ - ينتخب المجلس رئيسا له ويضع لائحته الداخلية .
 ٤ - تعقد اجتماعات المجلس عادة في مقر الأمم المتحدة أو في أي مكان مناسب آخر يحدده المجلس .
 ٥ - تقوم هيئة السكرتارية المعنية وفقا للمادة ١٠ فقرة (٣) من هذه الاتفاقية بأعمال سكرتارية المجلس كلما شب خلاف بين بعض الدول الاعضاء وأدى الى عقد المجلس .
 ٦ - تنقسم الدول الاطراف في النزاع بالتساوي فيما بينها جميع نفقات اعضاء المجلس حسب تقديرات يضعها السكرتير العام للأمم المتحدة .
 ٧ - للسكرتير العام سلطة دفع نفقات اعضاء المجلس اذا كان ذلك ضروريا قبل ان تقوم الدول الاطراف في النزاع بدفع حصتها في هذه النفقات حسب ما ورد في الفقرة ٦ من هذه المادة .

المادة ١٣

١ - يقوم المجلس بعد دراسة الموضوع بأمعان بتقديم تقرير الى رئيس اللجنة يضمنه النتائج التي وصل اليها في جميع المسائل الواقعية المتصلة بموضوع الخلاف بين الطرفين وما يراه من الاقتراحات التي تؤدي الى حل النزاع وديا .
 ٢ - على رئيس اللجنة ان يبلغ تقرير المجلس الى كل دولة من الدول الاطراف في النزاع . وعلى هذه الدول ان تخطر رئيس اللجنة في خلال ثلاثة اشهر اذا كانت موافقة او غير موافقة على الاقتراحات الواردة في تقرير المجلس .
 ٣ - بعد انتهاء الفترة المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة يبلغ رئيس اللجنة تقرير المجلس وقرارات الدول المعنية الى الدول الاخرى الاطراف في هذه الاتفاقية .

المادة ١٤

١ - يجوز لكل دولة من الدول الاعضاء ان تعلن في اي وقت اعترافها باختصاص اللجنة في ان تتلقى وتبحث العرائض التي يقدمها لها افراد وجماعات من الافراد الخاضعين لولايتها والتي يدعون فيها انهم من ضحايا انتهاك تلك الدولة لأي حق من الحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية . ولا يجوز للجنة ان تتلقى اية عريضة من اية دولة لم تعلن ذلك الاعتراف من جانبها .

٢ - يجوز لأية دولة من الدول الاعضاء التي يصدر عنها الاعلان المنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة ان تنشئ او تعين جهازا من اجهزة نظامها التشريعي القومي يكون من اختصاصه ان يتلقى ويبحث العرائض المقدمة من الافراد او جماعات الافراد الخاضعين لولايتها والتي يدعون فيها انهم

ضحايا انتهاك تلك الدولة لأي حق من الحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وذلك بعد استنفاد هؤلاء الافراد او الجماعات لكافة أوجه التظلم الاخرى المقررة في تلك الدولة .
 ٣ - تقوم الدولة الطرف المعنية بإيداع الاعلان الذي يصدر منها وفقا للفقرة الاولى واسم الجهاز الذي تنشئه أو تعينه وفقا للفقرة ٢ من هذه المادة ، لدى السكرتير العام للأمم المتحدة انذى يبعث بنسخ من هذا الاعلان وباسم الجهاز الى باقي الدول الاعضاء . ويجوز الغاء الاعلان في أي وقت بإبلاغ ذلك الى السكرتير العام ، ولكن هذا الغاء لا يؤثر في العرائض التي تكون منظورة امام اللجنة .

٤ - يمسك الجهاز الذي ينشأ او يعين وفقا للفقرة (٢) من هذه المادة سجلا للعرائض وترسل نسخ معتمدة طبق الاصل من البيانات المدونة في هذا السجل الى السكرتير العام عن طريق الجهات المختصة مع العلم انه لا يجوز افشاء هذه البيانات .
 ٥ - في حالة عدم الحصول على حل مرض من الجهاز الذي ينشأ او يعين وفقا للفقرة (٢) من هذه المادة جاز لمقدم العريضة ان يرفع الامر الى اللجنة في موعد اقصاه ستة شهور .

٦ - أ - تبلغ اللجنة سرا اية عريضة تقدم اليها ، الى الدولة المدعى بانتهاكها اي حكم من احكام هذه الاتفاقية دون أن تكشف عن شخصية الفرد أو مجموعة الافراد المعنيين دون موافقة صريحة منه او منهم . ولا تقبل اللجنة اية عريضة من مجهول .

ب - تقدم الدولة الى اللجنة خلال ثلاثة شهور تفسيرات مكتوبة او بيانات تشرح الامر والاساليب ان وجدت التي اتبعتها الدولة في معالجته .

٧ - أ - تدرس اللجنة العرائض في ضوء المعلومات المقدمة لها من الدولة الطرف المعنية ومن مقدم العريضة . ولا تنظر اللجنة في اية عريضة ما لم يثبت لديها ان مقدم العريضة قد استنفذ كافة طرق التظلم المقررة في تلك الدولة ، لكن هذه القاعدة لا تسرى عندما تتأخر طرق العلاج اكثر من اللازم .

ب - تبلغ اللجنة اقتراحاتها وتوجيهاتها ان وجدت الى الدولة الطرف المعنية والى مقدم العريضة .

٨ - تضمن اللجنة تقريرها السنوي ملخصا لمثل هذه العرائض واذا لزم الامر ، ملخصا لتفسيرات وبيانات الدول الاطراف المعنية وكذلك ملخصا لاقتراحات اللجنة وتوصياتها .

٩ - لا تكون اللجنة مختصة بزاولة الوظائف المنصوص عليها في هذه المادة الا عندما ترتبط عشر دول من الدول الاطراف في هذه الاتفاقية بموجب اعلانات تصدر منها وفقا للفقرة (١) من هذه المادة .

المادة ١٥

١ - الى ان يتم تحقيق اهداف الاعلان القاضي بمنح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة والوارد في قرار الجمعية

العام رقم ١٥١٤ (١٥) بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ ، لا يترتب على احكام هذه الاتفاقية الحد بأى شكل كان من حق تقديم العرائض الممنوح لهذه الشعوب بموجب وثائق دولية اخرى او من الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

٢ - أ - تتلقى اللجنة المشكلة وفقا للمادة ٨ ، فقرة (١) من هذه الاتفاقية نسخا من العرائض المقدمة الى اجهزة الامم المتحدة التي تعالج المسائل المتصلة مباشرة بما تتضمنه هذه الاتفاقية من مبادئ واهداف بمعرفة سكان الاقاليم الموضوعة تحت الوصاية أو التي لا تحكم نفسها بنفسها وجميع الاقاليم الاخرى التي يسرى عليها قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (١٥) اذا كانت هذه العرائض تتناول شئوننا منصوصا عليها في هذه الاتفاقية وترفع اللجنة الى هذه الاجهزة رأيها وتوصياتها فيما يتعلق بهذه العرائض .

ب - تتلقى اللجنة من اجهزة الامم المتحدة المختصة نسخا من التقارير الخاصة بالتدابير التشريعية والقضائية والادارية وغيرها من التدابير المتصلة اتصالا مباشرا بمبادئ واهداف هذه الاتفاقية والتي تتخذها الدول القائمة بادارة شئون الاقاليم الميمنة في البند (أ) من هذه الفقرة وتوافي هذه الاجهزة برأيها وتوصياتها فيما يتعلق بهذه التدابير .

٣ - تذكر اللجنة في تقريرها الى الجمعية العامة موجزا للعرائض والتقارير التي تتلقاها من اجهزة الامم المتحدة وكذلك آراء اللجنة وتوصياتها فيما يتعلق بتلك العرائض والتقارير .

٤ - تطلب اللجنة الى سكرتير عام الامم المتحدة موافاتها بكافة البيانات المتصلة باهداف هذه الاتفاقية والتي تكون متوفرة لديه بشأن الاقاليم الميمنة في الفقرة (٢) « أ » من هذه المادة .

المادة ١٦

تسرى احكام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بتسوية الخلافات او الشكاوى دون الاخلال بالاجراءات الاخرى الخاصة بتسوية الخلافات او الشكاوى في ميدان التفرقة العنصرية والتي تنص عليها الوثائق التأسيسية للامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أو الاتفاقيات التي عقدتها كما أن هذه الاحكام لا تحول دون اتخاذ الدول الاطراف اجراءات اخرى لحل الخلاف طبقا لاتفاقيات دولية خاصة أو عامة معبولة بها بين تلك الدول .

الجزء الثالث

المادة ١٧

١ - تعد هذه الاتفاقية للتوقيع عليها من أية دولة عضو في الامم المتحدة أو عضو في أي من وكالاتها المتخصصة أو أية

دولة طرف في محكمة العدل الدولية أو أية دولة أخرى تدعوها الجمعية العامة للامم المتحدة الى الانضمام الى هذه الاتفاقية .

٢ - تخضع هذه الاتفاقية للتصديق وتودع وثائق التصديق لدى السكرتير العام للامم المتحدة .

المادة ١٨

١ - يجوز لاية دولة من الدول المشار اليها في المادة ١٧ فقرة (١) الانضمام الى هذه الاتفاقية .

٢ - يتم الانضمام بايداع وثيقة انضمام لدى السكرتير العام للامم المتحدة .

المادة ١٩

١ - يعمل بهذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين بعد تاريخ ايداع وثيقة التصديق أو الانضمام السابعة والعشرين لدى السكرتير العام للامم المتحدة .

٢ - تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول بالنسبة لكل دولة تصدق عليها أو تنضم اليها بعد ايداع وثيقة التصديق أو الانضمام السابعة والعشرين في اليوم الثلاثين من تاريخ ايداع وثيقة تصديقها أو انضمامها .

المادة ٢٠

١ - يتلقى السكرتير العام للامم المتحدة التحفظات التي تبديها الدول وقت التصديق أو الانضمام ويبلغها الى جميع الدول الاطراف أو التي تصبح اطرافا في هذه الاتفاقية . وعلى كل دولة تعترض على أى تحفظ ابلاغ السكرتير العام بعدم قبولها للتحفظ خلال تسعين يوما من تاريخ تبليغها .

٢ - لا يجوز ابداء تحفظ يتعارض مع هدف وموضوع هذه الاتفاقية ، كذلك لا يجوز ابداء تحفظ يعوق عمل اي من الاجهزة التي تنص عليها هذه الاتفاقية . ويعتبر التحفظ متعارضا أو معوقا اذا ما اعترض عليه ثلثا الدول الاطراف في هذه الاتفاقية على الاقل .

٣ - يجوز العدول عن التحفظات في أى وقت باخطار يرسل الى السكرتير العام لهذا الغرض ويعمل بمثل هذا الاخطار من تاريخ وصوله .

المادة ٢١

يجوز لاية دولة طرف في هذه الاتفاقية الانسحاب منها بارسال اخطار مكتوب الى السكرتير العام للامم المتحدة . ويصبح الانسحاب ساري المفعول بعد انقضاء عام على تاريخ وصول الاخطار الى السكرتير العام .

المادة ٢٢

أى خلاف بين دولتين أو أكثر من الدول الاطراف في هذه الاتفاقية حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ولم تتم تسويته سواء بالتفاوض أو بالاجراءات المنصوص عليها صراحة في هذه

الاتفاقية يحال بناء على طلب أى من الاطراف المتنازعة الى محكمة العدل الدولية للبت فيه ما لم يتفق المتنازعون على طريقة أخرى للتسوية .

المادة ٢٣

١ - يجوز لاية دولة طرف في هذه الاتفاقية طلب تنقيحها في أى وقت وذلك بإرسال اخطار محرر الى السكرتير العام للأمم المتحدة .

٢ - تقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة الخطوات التي قد تتخذ ازاء مثل هذا الطلب .

المادة ٢٤

يخطر السكرتير العام للأمم المتحدة جميع الدول المشار اليها في المادة ١٧ فقرة (١) من هذه الاتفاقية بالبيانات الآتية :-
أ - التوقيعات والتصديقات والانضمامات التي تتم وفقا للمادتين ١٧ ، ١٨ .

ب - تاريخ العمل بهذه الاتفاقية وفقا للمادة ١٩ .

ج - العرائض والاعلانات التي تصله وفقا للمواد ١٤ ، ٢٠ ،

الى ٢٣ .

د - حالات الانسحاب التي تقع وفقا للمادة ٢١ .

المادة ٢٥

١ - حررت هذه الاتفاقية باللغات الصينية والانجليزية والفرنسية والروسية والاسبانية ويعتبر النص بكل من هذه اللغات اصلا وتودع في محفوظات الامم المتحدة .

٢ - يبعث السكرتير العام للأمم المتحدة بنسخ معتمدة من هذه الاتفاقية الى جميع الدول التي تنتمى الى احدى الفئات المذكورة في المادة ١٧ فقرة (١) من هذه الاتفاقية .

(ب)

الجمعية العامة اذ تذكر اعلان منح الاستقلال الى البلاد والشعوب المستعمرة الوارد في قرارها رقم ١٥١٤ (١٥) بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ .

ومع مراعاة قرارها رقم ١٦٥٤ (١٦) بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٦١ بإنشاء اللجنة الخاصة لبحث الموقف فيما يتعلق بتطبيق

اعلان منح الاستقلال الى البلاد والشعوب المستعمرة وبحث تطبيق الاعلان وتنفيذ أحكامه بجميع الوسائل التي في حوزتها .
ومع مراعاة أحكام المادة ١٥ من الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع اشكال التفرقة العنصرية والواردة في ملحق القرار رقم ٢١٠٦ أ (٢٠) سالف الذكر .

واذ تذكر بأن الجمعية العامة قد أنشأت أجهزة أخرى لتلقى وبحث العرائض المقدمة من شعوب البلاد المستعمرة . واقتناعا منها بأن التعاون الوثيق بين لجنة القضاء على التفرقة العنصرية التي شكلتها الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع اشكال التفرقة العنصرية وبين أجهزة الامم المتحدة المنوط بها تلقي وفحص العرائض المقدمة من شعوب البلاد المستعمرة سوف يسهل تحقيق أهداف الاتفاقية واعلان منح الاستقلال الى البلاد والشعوب المستعمرة ، واعترافا منها بأن القضاء على التفرقة العنصرية بجميع اشكالها أمر حيوى لاقرار الحقوق الانسانية الاساسية ولضمان كرامة الانسان وقيمه، فهو اذن التزام حتمي في ظل ميثاق الامم المتحدة .

لذلك

١ - تدعو السكرتير العام ليقدم للجنة القضاء على التفرقة العنصرية بانتظام او عند طلبها جميع البيانات التي في حوزته بشأن المادة ١٥ من الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على التفرقة العنصرية بجميع اشكالها .

٢ - تحت اللجنة الخاصة ، بالموقف فيما يتعلق بتنفيذ منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة وجميع أجهزة الامم المتحدة الاخرى المفوضة في تلقي وفحص العرائض ، شعوب البلاد المستعمرة على أن ترسل نسخا من العرائض التي تقدمها هذه الشعوب في ظل الاتفاقية الى لجنة القضاء على التفرقة العنصرية بصورة منتظمة أو كلما طلبت هذه اللجنة ذلك لتدلى اللجنة بتعليقاتها وتوصياتها .

٣ - تدعو الاجهزة المشار اليها في الفقرة (٢) اعلاه بأن تضمن تقاريرها السنوية الى الجمعية العامة ملخصا لما تتخذه من تدابير تنفيذ للاحكام هذا القرار .

قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٨
بالموافقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء
على تزيف العملة

<p style="text-align: center;">مادة ثانية</p> <p>على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.</p> <p style="text-align: center;">امير الكويت صباح السالم الصباح</p> <p style="text-align: right;">صدر في ٥ ربيع الثاني ١٣٨٨ هـ الموافق ١ يوليو ١٩٦٨ م</p>	<p style="text-align: center;">نحن صباح السالم الصباح امير الكويت</p> <p>بعد الاطلاع على المادتين ٦٥ و ٧٠ من الدستور وافق مجلس الامة على القانون الاتي نصه ، وقد صدقنا عليه واصدرناه</p> <p style="text-align: center;">مادة اولى</p> <p>ووفق على الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على تزيف العملة والمرفق نصها بهذا القانون .</p>
--	--

مذكرة تفسيرية
لمشروع قانون الموافقة على الاتفاقية الدولية
الخاصة بالقضاء على تزيف العملة

<p>المركزية المماثلة بالدول الاخرى ومؤسسات اصدار العملة وسلطات الشرطة داخل الدولة .</p> <p>ولقد اتضح من دراسة الاتفاقية في مجموع نصوصها واحكامها انها تعود بفائدة على كل دولة طرف فيها من حيث انها تسهل ضبط وملاحقة مرتكبي تزيف عملتها في الخارج والحصول على الادوات التي تم التزيف بواسطتها هذا فضلا عن ان اجهزة التعاون التي تقضي الاتفاقية بانشائها موجودة حاليا في وزارة الداخلية التي يهملها ان تستفيد من التعاون المنصوص عليه في الاتفاقية ، على النطاق الدولي .</p> <p>ولما كانت احكام الاتفاقية ذات صلة وثيقة بعدة مواد واردة في قانون الجزاء الكويتي لاسيما المواد ٢٦٣ - ٢٧٣ من القانون المذكور ، ويستدعي انضمام الكويت الى هذه الاتفاقية ان تستهدى الحكومة باحكامها عند النظر في تعديل نصوص قانون الجزاء الكويتي سالف الذكر حتى لا يكون هناك تعارض بينها وبين احكام الاتفاقية .</p> <p>لذلك فقد رأى اخذا بالاحوط ان تعرض الاتفاقية المذكورة على مجلس الامة لاخذ موافقته على الانضمام اليها ، قبل التصديق عليها من جانب رئيس الدولة وفقا لاحكام المادة ٧٠ من الدستور .</p> <p style="text-align: right;">وزير الخارجية</p>	<p>عقدت اتفاقية القضاء على تزيف العملة في عهد عصبة الامم في ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٩ ، وقررت منظمة الامم المتحدة بعد ذلك تبنى هذه الاتفاقية ودعوة كافة الدول للانضمام اليها نظرا لان الاتفاقية المذكورة رغم مرور سنين طويلة على ابرامها ما زالت انجع وسيلة دولية للتعاون بين الحكومات لمكافحة تزيف العملة وعقاب مرتكبيها .</p> <p>ولقد انضمت الى الاتفاقية معظم دول العالم وان لم تنضم اليها من الدول العربية حتى الان الا الجمهورية العربية المتحدة وتنص الاتفاقية على اعتبار جرائم تزيف العملة وترويجها وادخالها الى بلد ما ، جرائم عادية يعاقب عليها القانون وتشملها معاهدات تبادل تسليم المجرمين . وتكفل الاتفاقية اتخاذ الاجراءات الواجبة لحجز ومصادرة العملة المزيفة والادوات المستعملة في التزيف وتسليمها الى حكومة الدولة او بنك الاصدار اللذين وقع التزيف على عملتهما . وتوجب في جميع الاحوال جعل العملة المزيفة والادوات التي استعملت في تزيفها غير صالحة للاستعمال كما تتطلب تنظيم مكتب مركزي لفحوص موضوع التزيف ، في كل دولة ، وفي حدود قانونها الداخلي على ان يكون المكتب المركزي على اتصال دائم مع المكاتب</p>
--	---

اتفاقية القضاء على تزيف العملة القسم الاول

المادة الاولى :

تعترف الاطراف السامية المتعاقدة بالاحكام المدونة في القسم الاول من هذه الاتفاقية كاحسن وسيلة في الظروف الحاضرة لضمان منع جريمة تزيف العملة وعقاب مرتكبيها .

المادة الثانية :

تعنى كلمة « العملة » في الاتفاقية الحالية اوراق النقد (بما في ذلك البنكنوت) والنقود المعدنية المخولة قانونا للتداول

المادة الثالثة :

يعاقب على ارتكاب الجرائم التالية على انها جرائم عادية ١ - اى تزيف او تغيير في العملة مهما كانت الوسائل المستخدمة .

٢ - ترويج العملة المزيفة .

٣ - ادخال عملة مزيفة الى دولة او استلامها او الحصول عليها لترويجها مع العلم بانها مزيفة .

٤ - محاولات اقتراف الاعمال السالفة والاشترك العمدى فيها .

٥ - القيام بصنع ادوات او مواد اخرى او استلامها او الحصول عليها اذا كانت مخصصة لتزيف العملة او تغييرها .

المادة الرابعة :

تعتبر كجريمة قائمة بذاتها كل من الاعمال المنصوص عنها في المادة الثالثة ، لذا اقترفت في دول مختلفة .

المادة الخامسة :

يجب عدم التمييز في مقياس العقوبات عن الجرائم المذكورة في المادة الثالثة بين الاعمال المتعلقة بالعملة الوطنية من جانب والعملة الاجنبية من جانب اخر ، ولا يجوز اخضاع هذه المادة لاي شرط من شروط المعاملة بالمثل سواء في القوانين او المعاهدات .

المادة السادسة :

على البلاد التى تطبق مبدأ الاعتراف دوليا بالاحكام الجزائية السابقة ان تعترف بالاحكام الجزائية الاجنبية بالنسبة للجرائم المنصوص عنها في المادة الثالثة بالقدر الذى يسمح بذلك قانونها الداخلى وذلك لاثبات تعود ارتكاب مثل هذه الجرائم

المادة السابعة :

يكون للمدعين بالحق المدنى الاجانب ، بقدر ما تسمح به القوانين الداخلية للمدعين بالحق المدنى بما في ذلك ، اذا لزم

الامر الاطراف السامية المتعاقدة التي زيفت عملتها ، التمتع بجميع الحقوق الممنوحة لسكان البلد الذى تنظر فيه الدعوى .

المادة الثامنة :

في البلاد التي لا يعترف فيها بقاعدة تسليم المجرمين اذا كانوا من رعايا الدولة المطلوب منها التسليم ، ويكون عقاب المواطنين العائدين الى بلادهم الاصلية بعد ارتكاب احدا للجرائم المنصوص عنها في المادة الثالثة بنفس الشكل كما لو ان الجريمة ارتكبت في بلادهم الاصلية ، حتى في حالة ما اذا اكتسب المتهم جنسيته بعد اقتراف الجريمة .

لا تطبق هذه المادة في الاحوال الماثلة اذا كان مرتكب الجريمة اجنيا ولا يوجد ما يوجب تسليمه .

المادة التاسعة :

الاجانب الذين يرتكبون في الخارج اى جريمة مذكورة في المادة الثالثة ، والذين يقيمون في اراضى احد البلاد التي يعترف قانونها الداخلى بوجه عام بقاعدة محاكمة الجرائم المرتكبة في الخارج يكونون تحت طائلة العقاب بنفس الطريقة كما لو كانت الجريمة مقترفة في اقليم ذلك البلد .

ويخضع الالتزام باتخاذ اجراءات ملاحقة المتهم لشرط ان يكون قد طلب تسليم المتهم وان الدولة المطلوب اليها التسليم لا تستطيع تسليمه لسبب لا علاقة له بالجرم المرتكب .

المادة العاشرة :

يجب ان تعتبر الجرائم المشار اليها في المادة الثالثة كجرائم تسليم المجرمين التي تشملها اى معاهدة لتسليم المجرمين عقدت أو ستعقد فيما بعد بين اى من الاطراف السامية المتعاقدة .

الاطراف السامية المتعاقدة التي لا تشترط تسليم المجرمين بناء على وجود معاهدة او على اساس المعاملة بالمثل تعترف من الان فصاعدا بالجرائم المشار اليها في المادة الثالثة على انها تيسر تسليم المجرمين فيما بينها .

يوافق على تسليم المجرمين بمقتضى قانون الدولة التي يقدم اليها الطلب .

المادة الحادية عشرة :

تحجز وتصادر العملة المزيفة ، وكذلك الادوات او اى مواد اخرى مذكورة في المادة الثالثة فقرة « هـ » ويجب بعد المصادرة تسليم هذه العملة والادوات او المواد الاخرى بناء على طلب اما الى الحكومة واما الى بنك الاصدار الذى عملته

موضوع المصادرة ، باستثناء الاحراز التي يطلب قانون الدولة التي تم ملاحقة المتهم فيها حفظها كمحضر ، وأى عينات قد يعتبر تسليمها الى المكتب المركزي المذكور في المادة الثانية عشرة من المستصوب ، وفي جميع الاحوال يجب جعل جميع هذه المواد غير صالحة للاستعمال .

المادة الثانية عشرة :

يجب انشاء مكتب مركزي لتحري موضوع التزيف في كل دولة في حدود قانونها الداخلي وان يكون المكتب المركزي على اتصال دائم :

١ - مع مؤسسات اصدار العملة .

٢ - مع سلطات الشرطة داخل الدولة .

٣ - مع المكاتب المركزية في الدول الاخرى .

ويجب وضع جميع البيانات الخاصة لدى السلطة المركزية في كل دولة لتسهيل شئون الفحص ومنع ومعاقة تزيف العملة

المادة الثالثة عشرة :

على المكاتب المركزية بالدول المختلفة ان يكون اتصالها مباشرا .

المادة الرابعة عشرة :

يقدم كل مكتب مركزي الى الحد الذي يراه ضروريا الى المكاتب المركزية في الدول الاخرى مجموعة عينات ملغاه من العملة المتداولة في دولته .

ويخضع لنفس التحديد وجوب اخطار المكاتب المركزية في الدول الاجنبية بانتظام مع تقديم جميع التفاصيل الضرورية لما يلي : -

(أ) اصدارات العملة الجديدة في دولته .

(ب) سحب عملة من التداول سواء ابطل تداولها او غير ذلك .

وعلى كل مكتب مركزي كما يرى مناسبا ، اشعار المكاتب المركزية في الدول الاجنبية ما عدا المسائل التي تعتبر ذات اهمية محلية محضة الاتي : -

١ - اى اكتشاف لعمله مزيفه ، ويصحب الاشعار بتزوير اوراق النقد او اوراق العملة بوصف فني للتزوير يقدمه بواسطة المؤسسة التي زورت عملتها الورقية واذا امكن ، يجب تقديم صورة فوتوغرافية او عينة من ورقة العملة المزورة ، وفي الحالات المستعجلة يجوز ارسال اشعار ووصف مختصر يتم بواسطة سلطات الامن الى المكاتب المركزية المختصة في حذر دون اهمال الاشعار والوصف الفني المذكور اعلاه .

٢ - التحقيق والملاحقة في قضايا التزيف ، والقاء القبض والاحكام الجزائية وابعاد المزيين وكذلك حيثما امكن تنقلاتهم مع اى تفاصيل قد تكون ذات فائدة وبخاصة اوصافهم وبصماتهم وصورهم الشمسية .

٣ - تفاصيل اكتشافات التزوير ، مع ذكر ما اذا كان من الممكن حجز جميع العملة المزيفة التي وضعت للتداول .

المادة الخامسة عشرة :

لضمان وتحسين وتطوير التعاون الدولي المباشر لمنع ومعاقة تزيف العملة فلممثلى المكاتب المركزية للاطراف السامية المتعاقدة ، عقد مؤتمرات من فترة لآخرى بالاشتراك مع مثلى بنوك الاصدار والسلطات المركزية المختصة ، ويمكن ان يكون تشكيل التنظيم والمراقبة والاشراف على مكتب دولى مركزي للاعلام موضوع احد هذه المؤتمرات .

المادة السادسة عشرة :

يكون ارسال طلب الحصول على الاثبات الجنائي المتعلق بالجرائم المذكورة في المادة الثالثة كما يلي : -

(أ) يفضل الاتصال المباشر بين السلطات القضائية حيثما امكن بواسطة المكاتب المركزية .

(ب) بالمراسلة المباشرة بين وزيرى عدل لدولتين أو بالاتصال المباشر من سلطات الدولة المقدمة لطلب الحصول على الاثبات الى وزير العدل في الدولة المقدم لها الطلب .

(ج) عن طريق الممثل الدبلوماسى او القنصلى للدولة المقدم منها طلب الحصول على الاثبات في الدولة المقدم لها ، ويرسل هذا الممثل طلب الحصول على الاثبات مباشرة الى السلطات القضائية المختصة او الى السلطة المعينه من حكومة الدولة المقدم لها الطلب ، ويتسلم من هذه السلطة مباشرة الاوراق الموضحة طلب الحصول على الاثبات .

في حالات « أ » و « ج » ترسل دائما نسخه من طلب الحصول على الاثبات الى السلطات العليا للدولة المقدم لها الطلب .

الا اذا تم الاتفاق على غير ذلك فتحرر طلبات الحصول على الاثبات بلغة السلطات المقدم منها الطلب بشرط مراعاة ان الدولة المقدم لها الطلب قد تطلب دائما ترجمة الى لغتها الاصلية مصدق على صحتها من السلطات مقدمة الطلب .

على كل طرف سام متعاقد اخطار كل من الاطراف السامية المتعاقدة بوسيلة التقديم او الوسائل المذكورة اعلاه التي ستعترف بها للطرف السامى المتعاقد الاخر بصدد طلبات الحصول على الاثبات .

وحتى يتم هذا الاخطار من الطرف السامى المتعاقد ، تستمر الاجراءات الحالية المتعلقة بطلبات الحصول على الاثبات نافذة المفعول .

لن يخضع تنفيذ طلبات الحصول على الاثبات لدفع اى ضرائب ما عدا مصاريف الخبراء .

المادة الثانية والعشرون :

للدول التي على استعداد للتصديق على هذه الاتفاقية بموجب الفقرة الثانية من المادة « ٢٠ » او للانضمام الى الاتفاقية بموجب المادة « ٢١ » بيد انها ترغب في السماح لها بعمل اي تحفظات فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية ، ان تبلغ السكرتير العام لعصبة الامم بذلك ، والذي سيقوم بدوره بتبليغ هذه التحفظات الى الاطراف السامية المتعاقدة الذين اودعت نيابة عنهم وثائق التصديق والانضمام ويستفسر عما اذا كان هناك اي اعتراض . فاذا لم يتسلم السكرتير العام في ظرف ستة شهور من الاتصال اي اعتراض فستعتبر الدولة التي ابدت التحفظات مقبولة للاشتراك في الاتفاقية من الاطراف السامية المتعاقدة الاخرى وان يكون التحفظ الذي ابدته نافذا بالنسبة لهم .

المادة الثالثة والعشرون :

يدل تصديق او انضمام اي طرف سام متعاقد الى هذه الاتفاقية على ان تشريعه وتنظيمه الاداري هما وفقا للقواعد المتضمنة في الاتفاقية .

المادة الرابعة والعشرون :

في حالة عدم وجود تصريح بعكس ذلك من أحد الاطراف السامية المتعاقدة وقت التوقيع والتصديق او الانضمام ، فان نصوص هذه الاتفاقية لن تطبق على المستعمرات ولا البلاد فيما وراء البحار ولا المحميات او البلاد التابعة او الواقعة تحت الانتداب .

الا ان للاطراف السابقة المتعاقدة الاحتفاظ بحق الانضمام الى الاتفاقية وفقا لشروط المادة « ٢١ - ٢٣ » لمستعمراتها والبلاد فيما وراء البحار والمحميات او البلاد التابعة او الواقعة تحت الانتداب ، ولهم ايضا الاحتفاظ بحق اعلان انتهاء الاتفاقية بالنسبة للاقطار التابعة لهم سالف الذكر بصورة منفصلة وفقا لاحكام المادة « ٢٧ » .

المادة الخامسة والعشرون :

لن تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول الا بعد ان تودع خمس تصديقاتها او وثائق انضمام بواسطة خمسة من اعضاء عصبة الامم او من الدول غير الاعضاء ، ويكون تاريخ نفاذ مفعولها هو اليوم التسعون من تسلم السكرتير العام لعصبة الامم للتصديق او الانضمام الخامس .

المادة السادسة والعشرون :

التسعين من تاريخ تسليمه الى السكرتير العام لعصبة الامم . والعشرين يكون كل تصديق او انضمام لاحق نافذا في اليوم بعد ما تصبح الاتفاقية نافذة المفعول وفقا للمادة الخامسة

لن يفسر اي شيء في هذه المادة على انه تعهد من جانب الاطراف السامية لاتخاذ اي صورة او وسائل اثبات في المسائل الجنائية مناقضة لقوانينهم .

المادة السابعة عشرة :

لن يفسر اشتراك طرف سام متعاقد في هذه الاتفاقية على ان له اثرا في موقف ذلك الطرف نحو الموضوع العام لاختصاص الحكم في المسائل الجنائية كما هو مقرر في القانون الدولي العام

المادة الثامنة عشرة :

لن تؤثر هذه الاتفاقية على القاعدة بان الجرائم المذكورة في المادة الثالثة ستحدد في كل دولة وتلاحق وتعاقب دون ان يسمح لها بالاعفاء من العقاب وذلك وفقا للقواعد العامة لقانونها الداخلي .

القسم الثاني**المادة التاسعة عشرة :**

توافق الاطراف السامية المتعاقدة حين نشوء نزاع فيما بينها يتعلق بتفسير او تطبيق هذه الاتفاقية اذا لم يمكن تسويته بالمفاوضة المباشرة ان يحال للبت بشأنه الى محكمة العدل الدولية الدائمة ، واذا كان احد او جميع الاطراف السامية المتعاقدة الذين هم اطراف في هذا النزاع لم ينضم الى البروتوكول المؤرخ في ١٦ ديسمبر عام ١٩٢٠ الخاص بمحكمة العدل الدولية الدائمة فيحال النزاع بناء على اختيار الاطراف ووفقا للاجراءات الدستورية لكل طرف اما الى محكمة العدل الدولية الدائمة واما الى هيئة من المحكمين تنظم وفقا لاتفاقية ١٨ اكتوبر ١٩٠٧ الخاصة بالتسوية السلمية او الى هيئة اخرى من المحكمين .

المادة العشرون :

تحمل هذه الاتفاقية التي يعتبر كل من نصها الفرنسي والانجليزي صحيحا تاريخ اليوم وتستمر مفتوحة للتوقيع حتى ٣١ ديسمبر عام ١٩٢٩ بواسطة اي عضو من عصبة الامم عن وای دولة ليست عضوا وكانت ممثلة في المؤتمر الذي وضع صياغة هذه الاتفاقية ، او الدولة التي ارسلت لها نسخة من مجلس عصبة الامم .

المادة الحادية والعشرون :

ستكون هذه الاتفاقية بعد اليوم الاول من يناير عام ١٩٣٠ معروضة لانضمام اي عضو من عصبة الامم وای من الدول غير الاعضاء المذكورين في المادة « ٢٠ » والتي لم توقعها من قبل .

تقدم وثائق الانضمام الى السكرتير العام لعصبة الامم الذي سيخطر جميع الاعضاء بالعصبة وكذلك الدول غير الاعضاء المذكورين في المادة « ٢٠ » باستلامها .

المادة السابعة والعشرون :

تستطيع الدول الاعضاء في عصبة الامم والدول غير الاعضاء الانسحاب من هذه الاتفاقية بواسطة اخطار تحريري يرسل الى السكرتير العام لعصبة الامم الذي يقوم بإبلاغ جميع اعضاء عصبة الامم والدول غير الاعضاء المشار اليهم في المادة « ٢٠ » ، ويكون اعلان هذا الانسحاب نافذا بعد سنه من تاريخ تسليمه الى السكرتير العام لعصبة الامم ، ويكون نافذا فقط فيما يتعلق بالطرف السامي المتعاقد الذي يتم الاخطار بواسطته .

المادة الثامنة والعشرون :

تسجل هذه الاتفاقية بواسطة سكرتارية عصبة الامم في التاريخ الذي تصبح فيه نافذة المفعول .

اشهادا على ذلك وقع المفوضون المذكورون اعلاه هذه الاتفاقية ،

تمت في جنيف في اليوم العشرين من شهر ابريل عام ١٩٢٩

من نسخة واحدة وستبقى مودعة في محفوظات سكرتارية عصبة الامم التي سترسل منها صوراً مصدقة الى جميع اعضاء العصبة والى الدول غير الاعضاء المذكورين في المادة « ٢٠ »

بروتوكول تفسيري

ملحق باتفاقية القضاء على تزوير العملة

عند توقيع اتفاقية القضاء على تزوير العملة صرح المندوبون المفوضون انهم يقبلون تفسير بعض احكام الاتفاقية على الوجه الاتي : -

انه من المفهوم :

١ - ان تزوير طابع على ورقة مالية اذا كان اثره جعل تلك الورقة صحيحة في بلد ما يجب ان يعتبر تزيفاً للورقة ذاتها
٢ - ان الاتفاقية لا تتعرض لحق الاطراف السامية المتعاقدة ان تنظم بحرية ، وفق قانونها الداخلي ، المبادئ التي بموجبها يمكن تخفيف الحكم او الامتناع عن اصداره او استعمال حق العفو الفردي او الشامل .

٣ - ان القاعدة التي تتضمنها المادة الرابعة من الاتفاقية لا تؤثر باى حال في اللوائح الداخلية التي تقرر العقوبات في حالة ارتكاب اكثر من جريمة في وقت واحد . هذه القاعدة لا تحول دون ملاحقة المتهم بتهمة التزوير فقط رغم انه ارتكب جريمة التزوير وجريمة تزويج العملة المزيفة .

٤ - لا تلتزم الاطراف السامية المتعاقدة باصدار طلبات الحصول على الاثبات الا في الحدود التي ينص عليها قانونها الداخلي .

صدر في جنيف في ٢٠ ابريل عام ١٩٢٩ .

صدر في ٥ ربيع الثاني ١٣٨٨هـ
الموافق ١ يوليو ١٩٦٨م

مذكرة

بشأن الموافقة على مشروع

اتفاقية التعاون العربى في استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية

المفروضة على النقد أو لاي قيود مالية تفرضها الدول الاعضاء على العمليات المشابهة •

وعند عرض مشروع الاتفاقية على الجهات المعنية : (وزارة الاشغال العامة « قسم الزراعة » ، وزارة الصحة العامة ، وزارة الكهرباء والماء ، وزارة المالية والصناعة) ، أبدت هذه الهيئات موافقتها على مشروع الاتفاقية من الناحية الموضوعية نظرا لتعدد مجالات النفع التي تعود على الدول التي تتعاون في هذا المضمار مثل الدور الكبير الذي تقوم به النظائر المشعة في تطوير الزراعة واستعمال الطاقة الذرية لإنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية الماء واستخدام الطاقة الذرية في الطب الذي أصبح من أهم وسائل العلاج •

وقد أفادت الجامعة العربية في مذكرتها رقم ٧/١/٥١ المؤرخة في ١٩٦٥/٤/٢١ أن الدول الاعضاء التي وافقت على مشروع الاتفاقية هي : المملكة الاردنية الهاشمية ، جمهورية السودان ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العراقية ، الجمهورية العربية المتحدة ، المملكة المغربية ، المملكة الليبية ، كما أفادت أن مجلس الجامعة العربية اتخذ قرارا في دورته الثالثة والاربعين بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢١ يوصي :

أولا - بالموافقة على مشروع اتفاقية التعاون العربى في استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية •

ثانيا - أن تبادر حكومات الدول الاعضاء التي لم تستكمل دراسة مشروع الاتفاقية الى موافاة الامانة العامة بموافقتها •

ثالثا - أن تبادر الدول الاعضاء الى ايداع وثائق التصديق على الاتفاقية حتى تخرج الى حيز التنفيذ •

لذلك ، تتقدم الحكومة الى المجلس الموقر بمشروع الاتفاقية المذكورة ، راجية الموافقة عليه ، حتى يتسنى للوزارة ابلاغ الامانة العامة بالموافقة على أساس ذلك ، وستقوم الوزارة بعرض الاتفاقية من جديد للتصديق عليها بالطريقة الدستورية المقررة ، تمهيدا لاتخاذ اجراءات التصديق المتبعة دوليا •
وزير الخارجية

أصدر مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية في دور اجتماعه الثانى في الاسكندرية يوم ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٤ قرارا بإنشاء مجلس علمى عربى مشترك لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية في نطاق جامعة الدول العربية •

وقد وضع المجلس العلمى المذكور خلال اجتماعه في القاهرة في أول يناير الماضى مشروع اتفاقية التعاون العربى في استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية •

يقضى مشروع الاتفاقية بإنشاء المجلس العلمى العربى المشترك لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ليكون منوطا به التعاون مع المؤسسات والهيئات في الدول الاعضاء التي تجرى البحوث العلمية في الطاقة الذرية واعداد برامج للتدريب في الفروع العلمية المتصلة بالطاقة الذرية والعمل على تبادل الخبراء والفنيين في الطاقة الذرية بين الدول الاعضاء ، كما يقوم المجلس برسم السياسة بالنسبة للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في مجالات الصناعة والزراعة والطب وتوليد الطاقة وغيرها والعمل على الكشف عن الخامات الذرية واستخراجها في الدول العربية ، ويعمل المجلس أيضا على اصدار التنظيمات الخاصة بالوقاية من اخطار الاشعاعات الذرية بالنسبة للعاملين في الميدان الذرى وبالنسبة للجمهور •

وللمجلس شخصية قانونية وله في نطاق أغراضه حق التعاقد وتملك الاموال الثابتة والمنقولة والتصرف فيها ، وحق التقاضي والقيام بكافة الاجراءات القانونية •

وتكون للمجلس ميزانية سنوية مستقلة وتحدد مساهمة الدول الاعضاء في الميزانية بنسبة أنصبتها في ميزانية جامعة الدول العربية •

وتعفى أموال المجلس الثابتة والمنقولة من جميع أنواع الضرائب والرسوم وتعفى من الرسوم الجمركية وسائر الرسوم الاخرى المهمات والادوات والمواد التي يقدمها أحد الاعضاء الى المجلس أو الى عضو آخر بمقابل أو بدون مقابل بناء على أحكام هذه الاتفاقية ولا تخضع أموال المجلس وعملياته المالية للقيود

مشروع اتفاقية التعاون العربى في استخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية

ان حكومات ..

الملكة الاردنية الهاشمية
الجمهورية التونسية
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية
جمهورية السودان
الجمهورية العراقية
الملكة العربية السعودية
الجمهورية العربية السورية
الجمهورية العربية المتحدة
الجمهورية العربية اليمنية
دولة الكويت
الجمهورية اللبنانية
الملكة الليبية
الملكة المغربية

رغبة في توحيد جهودها في مجالات استخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية وايماناً منها بما يمكن ان يؤديه استخدام العلوم والبحوث والصناعات الذرية في الدول العربية من آثار بعيدة المدى في تحقيق الرخاء والرفاهية لشعوبها .

وتحقيقاً لاهداف ميثاق جامعة الدول العربية .

وتنفيذا لقرار مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية في دور اجتماعه الثاني بالاسكندرية الصادر يوم ١١ من سبتمبر (ايلول) ١٩٦٤ ، والذي نص على « انشاء مجلس علمى عربى مشترك لاستخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية في نطاق جامعة الدول العربية » .

اتفقت على الاحكام الاتية التى وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بجلسته المتعقدة بتاريخ / / ١٩ من دور انعقاده الـ ودعا الدول الاعضاء الى الارتباط بها ..

« الباب الاول »

اهداف المجلس ووسائله

مادة (١) ..

ينشأ مجلس يسمى « المجلس العلمى العربى المشترك لاستخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية » .

مادة (٢) ..

يهدف المجلس الى المساهمة في تنمية المجتمع العربى وذلك باستخدام العلوم والبحوث والصناعات الذرية في الاغراض السلمية بما يؤدي الى رفع مستوى المعيشة لشعوب هذه الدول . وكذلك مساهمة التقدم العلمى في ميدان الطاقة الذرية ، ويقوم المجلس على وجه الخصوص بما يلى ..

أ - العمل على تقديم البحوث العلمية في الطاقة الذرية ، وذلك بالتعاون مع المؤسسات والهيئات التى تقوم على هذا الغرض في الدول الاعضاء وبما قد يجريه المجلس من بحوث .

ب - اعداد برامج للتدريب في الفروع العلمية المتصلة بالطاقة الذرية والعمل على تبادل الخبراء والفنيين في الطاقة الذرية بين الدول الاعضاء .

ج - العمل على تبادل ونشر وتوثيق المعلومات العلمية والفنية ونتائج البحوث المتصلة بالطاقة الذرية .

د - العمل على الكشف عن الخامات الذرية واستخراجها في الدول العربية وذلك ابتداء من المسح الجيولوجى الى كافة انواع الاستخراج والتركيز وما اليها من صناعات استخراجها وكذلك العمل على انتاج الوقود الذرى من الخامات الذرية ، وضمان مصدر عادل منتظم منها لتشغيل المنشآت الذرية من المفاعلات والاجهزة الاخرى التى تنشأ في الدول الاعضاء .

هـ - العمل على توفير رصيد دائم في الدول العربية من المواد الذرية الخاصة التى تضمن استمرار العمل في مجالات الطاقة الذرية وتوفير ذلك بالنسبة للاعضاء .

و - رسم السياسة بالنسبة للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في مجالات الصناعة والزراعة والطب وتوليد الطاقة وغيرها .

ز - اقامة المشروعات التى تهدف للاستفادة من الطاقة الذرية في الاغراض المشار اليها في الفقرة السابقة ، ويمكن للمجلس ان يزاوئ هذا النشاط بنفسه او عن طريق مشروعات مشتركة بين المجلس ودولة او اكثر من الدول الاعضاء او بين المجلس والهيئات الدولية المختصة او الدول الاجنبية ، وللمجلس ان يعاون الدول الاعضاء في اقامة مثل هذه المشروعات بمختلف الوسائل وذلك طبقاً لما تقرره نصوص هذه الاتفاقية .

ح - اصدار التنظيمات الخاصة بالوقاية من اخطار الاشعاعات الذرية بالنسبة للعاملين في الميدان الذرى وبالنسبة للجمهور ، وتلتزم الدول الاعضاء باصدار التشريعات التى تكفل تنفيذ القواعد التى يضعها المجلس في هذا الشأن داخل اقليم كل منها .

ط - العمل على استخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية .

ى - العمل على تنسيق المطالب وتوحيد السياسة العربية في مجال الطاقة الذرية امام الوكالة الدولية للطاقة الذرية وسائر الهيئات والمنظمات الدولية .

ك - اجراء جميع التصرفات القانونية على اختلاف انواعها التى يستوجبها قيام المجلس ونشاطه ويشمل ذلك ابرام اى عقود مع الدول الاخرى والمنظمات الدولية بما يؤدى الى التقدم السلمى لاستعمالات الطاقة الذرية .

ويتخذ المجلس من الوسائل ما يراه ملائماً لتحقيق اغراضه المشار اليها ، وطبقاً للنصوص التالية ، دون اخلال بمبدأ سيادة كل دولة من الدول الاعضاء على اراضيها .

مادة (٣) . .

يقوم المجلس في سبيل تنمية وتنسيق البحوث بين الدول الاعضاء بدعوة المؤسسات والهيئات والافراد المشتغلين بالنشاط الذرى في هذه الدول الى تقديم برامج البحوث الخاصة بها ومقترحاتها ، ويترك للمجلس ابداء الرأى في هذه البرامج ويخطر بها الجهة المعنية ، ويعمل المجلس عن هذا الطريق على منع الازدواج غير الضرورى في مجال البحث واجهزته كما يعمل على توجيه البحوث الى الفروع العلمية التى تقتدر الى دراسات كافية وينشر المجلس بصفة دورية قائمة بهذه الفروع ، وللمجلس ان يدعو الى اجتماعاته ممثلى المؤسسات والهيئات التى تقوم بالبحوث العلمية في ميدان الطاقة الذرية في الدول الاعضاء ، ومن يرى دعوتهم من العلماء والخبراء المرتبطين ببحوث في نفس المجال او متصلة به .

مادة (٤) . .

يعمل المجلس على تشجيع البحوث التى تجريها المؤسسات والهيئات المعنية في الدول الاعضاء والتى تقرها لجنة ادارة المجلس بعد استشارة اللجنة العلمية الفنية وذلك بالوسائل التالية . .

أ - تقديم المساعدات المالية لهذه الهيئات بمقتضى عقود البحوث المختلفة .

ب - تقديم المواد اللازمة للقيام بهذه البحوث سواء بمقابل او بغير مقابل .

ج - تقديم التسهيلات والمهمات والخبراء للجهات المشار اليها .

مادة (٥) . .

تقرر لجنة ادارة المجلس بعد استشارة اللجنة العلمية الفنية برامج البحوث التى يجريها المجلس بنفسه وتخطط هذه البرامج لفترة لا تتجاوز خمس سنوات على ان ترصد الاعتمادات اللازمة لانجاز هذه البرامج سنوياً في ميزانية المجلس .

مادة (٦) . .

يعمل المجلس على انشاء مركز عربى للبحوث الذرية يتولى القيام ببرامج البحوث التى تعهد اليه بها لجنة ادارة المجلس

طبقاً للبرنامج المشار اليه في المادة السابقة ، كما يقوم بوضع مصطلحات علمية موحدة للطاقة الذرية بالتعاون مع الجامعات العلمية واللغوية العربية ، وكذلك وضع اسس موحدة للقياس بالاضافة الى ما توكله اليه لجنة ادارة المجلس من اختصاصات اخرى .

وللمركز ان يباشر نشاطه في منشآت متفرقة لاسباب جغرافية او علمية .

مادة (٧) . .

للمجلس أن يعهد - بطريق التعاقد - لاحدى المؤسسات او الهيئات المشتغلة بالبحوث الذرية او غيرها في الدول الاعضاء او في احدى الدول الاخرى او للمنظمات الدولية او الاشخاص المعنوية او الافراد باجراء بحوث في بعض المجالات طبقاً لبرامج البحوث التى تضعها لجنة ادارة المجلس .

مادة (٨) . .

يعمل المجلس على انشاء المعاهد اللازمة لتدريب اخصائين في مختلف مجالات النشاط الذرى ، وخاصة في مجال استكشاف الخامات واتاج المواد النووية واعداد الوقود الذرى وفي مجالي الهندسة النووية والوقاية الصحية ، وتحدد لجنة ادارة المجلس بعد اخذ رأى اللجنة العلمية الفنية عدد هذه المعاهد ومقارها ونظمها ومواد الدراسة وطرق التدريب .

مادة (٩) . .

يقوم المجلس بالاعلام والتوثيق والنشر العلمى للبحوث الذرية وتنتائج التقدم العلمى العالمى في مجالات الطاقة الذرية ، وموافاة الدول الاعضاء بذلك ، كما يعمل المجلس على تبادل المعلومات المتصلة بالنشاط العلمى في المجال الذرى بين الدول الاعضاء ، وكذلك نشر نتائج البحوث التى يتم اجراؤها سواء بواسطة المجلس او المؤسسات والهيئات المعنية في الدول الاعضاء مع مراعاة ما يلى . .

أ - يضع المجلس نظاماً يتم بمقتضاه تبادل المعلومات وتحديد ما يجوز للدول الاعضاء اعلام الغير به ، وما لا يجوز فيه الاعلام ، وذلك عن طريق تحديد درجات للسرية حسب اهمية المعلومات ، وتقييد الدول الاعضاء بهذا النظام فيما تتلقاه من المجلس من معلومات او من باقى الدول الاعضاء كما يتقيد المجلس بهذا النظام فيما يتلقاه من معلومات من الدول الاعضاء على أن تحدد الدولة درجة السرية التى تقرها طبقاً للنظام المشار اليه .

ب - يجوز للمجلس ان يقيد استعمال بعض المعلومات التى ينقلها للدول الاعضاء في اغراض معينة بذاتها .

ج - تلتزم الدول الاعضاء باعلام المجلس بما يصل اليها من معلومات بمقتضى عقود او اتفاقات تبرمها مع الغير ، وعلى

هذه الدول ان تضمن هذه العقود او الاتفاقات ما يفيد ذلك ، ويجوز للمجلس ان يدخل طرفاً ثالثاً في هذه العقود طبقاً لما تقرره لجنة ادارة المجلس .

د - يقوم المجلس بنشر نتائج البحوث التي يجريها المركز العربي للبحوث الذرية وذلك طبقاً للنظام الذي تضعه لجنة ادارة المجلس وكذلك نشر البحوث التي تجريها مراكز وهيئات البحوث في الدول الاعضاء عدا ما ترى الدول عدم نشره لاسباب اقتصادية او غيرها .

مادة (١٠) . .

للمجلس وللدول الاعضاء الحق في الاستفادة من المعلومات التي تحصل عليها طبقاً للمادة السابقة في الاغراض السلمية مع مراعاة ما يلي . .

أ - اذا كانت هذه المعلومات تحميها براءات اختراع ممنوحة لافراد او لاشخاص معنويين طبقاً للقوانين المحلية في الدول الاعضاء فانه يتم الاتفاق بطريق التعاقد بين المجلس والدولة المستفيدة وبين صاحب حق الاختراع على شروط الاستغلال ، ويشمل ذلك بصفة خاصة تقدير التعويض طبقاً للاسس التي تضعها لجنة ادارة المجلس .

فاذا تعذر الاتفاق فان الدولة التي يتبعها صاحب حق الاختراع تلتزم باتخاذ الاجراءات الكفيلة بنقل ملكية براءة الاختراع اليها طبقاً لقوانينها المحلية ، وفي هذه الحالة يطبق نص الفقرتين التاليتين . .

ب - اذا كانت المعلومات تتضمن حقاً من حقوق الاختراع مما يدخل في ملكية احدى الدول الاعضاء طبقاً لقوانينها المحلية - فانه يكون من حق المجلس الاستفادة من هذه المعلومات في مباشرة نشاطه طبقاً للقواعد التي تضعها لجنة ادارة المجلس .

ج - يجوز للدول الاعضاء الاستفادة من المعلومات التي تحميها حقوق اختراع مملوكة لاحدى الدول الاعضاء وذلك طبقاً للشروط التي تضعها لجنة ادارة المجلس .

ويشمل ذلك التحكيم في حالة الخلاف على مقدار التعويضات .

د - تكون جميع الاكتشافات والاختراعات التي تنتج عن نشاط المجلس ملكاً له ، وتضع لجنة ادارة المجلس القواعد الخاصة بتسجيلها والمكافأة عليها وطريقة استغلالها وشروط انتفاع الدول الاعضاء بها .

هـ - يكون للمجلس الحق في الاستفادة من جميع حقوق الاختراع المتصلة بنشاطه والتي تؤول الى احدى الدول الاعضاء او يؤول اليها حق استغلالها بمقتضى عقود او اتفاقيات تبرمها هذه الدول مع الغير ، وتلتزم الدول المعنية بتضمين هذه العقود

ما يفيد ذلك ، ويجوز ان يدخل المجلس طرفاً ثالثاً في العقود المشار اليها طبقاً لما تقرره لجنة ادارة المجلس .

مادة (١١) . .

تؤسس الدول الاعضاء فيما بينها - في الوقت الملائم - شركة او هيئة فرعية تقوم باجراء البحوث والدراسات والتجارب للكشف عن موارد الخامات ذات الاهمية في الطاقة الذرية في اراضي الدول الاعضاء والعمل على استخراج هذه الخامات وتصنيعها واستيرادها من الدول غير الاعضاء وتصدير الفائض اليها وتوزيعها .

وفي حالة تأسيس الشركة فان المساهمة فيها تقتصر على الدول الاعضاء في المجلس ولا يجوز للافراد تملك اسهمها .

مادة (١٢) . .

الى ان يتم تأسيس الشركة او الهيئة المشار اليها في المادة السابقة يعمل المجلس على تشجيع النشاط الذرى الذى تبذله المؤسسات والهيئات والاشخاص المعنويين الاخرين في الدول الاعضاء في سبيل الكشف عن موارد الخامات والمواد المستخدمة والاغراض الذرية وتصنيعها وذلك بالوسائل التالية . .

أ - المساهمة في تمويل المشروعات التي تقوم بها الدول الاعضاء في هذا الشأن ، وذلك طبقاً للقواعد التي تقررها لجنة ادارة المجلس .

ب - تقديم الخبرة الفنية للدول الاعضاء ومدها بالمهمات طبقاً للشروط التي تضعها لجنة ادارة المجلس .

ج - الترخيص للمؤسسات او الهيئات او الاشخاص المعنويين في الدول الاعضاء باجراء دراسات واختبارات الكشف عن الخامات الذرية في اراضي الدول الاعضاء الاخرى وذلك بشرط موافقة الدول التي يتم الكشف في اراضيها .

د - ان يقوم المجلس ذاته باجراء مسح جيولوجي وبحوث ودراسات في اراضي الدول الاعضاء بغية الكشف عن وجود الخامات الذرية .

مادة (١٣) . .

الى ان يتم تأسيس الشركة او الهيئة المشار اليها في المادة الحادية عشرة يجوز للمجلس ان يبرم عقوداً مع الغير لاستيراد الخامات ذات الاهمية في الطاقة الذرية او الوقود الذرى لحسابه او لحساب الدول الاعضاء ، وذلك طبقاً للقواعد التي تضعها لجنة ادارة المجلس ، كما يجوز للمجلس ان يطلب من الدول الاعضاء المنتجة للخامات الذرية او الوقود الذرى او تودع لديه الفائض في حاجاتها من هذه المواد وللمجلس ان يستعمل هذه المواد في مشروعاته الخاصة او ان يوزعها على الدول الاعضاء الاخرى بحسب احتياجاتها .

وتحدد لجنة ادارة المجلس القواعد التي تنظم تبادل الخامات الذرية والوقود الذرى بما يضمن توفير مصدر دائم وتوزيع عادل ويشمل ذلك كيفية الايداع وحالاته واسس التوزيع وتحديد الاسعار .

مادة (١٤) . .

للمجلس في سبيل استغلال الطاقة الذرية في الاغراض الصناعية والزراعية والطبية و انتاج القوى واستخلاص المياه العذبة والاغراض السلمية الاخرى ان ينشئ ويدير مشروعات لتحقيق هذه الاغراض او يقيم مشروعات مشتركة مع دولة او اكثر من الدول الاعضاء .

وللمجلس ان يعاون الدول الاعضاء في انشاء مثل هذه المشروعات وان ينسق ما بين المشروعات المختلفة في الدول الاعضاء بما يضمن تحقيق اقصى درجة لاستغلال الطاقة الذرية في الاغراض المشار اليها طبقا لاحتياجات كل دولة من الدول الاعضاء .

مادة (١٥) . .

يتولى المجلس عن طريق اللجنة العلمية الفنية وضع برنامج لوجه النشاط والمشروعات التي يمكن استخدام الطاقة الذرية فيها - على أن يتضمن ذلك وضع أولويات لهذه المشروعات ومدى امكان المجلس القيام بها جزئيا او كليا سواء بنفسه أو بالاشتراك مع الغير مع بيان الطرق المقترحة للتمويل وكذلك مدى امكان الدول الاعضاء القيام بهذه المشروعات سواء بمعونة المجلس أو بدون ذلك وتستهدى اللجنة العلمية والفنية في وضع هذا البرنامج بالاقترحات التي تقدمها الدول الاعضاء .

ويعرض هذا البرنامج على لجنة ادارة المجلس - طبقا للاجراءات التي تضعها لاقراءه او النظر في تعديله ويتم ذلك بأغلبية ثلثي الاصوات .

مادة (١٦) . .

تضع لجنة ادارة المجلس القواعد المنظمة لانشاء وادارة المشروعات المشتركة على أن يتضمن ذلك تقرير شخصية معنوية لهذه المشروعات وميزانية مستقلة .

مادة (١٧) . .

تضع لجنة ادارة المجلس القواعد المنظمة لانتفاع الدول الدول الاعضاء بالمشروعات التي يقيمها المجلس ويشمل ذلك تحديد مقابل الانتفاع الذي تؤديه الدولة او الهيئة المستفيدة ويمكن أن يتم ذلك بطريق التعاقد بين المجلس والدولة أو الهيئة المستفيدة .

مادة (١٨) . .

تعدد لجنة ادارة المجلس بأغلبية ثلثي الاصوات القواعد التي يمكن بمقتضاها للمجلس المساهمة في المشروعات التي تقيمها الدول الاعضاء .

مادة (١٩) . .

للمجلس ان يتعاقد مع الغير للاشتراك معه في اقامة مشروعات لاستغلال الطاقة الذرية في الاغراض المنصوص عليها في هذه الاتفاقية او للمساهمة في تحويل مشروعات المجلس ، وذلك طبقا للقواعد التي تضعها لجنة ادارة المجلس .

مادة (٢٠) . .

تخطر الدول الاعضاء المجلس مقدما بما تعتزم ابرامه من اتفاقات او عقود الغير بغرض اقامة مشروعات لاستغلال الطاقة الذرية .

« الباب الثاني »

عضوية المجلس ومقره والوضع القانوني

مادة (٢١) . .

لكل دولة عضو في جامعة الدول العربية الحق في أن تكون عضوا في المجلس وفقا لاحكام هذه الاتفاقية ، وتمثل الامانة العامة للجامعة في اجتماعاته .

مادة (٢٢) . .

تعين لجنة ادارة المجلس المركز الرئيسي للمجلس وفروعه ، وله ان ينشئ مكاتب له في الدول الاعضاء وان يعين له وكلاء في الخارج .

مادة (٢٣) . .

للمجلس شخصية قانونية وله في نطاق اغراضه حق التعاقد وتملك الاموال الثابتة والمنقولة والتصرف فيها وحق التقاضي والقيام بكافة الاجراءات القانونية .

مادة (٢٤) . .

المجلس مسئول تجاه الغير عن جميع التعهدات والالتزامات الناتجة عن قيامه بنشاطه .

« الباب الثالث »

الادارة

مادة (٢٥) . .

يدير اعمال المجلس لجنة ادارة تتكون من ممثل واحد عن كل دولة عضو تعينه حكومة هذه الدولة .

مادة (٢٦) . .

لجنة ادارة المجلس هي السلطة العليا وتباشر الصلاحيات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وأى صلاحيات اخرى لازمة لادارة المجلس وتكون مسئولة عن جميع أعماله .

مادة (٢٧) ..

يكون للجنة ادارة المجلس رئيس ونائب للرئيس ، وتكون مدة الرئاسة ونيابة الرئاسة سنة واحدة وبالتناوب حسب الاحرف الهجائية للدول الاعضاء .

مادة (٢٨) ..

تعقد لجنة ادارة المجلس دورى اجتماع عادين في السنة ، ولها ان تعقد ادوار اجتماع غير عادية كلما دعت الحاجة وبناء على طلب بسبب يقدمه عضوان على الاقل .

مادة (٢٩) ..

تضع لجنة ادارة المجلس النظام الداخلي لها .

مادة (٣٠) ..

يعتبر اجتماع لجنة ادارة المجلس قانونيا اذا حضرته الاغلبية المطلقة من عدد الاعضاء على ان تمثل ثلثي مجموع الاصوات على الاقل وتوجيه الدعوة للاجتماع في الموعد الذي يحدده النظام الداخلي للجنة ادارة المجلس ، وفي حالة عدم توافر النصاب القانوني تجتمع لجنة ادارة المجلس بعد انقضاء اسبوع من ذلك التاريخ ويعتبر اجتماعها قانونيا ايا كان عدد الحاضرين ونسبة اصواتهم .

مادة (٣١) ..

فيما لم يرد فيه نص خاص في هذه الاتفاقية تتخذ لجنة ادارة المجلس قراراتها باغلبية اصوات الحاضرين ، ويكون لكل دولة من الدول الاعضاء عدد من الاصوات يحدد على اساس نسبة مساحتها في ميزانية المجلس .

مادة (٣٢) ..

يعاون لجنة ادارة المجلس في اداء مهامها مكتب يشكل من خمسة اعضاء تنتخبهم لجنة ادارة المجلس من بين اعضائها لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد ، ويراعى ان يكونوا ممن يعملون في مجالات الطاقة الذرية وان تمثل في هذا المكتب الدول العربية ذات النشاط الذرى المتقدم وينتخب المكتب من بين اعضائه رئيسا لمدة سنتين قابلة للتجديد .

مادة (٣٣) ..

وللمكتب في الاحوال العاجلة ان يباشر اختصاصات لجنة ادارة المجلس في غير المسائل التي تسليتم اغلبية خاصة على ان يعرض ما يصدره من قرارات على لجنة ادارة المجلس في اول دور اجتماع عادى لها .

وتضع لجنة ادارة المجلس النظام الداخلي للمكتب وتحدد اختصاصاته الاخرى .

مادة (٣٤) ..

تشكل لجنة ادارة المجلس لجنة علمية فنية من العلماء والفنيين المتخصصين في العلوم المتصلة بالطاقة الذرية في الدول

الاعضاء تختص بابداء الراى في المسائل العلمية والفنية التي تحيلها اليها لجنة ادارة المجلس .

وللجنة ادارة المجلس ان تشكل لجانا اخرى من بين اعضائها او من غيرهم حسبما تقتضيه حاجة العمل .

وتضع لجنة ادارة المجلس الانظمة الداخلية لها في اللجان وتحدد اختصاصاتها .

مادة (٣٥) ..

تعين لجنة ادارة المجلس امينا عاما للمجلس ممن لهم دراية علمية وفنية ، وتعين مديرا عاما للمركز العربي للبحوث الذرية من العلماء المبرزين في العلوم الطبيعية ومديرين للمشروعات التي يقوم المجلس بتنفيذها ، كما تعين الموظفين الرئيسيين بالمجلس والمركز العربي للبحوث الذرية وتحدد رواتبهم ومكافآتهم .

مادة (٣٦) ..

تضع لجنة ادارة المجلس باغلبية ثلثي الاصوات اللوائح التي تنظم شئون التوظيف في المجلس وكذلك اللوائح الادارية والمالية بما لا يخالف احكام هذه الاتفاقية .

مادة (٣٧) ..

يتولى الامين العام للمجلس تصريف الشئون العلمية والفنية والادارية والمالية في حدود قرارات لجنة ادارة المجلس وفي نطاق الصلاحيات التي تخوله اياها ويعاونه في ذلك الموظفون العلميون والفنيون والاداريون بالمجلس .

مادة (٣٨) ..

تتبع المجلس ادارات علمية وفنية وقانونية ومالية وغيرها يصدر بانشائها وتنظيمها وتحديد اختصاصاتها قرار من لجنة ادارة المجلس .

مادة (٣٩) ..

يتولى المدير العام للمركز العربي للبحوث الذرية تصريف الشئون العلمية والفنية والادارية والمالية بالمركز في حدود قرارات لجنة ادارة المجلس وفي نطاق الصلاحيات التي تخوله اياها .

وتضع لجنة ادارة المجلس القواعد التي تنظم العمل بالمركز العربي للبحوث الذرية بما في ذلك تحديد الاقسام العلمية والادارات الفنية والادارية والمالية التي يتكون منها المركز .

« الباب الرابع »

النظام المالي

مادة (٤٠) ..

تكون للمجلس ميزانية سنوية مستقلة تشتمل على تقدير للايرادات والمصروفات ، وتبدأ السنة المالية للمجلس وتنتهي وفقا للنظام المقرر في جامعة الدول العربية .

مادة (٤١) ..

تتكون إيرادات المجلس من ..

أ - انصبة الدول الاعضاء

ب - الاعانات والهيئات والوصايا

ج - العائد من الاستثمار

مادة (٤٢) ..

تحدد مساهمة الدول الاعضاء في الميزانية بنسبة انصبتها في ميزانية جامعة الدول العربية وتؤدي الدول الاعضاء انصبتها بالعملة التي تقررها لجنة ادارة المجلس باغلبية ثلثي الاصوات .

مادة (٤٣) ..

يجوز للدول الاعضاء ان تقدم انصبتها في ميزانية المجلس في صورة منشآت او مهمات وادوات او خامات ومواد ذرية او وقود ذرية وذلك بشرط موافقة لجنة ادارة المجلس باغلبية ثلثي الاصوات .

مادة (٤٤) ..

تحدد اللائحة المالية التي تصدرها لجنة ادارة المجلس طبقا لنص المادة السادسة والثلاثين كيفية اعداد الميزانية وتنفيذها .

مادة (٤٥) ..

تعتمد لجنة ادارة المجلس الميزانية باغلبية ثلثي الاصوات على انه اذا تأخر اعتماد الميزانية عن أول السنة المالية تقرر لجنة ادارة المجلس بأغلبية عادية استمرار العمل بالميزانية السابقة لفترة لا تتجاوز ثلاثة اشهر .

مادة (٤٦) ..

تعتمد لجنة ادارة المجلس الحساب الختامي للمجلس باغلبية ثلثي الاصوات وتحدد اللائحة المالية كيفية اعداد الحساب الختامي وميعاد تقديمه للجنة ادارة المجلس .

مادة (٤٧) ..

تعين لجنة ادارة المجلس مراقبين لحسابات المجلس، وتحدد اللائحة المالية القواعد التي يتبعها المجلس في تنظيم حساباته .

« الباب الخامس »

الاحكام العامة

مادة (٤٨) ..

تعهد الدول الاعضاء بأن تقدم كافة التسهيلات اللازمة لحسن سير العمل بالمجلس وان تعامله من هذه الناحية معاملة لا تقل عن معاملة المؤسسات والهيئات والمصالح التابعة لهذه الدول وتحدد في اتفاق خاص المزايا والحصانات التي تمنح

للمجلس في الدول الاعضاء بما يعاونها على اداء رسالتها وذلك فضلا عن المزايا والحصانات المقررة لجامعة الدول العربية وهيئاتها .

مادة (٤٩) ..

تعفى اموال المجلس الثابتة والمنقولة من جميع انواع الضرائب والرسوم ، ويشمل هذا الاعفاء جميع اوجه نشاط المجلس ، وتعفى من الرسوم الجمركية وسائر الرسوم الاخرى المهمات والادوات والمواد التي يقدمها احد الاعضاء الى المجلس او الى عضو آخر بمقابل او بدون مقابل بناء على احكام هذه الاتفاقية .

مادة (٥٠) ..

لا تخضع اموال المجلس وعملياته المالية للقيود المفروضة على النقد او لاي قيود مالية تفرضها الدول الاعضاء على العمليات المشابهة .

مادة (٥١) ..

مدة الاتفاقية عشر سنوات تبدأ من تاريخ سريانها ، وتتجدد تلقائيا لنفس هذه المدة ما لم يتفق الاعضاء الذين يمثلون ثلثي مجموع الاصوات على خلاف ذلك .

مادة (٥٢) ..

يجوز للجنة ادارة المجلس ان تعدل احكام هذه الاتفاقية بموافقة ثلثي الاصوات .

مادة (٥٣) ..

تقدم لجنة ادارة المجلس الى مجلس جامعة الدول العربية خلال اربعة اشهر من انتهاء كل سنة مالية تقريرا عن نشاط المجلس وعن مركزه المالي .

مادة (٥٤) ..

لا يجوز لاي عضو الانسحاب من المجلس قبل اقضاء خمس سنوات على عضويته ويكون طلب الانسحاب باسعار كتابي الى رئيس لجنة ادارة المجلس ، ويصبح الانسحاب نافذا بعد مرور سنة من تاريخ تسلم رئيس لجنة ادارة المجلس للاسعار مالم يتم سحبه قبل اقضاء هذه المدة .

مادة (٥٥) ..

اذا اخل احد الاعضاء باي التزام نحو المجلس جاز اتخاذ الاجراءات التي تقررها لجنة ادارة المجلس باغلبية ثلثي الاصوات ضده ويجوز انهاء العضوية بقرار من لجنة ادارة المجلس بأغلبية ثلثي الاصوات وتزول صفة العضوية نهائيا بعد مرور ثلاثة اشهر من تاريخ صدور القرار - الا اذا صدر قرار باغلبية ثلثي الاصوات باعادة العضوية اليه ، ويبقى العضو مسئولا عن جميع التزاماته قبل المجلس حتى تاريخ زوال عضويته .

«الباب السادس»

احكام ختامية

مادة (٦٠) ..

يصدق على هذه الاتفاقية من قبل حكومات الدول العربية الموقعة وفقا لقوانينها وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التي تقوم بإبلاغ الاطراف المتعاقدة الاخرى بهذا التصديق .

مادة (٦١) ..

تصبح كل دولة عضوا في المجلس من تاريخ ايداعها وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

مادة (٦٢) ..

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد شهر من ايداع وثائق تصديق أعضاء لا تقل مجموع اصواتهم عن ٦٠٪ من مجموع الاصوات طبقا لنص المادة الثانية والثلاثين من هذه الاتفاقية .
حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية بالقاهرة في يوم شهر عام ١٣ هـ الموافق .

من اصل واحد يحفظ في الامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة مطابقة للاصل لكل دولة من الدول المرتبطة بها .

توقيعات

عن حكومات ..

الملكة الاردنية الهاشمية
الجمهورية التونسية
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية
جمهورية السودان
الجمهورية العراقية
الملكة العربية السعودية
الجمهورية العربية المتحدة
الجمهورية العربية اليمنية
دولة الكويت
الجمهورية اللبنانية
الملكة الليبية
الملكة المغربية

مادة (٥٦) ..

في حالة زوال العضوية عن احد الاعضاء تقرر لجنة ادارة المجلس باغلبية ثلثي الاصوات طريقة تصفية حقوق هذا العضو .

مادة (٥٧) ..

لجنة ادارة المجلس باغلبية ثلثي الاصوات وبعد عرض الامر على مجلس جامعة الدول العربية ان تقرر حل المجلس ، ويبقى المجلس قائما الى ان تتم التسوية النهائية لجميع حقوقه والتزاماته ، ولا يجوز انسحاب اى من الاعضاء او انتهاء عضويته خلال الفترة بين قرار الحل واتمام التصفية ، ولا يجوز توزيع اى من الموجودات على الاعضاء الا بعد تسديد ديون المجلس ويجرى توزيع صافي الموجودات على الاعضاء بنسبة انصبتهم في ميزانية المجلس .

مادة (٥٨) ..

تفصل لجنة ادارة المجلس العلمي العربي المشترك لاستخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية في جميع الخلافات التي قد تقع بين المجلس وأحد اعضاءه او بين الاعضاء انفسهم بشأن تفسير او تنفيذ هذه الاتفاقية ، وكذلك الخلافات التي قد تقع بين المجلس وعضو خلال تصفية اعمال المجلس .

مادة (٥٩) ..

في حالة عدم امكان الوصول الى تسوية الخلافات المشار اليها في المادة السابقة برفع النزاع الى مجلس جامعة الدول العربية للفصل فيه بمعرفته او باحالته الى جهة يعينها لهذا الغرض .

قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ بالموافقة على ميثاق منع الاتجار بالاشخاص واستغلالهم في البغاء

<p>الدول المدعوة لذلك من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي •</p> <p>مادة ثانية</p> <p>على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، وينشر في الجريدة الرسمية •</p> <p>أمير الكويت صباح السالم الصباح</p> <p>صدر في ٥ ربيع الثاني ١٣٨٨ هـ الموافق ١ يوليو ١٩٦٨ م</p>	<p>نحن صباح السالم الصباح بعد الاطلاع على المادتين ٦٥ و ٧٠ من الدستور وافق مجلس الامة على القانون الاتي نصه ، وقد صدقنا عليه واصدرناه</p> <p>مادة اولى</p> <p>ووفق على الميثاق الدولي المرافق لهذا القانون في شأن منع الاتجار بالاشخاص واستغلالهم في البغاء ، المعروض لتوقيع او انضمام جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة وغيرها من</p>
---	---

مذكرة ايضاحية

<p>باغراء او اغواء او استغلال شخص اخر بقصد البغاء حتى ولو كان ذلك بموافقته ، كما يتعهد الاطراف في الميثاق بمعاقبة كل من يتملك او يدير او يمول او يستأجر دارا او مكانا لغرض استخدامه في البغاء ، حيث ستعتبر مثل هذه الجرائم خاضعة لنظم تسليم المجرمين في اى معاهدة خاصة بتسليم المجرمين سواء ابرمت او ستبرم في المستقبل بين اى من الاطراف في هذا الميثاق ، كما ويقوم الاطراف بانشاء الادارات ووضع النظم المتطلبة لمحاربة البغاء واستئصال شأفته •</p> <p>وحيث ان أهداف الميثاق في مجمله تتماشى مع مصلحة الكويت ومع اهدافها في التعاون الوثيق مع الدول الصديقة في نطاق الامم المتحدة مضافا الى ذلك ان هذه الاهداف لا تتعارض مع التزامات الكويت وما ارتبطت به من موثيق سواء في النطاق العربي او العالمي فضلا عن ان نصوص الميثاق تتماشى مع تقاليد البلاد وتعاليم الدين الاسلامي الحنيف الذي يحارب الرذيلة •</p> <p>ونظرا الى ان التصديق على هذا الميثاق يحتاج الى صدور قانون بذلك اعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٧٠ من الدستور •</p> <p>لذا رؤى التقدم بمشروع القانون المرافق •</p> <p>وزير الخارجية</p>	<p>سبق للجنة الخبراء في موضوع الاتجار بالاشخاص واستغلالهم في البغاء التابعة لعصبة الامم ان قامت بدراسة قوانين مختلفة البلاد التي تفرض عقوبات على من يتاجر بالبغاء وقد حال دون اقرار مشروع اتفاقية في هذا الصدد نشوب الحرب العالمية الثانية ، ثم عاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة الى دراسة هذا الموضوع مجددا بعد انتهاء الحرب المذكورة وقرر ادماج مشروع الاتفاقية السالقة الذكر مع مجموعة من الاتفاقيات الاخرى ليكون الميثاق الحالي شاملا وبديلا لكل تنظيم سبق وضعه في الماضي •</p> <p>ولقد عرض هذا الميثاق الدولي للتوقيع في ليك سكسيس بنيويورك اعتبارا من ٢١/٣/١٩٥٩ من قبل اى دولة عضو في الامم المتحدة وباسم اى دولة اخرى تكون قد وجهت اليها الدعوة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتوقيعه مع اتاحة الفرصة للدول المذكورة التي لم توقعه لكي تضم اليه بايداع وثيقة الانضمام لدى الامين العام للامم المتحدة ، وقد وجهت الدعوة في ٢١ ديسمبر ١٩٦٢ الى دولة الكويت لتوقيع هذا الميثاق او الانضمام اليه •</p> <p>والميثاق في مضمونه ينص على معاقبة اى شخص يقوم</p>
---	---

ميثاق

منع الاتجار بالاشخاص واستغلالهم في البغاء

المادة الثالثة

وبقدر ما تسمح به القوانين المحلية سيعاقب ايضا من يقوم بارتكاب الجرائم المشار اليها في المادتين (١) و (٢) ، والاعمال الممهدة لارتكابها .

المادة الرابعة

وبقدر ما تسمح به القوانين المحلية ، سيعاقب من يشترك عن عمد بالاعمال المشار اليها في المادتين (١) و (٢) . وبقدر ما تسمح به القوانين المحلية ستعالج افعال المشاركة على انها جرائم منفصلة في جميع الاحوال التي يكون فيها ذلك ضروريا للحيلولة دون الافلات من القصاص .

المادة الخامسة

في الحالات التي يكون فيها للاشخاص المجني عليهم الحق ، بموجب القوانين المحلية ، في أن يكونوا أطرافا في الدعاوى بالنسبة لاي من الجرائم المشار اليها في هذا الميثاق يكون للاجانب الحق نفسه في التمتع بهذه الحقوق .

المادة السادسة

يوافق كل طرف في الميثاق الحالي على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لنقض او الغاء اي قانون او لائحة او امر اداري بنضله يكون الاشخاص المستغلون او المشتبه بأنهم مستغلون ، بالدعارة خاضعين للتسجيل ، او حيازة وثيقة خاصة او اية شروط غير عادية بقصد المراقبة او التبليغ .

المادة السابعة

ان الاحكام الصادرة في دول اجنبية في حق مرتكبي الجرائم المشار اليها في هذا الميثاق سيستند عليها بقدر ما تسمح به القوانين المحلية اذا عاد هؤلاء الى ارتكاب هذه الجرائم فيما يلي :

- ١ - لاثبات العودة الى ارتكاب الجريمة .
- ٢ - لتجريد المرتكب من ممارسة الحقوق المدنية .

المادة الثامنة

ستعتبر الجرائم المشار اليها في المادتين (١) و (٢) من هذا الميثاق جرائم خاضعة لنظام تسليم المجرمين الفارين في اية معاهدة لتسليم المجرمين ابرمت او ستبرم بعد اليوم بين اي من الاطراف في هذا الميثاق .

وان الاطراف في هذا الميثاق الذين لا يجعلون عملية تسليم المجرمين مشروطة بوجود معاهدة سيغترفون منذ الان فصاعدا بالجرائم المشار اليها في المادتين (١) و (٢) من هذا الميثاق كحالات يتم فيها تسليم مرتكبيها بين هؤلاء الاطراف .

ديباجة . . .

بما ان البغاء وما يرافقه من اتجار بالاشخاص بقصد البغاء مناف لكرامة الانسان وقيمه ، وخطر على سعادة الفرد والاسرة والمجتمع .

وبما ان الوثائق الدولية والمدرجة ادناه الخاصة بمنع الاتجار بالنساء والاطفال ، لا تزال نافذة : -

١ - اتفاق ١٨ مايو ١٩٠٤ ، الدولي لمنع تجارة الرقيق الابيض ، المعدل بالبروتوكول الذي وافقت عليه الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٤٨ .

٢ - ميثاق ٤ مايو ١٩١٠ ، الدولي لمنع تجارة الرقيق الابيض ، المعدل بالبروتوكول المشار اليه اثقا .

٣ - ميثاق ٣٠ سبتمبر ١٩٢١ ، الدولي لمنع الاتجار بالنساء والاطفال ، المعدل بالبروتوكول الذي وافقت عليه الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧ .

٤ - ميثاق ١١ أكتوبر ١٩٣٣ ، الدولي لمنع الاتجار بالنساء البالغات ، المعدل بالبروتوكول المشار اليه اثقا .

وبما ان عصبة الأمم كانت قد اعدت في عام/١٩٣٧ ، مسودة ميثاق يوسع نطاق الوثائق المدرجة اعلاه .

وبما ان التطورات التي تمت منذ عام/١٩٣٧ ، تجعل من الممكن ابرام ميثاق يدعم الوثائق المدرجة اعلاه ، ويشتمل على مضمون مسودة ميثاق/١٩٣٧ ، مع التعديلات اللازمة .

فان الاطراف المتعاقدة ، قد اتفقت على ما يأتي : -

المادة الاولى

يوافق الاطراف في هذا الميثاق على معاقبة اي شخص يقوم بالاعمال التالية بقصد اشباع شهوات تخص آخر : -

- ١ - تدبير ، او اغراء او اغواء شخص اخر بقصد البغاء حتى ولو كان ذلك بموافقة ذلك الشخص .
- ٢ - استغلال شخص اخر في البغاء حتى ولو تم ذلك بموافقة ذلك الشخص .

المادة الثانية

ويوافق الاطراف في هذا الميثاق ايضا على معاقبة : -

- ١ - كل من يمتلك او يدير ، او يمول عن عمد ، او يشترك في تمويل بيت للدعارة .
- ٢ - كل من يؤجر او يستأجر دارا او مكانا اخر ، او أي جزء منه بقصد استخدامه في تعهيد اخرين .

سيتم تسليم المجرمين الفارين وفق قانون الدولة التي تتلقى طلب التسليم .

المادة التاسعة

والدول التي لا يسمح فيها القانون بتسليم المجرمين من رعاياها ، يحاكم الرعايا الذين يعودون الى دولتهم بعد ارتكابهم في الخارج ايا من الجرائم المشار اليها في المادتين (١) و (٢) من هذا الميثاق ، وتصدر بحقهم الاحكام من قبل محاكم تلك الدولة .

ولن يطبق هذا النص في حالة مماثلة بين الاطراف في هذا الميثاق اذا كان تسليم الاجانب لا يسمح به .

المادة العاشرة

لا تطبق شروط المادة (٩) اذا كان الشخص المتهم بالجريمة قد حوكم في دولة اجنبية وفي حالة ادانته نفذ فيه الحكم او اعفى منه او خفض الحكم بما يتفق وقوانين تلك الدولة الاجنبية .

المادة الحادية عشرة

لا شيء في هذا الميثاق يجوز ان يفسر بأنه يحدد موقف طرف من الاطراف من المسألة العامة ، مسألة حدود الاختصاص الجنائي بمقتضى القانون الدولي .

المادة الثانية عشرة

لا يؤثر هذا الميثاق على المبدأ القائل بأن الجرائم التي يشير اليها الميثاق ستحدد في كل دولة ويقاضي مقترفوها - وفق القوانين الداخلية لتلك الدولة .

المادة الثالثة عشرة

ان الاطراف في هذا الميثاق ملزمون باصدار خطابات التماس بشأن الجرائم المشار اليها في الميثاق وفق قوانينهم الداخلية والاجراءات المتبعة .

ويتم ايصال خطابات التماس بالطرق التالية :-

١ - بالاتصال المباشر فيما بين السلطات القضائية .

٢ - او بالاتصال المباشر فيما بين وزيرى العدل في الدولتين ، او بالاتصال المباشر من السلطة المختصة في الدولة صاحبة التماس الى وزير العدل في الدولة التي يوجه اليها التماس .

٣ - او بوساطة الممثل القنصلي او الدبلوماسي المعتمد من الدولة صاحبة التماس لدى الدولة الموجه اليها التماس ، وسيقوم هذا الممثل بارسال خطابات التماس مباشرة الى السلطة القضائية المختصة ، او الى السلطة التي تعينها حكومة الدولة الموجه اليها التماس ، كما يتسلم مباشرة من هذه السلطة الاوراق التي تشكل تنفيذ خطابات التماس .

في الحالتين (١) و (٢) سترسل نسخة من خطابات التماس الى السلطة العليا للدولة التي قدم اليها التماس .

فما لم يتفق على غير ذلك ، ستكتب خطابات التماس بلغة السلطة صاحبة التماس على انه يجوز دائما ان تطلب الدولة التي وجه اليها التماس ترجمة للالتماس الى لغتها مصدقة من قبل السلطة صاحبة التماس .

فالى ان تبعث الدولة بمثل هذا الاشعار سيبقى الاجراء السائد فيها بالنسبة لخطابات التماس معمولاً به .

لن يعطى تنفيذ خطابات التماس أى حق بالمطالبة بالتعويض عن أية رسوم أو نفقات من أى نوع كان ما عدا نفقات الخبراء .

لن يؤول شيء في هذه المادة على أنه تعهد من قبل الاطراف في هذا الميثاق بأنها تتبنى في المسائل الجنائية أي شكل من أشكال الاثبات أو طرقه المناقضة لقوانينها الداخلية .

المادة الرابعة عشرة

سيقوم كل طرف في هذا الميثاق بتأسيس أو تثبيت ادارة مكلفة بتنسيق نتائج التحقيق في الجرائم المشار اليها في هذا الميثاق وتركيزها .

يجب أن تقوم هذه الادارات بجميع المعلومات التي تساعد على منع ومعاقبة الجرائم المشار اليها في هذا الميثاق ، كما يجب أن تكون هذه الادارات على اتصال وثيق بمشيلاتها في الدول الاخرى .

المادة الخامسة عشرة

بحدود ما يسمح به القانون الداخلي ، وبحدود ما قد تستتسبه السلطات المسؤولة عن الادارات المشار اليها في المادة (١٤) ، ستقوم هذه الادارات بتزويد السلطات المسؤولة عن الادارات المماثلة في الدول الاخرى بالمعلومات المدرجة فيما يلي :
١ - تفاصيل عن أية جريمة مشار اليها في هذا الميثاق أو أية محاولة لارتكاب مثل هذه الجريمة .

٢ - تفاصيل عن اى تحر او محاكمة او توقيف او حكم يتعلق بأى من الجرائم المشار اليها في هذا الميثاق ، أو رفض دخول ، أو ابعاد اشخاص ارتكبوا مثل هذه الجرائم ، وعن تحركات مثل هؤلاء الاشخاص أو أية معلومات مفيدة حولهم . وستشتمل مثل هذه المعلومات على أوصاف المجرمين وبصات اصابعهم وصورهم ، واسلوبهم في العمل ، وسوابقهم ومحكومياتهم .

المادة السادسة عشرة

توافق الدول الاطراف في هذا الميثاق على ان تتخذ او تشجع عن طريق الخدمات الثقافية العامة والخاصة ، والخدمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها التدابير الرامية الى منع البغاء ورد الاعتبار الى ضحايا وضحايا الجرائم الاخرى المشار اليها في هذا الميثاق وتكثيف هؤلاء الضحايا اجتماعيا

المادة السابعة عشرة

تتعهد الدول الاطراف في هذا الميثاق ، فيما يتعلق بالهجرة منها واليها ، بأن تتبنى او تدعم التدابير التي تقتضيها التزاماتها بهذا الميثاق ، لمنع الاتجار بالاشخاص من الجنسين لاغراض البغاء .

وتتعهد هذه الدول على الاخص بما يأتي : -

١ - ان تضع الانظمة الضرورية لحماية المهاجرين منها واليها ، وبخاصة النساء منهم والاطفال ، سواء في مكان الوصول والرحيل وفي الطريق .

٢ - ان تسخر وسائل الاعلام لتحذير الجمهور من اخطار التجارة المذكورة اعلاه .

٣ - ان تتخذ تدابير مناسبة لضمان مراقبة محطات السكك الحديدية ، والمطارات والموانئ واثناء الرحلة وغيرها من الاماكن العامة لمنع الاتجار الدولي بالاشخاص لاغراض البغاء .

٤ - ان تتخذ تدابير مناسبة لابلاغ السلطات المختصة بوصول الاشخاص الذين يشبه بانهم من الرؤساء او الشركاء او الضحايا في مثل هذه التجارة .

المادة الثامنة عشرة

تتعهد الدول الاطراف في هذا الميثاق وفق الشروط التي يضعها القانون الداخلي ، بان تاخذ بيانات من البغايا الاجانب للتحقق من هوياتهن وحالاتهن الاجتماعية ، وللشكف عمسن جعلهن يغادرن دولهن ، وستبلغ المعلومات التي يتوصل اليها الى سلطات الدولة التي جاء منها الاشخاص المذكورون ، بغية اعادتهن في النهاية الى اوطانهم .

المادة التاسعة عشرة

ان الدول الاطراف في هذا الميثاق تتعهد وفق الشروط التي ينص عليها القانون الداخلي وبدون ان يؤثر ذلك على محاكمة المخالفات بموجب هذه الشروط بقدر الامكان بما يأتي

١ - انه ريثما تتم الترتيبات لاعادة المعدمين ضحايا التجارة الدولية بالاشخاص لاغراض البغاء الى اوطانهم ، تهيب الدولة شروطا مناسبة للعناية المؤقتة واعالتهم .

٢ - وتعهد باعادة الاشخاص المشار اليهم في المادة (١٨) الراغبين بالعودة الى اوطانهم او الذين قد يطالب بهم اشخاص لهم عليهم السلطة ، او الذين يؤمر باخراجهم وفق القانون . ولا تتم اعادتهم الى اوطانهم الا بعد الحصول على موافقة دولتهم على حقيقة هوياتهم وجنسياتهم ومكان وتاريخ وصولهم الى الحدود . وستقوم كل دولة طرف في هذا الميثاق بتسهيل مرور مثل هؤلاء الاشخاص من اراضيها .

واذا كان الاشخاص المشار اليهم في الفقرة السابقة عاجزين عن دفع نفقات عودتهم وليس لديهم ازواج او اقارب او اولياء لدفعها عنهم فتنحمل الدولة التي يقيمون فيها نفقات سفرهم حتى اقرب نقطة يغادرون منها البلاد ان كانت حدودا او ميناء او مطارا باتجاه الدولة التي ينتمون اليها ، وتنحمل الدولة التي ينتمون اليها نفقات بقية الرحلة .

المادة العشرون

تتخذ الدول الاطراف في هذا الميثاق ، اذا لم تكن قد اتخذت من قبل ، التدابير اللازمة لمراقبة مكاتب الترخيم لمنع الاشخاص الذين يبحثون عن عمل ، وبخاصة النساء والاطفال من التعرض لخطر البغاء .

المادة الواحدة والعشرون

سيقوم الاطراف في هذا الميثاق بتزويد الامين العام للأمم المتحدة بالقوانين والانظمة التي صدرت في دولتهم ، ثم تزويده سنويا بما يكون قد صدر من القوانين والانظمة ، والمتعلقة بهذا الميثاق ، وكذلك جميع التدابير المتخذة من قبلهم بشأن تطبيق الميثاق ، وسيقوم الامين العام بدوره بنشر هذه المعلومات دوريا وتوزيعها على الاعضاء في الامم المتحدة وغير الاعضاء ممن أرسل اليهم هذا الميثاق رسميا بموجب المادة (٢٣) .

المادة الثانية والعشرون

اذا نشأ أي خلاف بين الاطراف في هذا الميثاق حول تفسيره أو تطبيقه واذا لم يسو هذا الخلاف بطريقة أخرى ، سيعرض هذا الخلاف على محكمة العدل الدولية اذا طلب ذلك أي من الاطراف .

المادة الثالثة والعشرون

سيكون هذا الميثاق معروضا للتوقيع باسم أي عضو في الامم المتحدة وباسم أية دولة أخرى تكون قد وجهت اليها الدعوة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

سيصدق الميثاق الحالي وستودع وثائق التصديق لدى الامين العام للأمم المتحدة وتستطيع الدول المذكورة في الفقرة الاولى من هذه المادة التي لم توقع الميثاق ان تنضم اليه . وسيصبح الانضمام نافذا بايداع وثيقة الانضمام لدى الامين العام للأمم المتحدة . بالنسبة لهذا الميثاق فعبارة « دولة » تشمل المستعمرات ، والاقاليم المؤتمنة التابعة لدولة موقعة او منضمة الى الميثاق تشمل جميع الاقاليم التي تكون مسئولة عنها مثل هذه الدولة .

المادة الرابعة والعشرون

سيصبح هذا الميثاق نافذا بعد مرور (٩٠) يوما على تاريخ ايداع ثاني وثيقة تصديق أو انضمام .

المادة السابعة والعشرون

تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تتبنى ، وفق دستورها ، للتشريعات والتدابير الاخرى الضرورية لضمان تطبيق الميثاق .

المادة الثامنة والعشرون

ستحل نصوص هذا الميثاق ، في العلاقات بين الاطراف فيه محل نصوص الوثائق الدولية المشار اليها في الفقرات الفرعية ٢١ و ٢٣ و ٣١ من المقطع الثاني من الديباجة وستعتبر أن مفعول كل من هذه الوثائق الدولية قد انتهى متى صار جميع الاطراف فيها أطرافا في هذا الميثاق .

وايمانا بذلك فان الموقعين أدناه ، وقد فوضوا لذلك رسيا من حكوماتهم قد وقعوا هذا الميثاق المفتوح للتوقيع في ليك سكسس - نيويورك في اليوم الواحد والعشرين من مارس عام ألف وتسعمائة وخمسين ، وسيقوم الامين العام للأمم المتحدة بارسال نسخة مصدقة من هذا الميثاق الى جميع الدول والاعضاء في منظمة الامم المتحدة وغير الاعضاء المشار اليهم في المادة (٢٣)

(بروتوكول ختامي)

لن تحرم أحكام هذا الميثاق أى حكومة من حقها في استصدار قوانين تكون أشد وأقصى فيما تقرره من اجراءات لمنع الاتجار بالاشخاص واستغلالهم في البغاء مما تقرره أحكام هذا الاتفاق .

(الاصل باللغة الانجليزية)

أما بالنسبة لكل دولة تصدق الميثاق أو تنضم اليه بعد ايداع ثانی وثيقة تصديق أو انضمام ، سيكون الميثاق نافذا بعد (٩٠) يوما من تاريخ ايداع مثل هذه الدولة وثيقة انضمامها أو تصديقها له .

المادة الخامسة والعشرون

بعد مرور خمس سنوات على تاريخ نفاذ هذا الميثاق تستطيع أية دولة أن تنسحب منه بأشعار مكتوب موجه الى الامين العام للأمم المتحدة .

وسيصبح مثل هذا الانسحاب نافذا بالنسبة للطرف المنسحب بعد مرور عام واحد على استلام الامين العام لأشعار الانسحاب .

المادة السادسة والعشرون

سيقوم الامين العام للأمم المتحدة بإبلاغ الاعضاء في الامم المتحدة والدول غير الاعضاء المشار اليها في المادة (٢٣) بما يأتي : -

١ - التوقيعات ، والتصديقات ، والانضمامات التي تصل اليه وفق المادة (٢٣) .

٢ - بالتاريخ الذي سيكون فيه الميثاق نافذا وفق المادة (٢٤) .

٣ - بالانسحابات التي تصل اليه بموجب المادة (٢٥) .

قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨
في شأن التصديق على الاتفاقية الخاصة بالسخرة
أو العمل الاجبارى رقم (٢٩) لسنة ١٩٣٠

<p style="text-align: center;">مادة ثانية</p> <p>على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p style="text-align: right;">أمير الكويت صباح السالم الصباح</p> <p style="text-align: right;">صدر في ٥ ربيع الثانى ١٣٨٨هـ الموافق ١ يوليو ١٩٦٨م</p>	<p style="text-align: center;">نحن صباح السالم الصباح أمير الكويت بعد الاطلاع على المادتين ٦٥ و ٧٠ من الدستور وافق مجلس الامة على القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .</p> <p style="text-align: center;">مادة أولى</p> <p>ووفق على الاتفاقية الخاصة بالسخرة أو العمل الاجبارى رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٠ المرافقة أحكامها لهذا القانون .</p>
--	--

مذكرة ايضاحية
لمشروع القانون الخاص
بالتصديق على الاتفاقية الخاصة بالسخرة
أو العمل الاجبارى رقم (٢٩) لسنة ١٩٣٠

<p>الاكمل وكذلك عمل الترتيبات اللازمة لضمان معيشة أسرة العامل ، كما أنها أعطت ضمانات كافية للعامل تحفظ له حق في حياة كريمة بعد انتهاء فترة العمل الاجبارى .</p> <p>وقد ألزمت هذه الاتفاقية السلطات المختصة باصدار لائحة كاملة ومحددة تشمل على أحكام استخدام السخرة أو العمل الاجبارى وأعطت لهؤلاء العمال الحق في التقدم بشكاوى متعلقة بشروط العمل الى السلطات التى يجب عليها أخذها بعين الاعتبار .</p> <p>وتدعو الاتفاقية كل عضو الى أن يتعهد بتحريم استخدام السخرة أو العمل الاجبارى بكافة صورته في أقصر وقت ممكن على أن تقتصر السخرة أو العمل الاجبارى خلال فترة الانتقال على الاغراض العامة فقط .</p> <p>ومن حيث أن الدستور قد حرم أعمال السخرة أو فرض عمل اجبارى على أحد الا في الاحوال التى يبينها القانون .</p> <p>ونظرا لان أحكام الاتفاقية تتعلق بحرية المواطنين وحقوقهم الخاصة .</p> <p>لذلك رأى اعداد مشروع القانون المرافق .</p> <p style="text-align: right;">وزير الخارجية</p>	<p>كان المؤتمر العام لمنطقة العمل الدولية قد بحث في دورته الرابعة عشرة التى عقدت في جنيف بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٣٠ بناء على دعوة من مجلس ادارة مكتب العمل الدولى ، مجموعة المقترحات الخاصة بالسخرة أو العمل الاجبارى ، وأصدر في ذلك « اتفاقية السخرة لعام ١٩٣٠ » ووافق عليها .</p> <p>وقد نصت الاتفاقية في مادتها الثانية على تعريف السخرة ثم أوردت المادة استثناءات معينة على سبيل الحصر على مبدأ منع السخرة أو العمل الاجبارى وذلك في سبيل مصلحة عامة أو لظروف قهرية طارئة وعامة أو بسبب حكم قضائى نهائى .</p> <p>كذلك حظرت الاتفاقية على المسئولين والرؤساء والسلطات المختصة فرض أو السماح بفرض السخرة أو العمل الاجبارى الا بتصريح وللصالح العام وأن مسئولية مخالفة ذلك تقع على أعلى السلطات المدنية الذى يخصها الامر .</p> <p>كما أوجبت الاتفاقية على الدول المشتركة فيها ، السير بخطى متلاحقة نحو الغاء السخرة أو العمل الاجبارى الذى فرض بطريقة غير سليمة أو غير واردة في الاتفاقية ، كما أوجبت ضرورة رعاية هؤلاء الاشخاص من الناحية الطبية على الوجه</p>
---	--

الاتفاقية (٢٩)

الخاصة بالسخرة أو بالعمل الاجباري

المؤتمر العام لهيئة العمل الدولية ،

المنعقد بجنيف في دورته الرابعة عشرة في ١٠ حزيران (يونيو) سنة ١٩٣٠ بدعوة من مجلس ادارة مكتب العمل الدولي ،

بما أنه اعتزم الاخذ ببعض المقترحات الخاصة بالسخرة أو العمل الاجباري ، وهي الواردة في البند الاول من جدول أعمال هذه الدورة .

وبما أنه قرر أن تصاغ هذه المقترحات في قالب اتفاقية دولية، قد وافق في اليوم الثاني والعشرين من حزيران (يونيو) عام الف وتسعمائة وثلاثين على الاتفاقية التالية التي يمكن أن يطلق عليها « اتفاقية السخرة لعام ١٩٣٠ » ليصدق عليها اعضاء هيئة العمل الدولية وفقا لاحكام دستور هيئة العمل الدولية .

مادة ١

١ - يتعهد كل عضو من أعضاء هيئة العمل الدولية يصدق على هذه الاتفاقية بتحريم استخدام السخرة أو العمل الاجباري بكافة صوره في أقصر وقت ممكن .

٢ - وتمشيا مع هذا التحريم فإن الالتجاء الى السخرة أو العمل الاجباري يجب ان يقتصر في خلال فترة الانتقال على الاغراض العامة فقط كاجراء استثنائي يخضع للشروط والضمانات المنصوص عليها في المواد التالية بعد .

٣ - وبانقضاء مدة خمس سنوات تالية لبدء العمل بهذه الاتفاقية ، وعندما يعد مجلس ادارة مكتب العمل الدولي التقرير الذي نصت عليه المادة « ٣١ » المذكورة فيما بعد ، سوف ينظر مجلس الادارة المذكور في امكان إلغاء السخرة أو العمل الاجباري بجميع صوره وبدون فترة انتقال اخرى ، وفي ادراج هذا الموضوع ضمن جدول أعمال المؤتمر .

مادة ٢

١ - فيما يتعلق باغراض هذه الاتفاقية يقصد باصطلاح (السخرة أو العمل الاجباري) كل عمل أو خدمة تؤخذ عنوة من أي شخص تحت التهديد بأية عقوبة ولم يتطوع هذا الشخص بادائها بمحض اختياره .

٢ - الا أنه فيما يتعلق باغراض هذه الاتفاقية فان اصطلاح (السخرة أو العمل الاجباري) لا يتضمن :

أ - أي عمل أو خدمة تطلب بموجب قوانين الخدمة العسكرية الاجبارية بخصوص العمل ذي الصبغة العسكرية البحتة .

ب - أي عمل أو خدمة تكون جزءا من الالتزامات المدنية الطبيعية للمواطنين في الدولة المتمتعة بالحكم الذاتي الكامل .

ج - أي عمل أو خدمة تحتم على أي شخص بناء على حكم قضائي بشرط أن ينفذ هذا العمل أو الخدمة تحت اشراف سلطة عامة ، وعلى ألا يؤجر هذا الشخص لافراد ، أو شركات أو اشخاص خاصة أو يوضع تحت تصرفها .

د - أي عمل أو خدمة تفرضها حالات الطوارئ كحالة الحرب أو النكبات أو ما يهدد بوقوعها مثل الحرائق أو الفيضان او المجاعات او الزلازل او الاوبئة العنيفة او الامراض الوبائية التي تنفشي في الحيوانات او غزوات الحيوانات او الحشرات أو آفات الخضروات . وبصفة عامة أية حالة تهدد بقاء أو رخاء السكان كلهم او بعضهم .

هـ - يمكن اعتبار الخدمات العامة المحلية البسيطة التي من ذلك النوع الذي يقوم به أفراد المجتمع المحلي لصالحه المباشر ، بمثابة التزامات مدنية طبيعية تفرض على اعضاء هذا المجتمع بشرط ان يكون لاعضاء المجتمع او لممثليهم المباشرة الحق في أن يستشاروا فيما يتعلق بمشروعية هذه الخدمات .

فيما يتعلق بأغراض هذه الاتفاقية يقصد باصطلاح « السلطات المختصة » اما سلطات الدولة الحاكمة او اعلى سلطة مركزية في الاراضي صاحبة الشأن .

مادة ٤

١ - على السلطات المختصة أن لا تفرض أو تسمح بفرض السخرة أو العمل الاجباري لمنفعة الافراد أو الشركات أو الاشخاص المعنوية الخاصة .

٢ - وحيشا تكون مثل هذه السخرة أو العمل الاجباري لصالح أفراد أو شركات أو اشخاص معنوية خاصة قائمة في نفس التاريخ الذي يسجل فيه المدير العام لمكتب العمل الدولي تصديق أحد الاعضاء على هذه الاتفاقية ، فإن على هذا العضو ان يمنع كلية مثل هذه السخرة أو العمل الاجباري من التاريخ الذي يبدأ فيه سريان هذه الاتفاقية على العضو المذكور .

مادة ٥

١ - يجب ان لا يستتبع اى امتياز يمنح للأفراد او الشركات أو الاشخاص المعنوية الخاصة فرض أى من اشكال السخرة أو العمل الاجبارى فى انتاج أو جمع المنتجات التي يستخدمها أو يتجر فيها مثل هؤلاء الافراد أو الشركات أو الاشخاص المعنوية الخاصة .

٢ - وحيثما يوجد امتياز ما يحتوى على احكام يكون من شأنها فرض مثل هذه السخرة أو العمل الاجبارى يجب الغاء هذه الاحكام فى أسرع وقت ممكن وذلك للتمشي مع احكام المادة (١) من هذه الاتفاقية .

مادة ٦

على المواطنين الاداريين الرسميين حتى لو كان ضمن واجباتهم تشجيع السكان ممن هم تحت اشرافهم على الانخراط فى بعض انواع العمل - ان لا يكرهوا السكان أو الجماعات او الافراد أو ايا من الاشخاص على العمل لحساب افراد او شركات او اشخاص معنوية خاصة .

مادة ٧

١ - ليس للرؤساء الذين لا يزاولون اعمالا ادارية اقتضاء السخرة أو العمل الاجبارى .

٢ - الرؤساء الذين يمارسون أعمالا ادارية يجوز لهم بتصريح من السلطات المختصة اقتضاء السخرة الاجبارية وفقا لاحكام المادة ١٠ من هذه الاتفاقية .

٣ - ويجوز للرؤساء الشرعيين الذين لا يتقاضون أجرا ملائما فى صور أخرى، ان ينتفعوا بالخدمات الشخصية النظامية مع اتخاذ كل التدابير الضرورية لمنع اساءة استخدام ذلك .

مادة ٨

١ - توكل مسئولية اى قرار خاص بالالتجاء الى السخرة أو العمل الاجبارى الى أعلى السلطات المدنية فى الاقليم الذى يخصه الامر .

٢ - بيد أنه لهذه السلطات ان تفوض السلطات المحلية العليا فى الالتجاء الى السخرة أو العمل الاجبارى الذى لا يترتب عليه اخراج العمال من مكان اقامتهم المعتاد ، كما يمكن لهذه السلطات ايضا أن تفوض السلطات المحلية العليا لمدد معينة وطبقا للشروط التي يمكن تضمينها فى اللوائح المنصوص عليها فى المادة ٢٣ من هذه الاتفاقية ، فى الالتجاء الى السخرة والعمل الاجبارى الذى يتضمن اخراج العمال من مكان اقامتهم العادى لغرض تيسير تحركات موظفي الادارة أثناء تأديتهم واجباتهم ومن أجل نقل المهمات الحكومية .

مادة ٩

باستثناء ما تتضمنه المادة ١٠ من هذه الاتفاقية من احكام فانه يتعين على أية سلطة تختص بالالتجاء الى السخرة أو العمل الاجبارى ان تتأكد قبل تصميمها على الالتجاء الى مثل هذا العمل من الآتي :

أ - ان يكون للعمل الذى سيؤدى أو الخدمة التى ستقدم ، مصلحة مباشرة وهامة بالنسبة للمجتمع الذى يدعى لاداء العمل أو الخدمة .

ب - أن يكون للعمل أو الخدمة ضرورة قائمة أو وشيكة الوقوع .

ج - ان يكون من المستحيل الحصول على عمل تطوعي لاداء العمل أو تقديم الخدمة عن طريق عرض أجور وظوف عمل ليست بأقل سخاء من تلك السائدة فى المنطقة التى يخصها الامر بالنسبة للاعمال أو الخدمات المماثلة .

د - ألا يكون من شأن العمل أو الخدمة المؤداة القاء عبء ثقيل على السكان الحاليين ، لتوافر الايدى العاملة ومقدرتها للقيام بهذا العمل .

مادة ١٠

١ - يجب العمل بخطوات متلاحقة على الغاء السخرة أو العمل الاجبارى الذى يفرض كضريبة ، وكذلك السخرة أو العمل الاجبارى الذى يلجأ اليه فى اغراض تنفيذ مشروعات عامة بواسطة رؤساء يمارسون اختصاصات ادارية .

٢ - الى أن يتم هذا الالغاء ، وحيثما تفرض السخرة أو العمل الاجبارى كضريبة ، وحيثما يلجأ الى السخرة أو العمل الاجبارى فى تنفيذ مشروعات عامة بواسطة رؤساء يمارسون اختصاصات ادارية ، يجب على السلطات المعنية التأكد سلفا من :

أ - ان يكون للعمل الذى سيؤدى أو الخدمة التى ستقدم مصلحة مباشرة وهامة بالنسبة للجماعة التى يطلب منها أداء هذا العمل أو تلك الخدمة .

ب - ان يكون للعمل أو الخدمة ضرورة قائمة أو وشيكة الوقوع .

ج - ان لا يكون من شأن العمل أو الخدمة القاء عبء ثقيل على السكان الحاليين لتوافر الايدى العاملة ومقدرتها على القيام بالعمل المذكور .

د - ان لا يترتب على العمل أو الخدمة اخراج العمال من مكان اقامتهم المعتادة .

هـ - ان يجرى تنفيذ العمل أو تقديم الخدمة وفقا لمقتضيات الدين والحياة الاجتماعية والزراعية .

مادة ١١

١ - البالغون الاصحاء من الذكور المفروض الا تقل اعمارهم عن ١٨ سنة ولا تزيد على ٤٥ سنة هم وحدهم يمكن اخضاعهم لعمال السخرة أو العمل الاجباري ، وفيما عدا أنواع العمل الواردة في المادة ١٠ من هذه الاتفاقية ، يجب التزام الحدود والشروط التالية :

أ - حينما يكون ذلك ممكنا يستصدر اقرار سابق من طبيب تعينه الادارة بأن الاشخاص محل الاختيار لا يشكون من أية امراض وبائية او معدية وانهم قادرون من الوجهة الجسمانية على العمل المطلوب وتناسبهم الظروف التي سينفذ فيها .

ب - اعفاء جهاز المدارس والتلاميذ والمدرسين وكذا الموظفين الاداريين بصفة عامة .

ج - ان يستبقى في كل جماعة ذلك العدد من البالغين ذوى القدره الجسمانية الذين لا غنى عنهم للحياة العائلية والاجتماعية .

د - احترام الروابط الزوجية والعائلية .

٢ - فيما يتعلق باغراض الفقرة ج السابقة فان النظام المنصوص عليه في المادة ٢٣ من هذه الاتفاقية يحدد نسبة معينة من السكان المقيمين بصفة دائمة من البالغين وذوى القدرة الجسمانية ممن يمكن اخذهم في أى وقت تعينه للسخرة او للعمل الاجباري بشرط الا تتجاوز هذه النسبة في أية حالة ٢٥٪ من مجموع السكان ويجب ان تراعى السلطات المختصة في تحديدها لهذه النسبة كثافة السكان وتقدمهم الاجتماعي والطبيعي وفصول السنة ، وحالة الاعمال التي يجب ان يؤديها هؤلاء الاشخاص بأنفسهم في جهاتهم المحلية كما يجب ان تراعى بصفة عامة الضرورات الاقتصادية والاجتماعية للحياة العادية للمجتمع الذي يخصه الامر .

مادة ١٢

١ - يجب ألا تتعدى أقصى مدة يمكن أن يؤخذ فيها أى شخص للسخرة أو للعمل الاجباري بجميع انواعه في أية فترة متصلة مكونة من اثني عشر شهرا ، ستين يوما بما فيها الوقت الذي يستغرقه في الذهاب الى مكان العمل والعودة منه .

٢ - يجب أن يزود كل شخص فرضت عليه السخرة أو العمل الاجباري بشهادة تبين المدد التي اتمها في عمل كهذا .

مادة ١٣

١ - تكون مدة ساعات العمل العادية لاي شخص يكلف بسخرة أو بعمل اجباري مساوية لساعات العمل السائدة في حالة العمل الاختياري ويجزى عن ساعات العمل الزائدة على

ساعات العمل الاعتيادية بنفس المعدلات السائدة للاجر الاضافي عن العمل الاختياري .

٢ - يمنح يوم راحة اسبوعية لجميع الاشخاص الذين يكلفون بسخرة أو بعمل جبرى من أى نوع على أن يتفق هذا اليوم بقدر الامكان مع يوم الراحة المحدد بالتقاليد أو بالعرف في الاقاليم او المناطق التي يخصها الامر .

مادة ١٤

١ - فيما عدا العمل الذي نصت عليه المادة ١٠ من هذه الاتفاقية ، يجب أن يجزى العمال نقدا على السخرة أو العمل الاجباري بجميع انواعه وذلك بمعدلات لا تقل عن تلك السائدة في الاعمال المماثلة سواء في المنطقة الذي يستخدم فيها العمال أو في المنطقة التي يتم جمع العمال فيها .

٢ - وفي حالة العمل الذي يقتضيه رؤساء بممارستهم لاختصاصاتهم الادارية ، يجب العمل في اسرع وقت ممكن على ان تدفع عنه اجور بالشروط المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

٣ - يجب ان تدفع الاجور الى كل عامل شخصيا وليس الى رئيس قبيلة او الى أية سلطة أخرى .

٤ - فيما يختص بطرق دفع الاجور تحتسب الايام التي تقتضي في التوجه الى مكان العمل والعودة منه ضمن ايام العمل الفعلية .

٥ - لا تمنع هذه المادة منح العمال دفعات تموين عادية كجزء من الاجور ويجب ان تكون هذه الدفعات التموينية موازية في قيمتها على الاقل للمستقطع مقابلها ، الا انه لا يجوز خصم أية استقطاعات من الاجور سواء لدفع الضرائب او كمقابل لغذاء خاص أو ملابس او سكن يقدم للعامل لفرض الاحتفاظ به في الحالة التي يصلح فيها لقيامه بعمله في ظروف استخدام خاصة أية كانت .

مادة ١٥

١ - يجب ان يطبق في الاراضي التي يخصها الامر التشريع المعمول به حاليا أو ما سوف يعمل به خاصا بتعويض العمال عن الاصابات أو الامراض الناشئة عن العمل ، والذي ينص على تقديم تعويض للاشخاص الذين كان يعولهم العمال المتوفون أو العاجزون - على الاشخاص الذين يكلفون بالسخرة او العمل الاجباري على قدم المساواة مع العمال الذين يعملون باختيارهم .

٢ - وعلى أية حال يفرض على كل سلطة تستخدم أى عامل بالسخرة او بالاجبار ضمان معاش له اذا اصبح عاجزا عن

القيام بأود نفسه كليا او جزئيا نتيجة الاصابة او المرض الناشئ عن عمله ، وان تتخذ الاجراءات المؤدية لضمان معاش كل الاشخاص الذين يعتمدون فعليا عليه في حالة عجزه أو موته بسبب العمل .

مادة ١٦

١ - فيما عدا حالات الضرورة القصوى لا يجوز نقل الاشخاص المكلفين بسخرة أو بعمل اجباري الى مناطق يختلف الى حد كبير جوها او غذاؤها اختلافا كبيرا عما تعودوه ، ومن شأنه أن يعرض صحتهم للخطر .

٢ - لا يجوز بأية حال السماح بنقل هؤلاء العمال الا اذا اتخذت بدقة جميع التدابير الخاصة بالصحة والسكن ، الضرورية لاقامة مثل هؤلاء العمال ولحماية صحتهم .

٣ - واذا لم يكن هناك بد من نقل هؤلاء العمال ، فيجب اتخاذ الاجراءات المؤدية الى تعويدهم تدريجيا الظروف الجديدة من جهة الطعام والمناخ بتوصية من الهيئات الصحية المختصة .

٤ - في الحالات التي يطلب فيها من هؤلاء العمال ان يقوموا بانتظام بأداء عمل لم يألفوه ، يجب ان يتخذ من الاجراءات ما يعودهم اياه وخاصة فيما يتعلق بتدريبهم وساعات عملهم وتهيئته فترات لراحتهم وكل ما قد تقتضيه الضرورة من زيادة تحسين في وجباتهم .

مادة ١٧

قبل التصريح بالسخرة او بالعمل الاجباري في احوال الانشاء او الصيانة التي تستوجب بقاء العمال في العمل لمدة طويلة ، يجب على السلطات المختصة ان تتأكد :

١ - ان تكون قد اتخذت جميع الاجراءات الضرورية لحماية صحة العمال ولضمان الرعاية الطبية التي لا غنى عنها وخاصة :

أ - ان يتم فحص العمال طبيا قبل العمل ، وفي فترات محددة خلال مدة الخدمة .

ب - ان يكون هناك عدد مناسب من الموظفين الطبيين مع تزويدهم بما يلزمهم من مستوصفات وعيادات ومستشفيات ومهمات لمواجهة كل الاحتياجات .

ج - ان تهيأ بقدر مرض الاشتراطات الصحية في اماكن العمل ومياه الشرب والغذاء والوقود وأدوات الطهو ، وفي حالة الضرورة المسكن والملبس .

٢ - ان تتخذ ترتيبات معينة لضمان معيشة اسرة العامل وبصفة خاصة تيسير تحويل جزء من الاجور بطريقة مأمونة الى اسرته بناء على طلب العامل او بموافقة .

٣ - ان تكون رحلات العمال الى اماكن العمل وعودتهم منها على نفقة ومسئولية الادارة التي عليها تسهيل مثل هذه الرحلات عن طريق الاستعانة الى أقصى حد ممكن بكل ما يكون متوافرا من مسائل النقل .

٤ - ان يعاد العامل الى موطنه الاصلي في حالة مرضه او اصابته بحادث يؤدي الى عجزه عن العمل لفترة ما ، وذلك على نفقة الادارة .

٥ - يجوز للعامل اذا انهى فترة السخرة او العمل الاجباري ان يستمر في العمل باختياره دون ان يفقد في مدى عامين حقه في الرجوع الى موطنه الاصلي من غير ان يتكلف شيئا .

مادة ١٨

١ - يجب الغاء السخرة او العمل الاجباري الخاص بنقل الاشخاص او البضائع مثل اعمال الحمالين أو النوتية في اقصر وقت ممكن ومع هذا فعلى السلطات المختصة ان تصدر لوائح تحدد بنوع خاص :

أ - ان يقتصر مثل هذا العمل على اغراض تيسير تحركات الموظفين الاداريين الرسميين اثناء تأدية عملهم او نقل المهمات الحكومية او نقل الاشخاص غير الحكوميين في حالات الضرورة القصوى .

ب - ان تقرر طبيا صلاحية العمال المستخدمين على هذا النحو للعمل حيثما يكون من المستطاع اجراء الكشف الطبي ، واذا تعذر ذلك فان الشخص الذي يستخدم مثل هؤلاء العمال يعد مسئولا عن تأكيد صلاحيتهم من الوجهة الجسمانية وعن انهم ليسوا مصابين بامراض معدية .

ج - ان تقرر اقصى حمولة يمكن لهؤلاء العمال حملها .
د - ان تحدد اقصى مسافة ينقلون اليها بعيدا عن منازلهم .
هـ - ان يحدد اقصى عدد من الايام في مدى شهر او أية فترة اخرى يعبأ خلالها العمال بما في ذلك الايام التي يستغرقونها في عودتهم الى مواطنهم .

و - ان يحدد الاشخاص الذين يخولهم طلب اداء السخرة او العمل الاجباري والى اي مدى يمارسون هذا الحق .

٢ - على السلطات المختصة عند تحديد الحدود القصوى المبينة في الفقرات جودود من البند السابق مراعاة جميع العوامل المناسبة بما في ذلك الاستعداد الطبيعي للسكان الذين تتناولهم التعبئة وطبيعة الطرق التي يتحتم عليهم ان يسافروا عبرها وكذلك الظروف المناخية .

٣ - كذلك يجب على السلطات المختصة ان تتخذ الترتيبات التي تكفل عدم تجاوز رحلة العمال اليومية العادية

مسافة توازي يوم عمل عادي يتكون من ثمان ساعات ، ويجب ان يؤخذ في الاعتبار ليس فقط الحمل الذي يحمل ، والمسافة التي تقطع ، بل ايضا حالة الطريق وفصل السنة وغير ذلك من العوامل الاخرى ، وانه في حالة ما تزيد ساعات الرحلة على ساعات يوم العمل العادي يجب مكافأتهم عنها بمعدلات أجور أعلى من المعدلات العادية .

مادة ١٩

١ - على السلطات المختصة الا تسمح بالالتجاء الى السخرة في الزراعة الا كوسيلة للوقاية من المجاعة أو العجز في المواد الغذائية ، على ان يكون ذلك دائما مشروطا ببقاء المواد الغذائية او المحاصيل الناتجة ملكا للأفراد أو الجماعة التي أنتجته .

٢ - حينما ينظم الانتاج على أسس جماعية بموجب القانون أو العرف ، وحيثما يبقى الانتاج أو أية مكاسب ناجمة عن بيعه ملكا لهذه الجماعة ، لا يكون لهذه المادة اثر في تحلل أعضاء الجماعة من وجوب القيام بالعمل المفروض عليهم .

مادة ٢٠

ويجب ان لا تتضمن التشريعات التي تنص على عقوبة جماعية بسبب مخالفة بعض الافراد للقانون ، فرض السخرة أو العمل الاجباري على الجميع كوسيلة قمع جماعية .

مادة ٢١

لا يجوز ان تستخدم السخرة أو العمل الاجباري في العمل تحت الارض بالمناجم .

مادة ٢٢

يجب ان تتضمن التقارير السنوية للاعضاء الذين يصدقون على هذه الاتفاقية والمتفق على تقديمها لمكتب العمل الدولي ، وفقا لاحكام المادة ٢٢ من دستور هيئة العمل الدولية ، والخاصة بالاجراءات التي اتخذت لتنفيذ احكام هذه الاتفاقية ، معلومات وافية بقدر الامكان بالنسبة لكل اقليم يخصه الامر فيما يتعلق بالمدى الذي استعين به في ذلك الاقليم بالسخرة أو العمل الاجباري ، وعن الاغراض التي استخدم فيها والامراض ومعدل الوفيات وساعات العمل وطرق دفع الاجور ومعدلات الاجور وكل المعلومات الاخرى المرتبطة بذلك .

مادة ٢٣

١ - لتنفيذ احكام هذه الاتفاقية ، على السلطات المختصة ان تصدر لائحة كاملة ومحددة باحكام استخدام السخرة أو العمل الاجباري .

٢ - وتشمل هذه اللائحة بنوع خاص من القواعد ما يتيح لاي شخص يكلف بالسخرة أو بالعمل الاجباري التقدم الى السلطات بكل الشكاوى المتصلة بشروط العمل ، وما يضمن فحص مثل هذه الشكاوى ووضعها موضع الاعتبار .

مادة ٢٤

يجب ان تتخذ في جميع الاحوال التدابير الكافية لضمان تطبيق اللوائح المنظمة لاعمال السخرة أو العمل الاجباري بكل دقة سواء بمد واجبات ما يكون قائما من تفتيش العمل التي أنشئت للتفتيش على العمل الاختياري بحيث تشمل التفتيش على اعمال السخرة أو العمل الاجباري أو بأية وسيلة أخرى ملائمة - ويجب ان تتخذ الاجراءات ايضا لضمان ابلاغ هذه اللوائح جميع الاشخاص الذين يكلفون بمثل هذا العمل .

مادة ٢٥

كل تكليف غير شرعي بالسخرة أو بالعمل الاجباري يعد جريمة تستوجب العقوبة ويلتزم كل عضو يصدق على هذه الاتفاقية بضمان كون العقوبات التي يفرضها القانون كافية ومنفذة بكل دقة .

مادة ٢٦

١ - يتعهد كل عضو من اعضاء هيئة العمل الدولية يصدق على هذه الاتفاقية ان يطبقها على الاراضي الخاضعة لسيادته أو لاختصاصه أو لحمايته أو لولايته أو لوصايته او لسلطته بالقدر الذي يحقق له الارتباط بالالتزامات الخاصة بالشئون الداخلية ، بيد انه اذا رغب العضو في الانتفاع باحكام المادة ٣٥ من دستور هيئة العمل الدولية فانه يجب عليه ان يرفق بتصديقه اعلاما يذكر فيه :

أ - الاراضي التي يعترف ان يطبق فيها احكام هذه الاتفاقية باكملها بدون تعديل .

ب - الاراضي التي يعترف ان يطبق فيها احكام هذه الاتفاقية معدلة مع بيان هذه التعديلات .

ج - الاراضي التي يتحفظ في قراره بالنسبة لها .

٢ - ويعتبر الاعلام المشار اليه كجزء مكمل للاتفاقية وله قوة سريانه ويباح لاي عضو ان يلغي كلياً أو جزئياً باعلام لاحق التحفظات القائمة في الاعلام الاصلي طبقاً لنصوص الفقرات ب ، ج من هذه المادة .

مادة ٢٧

ترسل وثائق التصديق الرسمية على هذه الاتفاقية الى المدير العام لمكتب العمل الدولي الذي يتولى تسجيلها طبقاً لاحكام الواردة في دستور هيئة العمل الدولية .

مادة ٢٨

١ - لا تلزم هذه الاتفاقية سوى اعضاء هيئة العمل الدولية الذين يتم تسجيل تصديقهم عليها لدى مكتب العمل الدولي .

٢ - وتصبح نافذة بعد اثني عشر شهرا من اليوم الذي يتم فيه تسجيل تصديق اثنين من الدول الاعضاء في هيئة العمل الدولية لدى المدير العام .

٣ - وتسرى - فيما بعد - بالنسبة لاي عضو بعد مضي اثني عشر شهرا من تاريخ تسجيل تصديقه عليها .

مادة ٢٩

عقب تسجيل تصديق اثنين من اعضاء هيئة العمل الدولية على هذه الاتفاقية لدى مكتب العمل الدولي ، يقوم المدير العام لمكتب العمل الدولي باخطار كل اعضاء هيئة العمل الدولية بذلك ، كما يجب عليه أن يخطرهم بتسجيل التصديقات التي ترد له بعد ذلك من باقي اعضاء الهيئة .

مادة ٣٠

١ - يجوز للعضو الذي صدق على هذه الاتفاقية ان ينقضها من جانبه بعد مضي عشر سنوات من تاريخ دخولها دور التنفيذ وذلك بوثيقة يرسلها الى المدير العام لمكتب العمل الدولي لتسجيلها . ولا يسرى مفعول هذا النقص الا بعد مضي عام من موعد تسجيله لدى مكتب العمل الدولي .

٢ - كل عضو صدق على هذه الاتفاقية ولم يستعمل خلال السنة التالية لانتهاء العشر السنوات المذكورة في البند السابق ، حق النقص المخول له بمقتضى هذه المادة ، يظل مرتبطا

بالاتفاقية لمدة خمس سنوات اخرى وبعدئذ يجوز له نقضها من جانبه في نهاية كل خمس سنوات أخرى وفقا للشروط الواردة في هذه المادة .

مادة ٣١

بانقضاء كل خمس سنوات من تاريخ سريان هذه الاتفاقية يقوم مجلس ادارة مكتب العمل الدولي بتقديم تقرير الى المؤتمر العام عن تطبيق احكامها وأن ينظر فيما اذا كان هناك ما يدعو الى ادراج اعادة النظر في الاتفاقية او تعديلها كليا أو جزئيا في جدول أعمال المؤتمر .

مادة ٣٢

١ - اذا ما أقر المؤتمر اتفاقية جديدة معدلة لهذه الاتفاقية تعديلا كليا أو جزئيا يكون تصديق أحد الاعضاء على الاتفاقية المعدلة الجديدة من الوجهة القانونية متضمنا الالغاء المباشر لهذه الاتفاقية دون حاجة الى أية مهلة ، وذلك بغض النظر عن احكام المادة (٣٠) المبينة اعلاه . ويسرى الغاء هذه الاتفاقية من تاريخ دخول الاتفاقية المعدلة دور التنفيذ .

٢ - اعتبارا من تاريخ دخول الاتفاقية المعدلة الجديدة دور التنفيذ العملي في دولة ما ، يوقف فتح باب التصديق على هذه الاتفاقية من الدول الاعضاء .

٣ - ومع ذلك تظل الاتفاقية نافذة المفعول في شكلها ومحتواها الحاليين بالنسبة لهؤلاء الاعضاء الذين صدقوا عليها ولم يصدقوا على الاتفاقية المعدلة .

مادة ٣٣

يعتمد كل من النصين الانجليزي والفرنسي لهذه الاتفاقية نصا رسميا .

قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٨ بالموافقة على الميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية

نحن صباح السالم الصباح أمير الكويت

بعد الاطلاع على المادتين ٦٥ و ٧٠ فقرة ثانية من الدستور .

وافق مجلس الامة على القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا

عليه واصدرناه .

مادة اولى

ووفق على الميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية - المرفقة نصوصها بهذا القانون - واللذين أقرهما بالاجماع المؤتمر الاول لوزراء العمل العرب المنعقد في بغداد

في الفترة من ٦ الى ١٢ يناير سنة ١٩٦٥ ووافق عليهما مجلس الجامعة العربية بقراره رقم ٢١٠٢/٤٣د/ج ٢ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢١

مادة ثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

امير الكويت
صباح السالم الصباح

صدر في ٥ ربيع الثانى ١٣٨٨هـ
الموافق ١ يوليو ١٩٦٨م

مذكرة

بشأن الموافقة على الميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية

العاملة حتى تشعر بالطمأنينة والرفاه فتتفرغ للإنتاج وكذلك لا يتعارض مع التزامات الكويت وما ارتبطت به من موثيق سواء على الصعيد العربي أو العالمي .

وحيث أن دستور منظمة العمل العربية يعتبر مكملاً للميثاق المذكور .

وحيث أن المادة السادسة عشرة من الميثاق والمادة السابعة عشرة من دستور المنظمة تنصان على تصديق الدول العربية وإيداع وثائق التصديق لدى الجامعة العربية كل وفق نظامه الدستوري .

ولما كان الانضمام الى منظمة العمل العربية يحمل خزانة الدولة نفقات غير واردة بالميزانية . كما قد يتطلب تعديلات في قوانين الكويت العمالية فضلاً عن أنه قد نص في دستور المنظمة على تمتع أعضاء المؤتمر العام للمنظمة بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم ، وكذا على صيانة حرمة المباني التي تشغلها المنظمة المذكورة .

لذلك يتعين لنفاذ الميثاق والدستور المذكورين أن يصدر بقانون طبقاً لنص المادة ٧٠ فقرة ثانية من دستور الكويت .
وزير الخارجية

أقر المؤتمر الاول لوزراء العمل العرب الذى انعقد في بغداد في الفترة من ٦ - ١٢ يناير سنة ١٩٦٥ بالاجماع ، الميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية ، وقد أقرهما مجلس الجامعة العربية بالقرار رقم ٢١٠٢/٤٣د/ج ٢ المؤرخ في ١٩٦٥/٣/٢١ .

وحيث أن الميثاق العربي للعمل يهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى القوى العاملة التي هي الدعامة الاساسية للوحدة العربية ، كما أنه يكفل التعاون الكامل في الشؤون العمالية بين الدول العربية والتنسيق الى أبعد الحدود بين الاجهزة المختصة بالشؤون العمالية وذلك بتبادل الخبراء والاختصاصيين والمعونات الفنية في مجالات العمل المختلفة .

وحيث أن الميثاق يسعى الى توحيد التشريعات العمالية بين الدول العربية ، والى القيام بالدراسات المشتركة وانشاء معاهد عمالية الغرض منها ايجاد جيل مثقف من العمال الذين يؤمنون بعروبته ووطنهم .

وحيث أن هدف الميثاق يتمشى مع التعاون الوثيق الذى تسعى اليه دولة الكويت مع شقيقاتها العربيات في نطاق الجامعة العربية ويساير رغبة المسؤولين الاكيدة في رفع مستوى اليد

مشروع دستور منظمة العمل العربية

- (أ) تخطيط القوى العاملة .
- (ب) ظروف وشروط العمل للمرأة والاحداث .
- (ج) المشاكل المتعلقة بالعمل في الصناعة والتجارة والخدمات .
- (د) مشاكل عمال الزراعة .
- (هـ) الامن الصناعي (السلامة الصناعية) والصحة المهنية .
- (و) الثقافة العمالية .
- (ح) التصنيف المهني .
- (ط) التعاونيات .
- (ي) الكفاية الانتاجية وعلاقتها بالتشغيل والانتاج .
- ٤ - تقديم المعونة الفنية في ميدان العمل للدول العربية التي تطلبها .
- ٥ - وضع خطة لنظام التأمينات الاجتماعية لحماية العمال وعائلاتهم .
- ٦ - وضع خطة للتدريب المهني وتنظيم حلقات تدريبية للعمال .
- ٧ - اعداد القاموس العربي للعمل .

الفصل الثالث

أجهزة المنظمة

المادة الرابعة

تتكون المنظمة من مؤتمر عام وسكرتارية عامة تسمى « مكتب العمل العربي »

المادة الخامسة

١ - المؤتمر العام هو السلطة العليا في المنظمة ، ويجتمع مرة كل عام ، في الاسبوع الاول من شهر اذار (مارس) في مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ويجوز أن يجتمع المؤتمر في دورة غير عادية بناء على قرار من « لجنة المراقبة » المنصوص عليها في المادة السادسة من هذا الدستور .

٢ - يجوز أن يعقد المؤتمر في أية دولة عضو بقرار منه .

٣ - يتكون وفد كل دولة الى المؤتمر من أربعة مندوبين ، اثنين منهما عن الحكومة ، وواحد عن أصحاب الاعمال ، وواحد عن العمال ، ويجوز أن يصاحب المندوبون معهم عددا مناسباً من المستشارين .

٤ - يكون اختيار مندوبي أصحاب الاعمال ، ومندوبي العمال ومستشاريهم بالاتفاق مع المنظمات الاكثر تمثيلاً لهم .

٥ - يصدر المؤتمر نظاماً أساسياً (لائحة) تتضمن نظام العمل في المنظمة .

ايما نا بأن تكاتف القوى العاملة في الوطن العربي يمثل احدى الدعامات الاساسية للوحدة العربية .

وبما أن العمل ليس سلعة ، وأن من حق القوى العاملة في الوطن العربي أن تعمل في ظروف وشروط ملائمة تتفق مع كرامة الانسان العربي .

وبما أن لجميع البشر الحق في السعي وراء رفاهيتهم المادية والروحية في حرية وفي ظروف قوامها تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية .

وتطبيقاً للمادة الخامسة عشرة من الميثاق العربي للعمل ، توافق الدول العربية على دستور منظمة العمل العربية التالي نصه : -

الفصل الاول

المنظمة

المادة الاولى

- ١ - تنشأ بمقتضى هذا الدستور منظمة ذات شخصية اعتبارية تسمى « منظمة العمل العربية » مهمتها تحقيق الاهداف المنصوص عليها في هذا الدستور وفي الميثاق العربي للعمل .
- ٢ - تعتبر منظمة العمل العربية وكالة متخصصة في نطاق جامعة الدول العربية .

المادة الثانية

١ - أعضاء منظمة العمل العربية هم الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية المصدقة على هذا الدستور ، وأية دولة عربية أخرى تحصل على استقلالها وتطلب الانضمام الى المنظمة بموجب طلب ترسله الى مدير عام مكتب العمل العربي مع ابلاغه بقبولها واحترامها لدستور المنظمة .

٢ - يجوز للمؤتمر العام لمنظمة العمل العربية أن يقبل في عضوية المنظمة أى بلد عربي لم يحصل على استقلاله بعد ، وذلك بموافقة ثلثي أصوات المندوبين المشتركين في المؤتمر .

الفصل الثاني

اهداف المنظمة

المادة الثالثة

- تهدف منظمة العمل العربية الى ما يأتي : -
- ١ - تنسيق الجهود العربية في ميدان العمل .
 - ٢ - توحيد التشريعات العمالية وظروف وشروط العمل في الدول العربية كلما أمكن ذلك .
 - ٣ - القيام بالدراسات والابحاث في الموضوعات العمالية المختلفة وعلى الاخص : -

المادة السادسة

يختص المؤتمر العام بما يأتي : -

- ١ - تحديد الخطوط الاساسية لعمل المنظمة ورسم سياستها وتحقيق أهدافها المنصوص عليها في المادة الثالثة من الدستور .
- ٢ - تقديم المشورة الى مجلس جامعة الدول العربية في النواحي العمالية .
- ٣ - دراسة التقارير السنوية التي ترسلها الدول الاعضاء بصفة دورية .
- ٤ - تعيين المدير العام لمكتب العمل العربي والمديرين المساعدين ، ويكون تعيينهم لمدة خمس سنوات ، قابلة للتجديد .
- ٥ - الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للمنظمة التي يعدها مكتب العمل العربي .
- ٦ - الدعوة الى عقد لجان متخصصة ثلاثية التكوين واجتماعات الخبراء ، في الميادين العمالية المختلفة .

٧ - يشكل المؤتمر كل ثلاث سنوات لجنة من بين أعضائه تسمى (لجنة المراقبة) مكونة من اثنين من مندوبي الحكومات وواحد من مندوبي أصحاب الاعمال وواحد من مندوبي العمال لمراقبة سير العمل في مكتب العمل العربي ومتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر واللجان المتخصصة واجتماعات الخبراء ، على أن ترفع تقاريرها الى المؤتمر .

المادة السابعة

يكون المدير العام لمكتب العمل العربي هو سكرتير عام المؤتمر .

المادة الثامنة

١ - لكل مندوب في وفد الدولة صوت واحد ، ولكل مندوب الحق في أن يصوت فرديا على جميع المسائل التي ينظر فيها المؤتمر .

٢ - يجوز للمندوب أن يعين أحد مستشاريه ليحل محله ، وذلك بإبلاغ كتابي لرئيس المؤتمر ، وفي هذه الحالة يكون للمستشار حق مخاطبة المؤتمر وحق التصويت .

المادة التاسعة

تتخذ القرارات بالاغلبية العادية للمندوبين المشتركين في الدورة ، الا في الحالات التي نص فيها على اشتراط اغلبية خاصة .

المادة العاشرة

مكتب العمل العربي هو السكرتارية الدائمة للمنظمة ، ومقره جامعة الدول العربية ، ويرأسه مدير عام ، يساعده ثلاثة مديرين مساعدين ، ويعمل فيه عدد من الموظفين يعينهم المدير العام للمكتب طبقا للنظام الاساسي (اللائحة) الذي يقره المؤتمر .

المادة الحادية عشرة

يكون المدير العام لمكتب العمل العربي مسئولا عن سير العمل في المكتب وعن تنفيذ قرارات المؤتمر العام .

المادة الثانية عشرة

يختص مكتب العمل العربي بما يأتي : -

١ - جمع وتوزيع المعلومات عن الموضوعات العمالية في الوطن العربي والقيام بالاستقصاءات الخاصة التي يطلبها المؤتمر العام .

٢ - اعداد جميع الوثائق الخاصة بالبنود التي تدرج في جدول أعمال دورات انعقاد المؤتمر العام واللجان المتخصصة واجتماعات الخبراء .

٣ - القيام بأعمال السكرتارية العامة للمؤتمر العام واللجان المتخصصة واجتماعات الخبراء .

٤ - اعداد الابحاث في مجالات العمل المختلفة ونشرها .

٥ - تقديم المعونة والمشورة لحكومات الدول العربية .

الفصل الرابع**ميزانية المنظمة****المادة الثالثة عشرة**

١ - تتكون الموارد المالية للمنظمة من : -

أ - أنصبة الدول الاعضاء التي تحدد وفقا لنصيب كل دولة في ميزانية جامعة الدول العربية .

ب - ما تحصل عليه المنظمة من هبات وتبرعات من حكومات الدول العربية والهيئات العربية والدولية .

٢ - يوافق المؤتمر العام على الميزانية بأغلبية ثلثي أصوات المندوبين المشتركين في المؤتمر .

٣ - يوضع للمنظمة نظام مالي (لائحة مالية) يوافق عليه المؤتمر العام ويراقب تنفيذه .

الفصل الخامس**علاقات المنظمة****المادة الرابعة عشرة**

١ - لمنظمة العمل العربية ان تتعاون مع الهيئات الاجنبية والدولية التي تعمل في ميدان العمل أو التي تكون مهامها وأعمالها متصلة بأغراضها .

٢ - لمنظمة العمل العربية ان تتبادل التمثيل في الاجتماعات مع الهيئات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة .

الفصل السادس

أحكام ختامية

المادة الخامسة عشرة

يتمتع أعضاء المؤتمر العام للمنظمة ، وأعضاء لجنة المراقبة وموظفو مكتب العمل العربي ، بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم ، وتضامن حرمة المباني التي تشغلها منظمة العمل العربية ، وذلك تطبيقاً للمادة ١٤ من ميثاق جامعة الدول العربية .

المادة السادسة عشرة

١ - يوافق المؤتمر العام على التعديلات التي تقترح في هذا الدستور بأغلبية ثلثي أصوات المندوبين المشتركين في المؤتمر، ولا تنفذ هذه التعديلات الا اذا صدق أو وافق عليها ثلثا الدول الاعضاء .

٢ - يبلغ المدير العام لمكتب العمل العربي مشروع التعديل المقترح الى الدول الاعضاء قبل عقد المؤتمر الذي سيجت فيه بسنة أشهر على الأقل .

المادة السابعة عشرة

تصدق الدول العربية على هذا الدستور حسب نظمها الدستورية ، وتودع وثائق التصديق في جامعة الدول العربية التي تعد محضراً بإيداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه الى الدول العربية الاخرى .

المادة الثامنة عشرة

يعمل بهذا الدستور بعد أربعة أشهر من ايداع وثائق التصديق من سبع من الدول الاعضاء .

المادة التاسعة عشرة

لأية دولة عضو ان تنسحب من المنظمة بمقتضى اعلان يرسل الى المدير العام لمكتب العمل العربي ، ولا يعتبر الانسحاب نافذاً الا بعد عام من تاريخ ايداعه .

مشروع

الميثاق العربي للعمل

اعتزازا بحصول اقطار من الوطن العربي على استقلالها من نير الاستعمار وانضمامها الى جامعة الدول العربية .
وايماناً بأن العرب سيستعيدون اراضيهم المقدسة في فلسطين المغتصبة سيحررون كل اجزاء وطنهم التي لا تزال تحت نير الاستعمار .

واعترازاً بما حققه مؤتمر القمة للملك العرب ورؤسائهم من وحدة الهدف ووحدة الصف في مجالات واسعة من حياة الامة العربية .

وايماناً بأن تكاتف القوى العاملة في الوطن العربي يمثل احدى الدعائم الاساسية للوحدة العربية .

وايماناً بما يحققه التعاون في ميدان العمل من ضمان حقوق الانسان العربي في حياة كريمة اساسها العدالة الاجتماعية .
وايماناً بما يؤدي اليه التعاون في ميدان العمل من تطور المجتمع العربي وتقدمه على أسس متينة سليمة .

وايماناً بأن السلام العالمي أساسه العدالة الاجتماعية .

توافق الدول العربية على هذا الميثاق العربي للعمل .

المادة الاولى

توافق الدول العربية على ان هدفها هو تحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى القوى العاملة فيها .

المادة الثانية

توافق الدول العربية على ان تتعاون تعاوناً كاملاً في الشؤون العمالية وتعمل على ارساء دعائمها على اساس من التكامل ، وتعمل بصفة خاصة على التنسيق بين الاجهزة الحكومية المختصة بالشؤون العمالية .

المادة الثالثة

توافق الدول العربية على تطوير الاجهزة الحكومية المختصة بالشؤون العمالية فيها بما يتلاءم والتطور الاجتماعي والاقتصادي للدول العربية .

المادة الرابعة

توافق الدول العربية على أن تعمل على بلوغ مستويات متماثلة في التشريعات العمالية والتأمينات الاجتماعية .

المادة الخامسة

توافق الدول العربية على القيام بالدراسات المشتركة في مجال تخطيط القوى العاملة وتشغيلها .

المادة السادسة

توافق الدول العربية على اعطاء الاولوية في التشغيل لعمال البلاد العربية من غير مواطنيها بما يتفق وحاجاتها .

المادة السابعة

توافق الدول العربية على وضع خطة للتدريب المهني تتفق واحتياجاتها وتتماشى مع اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها .

المادة الثامنة

توافق الدول العربية على القيام بالدراسات المشتركة لوضع حد ادنى لمستويات الاجور فيها وتقريب تلك المستويات بقدر المستطاع .

المادة التاسعة

توافق الدول العربية على القيام بالدراسات المشتركة في مجال علاقات العمل والادارة ، بغية اقامة العلاقات على أسس مستقرة عادلة .

المادة العاشرة

توفق الدول العربية على توحيد شروط وظروف العمل بالنسبة لعمالها كلما أمكن ذلك .

المادة الحادية عشرة

توافق الدول العربية على تشجيع انشاء معاهد للثقافة العمالية والتوسع فيها بغية خلق جيل مثقف من العمال ، يؤمن بعرويته ، ويسهم اسهاما ايجابيا في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي .

كما ترى وجوب العناية باعداد المثقف العمالي العربي وتزويده بالمبادئ والقيم والثقافة العربية الاصلية التي تؤهله لتنشئة جيل من العمال العرب يؤمن بقوميته العربية .

المادة الثانية عشرة

توافق الدول العربية على تبادل الخبراء والاختصاصيين والمعونات الفنية في مجالات العمل المختلفة .

المادة الثالثة عشرة

توافق الدول العربية على ان يجتمع وزراء العمل العرب مرة كل عام لتبادل وجهات النظر في الشؤون العمالية العربية وتنسيق سياسة الدول العربية في المؤتمرات العمالية الدولية .

المادة الرابعة عشرة

ترى الدول العربية ان تتولى ادارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالامانة العامة لجامعة الدول العربية أعمال السكرتارية المؤقتة لمؤتمر وزراء العمل العرب ، حتى قيام منظمة العمل العربية المنصوص عليها في المادة الخامسة عشرة من هذا الميثاق .

المادة الخامسة عشرة

توافق الدول العربية على انشاء منظمة عمل عربية ، تطبق نظام التمثيل الثلاثي الذي يقوم على اساس اشتراك أصحاب الاعمال والعمال مع الحكومات في كل نشاط المنظمة وذلك وفقا للدستور الملحق بهذا الميثاق .

المادة السادسة عشرة

تصدق الدول العربية على هذا الميثاق حسب نظمها الدستورية وتودع وثائق التصديق في جامعة الدول العربية التي تعدهم حضرا بايداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه الى الدول العربية الاخرى .

قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٨
في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٧
لسنة ١٩٦٠ في شأن الوظائف العامة المدنية

نحن صباح السالم الصباح أمير الكويت

بعد الاطلاع على المادة ٦٥ من الدستور

وعلى قانون الوظائف العامة المدنية الصادر بالمرسوم
الاميري رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ .

وعلى المرسوم الصادر في ١٩٦٨/٥/٢٠ وقرار مجلس
الوزراء الصادر بذات التاريخ في شأن التصخم الوظيفي
والمستعارين .

وافق مجلس الامة على القانون الاتي نصه ، وقد صدقنا
عليه واصدرناه .

مادة أولى

ترفع السن المحددة لانتهاء خدمة الموظف الكويتي في البند
(١) من المادة (١٤١) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ وفي البند
(١) من المادة (١٧٦) من ذات القانون في شأن المستخدم
الكويتي الى سن السبعين وذلك عدا الائمة والخطباء والمؤذنين
وخدم المساجد ، فتنتهي خدمتهم في سن الخامسة والسبعين .

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه
تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٦٨/٥/١ .

أمير الكويت
صباح السالم الصباح

صدر في ٦ ربيع الثاني ١٣٨٨ هـ
الموافق ٢ يوليو ١٩٦٨ م

قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٨

بإدخال تعديل على ميزانية وزارة الاوقاف

والشئون الاسلامية للسنة المالية ١٩٦٨-١٩٦٩

نحن صباح السالم الصباح امير الكويت

بعد الاطلاع على المواد ٦٥ و ١٤٠ و ١٤٤ و ١٤٦ و ١٧٩ من الدستور .

وعلى الرسوم الاميري رقم ١ لسنة ١٩٦٠ الخاص بقواعد اعداد الميزانية العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي .

وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ بربط الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩ .

وافق مجلس الامة على القانون الاتي نصه ، وقد صدقنا عليه واصدرناه .

مادة أولى

يعدل القسم ٨ بالجدول حرف (ب) المصروفات العمومية ميزانية وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية - حسب الجدول المرفق مع هذا القانون .

مادة ثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتبارا من أول ابريل سنة ١٩٦٨ .

امير الكويت

صباح السالم الصباح

صدر في ٦ ربيع الثاني ١٣٨٨ هـ

الموافق ٢ يوليو ١٩٦٨ م

مذكرة تفسيرية

بشأن تعديل ميزانية وزارة الاوقاف والشئون

الاسلامية للسنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩

طلبت وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية الغاء وظائف وما يقابلها من اعتمادات من البند الخاص نوع ١ - المستعارون وانشاء ٨ وظائف جديدة من نوع ٢ - من نفس البند ذوو العقود الخاصة وبنفس الاعتماد المطلوب الغاؤه .

هذا وقد قام ديوان الموظفين ببحث الموضوع وتبين له ان لدى هذه الوزارة بعض المستعارين الذين ستنتهي استعارتهم خلال شهر اغسطس عام ١٩٦٨ ولن تتمكن الوزارة من تجديد استعارة معظمهم .

ونظرا لحاجتها الشديدة الى موظفين يحلون محل هؤلاء المستعارين للقيام باعباء ومسؤوليات الوظائف التي كانوا يشغلونها وهي وظائف الوعظ والارشاد والتوجيه الديني .

وحيث انه لا توجد وظائف شاغرة ببند الوظائف الدائمة للموظفين - بميزانية الوزارة - تسمح بتعيين موظفين لاداء نفس الاعمال مما سيكون له اثر خطير على سير اعمال الوزارة لذلك طلبت الوزارة تعديل عدد الدرجات والاعتمادات المخصصة لها . هذا مع العلم بأن التعديلات المطلوب ادخالها على ميزانية الوزارة لن تؤثر على جملة الاعتمادات المالية بالميزانية .

جدول

تعديل ميزانية وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية للسنة المالية ١٩٦٩/٦٨

البند وبيانه	اعتمادات ٦٨/٦٩ مالية درجة	درجة	التعديل المطلوب		الاعتماد بعد التعديل مالية درجة
			تخفيض اعتماد درجة	زيادة اعتماد درجة	
١/٥/١ - المستعارون	٧	١٥٧٩٧	٦	١٣٢٤٧	٢٥٥٠
٣/٥/١ - ذوو العقود الخاصة	٢	٩٠٠٠		٧	٢٤٠٤٧
٢/٧/١ - علاوة انتقال		٦٥٥٠١	١٨٠٠		٦٣٧٠١
الجملة	٩	٩٠٢٩٨	٦	١٥٠٤٧	٩٠٢٩٨

قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٨

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٥ بإنشاء بنك التسليف والادخار

نحن صباح السالم الصباح أمير الكويت

بعد الاطلاع على المواد ٢٠ و ٢٣ و ٦٥ و ١٣٦ و ١٣٧ من الدستور .

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء بنك التسليف والادخار .

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة وافق مجلس الامة على القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه واصدرناه .

مادة أولى

تستبدل بأحكام المواد ١٠ و ٧ و ٦ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء بنك التسليف والادخار ، الأحكام التالية :

مادة ٦ - رأس مال البنك خمسة وعشرون مليون دينار تغطي من الاحتياطي العام للدولة ويخول وزير المالية والنفط ادائها دفعة واحدة أو على دفعات .

ويجوز ان تكون من بين دفعات رأس المال حصيلة ماتحوله الحكومة الى البنك من حقوقها قبل الغير .

ويعتبر مدفوعاً من رأس المال ما سبق دفعه لبنك الائتمان الذى أنشئ بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ .

مادة ٧ - للبنك أن يقترض من الحكومة ، أو بضامتها ، مبالغ لاتتجاوز ضعف رأس ماله المدفوع .

وله ان يصدر سندات قروض ، وتقرر شروط اصداره هذه السندات وطريقة استهلاكها بمرسوم .

مادة ١٠ - تسرى احكام قانون الوظائف العامة المدنية على موظفي البنك ومستخدمة وعماله . ويخضع البنك للرقابة المسبقة لديوان المحاسبة .

مادة ثانية

تستبدل بعبارة (وزير المالية والصناعة) الواردة في أحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء بنك التسليف والادخار عبارة (وزير المالية والنفط) .

مادة ثالثة

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت
صباح السالم الصباحصدر في ٦ ربيع الثاني ١٣٨٨ هـ
الموافق ٢ يوليو ١٩٦٨ م

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ بتحويل بنك الائتمان الى بنك التسليف والادخار ، يقوم الى جوار اعمال الائتمان بتشجيع الادخار واستثمار اموال المدخرين .

ولقد حددت المادة السادسة من القانون المذكور رأس مال البنك بعشرين مليون دينار ، كما اجازت المادة السابعة من القانون ان يقترض من الحكومة او بكفالتها مبالغ لاتتجاوز رأس ماله المدفوع ، مما يتضمن الترخيص للحكومة باقراضه او بكفالاته في هذا النطاق المحدود .

ونظرا لازدياد نشاط البنك في السنوات الاخيرة فقد رؤى رفع رأس ماله الى خمسة وعشرين مليون دينار ، أى بزيادة قدرها خمسة ملايين تغطي من الاحتياطي العام للدولة وكذلك رفع الحد الاقصى لاهليته للاقتراض من الحكومة ، او بضامتها الى ضعف رأس ماله المدفوع

ولما كان استثمار الاموال المودعة لدى البنك ، واستثمار فوائدها ، لايتمشى دوما مع اخضاع البنك للرقابة المسبقة لديوان المحاسبة المنصوص عليها في قانون انشاء الديوان رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ ، فقد تضمن مشروع القانون المقدم من الحكومة الى مجلس الامة اضافة فقرة جديدة الى المادة العاشرة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء البنك ، لاعفائه من الرقابة المسبقة المذكورة مع استمرار خضوعه للرقابة اللاحقة المنصوص عليها في قانون انشاء ديوان المحاسبة آف الذكر ، وذلك اسوة ببعض المؤسسات والهيئات الحكومية الاخرى مثل جامعة الكويت والبنك المركزي .

ولكنه عند نظر مشروع القانون امام مجلس الامة لم يوافق المجلس على اعفاء البنك من هذه الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة ، واكد على العكس من ذلك استمرار خضوعه لها وهذا لا يعنى بطبيعة الحال اعفائه من الرقابة اللاحقة للديوان المذكور بل يستمر البنك خاضعا لها بالاضافة الى الرقابة المسبقة .

وزير المالية والنفط

بلدية الكويت اللجنة المركزية

قرارات وملخص وقائع الاجتماع الـ (٦٨/١٠) المنعقد بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢ للجنة المركزية (البلدية) المؤلفة بمقتضى قرار مجلس الوزراء المتخذ بجلسته الـ (٦٨/٤) المنعقد بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٢ .

« ج - الموافقة على اصدار اعلان في الجريدة الرسمية يطلب فيه الى المواطنين التعاون مع البلدية في اقتراح اسماء للشوارع في دولة الكويت » .

د - يحذف المقطع (ج) من الفقرة (٢) من البند (١٥) متفرقات .

هـ - يضاف المقطع التالي الى آخر الفقرة (٣) من البند (١٥ - متفرقات) .

« ج - يتم دفع كامل ثمن هذه القسائم خلال ستين يوما من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويحسب هذا الثمن على أساس (مائتان واربعون دينارا وخمسمائة فلس) للمتر المربع (٢٤٠/٥٠٠) » .

و - يعدل المقطع (٤) من المقطع (أ) من الفقرة (٤) من البند (١٥ - متفرقات) ليصبح كما يلي .

« ٤ - ان الطريق المشار اليه في (٣) اعلاه هو طريق عرضي ولو اخذ بعين الاعتبار متوسط عرض الطريق العرضية المجاورة لتوجب اقتطاع طريق بعرض (٧) على طول الواجهة الشمالية للعقار المشمول بالوثيقة رقم (٧٩٤) وفي هذه الحالة تبلغ المساحة المتوجب اقتطاعها للطريق العرقي المذكور (٢/٢٨٦٣١) » .

ز - تعدل جملة (لتأمين مساحة الطريق) الواردة في المقطع (٢) من المقطع (ب) من الفقرة (٤) من البند (١٥ - متفرقات) لتصبح (لتأمين مساحة بديلة للطريق) .
ح - يعدل المقطع (٣) من المقطع (ب) من الفقرة (٤) من البند (١٥ - متفرقات) ليصبح كما يلي .

« ٣ - يصبح استعمال البلوك الذي تقع فيه القسيمة (١) من المخطط م/١٨٠٨٧ سكنا استثماريا تطبق عليه انظمة البناء المرعية في المنطقة ويلغى بذلك الاستعمال المقرر سابقا لهذا البلوك » .

ط - تضاف الجملة التالية الى آخر المقطع (٤) من المقطع (ب) من البند (١٥ - متفرقات) .

الحضور - صاحب السعادة - الرئيس
يوسف السيد هاشم الرفاعي وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء المناط به اعمال رئيس البلدية

والسادة الاعضاء -
جاسم خالد المرزوق
جاسم حمد السمييط
حامد عبد السلام شعيب
حمد عبد اللطيف الفارسي
عبد اللطيف ابراهيم المصنف
فهد عبد الله الحساوي
فهد عبد العزيز المرزوق
فوزان عبد الله السابق
بدر السيد عبد الوهاب الرفاعي
عبد العزيز صالح الحمدان
كما حضر الاجتماع السادة -
عبد الحق عبد الشافي
الدكتور محمد علي امام

رئيس مهندسي البلدية
رئيس ادارة القضايا والشئون
القانونية في البلدية
امين سر المجلس البلدي

خالد الحسن

افتتح الاجتماع في الساعة الخامسة مساء

١ - قرارات وملخص وقائق الاجتماع الـ (٦٨/٩) للجنة المركزية (البلدية) المنعقد بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٩ .

صودق بالقرار رقم (م/٩٩/١٠/٦٨) على قرارات وملخص وقائق الاجتماع المذكور اعلاه ، ووقعها ، صاحب السعادة الرئيس ، بعد اجراء التعديلات التالية .
أ - اضافة الجملة التالية الى آخر البند (١٣) .
« باستثناء المعاملات المؤشر عليها بعلامة (X) حيث تقرر بحثها في جلسة قادمة » .

ب - تصحيح الاسم الاول المقرر الوارد في الفقرة (ب) من البند (١٤) ليصبح (الشيخ مساعد العازمي) .
أما اسم أبو حيان الوارد في نفس الفقرة ، فقد تقرر أن يطلق على شارع فرعي .

ج - تعديل الفقرة (ج) من البند (١٤) ليصبح كما يلي .

وبعد انتهاء الاجراءات الالفة الذكر ، يتم تنفيذ الاجراءات التالية بعد اخذ الموافقة المسبقة عليها من سعادة المالك » .

٢ - تعديل ارقام الفقرات الواردة في المقطع (٦) من الفقرة (ج) بحيث تصبح (٥٤٤،٣٤٢) بدلا من (٣٤٢،٤١) .

٣ - التوصيات المرفوعة الى اللجنة المركزية (البلدية) عن الاجتماع ال (٢٥٦/م) المنعقد بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٤ للجنة الفنية المؤلفة بموجب القرار رقم (م/ب/ل/١/١/٦٦) المتخذ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٢ .

ووفق بالقرار رقم (م/ب/ل/م/١٠١/١٠/٦٨) على التوصيات المذكورة اعلاه مرجع م/ب/٣/١/٧ (ل/م/٢٥٦) المؤرخة في ١٩٦٨/٥/١٤ بعد تعديل جملة (من مساحة اول عقار يجرى تشيئه للورثة في المنطقة) الواردة في آخر التوصية المثبتة في آخر البند (٧) لتصبح « من مساحة العقار المستملك للورثة في المنطقة » .

٤ - التوصيات المرفوعة الى اللجنة المركزية (البلدية) عن الاجتماع ال (٢٥٧/م) المنعقد بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٨ للجنة الفنية المؤلفة بموجب القرار رقم (م/ب/ل/م/١/١/٦٦) المتخذ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٢ .

ووفق بالقرار رقم (م/ب/ل/م/١٠٢/١٠/٦٨) على التوصيات المذكورة اعلاه مرجع م/ب/٣/١/٧ (ل/م/٢٥٧) المؤرخة في ١٩٦٨/٥/١٨ .

٥ - التوصيات المرفوعة الى اللجنة المركزية (البلدية) عن الاجتماع ال (٢٥٨/م) المنعقد بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٢ للجنة الفنية المؤلفة بموجب القرار رقم (م/ب/ل/م/١/١/٦٦) المتخذ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٢ .

ووفق بالقرار رقم (م/ب/ل/م/١٠٣/١٠/٦٨) على التوصيات المذكورة اعلاه مرجع م/ب/٣/١/٧ (ل/م/٢٥٨) المؤرخة في ١٩٦٨/٥/٢٢ ، على أن يعاد بحث الفقرة (٢) من التوصية الواردة في آخر البند (٩) والخاصة بشروع تقسيم ارض الشيخ عبد الله خليفة عند التصديق على هذه الوقائع على ضوء تفصيل يقدم عن مساحات كافة استعمالات المشروع وفروقاتها × .

× ملاحظة : بحث موضوع البند (٩) من توصيات اللجنة الفنية مرجع (م/ب/٣/١/٧/٢٥٨) المذكورة اعلاه وقد اتخذ بشأنها القرار رقم (م/ب/ل/م/١٠٧/١١/٦٨) المتخذ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٦ والذي يقضي بما يلي : -

« ويتم تشمين الفرق الذي سيقدر تشمينه لصالح المالك على أساس اسعار التثمين الجارية في المنطقة في تاريخ تعييد الشارع الموصوف على المخطط م/١٨٠٨٧ بالقسيمة رقم (٢) » .

٥ - تحذف جملة (كمحول او غيره) الواردة في المقطع (ج) من الفقرة « ٥ » من البند (١٥ - متفرقات) .
٦ - يعاد موضوع الفقرة (٦) من البند (١٥ - متفرقات) الى المدير المساعد للشئون الفنية لدراسته مع ادارة التخطيط الهيكلي .

٧ - تعديل الفقرة (١٠) من البند (١٥ - متفرقات) لتصبح كما يلي .

« ١٠ - الموافقة على تخصيص قسيمة من فئة (٢٧٥٠) الى كل من علي ومحمد سيد ناصر سيد أحمد بهباني » .
٨ - يضاف ما يلي الى آخر البند (٤) / -
« ٣ - يعاد موضوع البند (٧) الى اللجنة الفنية للدراسة مجددا على ضوء ما يتم مع اصحاب العلاقة » .

٢ - التوصيات المرفوعة الى اللجنة المركزية (البلدية) عن الاجتماع ال (ل/م/١٢٢) المنعقد بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٣ للجنة الخلافات العقارية المؤلفة بموجب القرار رقم (م/ب/ل/م/١/١/٦٦) المتخذ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٢ .

ووفق بالقرار رقم (م/ب/ل/م/١٠٠/١٠/٦٨) على التوصيات المذكورة اعلاه مرجع م/ب/٣/٢/٣ (ل/م/١٢٢) المؤرخة في ١٩٦٨/٥/١٣ وفق التعديلات التالية . -
أ - تحذف جملة « بشرط ان تقدم المالكة تنازلا خطيا عن هذه القسيمة (٣٣ - آ) » الواردة في آخر البند (٨) .
ب - تعديل التوصية الواردة في آخر البند (٩) لتصبح كما يلي .
« لذلك ترى اللجنة رفض الطلب لوروده على ارض سبق استملاكها » .

ج - يعاد موضوع البند (١١) الى اللجنة الفنية للدراسة مجددا .

د - اجراء التعديلات التالية على التوصية الواردة في الفقرة (ج) من البند (١٢) . -
١ - تعديل الفقرة (١) من التوصية المذكورة لتصبح كما يلي .

« ١ - تتخذ اجراءات النشر الخاصة باثبات الملكية بوضع اليد بشأن المساحة الزائدة عن المساحة الميمنة في وثيقة التملك رقم (٣٢٢٧) المؤرخة في ٥٦/٥/٢٧ والتي لم يسبق للدولة استملاكها ، اى المساحة الزائدة الواقعة ضمن حدود ومساحة القسائم (١ + ٢ + ٣ + ٤) من المخطط م/١٩١١٤ فقط .

١ - يؤجل البت في مستقبل المنطقة الممتدة من الحد الجنوبي للقسيمة رقم (١٩) من مشروع تقسيم ارض الشيخ عبد الله خليفة جنوباً حتى الحد الشمالي للارض المشمولة بالمخطط رقم م/٢١١٨٩ .

٢ - الموافقة على مشروع تقسيم الجزء المتبقي من ارض الشيخ عبد الله خليفة وفق التعديلات التي تتطلبها الفقرة (١) اعلاه .

٦ - التوصيات المرفوعة الى اللجنة المركزية (للبلدية) عن الاجتماع ال (م/٢٥٩) المنعقد بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٥ للجنة الفنية المؤلفة بموجب القرار رقم (م/١/١/٦٦) المتخذ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٢ .

ووفق بالقرار رقم (م/١/١٠٤/٦٨) على التوصيات المذكورة اعلاه مرجع م/٣/٧/١ (ل/٢٥٩) المؤرخة في ١٩٦٨/٥/٢٥ ، بعد حذف البند رقم (١) حيث تمت دراسته ، وتعديل التوصية الواردة في البند (٨) بحيث تقتصر على الجهات الشمالية والشرقية والغربية من منطقة الجارية بدلا من الجهات الاربع X

X ملاحظة : نص التوصية المتخذة بشأن البند (١ ، ٨) من التوصيات الواردة في البند (٦) اعلاه هو النص المعدل بموجب القرار رقم (م/١/١٠٧/٦٨) المتخذ بتاريخ ١٩٦٨/٩/١٦ والذي سينشر في عدد قادم من الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) .

٧ - التوصيات المرفوعة الى اللجنة المركزية (للبلدية) عن الاجتماع ال (م/٢٦٠) المنعقد بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٧ للجنة الفنية المؤلفة بموجب القرار رقم (م/١/١/٦٦) المتخذ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٢ .

ووفق بالقرار رقم (م/١/١٠٥/٦٨) على التوصيات المذكورة اعلاه مرجع م/٣/٧/١ (ل/٢٦٠) المؤرخة في ١٩٦٨/٥/٢٧ .

١ - عقود تأجير القسائم والمكاتب والدكاكين والمعارض في المناطق الصناعية وغيرها .

أ - بحث العقود المذكورة بناء على ما تضمنه القرار رقم (م/١/٨٤/٦٨) المتخذ بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٩ وبناء على ما يلي :

١ - التوصيات المرفوعة عن الاجتماع المنعقد بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٩ بين مندوبي البلدية وادارة الاسكان بشأن تطبيق عقود تأجير القسائم المذكورة اعلاه على الانواع المختلفة من القسائم والمباني التي تخصص للتأجير .

٢ - عقد التأجير الجديد المقترح للقسائم التي تخصص لزرائب الماشية .

٣ - ما يتصل بتكاليف نقل واقامة الاموال المنقولة عند انتهاء عقد التأجير من قبل الدولة .

ب - بعد التداول والبحث تقرر بالقرار رقم (م/١/١٠٦/٦٨) ما يلي : -

١ - يطبق عقد المنشآت الصناعية على : -

أ - المنشآت الصناعية ايا كان موقعها .

ب - القسائم التي تخصص لمعامل الالبان وتربية الابقار .

ج - القسائم التي تخصص لتربية الدواجن .

د - تعدل الفقرة المرقمة (٢) من المادة (١٢) لتصبح كما يلي : -

« ٢ - تكاليف نقل واقامة الاموال المنقولة الى المكان الجديد بشرط الا يبعد عن مكان القسيمة اكثر من (٤٠) كيلو مترا » .

٢ - يطبق عقد ذوى الحرف والمهن على : -

أ - القسائم المخصصة لاقامة حرف عليها كالمحددة ، والمنجرة ، والكراج وما شابه ذلك مما لا يشمل عقد المنشأة الصناعية .

ب - القسائم المخصصة للمخازن وبرادات الخضار في اى جهة كانت .

ج - القسائم المخصصة لغرس الاشجار وتخزين السماد العضوى .

د - تعدل جملة (نقل او اقامة) الواردة في الفقرة المرقمة (٢) من المادة (١٢) لتصبح (نقل واقامة) .

هـ - تكون مدة عقد الايجار (٢٥) سنة .

٣ - يطبق عقد تأجير الدكاكين والمكاتب والمعارض على :

١ - دكاكين ومعارض ومكاتب منطقة الاحمدى .

ب - دكاكين سوق الصفاين .

ج - دكاكين ومكاتب سوق اللحم .

د - كافة الدكاكين والمكاتب والمعارض في اية جهة اخرى .

هـ - تكون مدة العقد (سنة) قابلة للتجديد تلقائيا ما لم يصدر قرار من البلدية او طلب من المستأجر بالغاء العقد قبل انتهاء السنة بمدة ثلاثة اشهر .

٤ - عقد ايجار قسائم كبار المقاولين والمتعهدين ويطبق على : -

أ - قسائم كبار المقاولين والمتعهدين خارج حدود التنظيم او في منطقة الاحمدى او في اى جهة اخرى .

٢ - عقد التأجير الجديد المقترح للقسائم التي تخصص لزرائب الماشية .

٣ - ما يتصل بتكاليف نقل واقامة الاموال المنقولة عند انتهاء عقد التأجير من قبل الدولة .

ب - بعد التداول والبحث تقرر بالقرار رقم (م/١/١٠٦/٦٨) ما يلي : -

١ - يطبق عقد المنشآت الصناعية على : -

أ - المنشآت الصناعية ايا كان موقعها .

ب - القسائم التي تخصص لمعامل الالبان وتربية الابقار .

ج - القسائم التي تخصص لتربية الدواجن .

د - تعدل الفقرة المرقمة (٢) من المادة (١٢) لتصبح كما يلي : -

« ٢ - تكاليف نقل واقامة الاموال المنقولة الى المكان الجديد بشرط الا يبعد عن مكان القسيمة اكثر من (٤٠) كيلو مترا » .

٢ - يطبق عقد ذوى الحرف والمهن على : -

أ - القسائم المخصصة لاقامة حرف عليها كالمحددة ، والمنجرة ، والكراج وما شابه ذلك مما لا يشمل عقد المنشأة الصناعية .

ب - القسائم المخصصة للمخازن وبرادات الخضار في اى جهة كانت .

ج - القسائم المخصصة لغرس الاشجار وتخزين السماد العضوى .

د - تعدل جملة (نقل او اقامة) الواردة في الفقرة المرقمة (٢) من المادة (١٢) لتصبح (نقل واقامة) .

هـ - تكون مدة عقد الايجار (٢٥) سنة .

٣ - يطبق عقد تأجير الدكاكين والمكاتب والمعارض على :

١ - دكاكين ومعارض ومكاتب منطقة الاحمدى .

ب - دكاكين سوق الصفاين .

ج - دكاكين ومكاتب سوق اللحم .

د - كافة الدكاكين والمكاتب والمعارض في اية جهة اخرى .

هـ - تكون مدة العقد (سنة) قابلة للتجديد تلقائيا ما لم يصدر قرار من البلدية او طلب من المستأجر بالغاء العقد قبل انتهاء السنة بمدة ثلاثة اشهر .

٤ - عقد ايجار قسائم كبار المقاولين والمتعهدين ويطبق على : -

أ - قسائم كبار المقاولين والمتعهدين خارج حدود التنظيم او في منطقة الاحمدى او في اى جهة اخرى .

ب - تكون مدة العقد (عشر سنوات) ما لم يحذف اسم الماثل او المتعهد من سجل الماقلين والمتعهدين المعتمدين لدى لجنة المناقصات المركزية او شركات النفط .

٥ - عقد ايجار قسائم زرائب الماشية .

بحث العقد المذكور اعلاه المرفوع الى اللجنة المركزية تحت مرجع م/٦/٦ بتاريخ ١٩٦٨/٦/١ وفق التعديلات التي رأتها ادارة القضايا والشئون القانونية .

بعد التداول تقرر الموافقة على صيغة العقد المذكور اعلاه وفق ما يلي :-

أ - تكون مدة عقد الايجار عشر سنوات .

ب - الاقتصار في نص الفقرة (٤) من المادة (٧) على السطر الاول منها فقط ونقل بقية الفقرة الى ما بعد المادة (٥) كفقرة مستقلة .

انفض الاجتماع في الساعة التاسعة مساء

* التوصيات المرفوعة الى اللجنة المركزية

(لبلدية) عن الاجتماع الـ (١٢٢) المنعقد بتاريخ

١٩٦٨/٥/١٣ للجنة الخلافات العقارية المؤلفة

بموجب القرار رقم (م/ل/١/١/٦٦)

المتخذ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٢

الحضور - السادة الاعضاء -

جاسم خالد المزروع

عبد اللطيف المصنف

فوزان عبد الله السابق

كما حضر الاجتماع السيد :

واصل منصور عبد الرحمن عن امين سر المجلس البلدى

افتتح الاجتماع في الساعة التاسعة صباحا

١ - العقار الذى يدعى بملكته الشيخ دعيج السلطان

الصباح بوضع اليد والواقع في حولي والموصوف بالكروكي

(٦٧/٢١٨) .

تلي كتاب سكرتير لجنة السندات مرجع س لس/٦٧ - ٥١٥٨ المؤرخ في ١٩٦٧/٧/٢٤ ، والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه .

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم ،

الموضوع - العقار الذى يدعى بملكته الشيخ دعيج السلطان الصباح بوضع اليد والواقع في حولي والموصوف بالكروكي (٦٧/٢١٨) .

× التوصيات المرفوعة الى اللجنة المركزية (لبلدية) عن الاجتماع الـ (١٢٢) المنعقد بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٣ للجنة الخلافات العقارية المؤلفة بموجب القرار رقم (م/ل/١/١/٦٦) المتخذ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٢

تحية طيبة وبعد ،

يدعى الشيخ دعيج السلطان الصباح بتملك عقار كائن في حولي والمثل بالقسائم (٥ ، ٢) من م/٤٦٦٧ والمسوح بتاريخ ١٩٥٦/٨/١٨ .

جهاز للادعاء الكروكي رقم (ك/٢١٨/٦٧) ، الادعاء يمثل القسائم (١ ، ٢) منه .

لدى الاطلاع على وثائق المجاورين للقسمة (١) من (ك/٢١٨/٦٧) تبين أن - الوثيقة رقم (٦١/٢٠٧٠) والتي تحد الادعاء من الجهة الشرقية تنص على أنه يحدها - غربا - الطريق الفاصل بينها وبين البحر .

الوثيقة رقم (٦٠/١٢٩٤) والتي تحد الادعاء من الجهة الجنوبية تنص على انه يحدها - شمالا - بموجب المخطط رقم م/٤٧٨٥ .

الوثيقة رقم (٥٩/٤٩٧٤) والتي تحد الادعاء من الجهة الشرقية تنص على انه يحدها - غربا - الشارع .

الوثيقة رقم (٦٦/٩٧٥٣) والتي تحد الادعاء من الجهة الشرقية تنص على انه يحدها : غربا - بموجب المخطط م/٢٤٥٩٦ .

الوثائق رقم (٦٦/٧٣١ ، ٥٤/٣٤٨٠ ، ٥٢/٢١٠١) والتي تحد العقار من الجهة الشرقية تنص على انه يحدها : غربا - البحر .

ولدى الرجوع الى عقد البيع المباع من الشيخ دعيج السلطان الصباح على املاك الحكومة والمسجل برقم ٥٦/٢٤ ينص على انه يحده :

شرقا - الشارع الفاصل بينها وبين ملك فهد عبد القادر . مما سلف يتضح ان الوثائق المجاورة للقسمة (١) من ك/٢١٨/٦٧ تنص على ان حدودها من جهة الادعاء اما شارع أو بحرة .

قامت اللجنة بالكشف على الطبيعة وتبين لها ان القسمة (١) عبارة عن ارض خالية واما بخصوص القسمة (٢) تبين وجود باب للمقبرة من الجهة الجنوبية عليها .

اما بخصوص الحكم الصادر في القضية رقم (٦٦/٨٨٣) فقد صدر بصحة ونفاذ عقد البيع ولم يصدر بثبوت الملكية كما انه لم يواجه البلدية .

اوصت اللجنة بمحضر اجتماعها رقم (٢٦٤) المتخذ بتاريخ ٦٧/٧/٥ برفض الادعاء الوارد على القسمة (١) لوقوعه على بحر نصت عليها وثائق المجاورين وعلى القسمة (٢) لانها ارض - خالية تخدم المقبرة وباب المقبرة الجنوبي يفتح عليها .

٣ - عقار مشارى عبد الله الروضان الواقع في محلة العاقول

بموجب الوثيقة (٧٠٢) جلد (١) تاريخ ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٤٠ هـ.

تلى كتاب هيئة مخالفات البلدية مرجع همب/٣٦/٦٨ المؤرخ في ١٩/٢/٦٨ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه -

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم ،

الموضوع - عقار مشارى عبد الله الروضان الواقع في محلة العاقول بموجب الوثيقة (٧٠٢) جلد (١) تاريخ ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٤٠ هـ .

تحية طيبة وبعد ،

بالإشارة الى كتاب سيادتكم مرجع أف/١/١/٢٤/٨٩٦ - ١٤٤٣ تاريخ ١٣/٢/١٩٦٨ بخصوص الموضوع المذكور اعلاه. فقد اطلعت الهيئة على محتويات ملف العقار وعلى صورة الوثيقة الشرعية (٧٠٢) جلد (١) تاريخ ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٤٠ هـ، التي تنص على أن العقار عبارة عن بيت حدوده كالآتي :

قبلة - عمارة شمالان

شمالا - البحر

شرقا - الطريق العام

جنوبا - بيت حمد بن شمالان السنان .

وتنص الوثيقة ايضا على أن للبيت توابع ولواحق ، وقد سبق وان جهز بالعقار المخطط م/٦٠١٤ مثلا للبيت القائم والذي تم استملاكه بموجب ما هو مظهر خلف الوثيقة الشرعية ، الا أن السيد عبد الله مشارى الروضان تقدم بكتابه المؤرخ ٢٥/١٢/١٩٦٧ طالبا مسح التوابع واللواحق للبيت والتي تنص عليها الوثيقة الشرعية ، وبناء عليه فقد تم تجهيز الكروكي (ك/١٧/٦٨) الذي يتبين منه ما يلي :

١ - الادعاء بالتوابع واللواحق يشمل القسيتين (٢٤١) من الكروكي حيث تقع القسيمة (١) منه خارج حد المد الاعلى القديم ، اما القسيمة (٢) فتقع ضمن حد المد الاعلى القديم وخارج حد المد الحالي .

٢ - ان اللون الاحمر المين على الخارطة الموقعية للكروكي يمثل البيت المستملك بموجب المخطط م/٦٠١٤ .

وبما أن البيت المين على المخطط م/٦٠١٤ قد استملك وان ما يطالب به يقع في شارع معد حاليا (شارع الخليج العربي) لذا فالهيئة ترى احالة الموضوع الى اللجنة المركزية للنظر في طلب صاحب العلاقة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

هيئة مخالفات البلدية
(توقيع)

بناء على طلب لجنة بحث الخلافات العقارية في اجتماعها ال (٨١) المنعقد بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٧ نرفع لسيادتكم ملف المعاملة المذكورة لاحتالها اليهم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

سكرتير لجنة السندات
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبعد البحث والدراسة وحيث أن القسيمة (١) من الادعاء واقعة على بحر نصت عليها وثائق المجاورين . والقسيمة رقم (٢) من الادعاء ارض تمثل جزءا من المقبرة ، لذلك توصى اللجنة برفض الادعاء .

٢ - عقار سليمان العلي الواقع في الفنتاس بموجب الوثيقة

(١٢٧٠ / ٥٤) .

تلى كتاب هيئة مخالفات البلدية مرجع همب/٣٠٢/٦٧ المؤرخ في ٢٧/٨/٦٧ المؤرخ في ٢٧/٨/٦٧ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه -

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم ،

الموضوع - عقار السيد سليمان العلي الواقع في الفنتاس بموجب الوثيقة ١٢٧٠ / ٥٤ .

تحية طيبة وبعد ،

بالإشارة الى كتاب سيادتكم مرجع أف/١/٢٢/١٢/٣٥ - ٧٢٠٩ تاريخ ٢٦/٧/١٩٦٧ بخصوص العقار المذكور اعلاه .

فقد اطلعت الهيئة على الوثيقة الشرعية رقم (١٢٧٠ / ٥٤) واتضح بانها لا تنص على اسماء مجاورين بل تنص على ان حديها القبلي والشمالى الفضاء وحديها الشرقي والجنوبي الطريق العام علما بأن وثائق المجاورين لم تنص على هذا العقار بل نصت على انه يحدها عقار ام محمد الجابر علاوة على ذلك فان الوثيقة رقم (١٢٧٠ / ٥٤) الخاصة بالعقار موضوع البحث تحمل توقيع المرحوم - محمد العتيبي مما يدل على أن العقار يقع خارج التنظيم العام ضمن املاك الدولة .

لذا فالهيئة ترى الغاء الكروكي (ك/٢١٩/٦٧) واعتبار الوثيقة (١٢٧٠ / ٥٤) خارج التنظيم العام .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

هيئة مخالفات البلدية
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبعد البحث والدراسة رأت اللجنة تأكيد قرار هيئة المخالفات المثبت نصه في الكتاب آنف الذكر والمتضمن الغاء الكروكي (ك/٢١٩/٦٧) واعتبار الوثيقة (١٢٧٠ / ٥٤) خارج التنظيم العام .

<p>حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم ، الموضوع - العقار الذي يدعي بملكيته كل من السادة / ١ - سليمان داود العبد الجليل - العقيلة ٢ - حمد مرزوق الغريب - العقيلة ٣ - مشاري الروضان - العقيلة تحية طيبة وبعد ،</p>	<p>بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبعد البحث والدراسة، رأت اللجنة التوصية بتأجيل بحث الموضوع الى حين النظر في موضوع الاساكل . ٤ - العقار الذي يدعي بملكيته مصبح ومطلق ومرزوق ابناء سليمان الشبو بموجب سند هبة ثابت التاريخ رقم (٧٨٤) مجلد (٢) بتاريخ ٥٨/٨/١٩ في السالية والمبين على المخطط رقم ١٩١٨٤/م .</p>
<p>يدعي السيد/ سليمان داود العبد الجليل - بتملك عقار كائن في العقيلة بموجب رسم تحديد صادر عن ادارة البلدية برقم (٥٥٠) جلد (١٠٦) تاريخ ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٩٢ هـ وثابت التاريخ لدى كاتب العدل برقم (١٥٧) مجلد (١) تاريخ ١٩٦٠/٤/٣٠ ينص الآتي - رسم تحديد ارض في محلة العقيلة مقابلة الى بيوت الساحل من جهة الغرب بينها وبينهم الشارع العام بطول ٣٠٠ فوت شمال وجنوب وعرض ٣٠٠ فوت شرق وغرب .</p>	<p>تلي كتاب مدير ادارة المساحة مرجع أ/م/٢ - ٤٦٣ المؤرخ في ١٠/٢/١٩٦٨ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه . حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم ، الموضوع - العقار الذي يدعي بملكيته السادة مصبح ومطلق ومرزوق ابناء سليمان الشبو بموجب سند هبة ثابت التاريخ رقم (٧٨٤) مجلد (٢) بتاريخ ١٩/٨/١٩٥٨ في السالية والمبين على المخطط رقم م/١٩١٨٤ . المرفقات - الملف رقم أف/١٤/٢٤/٣٠٠ . تحية وبعد ،</p>
<p>الادعاء عبارة عن القسائم (١ ، ٢) من الكروكي رقم (٦٤/٥٤٩) القسيمة (١) منه عبارة عن جزء من ادعاء/حمد مرزوق الغريب - القسيمة (٢) منه جزء من ادعاء /مشاري عبد الله الروضان . لدى الرجوع الى ادعاء / حمد مرزوق الغريب تبين انه يدعي بتملك بيت وارض محيطة به كائنة في العقيلة بموجب طلب تحديد برقم (٦٠/١٦٠) صادر عن وزارة العدل بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٠ بعد المدة المحددة بالمادة (١٠) من قانون التسجيل العقاري .</p>	<p>ان قرار اللجنة المركزية رقم (م/ل/م/١١٩/٨/٦٧) المتخذ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٩ يقضي باعتبار القسيمة (٤) من المخطط رقم م/١٩١٨٤ من املاك الدولة ، واما القسيمة (٣) من المخطط رقم م/١٩١٨٤ مثبت ملكيتها الى صاحب الادعاء . ولدواعي استكمال اجراءات التحقق من الملكية تمهيدا لنشر في الجريدة الرسمية فقد احيلت المعاملة بالكتاب رقم أف ١/١٤/٢٤/٣٠٠ - ٨٠٩ تاريخ ٢٧/١/٦٨ الى وزارة المالية والنفط - ادارة املاك الحكومة التي اعترضت على تثبيت ملكية القسيمة (٣) للمدعين للاسباب التي تضمنها الكتاب رقم ح/ ٣/٢٤٨ تاريخ ٢٨/١/١٩٦٨ المرفق طي المعاملة . يرجى احالة الموضوع على اللجنة المركزية لاتخاذ ما تراه مناسبا .</p>
<p>لم يرد في الطلب اية حدود ولا اطوال . البناء الذي اشار اليه طلب التحديد هو عبارة عن كبرتين مبيتات على نسخة الكروكي . اقام المذكور تحويطا على ارض الادعاء وبناء في وسطه كما اقام سورا في وسط العقار بدون ترخيص مسبق وغير ظاهر على مخططات التصوير الجوي لسنة ١٩٦٠ .</p>	<p>وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، مدير ادارة المساحة توقيع</p>
<p>اما بخصوص عقار السيد مشاري الروضان والمتداخل مع العقار الذي يدعي بملكيته/سليمان داود العبد الجليل فهو بموجب وثيقة شرعية برقم ٥٣/٥٤٠ وقد اشارت الوثيقة الى بيت وقد ورد في حدودها كالآتي :- قبلة - الجادة شمالا - البحرة شرقا - البحر جنوبا - حد القرية لم تشر الوثيقة في حدودها الى اطوال وقد احاط الارض بسور بموجب رخصة بناء مؤرخة ٢٩/٩/١٩٦٢ .</p>	<p>بعد تلاوة الكتاب وبعد البحث والدراسة وحيث أن القسيمة رقم (٣) وهي موضوع الادعاء تمثل جزءا من طريق حالي ، فقد رأت اللجنة التوصية برفض الادعاء واعتبار القسيمة (٣) ملكا للدولة .</p>
	<p>٥ - العقار الذي يدعي بملكيته كل من سليمان داود العبد الجليل (حمد مرزوق الغريب ، مشاري الروضان) في العقيلة . تلي كتاب سكرتير لجنة السندات مرجع س/س/٦٧ - ٥٣٨٧ المؤرخ في ٢٧/٩/١٩٦٧ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه .</p>

وحيث أن ادعاء/سليمان داود العبد الجليل بموجب رسم تحديد صادر عن البلدية وثابت التاريخ قبل ٢٦/٤/٦٠ (المدة المحددة بالمادة ١٠ من قانون التسجيل العقاري) ومتداخل مع عقارين احدهما بموجب طلب تحديد لاثبات ملكية عقار عن طريق وضع اليد وغير ثابت التاريخ قبل ٢٦/٤/٦٠ والثاني بموجب وثيقة غير محددة باطوال .
وتنفيذا لما ورد في البند (٨) من محضر الاجتماع رقم (٢٨٤) المتخذ بتاريخ ٢٠/٩/٦٧ نرفع لسيادتكم ملفات المعاملات المذكورة لعرض الموضوع على اللجنة المركزية لاتخاذ ما تراه مناسبا بشأن الادعاءات المذكورة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

سكرتير لجنة السندات
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبعد البحث والدراسة تبين ما يلي -

١ - يدعي سليمان داود العبد الجليل بموجب سند ثابت التاريخ ويمثل الادعاء القسيتين (١ ، ٢) من الكروكي رقم (٥٤٩/٦٤) وحيث أن القسيمة رقم (١) تمثل جزءا من طريق نصت عليه وثائق المجاورين والقسيمة رقم (٢) تقع ضمن عقار مشارى عبد الله الروضان والمملوك بالوثيقة رقم (٥٤٠/٥٣) لذلك ترى اللجنة رفض الادعاء .

٢ - يدعي حمد مرزوق الغريب بموجب سند غير ثابت التاريخ ويمثل الادعاء القسيتين (١ ، ٢) من الكروكي رقم (٣٢٨/٦٤) وحيث أن الادعاء طريق نصت عليه وثائق المجاورين كما أن الادعاء بموجب سند غير ثابت التاريخ ، لذلك ترى اللجنة رفض الادعاء .

٦ - عقار عيسى الربيع النومس الواقع في الفحيحيل بموجب

الوثيقة (٥١/٥١٧١) .

تلي كتاب هيئة مخالفات البلدية مرجع همب/٣٧٧/٦٧ المؤرخ في ١٤/١١/١٩٦٧ ، والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه . -

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم ،

الموضوع - عقار السيد عيسى الربيع النومس الواقع في الفحيحيل بموجب الوثيقة (٥١/٥١٧١) .

تحية طيبة وبعد ،

بالإشارة الى مذكرة سيادتكم المؤرخة ٢٩/١٠/٦٧ بخصوص العقار المذكور اعلاه ، فقد اطلعت الهيئة على الصورة الجوية لعقار المذكور وتبين لها بأن العقار ظاهر على مخططات التصوير الجوي لسنة ١٩٦٠ كرسوم كما هو مبين باللون الاحمر على الخارطة الموقعية للكروكي (ك/٣٤٨/٦٧) علما

بأن الوثيقة الرسمية (٥٩/٥١٧١) تمثل اطوالها اللون الاخضر على نسخة الكروكي المذكور . أما القسيتين (١ ، ٢) فتمثلان الحوطة القائمة حاليا ويمثل الحد الشمالي للقسيمة (١) جدار كان قائما لكنه حاليا مهدوم .

كان السيد عيسى الربيع النومس قد تنازل عن القسيمة (٢) من الكروكي عندما منح رخصة للتحويل واعتمد هذا التنازل بكتاب السيد المدير الفني رقم أف/١/٢٥/١٨/٧٨ - ٣٧١٦ تاريخ ٢٨/٣/٦٤ ، الا أن المذكور عاد وتراجع عن التنازل بموجب كتابه المؤرخ ٢٥/١٠/٦٧ المرفق بالملف .

عندما تصرف السيد عيسى الربيع النومس بعقاره الى فارس الغانم الدبوس شمل هذا التصرف العقار حسب اطوال الوثيقة (٥٩/٥١٧١) .

سبق وان طلبت الهيئة بكتابها رقم همب/٥٣١/٦٦ تاريخ ١٣/١٠/٦٦ اعتماد المخطط ٢٤٢٥١ بعد توسعة الطريق الغربي ممثلا للوثيقة الشرعية ٥١/٢٤٢٧ التي لا تنص على اطوال وتعديلها بموجبه ، الا ان أصحاب العلاقة لم يتقدموا الى التسجيل العقاري لتعديل وثيقتهم الشرعية حسب افادتهم .
بمراجعة السيد فارس غانم الدبوس للهيئة طالب باعتماد الوثيقة الرسمية (٥٩/٥١٧١) ممثلة للكروكي (ك/٣٤٨/٦٧) .
لذا فالهيئة ترى احالة الموضوع الى اللجنة المركزية للبت في طلب صاحب العلاقة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

هيئة مخالفات البلدية
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبعد البحث والدراسة وحيث انه قد تم اعتماد المخطط رقم ٢٤٢٥١ ممثلا لعقار عيسى ربيع النومس بناء على التنازل المقدم من صاحب العلاقة ، فقد رأت اللجنة رفض طلب صاحب العلاقة لمخالفته لما قرر سابقا بناء على التنازل واعتماد المخطط رقم ٢٤٢٥١ ممثلا للعقار دون زيادة .

٧ - العقار الذي يدعى بملكته عبدالرحمن عبدالله العياف

في الفنطاسي .

تلي كتاب المدير المساعد للشئون الفنية مرجع رمب/١ - ٤٥٢ المؤرخ في ٢٩/٤/٦٨ ، والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه . -

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم ،
الموضوع - العقار الذي يدعى بملكته السيد عبدالرحمن عبد الله العياف في الفنطاسي .
المرفقات - الملف رقم غ/٤/٩٧ .

تحية وبعد ،

يدعي السيد عبد الرحمن عبد الله العياف بموجب سند الشراء الثابت التاريخ برقم (٢٠٣) بتاريخ ١٩٦٥/٤/٧ لعقار يقع في الفنتاس وهذا السند لا ينص على اطوال وقد نص على الحدود التالية . -

١ - شمالا - حبيب شايع والبحرة

جنوبا - ملك البائع

شرقا - الطريق

غربا - الطريق

٢ - لقد اعتمدت لجنة الاشراف والتحقيق في ملكية العقارات المبنية والاراضي المدعى بملكيتها بموجب سندات أو بوضع اليد سند الادعاء كسند ثابت التاريخ نظرا لان السيد مؤرخ - ٢٤ شوال ١٣٦٤ هـ وموقع عليه من احد موظفي البلدية القدامى كشاهد .

٣ - تم تجهيز الكروكي رقم (ك/١٦/٦٧) بالادعاء مبينا عليه عقارات المجاورين واسماء مالكيها كما تم تطبيق وثائق المجاورين حيث اتضح الآتي . -

أ - وثيقة المجاور الشمالي رقم (٦٠/٣٨١٧) باسم السيد فهد حمد الغريب التي تفصلها طريق بعرض (٥) امتار عن الادعاء تنص جنوبا - بموجب المخطط رقم م/١٣٣٣٢ .

ب - وثيقة المجاور الشرقي رقم (٦٤/٢٣٦٠) باسم السيد نبيل كاظم الشيخ حبيب القرني الناصر التي تفصلها طريق بعرض ما بين (٦ - ٧) امتار تنص قبله - حوطة مطلق الحضيئة والجدار لزيق بطول ٣٦/٦٠ م .

ج - وثيقة المجاور الجنوبي رقم (٥٤/٢١١٧) باسم السيد مطبق عبيد بن حضيئة التي تفصلها طريق بعرض (٥) امتار عن الادعاء تنص شمالا - ملك فلاح بن مطلع والجدار لمطلق بن حضيئة .

٤ - ان وثائق المجاورين لم تنشر لوجود الادعاء كما أن الادعاء غير ظاهر على المصور الجوي - لعام ١٩٦٠ .

٥ - لقد اوصت لجنة السندات في البند الرابع من محضر اجتماعها الثاني والخمسين بعد المتتين المتخذ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٣٠ بالموافقة على الادعاء وعمل صيغة تطابق للنشر .

٦ - لقد تم النشر وصدر المحضر رقم (٦٨/٤٠) من المحكمة الكلية/وزارة العدل وجهاز المخطط رقم م/٢٦١٨٧ الغير منتهي المرفق نسخة منه طي المعاملة .

يرجى عرض الموضوع على السادة اعضاء اللجنة المركزية للدراسة واتخاذ القرار المناسب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

المدير المساعد للشئون الفنية
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبعد الاطلاع والدراسة ، وحيث أن السند غير ثابت التاريخ كما أن وثائق المجاورين لم تشر للعقار موضوع الادعاء فقد رأت اللجنة رفض الادعاء .

٨ - عقار ابراهيم بن ملاسي بن سليمان وفاطمة بنت

ابراهيم اليوسف العوضي الواقع في الجابرية بموجب الوثيقة

الشرعية (٥٨/١١٠٢) .

تلي كتاب هيئة مخالقات البلدية مرجع همب/٩٤/٦٨ والمؤرخ في ٢٩/٤/٦٨ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه . -

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم ،

الموضوع - عقار السيد ابراهيم بن ملا بن سليمان وفاطمة بنت ابراهيم اليوسف العوضي الواقع في الجابرية بموجب الوثيقة الشرعية (٥٨/١١٠٢) .

تحية طيبة وبعد ،

بالاشارة الى الكتاب المقدم من صاحب العلاقة والمؤرخ في ٢٢/٤/١٩٦٨ والمحال اليها من سيادتكم بخصوص الموضوع المذكور اعلاه .

فقد اطلعت الهيئة على المخططات ذات العلاقة وكذلك الوثائق الشرعية المتعلقة بالموضوع وعلى الوثيقة الشرعية العائدة للعقار رقم (٥٨/١١٠٢) التي تنص على أن العقار عبارة عن بيت تبلغ مساحته (٦٤٠) مترا مربعا حسب المخطط م/٢٤٨٤ والمحدود -

قبلة - بيت نوره بنت نورة بنت احمد الزوير والجدار لزيق .

شمالا - بيت حمد العبد الرحمن البوشيت والجدار لحمد .

شرقا - الشارع العام

جنوبا - ارض حمد وخالد وبدر المطوع والجدار للمشتري .

بتدقيق الوثيقة المذكورة ومعاينة العقار على الطبيعة اتضح الآتي -

١ - يقع العقار في منطقة حولي وليس في منطقة الجابرية كما جاء بالوثيقة الشرعية .

٢ - يمتلك السيد ابراهيم سليمان وفاطمة العوضي عقارهم بموجب الوثيقة الشرعية المذكورة بالشراء من عبد الله بن احمد حسن الشطي الذي كان يمتلك بموجب الوثيقة الشرعية ١٠٦١/٥٧ بالشراء من نوره بنت احمد الزوير التي كانت تمتلك بموجب الوثيقة الشرعية ٥٣/٩ .

٣ - سبق وأن مسح العقار عندما كان لا يزال باسم نورة بنت احمد الزوير بموجب الوثيقة ٥٣/٩ وجهرز به المخطط م/٢٤٨٤ ، حيث بيعت القسيمان (١١ ، ١٤) من المخطط م/٢٤٨٤ الى نورة الزوير بموجب البطاقة رقم (١٨١٠) يتضح من المسح المبين على المخطط أن العقار كان لا يزال ارضا خالية من البناء . ثم قامت نورة الزوير بالبناء على ارضها هذه الذي يتضح من المخطط م/١٨٧٨٩ القسائم (٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣) بأنها لم تقم بالبناء على الحدود والاطوال الصحيحة المبينة على المخطط م/٢٤٨٤ القسائم (١ ، ١١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٤) منه .

٤ - بعد البناء تصرفت نوره الزوير ببيع اجزاء من عقارها، حيث باعت البيت المبين بالقسمة (٣٠) من المخطط م/١٨٧٨٩ والذي تؤول ملكيته حاليا الى صالح فهد محمد بودي بموجب الوثيقة الشرعية ١٧٨/٦٢ التي تطابق اطوالها اطوال البيت المبين بالقسمة المذكورة .

ثم باعت قسما آخر من العقار الى عبد الله احمد حسن الشطي بموجب الوثيقة الشرعية (١٠٦١/٥٧) والتي تنص على أن العقار عبارة عن القسيمان (٤ ، ١٤) من المخطط م/٢٤٨٤ والبالغة مساحتها (٦٤٦) مترا مربعا ، الا انه عند اقامة البناء لم تتقيد نوره الزوير بحدود اطوال القسائم المبينة على المخطط م/٢٤٨٤ كما بينا آنفا ، والذي باع بدوره الى ابراهيم سليمان وفاطمة العوضي بموجب الوثيقة ٥٨/١١٠٢ التي تنص على أن العقار عبارة عن بيت مساحته (٦٤٠) مترا مربعا حسب الخارطة م/٢٤٨٤ .

ان القسمة (٣٤) من المخطط م/١٨٧٨٩ والملونة بالاحمر على نسخة المخطط والبالغة مساحتها (٥٥٨) مترا مربعا تعدل القسيمان (٤ ، ١٤) من المخطط م/٢٤٨٤ ، علما بأن القسمة (٣٤) من المخطط م/١٨٧٨٩ قد ارسل بها الصيغة ١٤٣٤٤ وقامت لجنة التثمين بتثمين العقار بتاريخ ١٦/٤/١٩٦٨ .

ان السيد ابراهيم السليمان وفاطمة العوضي يطالبان باستيفاء مساحة العقار كاملة حسب الوثيقة الشرعية والبالغة (٦٤٠) مترا مربعا ، ان اللون الاصفر على نسخة المخطط م/١٨٧٨٩ يمثل الفرق بين مساحة العقار بموجب الوثيقة الشرعية ومساحته على الطبيعة والذي تمثله القسمة (٣٤) الملونة بالاحمر . علما بأن العقار يقع ضمن القطعة التنظيمية (٩٢) من المشروع (١٠٣) حولي .

٥ - في حالة اعطاء صاحب العلاقة مساحة النقص الحاصل فان العقار سوف يتداخل من الشمال والقبلة .

وحيث ان وثيقة العقار الشمالي مطابقة للواقع وتعود للمالك آخر غير نوره الزوير وان العقار القبلي لا يزال

باسم نوره الزوير ولم يجر عليه أي استملاك وان المذكورة لم تقم بالبناء اصلا بالشكل الصحيح بموجب القسائم المبينة على المخطط ٢٤٨٤ وتركت قسما من ارضها دون بناء وهو الممثل بالقسائم (٣٣ ، ٣٣) من المخطط ١٨٧٨٩ علما بأن القسمة (٣٣) قد استمكت منها .

لذا بالهيئة ترى احالة الموضوع الى اللجنة المركزية للبت في طلب صاحب العلاقة استيفاء مساحة وثيقته الشرعية . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

هيئة مخالفات البلدية (تواقع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبعد البحث والدراسة وبما أن مرجع القسمة (٣٤) هو بالشراء من نوره الزوير ولكون المساحة المثبتة بالوثيقة تزيد على مساحة البيت القائم ولتعدر ضم اجزاء من القسمة (٣٢) ، لذلك توصي اللجنة باعتبار الجزء المتروك والممثل بالقسمة (٣٣) مكملًا للوثيقة رقم (٥٨/١١٠٢) على أن يتم استملاكها .

× ملاحظة : نص التوصية الوارد في نهاية البند (٨) اعلاه هو النص المعدل بموجب القرار رقم (م/ل/م/١٠٠/١٠/٦٨) المتخذ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢ .

٩ - العقار الذي يطالب به سعادة الشيخ دعيج ابراهيم

الصباح والواقع في محلة المطار القديم بموجب الوثيقة الشرعية (٥٢/٤١١٤) .

تلي كتاب هيئة مخالفات البلدية مرجع هم/م/٣٢/٦٨ المؤرخ في ١٥/٢/٦٨ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه .

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم ،

الموضوع - العقار الذي يطالب به سعادة الشيخ دعيج الابراهيم الصباح والواقع في محلة المطار القديم بموجب الوثيقة الشرعية (٥٢/٤١١٤) .

تحية طيبة وبعد ،

بالإشارة الى الكتاب المقدم من سعادة الشيخ دعيج الابراهيم الصباح والمؤرخ في ٦/١/٦٨ والمحال الينا من سيادتكم بخصوص الموضوع المذكور اعلاه .

فقد اطلعت الهيئة على محتويات ملف العقار وصورة الوثيقة الشرعية (٥٢/٤١١٤) والتي تنص على ان العقار عبارة عن ارض واقعة في محلة المطار والمحدودة - قبلة - الطريق

شمالا وشرقا - ارض الشيخ صباح الناصر الصباح جنوبا - يحدها حدودها الى المطار .

وتمت معاينة العقار على الطبيعة بدلالة السيد محمد الوزان فتبين بأن الموقع الذي تمت الدلالة عليه ممسوح باسم فهد العبد العزيز النفيسي ومجهز به المخطط م/٨٨٦٠، بموجب السند الثابت التاريخ رقم (٤٩٨) تاريخ ١٦/٥/٥١ بالشراء من سعادة الشيخ جابر العبد الله الجابر الصباح وقد صدرت بالسند المذكور الوثيقة الشرعية ٤٣٣٤ تاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨، ممثلة للمخطط م/٨٨٦٠ وقد استملك العقار فيما بعد من فهد العبد العزيز النفيسي بموجب الوثيقة المذكورة بالصيغة ٣٧٤٢ تحويل ٦٢٥٥ جلد ١٤٥ تاريخ ١/١١/١٩٥٨.

وعليه فإن العقار الذي تمت الدلالة عليه مستملك وباسم الدولة حالياً وهو المين موقعه باللون الأزرق (للدلالة فقط) على نسخة المخطط م/٢٧٩ المجهز بالمطار القديم.

لذا فالهيئة ترى اشعار سعادة الشيخ دعيج الابراهيم الصباح بذلك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

هيئة مخالفات البلدية
(تواقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبعد البحث والدراسة، توصي اللجنة بعدم امكانية النظر في طلب صاحب العلاقة وذلك تنفيذاً لاحكام القرار رقم (م/ل/٣١/٦٨) المتخذ بتاريخ ٤/٣/٦٨ والذي اوقف بموجبه العمل بما يتصل بالمساحات الزائدة عن مساحة الوثيقة الاصلية من احكام القرار رقم (م/ل/٩٧/٨/٦٦) المتخذ بتاريخ ١٠/٧/٦٦ والموافق على صياغته بالقرار رقم (م/ل/٢١٣/١٧/٦٦) المتخذ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٦٦.

١٠ - عقار ابراهيم الناصر الهاجري الواقع في الجابرية

بموجب الوثيقة (٥٤/٦٥٧) .

تلي كتاب هيئة مخالفات البلدية مرجع همب/٢٩٩/٦٧ المؤرخ في ٢٦/٨/٦٧ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه -

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم،

الموضوع - عقار السيد ابراهيم الناصر الهاجري الكائن في الجابرية بموجب الوثيقة (٥٤/٦٥٧) .

تحية طيبة وبعد،

بالاشارة الى كتاب سيادتكم مرجع أف/١/١٣/٥٣٨ - ٨٥١٠ تاريخ ٢٢/٨/١٩٦٨ بخصوص العقار المذكور اعلاه. فقد اطلعت الهيئة على محتويات ملف المعاملة وكذلك الوثيقة الرسمية رقم (٥٤/٦٥٧)، واتضح لها بأن مساحة العقار على الطبيعة تزيد عن مساحته المبينة بالوثيقة الرسمية بمقدار (١١٣٨٢) متراً مربعاً تقريباً حيث أن مساحة العقار على الطبيعة (٤٤٨٢٦) متراً مربعاً ومساحته بموجب الاطوال

المبينة بالوثيقة الرسمية تبلغ (٣٣٤٤٤) متراً مربعاً تقريباً، وقد تصرف صاحب العلاقة بالقسيتين (٢، ٣) من الكروكي ك/٣٠٣/٦٧ على فاطمة ناصر العبيدي وسعد وعبد الرحمن ناصر سعد العبيدي وصدرت باسمهم الوثيقة الرسمية (٦٦/٥٠٥٩) ثم تصرف هؤلاء بالقسيمة (٣) على حسين احمد محمد التي استمكت منه بالصيغة (١٤٠٤١) كما وان الوثيقة الخاصة بالعقار موضوع البحث تنص على وجود طرق من الجهتين الشرقية والقبلية ولكن هذه الطرق غير قائمة على الطبيعة علماً بأن العقار كما هو مبين على الكروكي ك/٣٠٣/٦٧ كان ظاهراً على مخططات التصوير الجوي لسنة ١٩٦٠.

أما ما تقدم ترى الهيئة احالة موضوع الزيادة الحاصلة في العقار الى اللجنة المركزية للبت في امر ضمها الى المالك من عدمه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

هيئة مخالفات البلدية
(تواقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبعد البحث والدراسة، توصي اللجنة بعدم امكانية النظر في طلب صاحب العلاقة وذلك تنفيذاً لاحكام القرار رقم (م/ل/٣١/٦٨) المتخذ بتاريخ ٤/٣/٦٨ والذي اوقف بموجبه العمل بما يتصل بالمساحات الزائدة عن مساحة الوثيقة الاصلية من احكام القرار رقم (م/ل/٩٧/٨/٦٦) المتخذ بتاريخ ١٠/٧/٦٦ والموافق على صياغته بالقرار رقم (م/ل/٢١٣/١٧/٦٦) المتخذ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٦٦.

١ - عقار عبد السلام شعيب الواقع في السالمة بموجب

الوثيقة (٥٢/٣٨٥) .

تقرر بالقرار رقم (م/ل/١٠٠/١٠/٦٨) المتخذ بتاريخ ٢/٦/١٩٦٨ اعادة الموضوع المذكور اعلاه الى اللجنة لدراسته مجدداً .

١٢ - مزرعة سعادة خالد الاحمد الجابر الواقعة في الفروانية

(مخطط م/١٩١١٤) وثيقة رقم (٣٢٢٧) المؤرخة في ٢٧/٥/١٩٥٦.

أ - بحث الموضوع المذكور اعلاه على ضوء :-

- ١ - اوراق الملف أف/١/١٧/٣٧ .
- ٢ - المخطط الملون رقم م/١٩١١٤ الموجود في الملف .
- ٣ - الصورة الجوية لسنة ١٩٦٠ التي تظهر فيها المزرعة .
- ٤ - كتاب لجنة السندات مرجع س/س/٦٨ - ٩٤ المؤرخ في ٧/٢/١٩٦٨ .
- ٥ - كتاب رئيس المهندسين مرجع رمب/١ - ٤٤٠ المؤرخ في ٢٣/٤/٦٨ الخاص بطلب سعادة المالك استدخال القسائم (٨، ٧، ٦، ٥) من المخطط م/١٩١١٤ المستملكتين سابقاً من الشيخ ابراهيم الحمود .

<p>ب - بعد الدراسة تبين ما يلي : -</p> <p>١ - نصت الوثيقة رقم (٣٢٢٧) المؤرخة في ٢٧/٥/٥٦ على وجود طريق من الجهة الجنوبية الى شمال القسائم (٨+٧+٦+٥) وهي المهشرة بالازرق على المخطط الملون رقم م/١٩١١٤ وهذه القسائم هي السابق استملاكها من الشيخ ابراهيم الحمود .</p> <p>٢ - نصت وثيقة التملك ايضا على أن الحد الغربي للأرض المشمولة بها هي ملك عبد الله العثمان وقد افاد سعادة المالك انه كان قد استدخل هذه الأرض في حينه من المرحوم عبد الله العثمان واصبحت ضمن الحدود الحالية للمزرعة وتمثل الجزء</p>	<p>الغربي الواقع بين الفيلا المنشأة في المزرعة وبين الحد الغربي الحالي . وقد اثبت سعادة المالك هذا الامر بكتابه المقدم بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢١ .</p> <p>٣ - ان التصوير الجوي لسنة ١٩٦٠ اظهر الحدود الخارجية للمزرعة بشكل واضح ومطابق للحدود المبينة على المخطط م/١٩١١٤ المؤرخ في ١٧/٨/١٩٦٣ وذلك كما جاء في تقرير المسئول عن التصوير الجوي الموجود في الملف والمؤرخ في ١٩٦٧/١/٥ وكما تبين للجنة بحضور السيد مدير ادارة المساحة .</p> <p>٤ - يتألف البلوك الذي تقع فيه المزرعة من القسائم التالية : -</p>	
رقم القسيمة	المساحة م ^٢	ملاحظات
١	١١٢٨٧	ضمن حدود المزرعة الحالية
٢	٧	ضمن حدود المزرعة الحالية وتقتطع لشارع مقرر
٣	١١٠٨	ضمن حدود المزرعة الحالية وتقتطع لشارع مقرر
٤	٧٤	ضمن حدود المزرعة الحالية وتقتطع لزاوية التقاء شارعين
٥	١١١	ضمن حدود المزرعة الحالية ، سبق استملاكها من الشيخ ابراهيم
		وتقع ضمن شارع مقرر
٦	١٢٥٢	وتقع ضمن حدود المزرعة الحالية وسبق استملاكها من الشيخ
		ابراهيم الحمود وتقع ضمن شارع مقرر
٧	١١	وتقع ضمن حدود المزرعة الحالية وسبق استملاكها من الشيخ
٨	٣٣	ابراهيم الحمود وتمثل في زاوية التقاء شارعين .
		وتقع ضمن حدود المزرعة الحالية وسبق استملاكها من
٩	١٨	الشيخ ابراهيم الحمود وتقع ضمن شارع مقرر
		تقع خارج حدود المزرعة الحالية داخل حدود البلوك وسبق
١٠	٣٠٠	استملاكها من الشيخ ابراهيم الحمود
		تقع خارج حدود المزرعة الحالية داخل حدود البلوك وتمثل
		جزءا من طريق حالي

<p>٥ - أي أن البلوك يتألف من القسائم (١ + ٦ + ٩ + ١٠) التي تبلغ مساحتها = ١٢٩٣٧ م^٢ .</p>	<p>بعد حسم ما يقع فيها ضمن الشوارع المقررة تمثل القسائم (١ + ٦ + ٩ + ١٠) التي تبلغ مساحتها = ١٢٥٢ م^٢ .</p>
<p>٦ - والمزرعة الحالية تتألف من القسائم (١ + ٢ + ٣ + ٤ + ٥ + ٦ + ٧ + ٨) وتبلغ مساحتها = ١٣٨٨٣ م^٢ .</p>	<p>١٠ - والاجزاء التي تقع ضمن شوارع مقررة ولم يسبق استملاكها منها تمثل القسائم (٢ + ٣ + ٤) وتبلغ مساحتها = ١١٨٩ م^٢ .</p>
<p>٧ - مساحة المزرعة بحدودها الحالية بعد حسم الاجزاء المستملكة منها تمثل القسائم (١ + ٢ + ٣ + ٤ + ٥ + ٦ + ٧ + ٨) وتبلغ مساحتها = ١٢٤٧٦ م^٢ .</p>	<p>١١ - المساحة التي تفصل حدود المزرعة الحالية عن الشوارع المقرر تمثل القسيمة (٩) المستملكة سابقا والقسيمة (١٠) التي هي جزء من طريق حالي وتبلغ مساحتها = ٣١٨ م^٢ .</p>
<p>٨ - الاجزاء المستملكة منها تمثل القسائم (٥ + ٦ + ٧ + ٨) وتبلغ مساحتها = ١٤٠٧ م^٢ .</p>	<p>١٢ - اذا اعتبر أن ما يملكه سعادة الشيخ خالد الاحمد الجابر يمثل المساحة الظاهرة في التصوير الجوي لسنة ١٩٦٠</p>
<p>٩ - والاجزاء المستملكة الواقعة ضمن حدود المزرعة</p>	

<p>بعد حسم ما يقع فيها ضمن الشوارع المقررة تمثل القسائم (١٠) التي تبلغ مساحتها = ١٢٩٣٧ م^٢ .</p>	<p>٥ - أي أن البلوك يتألف من القسائم (١ + ٦ + ٩ + ١٠) التي تبلغ مساحتها = ١٢٩٣٧ م^٢ .</p>
<p>١٠ - والجزاء التي تقع ضمن شوارع مقررة ولم يسبق استملاكها منها تمثل القسائم (٢ + ٣ + ٤) وتبلغ مساحتها = ١١٨٩ م^٢ .</p>	<p>٦ - والمزرعة الحالية تتألف من القسائم (١ + ٢ + ٣ + ٤ + ٥ + ٦ + ٧ + ٨) وتبلغ مساحتها = ١٣٨٨٣ م^٢ .</p>
<p>١١ - المساحة التي تفصل حدود المزرعة الحالية عن الشوارع المقرر تمثل القسيمة (٩) المستملكة سابقا والقسيمة (١٠) التي هي جزء من طريق حالي وتبلغ مساحتها = ٣١٨ م^٢ .</p>	<p>٧ - مساحة المزرعة بحدودها الحالية بعد حسم الاجزاء المستملكة منها تمثل القسائم (١ + ٢ + ٣ + ٤ + ٥ + ٦ + ٧ + ٨) وتبلغ مساحتها = ١٢٤٧٦ م^٢ .</p>
<p>١٢ - اذا اعتبر أن ما يملكه سعادة الشيخ خالد الاحمد الجابر يمثل المساحة الظاهرة في التصوير الجوي لسنة ١٩٦٠</p>	<p>٨ - الاجزاء المستملكة منها تمثل القسائم (٥ + ٦ + ٧ + ٨) وتبلغ مساحتها = ١٤٠٧ م^٢ .</p> <p>٩ - والجزاء المستملكة الواقعة ضمن حدود المزرعة</p>

*** التوصيات المرفوعة الى اللجنة المركزية
(لبلدية) عن اجتماع ال (٢٥٦) المنعقد بتاريخ
١٤/٥/٦٨ للجنة الفنية المؤلفة بموجب القرار
رقم (مب/ل/١/١/٦٦) المتخذ بتاريخ
٢٢/٥/١٩٦٦ ***

الحضور السادة الاعضاء -

جنس خالدة المرزوق
خامد عبد السلام شعيب
عبد اللطيف الخلف
فهد عبد الله الحساوي
فوزان عبد الله السابق
بدر السيد عبد الوهاب الرفاعي
عبد العزيز صالح الحمدان
كما حضر الاجتماع السيدان -
عبد الحق عبد الشافي
رئيس مهندسي البلدية
أمين سر المجلس البلدي
خالد الحسن

افتتح الاجتماع في الساعة الخامسة مساء

١ - (٦٨/٩٤٧) المخططات الهندسية الخاصة ببناء براد على

القسيمة رقم (١٧٩) قطعة (٢) المخصصة لعبد الوهاب الحمد

العدواني في منطقة الشويخ الصناعية الثالثة *

تلي كتاب المدير المساعد للشئون الفنية مرجع آف/١/
١٠/١٨/٦١٧ - ٢٨٩٦ ، المؤرخ في ٧/٤/١٩٦٨ المتعلق
بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه /

حضرة الفاضل مدير البلدية العام المحترم

الموضوع/ المخططات الهندسية الخاصة ببناء براد على
القسيمة ١٧٩ قطعة أ المخصصة للسيد عبد الوهاب الحمد
العدواني في منطقة الشويخ الصناعية الثالثة *

تحية وبعد ،

نرفق اليكم ملف المعاملة المتعلق بالقسيمة ١٧٩ المذكورة
اعلاه بكامل اوراقه وبطية المخططات الهندسية الخاصة ببناء
براد على تلك القسيمة ، ويتألف البناء المطلوب ترخيصه من
سرداب وارضى يشملان على غرف التبريد والسطح يشتمل على
غرفة المكائن وفوقها حامل لتوانكي الماء كما هو مبين على
المخططات الهندسية المذكورة *

يرجى التفضل بالاطلاع والايماز بعرض المعاملة على اللجنة
الفنية باللجنة المركزية لدراسة تلك المخططات واتخاذ ما تراه
مناسبا بشأنها علما بأن وجود غرفة المكائن وحوض الماء
المستخدمان للتبريد من متطلبات تشغيل البراد *

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

المدير المساعد للشئون الفنية
(توقيع)

* ووفق على هذه التوصيات بالقرار رقم (مب/ل/١٠/١/٦٨)
المتخذ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢ والمنشور على الصفحة (٦٨) من هذا
العدد .

بعد حسم الاجزاء السابق استملاكها من الشيخ ابراهيم الحمود
فان ذلك يمثل القسائم (١ + ٢ + ٣ + ٤) أى ما مساحته
= ١٢٤٧٦ م^٢ *

١٣ - فاذا ووفق على ضم المساحات التي تفصل القسيمة
(١) عن الشوارع المقررة فان مساحة ما يضم تمثل القسائم
(٦ + ٩ + ١٠) وتبلغ مساحتها = ١٥٧٠ م^٢ *

١٤ - وهذه المساحة تزيد عن ما يقتطع للشوارع المقررة
من المساحة الواردة في (١٢) اعلاه بالفرق الحاصل بين مساحة
القسائم (٦ + ٩ + ١٠) والقسائم (٢ + ٣ + ٤) أى
١٥٧٠ م^٢ - ١١٨٩ م^٢ أى ما يساوى = ٣٨١ م^٢ *

ج - بناء على ما جاء اعلاه ، رأت اللجنة التوصية الى
اللجنة المركزية بما يلي : -

« ١ - تتخذ اجراءات النشر الخاصة باثبات الملكية بوضع
البد بشأن المساحة الزائدة عن المساحة المينة في وثيقة التملك
رقم (٣٢٢٧) المؤرخة في ٢٧/٥/٥٦ والتي لم يسبق للدولة
استملاكها ، اى المساحة الزائدة الواقعة ضمن حدود ومساحة
القسائم (١ + ٢ + ٣ + ٤) من المخطط م/١٩١١٤ فقط *

وبعد انتهاء الاجراءات الاتفة الذكر ، يتم تنفيذ الاجراءات
التالية بعد اخذ الموافقة المسبقة عليها من سعادة المالك « X
٢ - تضم القسائم (٦ + ٩ + ١٠) الى القسيمة (١)
اى ان مساحة ما يضم تبلغ = ١٥٧٠ م^٢ *

٣ - تحسم مساحة القسائم (٢ + ٣ + ٤) البالغة
١١٨٩ م^٢ من مساحة القسائم (٦ + ٩ + ١٠) البالغة
(١٥٧٠ م^٢) على أساس التبادل وبذلك تكون المساحة المتبقية
للدولة تساوى = ٣٨١ م^٢ *

٤ - يتم ضم مساحة ال (٣٨١ م^٢) المشار اليها في (٣)
اعلاه الى المالك بالسعر الذى تقدره لجنة التمين الرسمية *

٥ - عند تنفيذ الشوارع المقررة يقدر ثمن البناء القائم
على القسائم (٢ + ٣ + ٤ + ٥ + ٧ + ٨) وفق الاسس
المتبعة لدى لجنة التمين الرسمية في تقدير ثمن المباني المقتطعة
مواقعها للشوارع *

٦ - يتم تصفية ما للدولة أو عليها بالتنفيذ لاحكام
الفقرات (٣ ، ٤ ، ٥) اعلاه في وقت واحد كعمالة واحدة X *

٧ - تعدل الوثيقة رقم (٣٢٢٧) المؤرخة في ٢٧/٥/١٩٥٦
على اساس ما جاء اعلاه *

X ملاحظة : نص التوصية الوارد في المقطع (١ ، ٦) من
نهاية البند (١٢) اعلاه هو النص المعدل بموجب القرار رقم
(مب/ل/١٠/١٠٠) المتخذ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢ *

انقضى الاجتماع في الساعة الثانية عشرة والنصف ظهرا

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه والبحث ، رأيت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بالموافقة على الادوار وارتفاع البناء الوارد في المخططات الهندسية المحفوظة في الملف رقم آف/١/١٠/١٨/٦١٧ بناء على ما جاء في الكتاب آنف الذكر .

٢ - (٦٨/١٠٤١) طلب عبد الله بن احمد علي نخي بناء حسيينية على القسيمة رقم (٥٥) من القطعة (١) من منطقة بنيد القار

مخطط رقم م/١٨٧٣١ .

تلى كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رمب/٢٠/٢ - ٤٧٨ المؤرخ في ١٨/٤/١٩٦٨ المتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه /

حضرة الفاضل مدير البلدية العام المحترم

الموضوع/ طلب السيد عبد الله بن احمد علي نخي بناء حسيينية على القسيمة رقم (٥٥) الواقعة في القطعة (١) من منطقة بنيد القار - مخطط رقم م/١٨٧٣١ -

تحية وبعد ،

بالاشارة الى كتاب مدير ادارة البناء مرجع آف/١/١٢/١٨ - ٦٤/٢٨٨٠ المؤرخ في ٧/٤/٦٨ المرفق به الطلب المذكور اعلاه ، ارفق لكم نسختين من المخطط المساحي رقم م/١٨٧٣١ وقد بينا عليهما بالاحمر القسيمة (٥٥) المراد انشاء حسيينية عليها علما بان القسيمة تقع في منطقة سكنية .

يرجى عرض الموضوع على اللجنة المركزية لدراسته واقرار ما تراه مناسباً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه والبحث ، رأيت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بالموافقة على الطلب المذكور اعلاه على ان يتم البناء وفق انظمة البناء المرعية ، وبعد التأكد من ان الموقعين على العريضة هم اصحاب القسائم المجاورة للموقع موضوع التوصية .

٣ - (٦٨/١٨٢) بيت سكن تشو علي كرم حسين الواقع في

حولي والمبين على المخطط رقم م/١٧١٦٤ .

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رمب/١/٩٠ - المؤرخ في ٢٢/١/١٩٦٨ ، والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه /

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع/ بيت سكن تشو علي كرم حسين الواقع في شرقي حولي .

الاشارة/ كتاب امانة سر المجلس البلدي رقم م/١٧/١

- ٥٦ - ١٥٨٣ تاريخ ٩/١٠/١٩٦٧ .

المرفقات/ ملف رقم آف/١/١٣/١٠٣ .

صورة عن قائمة بيوت السكن الخاص مرجع م/١٨/

١/١٠ تاريخ ١٦/١١/٦٦ .

نسخة من كل من المخططات م/١٨٣٨٤ ، م/١٧١٦٤

ت/م/١١/١٢/١١٩ - ب .

تحية وبعد ،

بناء على طلب اللجنة الفنية في اجتماعها ال (٢٠٤)

المنعقد بتاريخ ٣/١٠/٦٧ التدقيق في الالتباس الوارد في كتابنا

رقم م/١ - ٩٥٢ تاريخ ٢٩/٣/٦٧ بالنسبة للعقار الوارد

فيه والعقار المطلوب استملاكه ، نفيدكم بأنه بعد التدقيق تبين لنا ما يلي/

١ - ان المالك عندما عبأ النموذج الخاص بطلب استملاك

بيت سكنه الخاص قد عبأ خطأ فقد ذكر فيه بيتا كان يملكه

سابقا ثم تصرف به بالبيع على موزه عبد الله محمد المطوع وهو

الموصوف بالقسيمة (٤٦) من المخطط رقم م/١٨٣٨٤ ومساحتها

(٤١٠ م^٢) وبناء على ذلك تقرر استملاك هذا العقار كبيت

سكن خاص لصاحب العلاقة بقرار اللجنة المركزية رقم

(م/ب/ل/٢٥٣/١٩/٦٦) المتخذ بتاريخ ٢٩/١١/٦٦ والمبين

بالبند (٤٦٠) من قائمة بيوت السكن الخاص وبنفس القرار

المذكور تقرر استملاك هذا العقار ثانية كبيت سكن خاص باسم

موزه عبد الله محمد المطوع كما هو مبين بالبند (٢٦٦) من

قائمة بيوت السكن الخاص وارسل بالقسيمة المذكورة الصيغة

رقم (١٤٨٧٢) .

٢ - تبين بأن بيت سكن تشو علي كرم حسين بموجب

الوثيقة رقم ٥٥/١٣١١ المثبت صورة عنها ضمن الملف هو

عبارة عن القسيمتين (١٢ و ١٣) من المخطط رقم م/١٧١٦٤ ،

الخاص بمساحة القطعة التنظيمية (٥٣) في شرقي حولي وتقتطع

القسيمة (١٢) منه لشارع مقرر وقد ارسل بها الصيغة رقم

(١٢٠٩٦) فيكون ما تبقى من بيت سكن صاحب العلاقة هو

القسيمة (١٣) من المخطط م/١٧١٦٤ ومساحتها (١٨٠٢ م^٢)

وقد خصصت له بدلا عنها القسيمان التنظيميتان (٧ ، ٨)

من المخطط رقم ت/م/١١/٢/١١٩ - ٧ الخاص بمشروع تنظيم

وتوزيع قسائم القطعة التنظيمية (٥٣) في شرقي حولي وذلك

وفقا لقرار اللجنة المركزية رقم (م/ب/ل/١١٨/٩/٦٦)

المتخذ بتاريخ ٢٦/٧/٦٦ ، علما بأن اسم المالك بموجب الوثيقة

الانفة الذكر هو تشو بن علي .

نرجو اعادة عرض هذا الموضوع على اللجنة المركزية

للنظر في استملاك بيت سكن صاحب العلاقة الموصوف بالقسيمة

(١٣) من المخطط م/١٧١٦٤ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه آنفا وبحث مضمونه على ضوء المخططين رقم م/١٧١٦٤ والمخطط رقم م/١٨٣٨٤ والمخطط التنظيمي رقم م/١١/٢/١١٩ ب المرفقة به ، رأيت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بأن تبقى لصاحب العلاقة القسيمة التنظيمية رقم (٧) المبينة على المخطط التنظيمي رقم م/١١/٢/١١٩ ب وتضمن من العقار باعتباره بيت سكن خاص بما في ذلك القسيمة رقم (١٢) المبينة على المخطط المساحي رقم م/١٧١٦٤ ويعدل جدول توزيع قسائم هذا البلوك تبعاً لذلك .

٤ - (٦٨/٥٦٢) مشروع تنظيم وتوزيع قسائم جزء من البلوك التنظيمي رقم (٢٢) في جليب الشيوخ .

بحثت اللجنة الفنية موضوع مشروع تنظيم وتوزيع قسائم البلوك التنظيمي رقم (٢٢) المذكور اعلاه ، وبعد الاطلاع على المخطط المساحي رقم م/٢٥٧٢٥ والمخطط التنظيمي رقم م/١١/٢/٤٤٦ - ١ المرفقين بكتاب رئيس المهندسين مرجع رقم ب/١/٤ - ٢٣٠ المؤرخ في ١٩٦٨/٣/٥ ، رأيت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بما يلي /

أ (الموافقة على مشروع تنظيم الجزء المشار اليه اعلاه من البلوك التنظيمي رقم (٢٢) في جليب الشيوخ وذلك وفق ما ورد في كتاب رئيس المهندسين آنف الذكر وكما بين على المخطط التنظيمي رقم م/١١/٢/٤٤٦ - ١ .

ب (الموافقة على توزيع قسائم هذا الجزء من البلوك المذكور اعلاه وذلك وفق جدول توزيع القسائم المثبت على المخطط التنظيمي رقم م/١١/٢/٤٤٦ - ١ المرفق بكتاب رئيس المهندسين مرجع رقم ب/١/٤ - ٢٣٠ المذكور آنفا .

٥ - (٦٨/٦١٩) :

١ - التعديل المقترح لمشروع تنظيم وتوزيع قسائم البلوك التنظيمي

رقم (٢٠٣) من المشروع التفصيلي رقم (٢٨) ب (في السالمية .

٢ - طلب خلف مساعد حمود الحماد تامين عقاره الواقع ضمن

البلوك المذكور اعلاه الواقع ضمن البلوك المذكور اعلاه .

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رقم ب/١/٤ - ٢٤٩ المؤرخ في ١٩٦٨/٣/١٤ المتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه /

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع / ١ - مشروع تنظيم وتوزيع قسائم القطعة رقم (٢٠٣) من المشروع التفصيلي رقم (٢٠٨) ب (في السالمية .

٢ - طلب السيد خلف مساعد حمود الحماد تامين عقاره الواقع ضمن القطعة المذكورة .

الاشارة/ كتاب امانة سر المجلس البلدي رقم م/١٧/١/٣١٧ - ٦١ تاريخ ١٩٦٨/١/٣١ .
المرفقات / ١ - نسخة من المخطط رقم م/١٩٣٩٣ .
٢ - نسختان من المخطط رقم م/١١/٢/٢٣٩ ب .
٣ - الملف رقم آف/١/١٤/٧/٢٦٣ باسم خلف مساعد حمود الحماد مع كتابي صاحب العلاقة المؤرخين ١١/٢٦/٦٦ ، ١٤/٩/٦٧ .

تحية وبعد ،

بناء على طلب اللجنة الفنية في اجتماعها ال (٢٢٩) المنعقد بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٧ المتضمن اعادة النظر في تعديل العقار الملون بالبنفسجي من البلوك المذكور اعلاه حسب ما ارتأته اللجنة الفنية في اجتماعها المشار اليه اعلاه ، فقد قمنا بتحضير المخطط رقم م/١١/٢/٢٣٩ ب الذي يعدل المخطط رقم م/١١/٢/٢٣٩ ب وفق الطلب المذكور بحيث بقي الطريق الحالي الكائن غربي العقار بلون بنفسجي كمر مشاة بعرضه الحالي .

نرجو اعادة عرض هذا الموضوع على اللجنة المركزية للنظر فيه واتخاذ القرار اللازم بخصوص مشروع تنظيم وتوزيع قسائم القطعة (٢٠٣) المذكورة وطلب السيد خلف مساعد الحماد تامين عقاره .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخطط رقم م/١٩٣٩٣ ، والمخططين التنظيميين رقم م/١١/٢/٢٣٩ ب ، رأيت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بما يلي /

أ (الموافقة على مشروع تنظيم وتوزيع قسائم هذا البلوك وذلك وفق المخطط التنظيمي رقم م/١١/٢/٢٣٩ ب وجدول توزيع قسائم هذا البلوك كما بين على جدول توزيع القسائم المثبت على المخطط التنظيمي رقم م/١١/٢/٢٣٩ ب آنف الذكر .

ب (عدم الموافقة على طلب خلف مساعد حمود الحماد استملاك عقاره الواقع ضمن البلوك (٢٠٣) المشار اليه اعلاه ، وبالتالي يؤكد تخصيص القسيمة المقترح تخصيصها له وفق جدول توزيع قسائم البلوك آنف الذكر .

٦ - (٦٨/٧٠٢) طلب مبارك جاسم المبارك استبدال القسيمة

التنظيمية رقم (٨) المخصصة له ضمن البلوك التنظيمي رقم

(٩٢) في حوالي بالقسيمة التنظيمية رقم (٢٢) من البلوك

التنظيمي رقم (٨٠) في حوالي .

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رقم ب/١ - ٢٨٢

المؤرخ في ١٩٦٨/٣/٢٥ المتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه/

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع/ طلب السيد مبارك جاسم المبارك استبدال القسيمة التنظيمية (٨) المخصصة له ضمن القطعة التنظيمية رقم (٩٢) في حولي واعطائه بدلا عنها القسيمة التنظيمية رقم (٣٢) من القطعة التنظيمية رقم (٨٠) في حولي .

الاشارة/ كتاب امانة سر المجلس البلدي رقم م/١٧/١٠١/١٥١ - ٧٣ ، تاريخ ١٩٦٨/٢/٤ ، المرفق به صورة كتاب صاحب العلاقة المؤرخ في ١٩٦٧/١١/٢١ .

المرفقات/ صورة كتاب صاحب العلاقة المذكور اعلاه .

نسخة من كل من المخططات م/١٨٧٨٩ ، م/٢٢٨/١١/٢٢٨ - ج ، م/١٥٥/٢/١١ - ب .

تحية وبعد ،

لقد سبق ان خصصت لصاحب العلاقة القسيمة التنظيمية رقم (٨) ومساحتها (٥٥٨ م^٢) زائدا القسيتين التنظيميتين (٢٠ ، ١٨) من المخطط م/٢٢٨/١١/٢٢٨ - ج الخاص بمشروع تنظيم وتوزيع قسائم القطعة التنظيمية رقم (٩٢) في حولي ومجموع مساحات القسائم التنظيمية الثلاث المذكورة (٢٠٨٨ م^٢) وذلك بدلا من عقاره المثل للوثيقة (٥٥/٤٣٠٩) والموصوف بالقسيمة (٢٧) من المخطط رقم م/١٨٧٨٩ ومساحتها (٢٠٩٠ م^٢) فتكون المساحة المطلوب شراؤها منه (٢ م^٢) وفقا للفقرة (ب) من قرار اللجنة المركزية رقم (م/ل/٢٠٤/١٤/٦٧) المتخذ بتاريخ ١٩٦٧/٨/١٣ والذي يعدل الفقرة (ب) من القرار رقم (م/ل/١٤٩/١٠/٦٧) المتخذ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٣٠ ، علما بأن القسيمة التنظيمية رقم (٨) المذكورة هي عبارة عن بيت سكن خاص تقرر استملاكه وارسل به الصيغة رقم (١٤٣٤٤) الا انه لم يثن بعد وكذلك القسائم التنظيمية رقم (٢٦ ، ٢٣) المخصصة للدولة لتباع بالمزاد العلني ضمن القطعة (٩٢) هي ايضا عبارة عن بيوت سكن خاص تقرر استملاكها وارسل بها صيغ استملاك لذلك يطلب صاحب العلاقة بكتابه المذكور اعلاه استبدال القسيمة التنظيمية (٨) من القطعة (٩٢) بالقسيمة التنظيمية رقم (٢٢) من مشروع تنظيم القطعة التنظيمية رقم (٢٢) من مشروع تنظيم القطعة التنظيمية رقم (٨٠) المبين على المخطط رقم م/١٥٥/٢/١١ - ب ومساحة هذه القسيمة (٧٩٥ م^٢) وبذلك يصبح مجموع مساحات القسائم التنظيمية (٢٠ + ١٨) من القطعة (٩٢) زائدا مساحة القسيمة التنظيمية (٢٢) من القطعة (٨٠) يعادل (٢٣٣٥ م^٢) وبما ان مساحة عقار صاحب العلاقة هو (٢٠٩٠ م^٢) ، فتكون المساحة المطلوب بيعها له

في هذه الحالة (٢٣٥ م^٢) ، علما بان جميع العقارات الواقعة ضمن القسيمة التنظيمية رقم (٢٢) الانفة الذكر مستملكة وهي مخصصة للدولة لتباع بالمزاد العلني كما هو مبين على السطر (٢٢) من جدول توزيع قسائم المخطط رقم م/١١/٢/١٥٥ - ب .

نرجو عرض هذا الموضوع على اللجنة المركزية للنظر في طلب صاحب العلاقة موضوع البحث .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه آتفا وبحث مضمونه على ضوء المخطط المساحي رقم م/١٨٧٨٩ ، والمخططين التنظيميين رقم م/٢٢٨/١١/٢٢٨ - ج ، م/١٥٥/٢/١١ - ب المرفقة به ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بالموافقة على تخصيص القسيمة رقم (٢٢) من البلوك التنظيمي رقم (٨٠) في حولي لصاحب العلاقة بدلا من القسيمة - التنظيمية رقم (٨) من البلوك التنظيمي رقم (٩٢) في حولي التي سبق وخصصت له وبالتالي يعدل جدول توزيع قسائم البلوكين رقم (٩٢) ، (٨٠) آتفي الذكر تبعا لذلك .

٧ - (٦٨/٧٦١) عقارا عبد الله عبد اللطيف العثمان وعلي حسون

الجابري الواقعان ضمن البلوكات التنظيمية رقم (١ + ٢ + ٣)

في ابرق خيطان .

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رقم ب/١ - ٣٠٩ المؤرخ في ١٩٦٨/٣/٣١ ، المتعلق بالموضوع المذكور اعلاه هذا نصه /

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع : عقارا عبد الله عبد اللطيف العثمان وعلي حسون الجابري الواقعين ضمن القطع التنظيمية رقم (١ + ٢ + ٣) في ابرق خيطان .

الاشارة : كتاب امين سر المجلس البلدي رقم م/١٧/١٠١/١٦٣ - ١١٩٨ تاريخ ١٩٦٧/٨/١٥ .

المرفقات : ١ - نسخة من المخطط المساحي للعقارات رقم م/١٩٨٠٢ .

٢ - نسخة من المخطط المساحي للقسائم رقم م/٢١٨٣٦ المعدل .

٣ - نسخة ملونة من المخطط التنظيمي رقم م/٢٦٧/٢/١١ - ج . تحية وبعد ،

ان قرار اللجنة المركزية رقم (م/ل/١٨٨/١٣/٦٧) المتخذ بتاريخ ١٩٦٧/٧/٣٠ يقضي بالموافقة على استحداث

قسمة تنظيمية تقتطع من القسمة رقم (٨٣) المينة على المخطط التنظيمي رقم ت/م/١١/٢٦٧ ب تخصص لعلى حسون الجابري على ان تكون مساحة هذه القسمة المستحدثة بنفس المساحة التي يملكها صاحب العلاقة اصلا .

تنفيذا لقرار اللجنة المركزية الاتف الذكر فقد جرى استحداث القسمة التنظيمية رقم (٨٣ ب) البالغ مساحتها (٧٦٠ م^٢) كما هو مبين على مخطط المساحة رقم م/٢١٨٣٦ المعدل وكذلك على المخطط التنظيمي رقم ت/م/١١/٢٦٧ ج وذلك لتخصيصها للسيد علي حسون الجابري بدلا من عقاره الموصوف بالقسمة (٢) من المخطط رقم م/١٦٨٥٨ التسي تبلغ مساحتها (٧٦٠ م^٢) والتي تمثل ايضا القسمة رقم (١٦) من المخطط رقم م/١٩٨٠٢ .

ان عقار السيد علي حسون الجابري سبق ان مسح ضمن عقار عبد الله عبد اللطيف العثمان الذي خصصت له القسائم التنظيمية رقم من (١ - ٣٢) و (٣٧ - ٦٢) و (٦٥ - ٧٦) و (٧٨ - ٨١) بموجب مشروع تنظيم القطع التنظيمية رقم (١ + ٢ + ٣) في ابرق خيطان وبما انه قد تم التصرف بجميع القسائم التنظيمية الاثقة الذكر التي خصصت للعثمان على آخرين وذلك حسب افادة الوكيل المساعد لشئون التسجيل العقاري ، فقد اصبح على ورثة العثمان شراء ما مساحته (٧٦٠ م^٢) ، وهي تمثل مساحة ارض علي حسون الجابري التي سبق ان مسحت ضمن عقار العثمان كما ذكرنا آنفا .

نرجو عرض موضوع شراء ورثة العثمان ما مساحته (٧٦٠ م^٢) على اللجنة المركزية للنظر فيه وتقرير اللازم بخصوصه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخططين المساحين رقم م/١٩٨٠٢ ، م/٢١٨٣٦ والمخطط التنظيمي رقم ت/م/١١/٢٦٧ ج ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بالموافقة على تأكيد تخصيص القسمة التنظيمية المستحدثة رقم (٨٣ ب) والبالغ مساحتها (٧٦٠ م^٢) الى علي حسون الجابري كما هو مبين على المخطط رقم م/٢١٨٣٦ المعدل ووفق ما ورد في السطر (٥) من جدول توزيع قسائم البلوكات التنظيمية رقم (١ ، ٢ ، ٣) في ابرق خيطان .

اما بالنسبة لمساحة ال (٧٦٠ م^٢) المذكورة في كتاب رئيس المهندسين اعلاه والتي يتوجب استيفاؤها من ورثة

المرحوم عبد الله عبد اللطيف العثمان ، فتوصي اللجنة بحسمها من مساحة العقار المستملك للورثة في المنطقة X .
X ملاحظة : نص التوصية الوارد في نهاية البند (٧) اعلاه هو النص المعدل بموجب القرار رقم (مب/ل/م/١٠١/١٠/٦٨) المتخذ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢ .

٨ - (٦٨/٨٠٢) طلب عبد السلام ابراهيم العدساني اقامة شبرات من الطابوق والزينكو على عقاره الواقع في الشرق ، خلف فندق الامبسادور والمين على المخطط رقم م/٢٥٧٥١ .

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رمب/١ - ٣٣٣ المؤرخ في ١٩٦٨/٤/٥ ، المتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه :

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع / طلب السيد عبد السلام ابراهيم العدساني اقامة شبرات من الطابوق والزينكو على عقاره الواقع في محلة الشرق وخلف فندق الامبسادور والمين على المخطط رقم م/٢٥٧٥١ .

الاشارة / كتاب صاحب العلاقة المؤرخ في ١٨/٣/٦٨ .
المرفقات / ١ - نسخة من المخطط رقم م/٢٥٧٥١ .
٢ - نسخة من المخطط رقم ت/م/١/١/٦ - س .
٣ - نسخة من كتابنا رقم رمب/١ - ٢٠٥ تاريخ ١٩٦٨/١/٢٢ .
تحية وبعد ،

ان عقار السيد ابراهيم العدساني هو الموصوف بالقسائم رقم (٦٥ ، ٦٦ ، ٧) من المخطط رقم م/٢٥٧٥١ وهو عبارة عن ارض خالية من البناء حاليا ومساحته تبلغ (٥١٦٨ م^٢) ويقع ضمن القطعة التنظيمية الواقعة شمالي سكن الاطباء (شرق) ، وقد حدد العقار المذكور بالاحمر .

هذا وقد جرى تجهيز مشروع تنظيمي للقطعة الواقعة فيها العقار قيد البحث بموجب المخطط رقم ت/م/١/١/٦ - س (المرفق نسخة عنه) والموافق عليه بقرار اللجنة المركزية رقم (مب/ل/م/٣٦/٣/٦٨) المتخذ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٤ والعقار هو الملون بالازرق والمدرج في السطر (٣) من جدول التوزيع والقسائم التنظيمية المخصصة للمالك هي المحددة بالاصفر .

هذا مع العلم بأنه اقتطع من العقار نسبة ال ٢٠٪ بدون ثمن وذلك لشارع ضمن البلوك المذكور .

ان السيد عبد السلام ابراهيم العدساني يطلب بموجب كتابه المؤرخ في ١٨/٣/١٩٦٨ اقامة شبرات مؤقتة من الطابوق والزينكو على عقاره موضوع البحث شريطة ان يقوم المذكور بازالتها عندما يطلب اليه ذلك ودون تعويض لهذه الشبرات .

نرجو عرض الموضوع على اللجنة المركزية لاتخاذ القرار المناسب بخصوص طلب المالك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخطط التنظيمي رقم م/٢٥٧٥١ ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بعدم الموافقة على الطلب لان القسائم التي يقع عقار صاحب العلاقة ضمنها قد انتهى تنظيمها وبإمكانه البناء عليها وفق انظمة البناء المقررة للمنطقة .

٩ - (٦٨/٨٥٧) طلب عيسى عبد الله عبد العزيز العثمان فتح ممر للمشاة بعرض اربعة امتار بين القسائم (٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧)

من مشروع تنظيم البلوك التنظيمي رقم (٥) في الفروانية .

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رقم ب/١ - ٣٦٤ المؤرخ في ٤/٤/١٩٦٨ ، المتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه : -

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم ،
الموضوع / طلب السيد عيسى عبد الله عبد العزيز العثمان فتح ممر للمشاة بعرض اربعة امتار بين القسائم (٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧) من مشروع تنظيم القطعة التنظيمية رقم (٥) في الفروانية مخطط رقم م/٢٢٢٥١ .

الاشارة / ١ - كتاب المالك المؤرخ في ٢٢/٢/٦٨ (مرفق بالملف رقم آف/١٧/١٨/٤٣٧) .

٢ - كتاب مدير ادارة البناء رقم آف/١٧/١٨/٤٣٧ تاريخ ٢٠١٧/٣/٤ .

المرفقات / ١ - اربعة ملفات رقم آف/١٧/١٨/٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ .

٢ - نسخة من المخطط التنظيمي رقم م/١١/٢/٢٩٢ ج. تحية وبعد ،

ان السيد عيسى عبد الله عبد العزيز العثمان قد اشترى القسائم التنظيمية رقم (٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧) المينة على المخطط التنظيمي رقم م/١١/٢/٢٩٢ ج. الذي يمثل مشروع تنظيم وتوزيع قسائم القطعة التنظيمية رقم (٥) في الفروانية المنتهي وقد تقدم المالك بكتابه المذكور اعلاه طالبا فتح ممر للمشاة بعرض اربعة امتار تقتطع من القسائم التنظيمية الاتفة الذكر التي اشترها على ان يبقى هذا الممر للدولة وذلك كما هو مبين على نسخة المخطط م/١١/٢/٢٩٢ ج. المرفقة .

نرجو عرض هذا الموضوع على اللجنة المركزية للنظر فيه وتقرير اللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخطط التنظيمي رقم م/١١/٢/٢٩٢ ج. ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بعدم الموافقة على الطلب لعدم الحاجة لهذا الممر من الناحية التنظيمية .

١٠ - (٦٨/٨٦٦) طلب محمد احمد الرشيد السماح له بهدم

الابنية الشرقية المسقوفة بالشندل القائمة على عقاره الواقع

ضمن البلوك التنظيمي رقم (٧٨) في حولي واقامة قيصرية

محلها واعتبار المنطقة الواقعة في الجزء الشمالي الغربي من البلوك

التنظيمي رقم (٧٨) منطقة تجارية .

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رقم ب/١ - ٣٧٢ المؤرخ في ٦/٤/١٩٦٨ المتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه : -

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع / طلب السيد محمد احمد الرشيد السماح له بهدم الابنية الشرقية المسقوفة بالشندل القائمة على عقاره واقامة قيصرية محلها واعتبار المنطقة منطقة تجارية وهي الواقعة في الجزء الشمالي الغربي من القطعة التنظيمية رقم (٧٨) في حولي .

الاشارة / كتاب صاحب العلاقة المؤرخ في ١٥/٢/١٩٦٨ .

المرفقات / صورة كتاب صاحب العلاقة المذكور اعلاه .

نسخة من كل من المخططين م/٢١٣٨٠ ، م/١١/٢/٣٧٥ ب. تحية وبعد ،

العقار موضوع البحث يقع في منطقة سكن (٧٥٠ م^٢) للقسمة ضمن القطعة التنظيمية رقم (٧٨) في حولي المروض مشروع تنظيمها وتوزيع قسائمها على اللجنة المركزية والمبين على المخطط م/١١/٢/٣٧٥ ب. والعقار عبارة عن القسمة (١٩ آ) من المخطط م/٢١٣٨٠ ، ومساحتها (٢٢١٩ م^٢) وقد اقترح تخصيص القسائم التنظيمية المحددة باللون الاصفر للمالك وهي (٢٤ آ + ٢٤ ب + ٢٤ ج) من المخطط م/١١/٢/٣٧٥ ب. ومجموع مساحتها (٢٣٠٢ م^٢) تقريبا ، وبذلك تكون المساحة المطلوب بيعها له (٨٣ م^٢) تقريبا كما هو مبين على السطر (٣) من جدول توزيع قسائم المخطط المذكور ، علما بأنه يوجد على جزئي العقار الشمالي والغربي الواقعين على شارع اليرموك وشارع عبد الله العثمان بناء غربي من طابقين من الاسمنت المسلح وهو الملون باللون الاحمر على المخطط م/٢١٣٨٠ ويحوى الطابق الارضي دكاكين كما يوجد على الجزء الشرقي بناء شرقي من طابق واحد من الاسمنت المسلح وهو الملون باللون الازرق كما يوجد في وسط العقار بناء شرقي من طابق واحد مسقوف بالشندل وهو الملون باللون البني .

نرجو عرض هذا الموضوع على اللجنة المركزية للنظر في طلب صاحب العلاقة السماح له بهدم الابنية الشرقية المسقوفة بالشندل القائمة على عقاره الانف الذكر واقامة قيصرية محلها واعتبار المنطقة منطقة تجارية •
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخطط المساحي رقم م/٢١٣٨٠، والمخطط التنظيمي رقم ت/م/١١/٢/٣٧٥ ب، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية باجابة صاحب العلاقة بعدم امكانية الاستجابة الى طلبه موضوع البحث لان الابنية التي سمح بانشائها على العقار استوفت نسبة البناء المقررة للعقار •

١١ - (٦٨/٩١٤) مشروع تنظيم وتوزيع قسائم البلوك التنظيمي رقم (٥) بالفنطاس •

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رمب/١/٤-٣٧٨ المؤرخ في ٦٨/٤/٧، المتعلق بالموضوع المذكور اعلاه. وهذا نصه :-

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع : مشروع تنظيم وتوزيع قسائم القطعة التنظيمية رقم (٥) بالفنطاس •

الاشارة : ١ - قرارا المجلس البلدى رقم م/٤٧٦/٦٦ و م/٤٨٦/٦٨ •

٢ - كتاب امين سر المجلس البلدى رقم م/١٨/٥٠٨٠ - ١٢٢ تاريخ ١٥/٢/١٩٦٨ •

المرفقات : ١ - نسختان من المخطط رقم ت/م/١١/٢/٥٧ •

٢ - نسخة من المخطط رقم م/٢٤٧٨٥ •

تحية وبعد ،

ان مخطط المساحة المرفق رقم م/٢٤٧٨٥ يبين حدود العقارات الواقعة ضمن القطعة التنظيمية رقم (٥) المذكورة اعلاه والتي تم مسحها لتنظيمها ، علما بان جميع العقارات المبنية ضمن هذه القطعة من الطين والشندل ومنزوع ملكيتها باستثناء البناء المقام على القسيمة (١٧ آ) من المخطط المساحي رقم م/٢٤٧٨٥ وقد حوفظ على هذا البناء ضمن القسيمة التنظيمية رقم (٣٥) من المخطط رقم ت/م/١١/٢/٥٧ •

اما مخطط التنظيم المرفق رقم ت/م/١١/٢/٥٧ فانه يبين مشروع التنظيم المقترح للقطعة المذكورة وقد لونت عليه العقارات بالوان مختلفة لكل صاحب عقار لون خاص وأما

العقارات الغير ملونة فهي ملك الدولة والعقارات المنزوع ملكيتها قد لونت بالاحمر والمرسل بها صيغ نزع ملكية ظللت بالاحمر وقد بينا في جدول توزيع القسائم بصورة تقريبية ما خصص لكل مالك من القسائم التنظيمية وما يطلب بيعه للمالكين وما يطلب شراؤه منهم •

نرجو عرض هذا الموضوع على اللجنة المركزية للنظر فيه واعلامنا •

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخطط المساحي رقم م/٢٤٧٨٥، والمخطط التنظيمي رقم ت/م/١١/٢/٥٧، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بما يلي /

آ - الموافقة على مشروع تنظيم البلوك (٥) بالفنطاس المشار اليه اعلاه وذلك وفق ما ورد في كتاب رئيس المهندسين آنف الذكر وكما بين على المخطط التنظيمي رقم ت/م/١١/٢/٥٧ •

ب - الموافقة على توزيع قسائم البلوك (٥) المذكور اعلاه وذلك وفق جدول توزيع القسائم المثبت على المخطط رقم ت/م/١١/٢/٥٧ المرفق بكتاب رئيس مهندسي البلدية المثبت نصه اعلاه وفق التعديلات التالية /

١ - يطبق القرار رقم (١٦٤/٢٦/٦٥) المتخذ بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٥ والمعدل بالقرار رقم (م/ل/٨٤/٩/٦٨) المتخذ بتاريخ ١٩/٥/٦٨ بشأن المساحة التي تؤخذ بدون ثمن في حدود (٢٠٪) من مساحة الاراضي الواقعة في مشاريع تنظيم القطع التنظيمية (البلوكات) وتزيد مساحتها على (٣٠٠٠ م٢) •

٢ - تخصص لمالك العقار الملون بالاخضر على المخطط التنظيمي رقم ت/م/١١/٢/٥٧، قسائم لا تتداخل مع موقع القسيمة (٣) من المخطط المساحي رقم م/٢٤٧٨٥ •

٣ - يلغى تخصيص القسيمة التنظيمية رقم (٦) المبنية على نفس المخطط التنظيمي رقم ت/م/١١/٢/٥٧ من القسائم المخصصة لصاحب العقار الملون بالبنفسجي والمدرج بالسطر رقم (١) من جدول توزيع القسائم •

٤ - يخير صاحب القسيمة رقم (٣) المبنية على المخطط المساحي رقم م/٢٤٧٨٥ بين ابقاء الصيغة الاستملاك التي سبق وارسلت بالعقار وبين الغاء الصيغة المذكورة واخذ القسائم التنظيمية رقم (١١، ١٢، ١٣) المبنية على المخطط رقم ت/م/١١/٢/٥٧ •

الاشارة : كتاب مدير ادارة البناء رقم آف/١/١٤/٢٥/
٢١٦ - ٢٢١١ تاريخ ١٧/٣/١٩٦٨ •
المرفقات : ١ - الملف رقم آف/١/١٤/٢٥/٢١٦ •
٢ - نسخة من المخطط رقم م/٢٢١٧٢ •

تحية وبعد ،

العقار موضوع البحث عبارة عن القسيمة (١٥) البالغ مساحتها (١٥٩ م^٢) من المخطط م/٢٢١٧٢ وتمثله الوثيقة رقم ٢٩٤/٦٠ •

العقار عبارة عن بناء شرقي طابق واحد سقفه من الشندل ، ويقع ضمن القطعة التنظيمية رقم (٥١) في السالمية التي لم تنظم بعد •

نرجو عرض هذا الموضوع على اللجنة المركزية لتقرير اللازم •

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخطط رقم م/٢٢١٧٢ ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بالنظر في العقار عند تنظيم البلوك التنظيمي الذي يقع فيه •

١٤ - (٦٨/٩١٥) طلب سريع عبد الرحمن السريع ضم جزء من الساحة الجنوبية لعقاره الموصوف بالقسيمة رقم (١٠) من المخطط رقم م/٢١١٢٢ في السالمية •

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رقم ب/١ - ٣٧٦ المؤرخ في ٧/٤/١٩٦٨ المتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه /

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع : طلب السيد سريع عبد الرحمن السريع ضم جزء من المساحة الجنوبية لعقاره الموصوف بالقسيمة (١٠) من المخطط رقم م/٢١١٢٢ في السالمية •
تحية وبعد ،

يملك السيد سريع عبد الرحمن السريع العقار الموصوف بالقسيمة (١٠) البالغ مساحتها (٣٣٦ م^٢) المحددة بالاحمر على المخطط رقم م/٢١١٢٢ بموجب الوثيقة (٥٤/٢٩٨) •

يقع هذا العقار في المنطقة التجارية المحلية على شارع سالم المبارك وضمن القطعة التنظيمية رقم (٣٤) الغير منظمة بعد ويفصل القسيمة (١٠) المذكورة عن خط بناء شارع سالم المبارك القسيمة (١١) البالغ مساحتها (١٠٠ م^٢) الملونة بالاصفر وهي من املاك الدولة وجزء من ساحة مكشوفة حالية ضيقة

٥ - تخصص القسائم التنظيمية رقم (٤ ، ٥ ، ٦) الميينة على نفس المخطط التنظيمي المذكور اعلاه لصاحب العقار الملون بالاخضر •

١٢ - (٦٨/٩١٦) عقار وقف لولوه بنت عبد الله الجمعة الواقع في محلة القبلة والمبين على المخطط رقم م/٢٢٩٨٢ •

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رقم ب/١ - ٣٧٧ المؤرخ في ٧/٤/١٩٦٨ ، المتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه /

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع : عقار وقف لولوه بنت عبد الله الجمعة الواقع في محلة القبلة •

الاشارة : كتاب مدير ادارة البناء رقم آف/١/٢٧/٢٥/٤٧٥ - ٢٢٦٦ تاريخ ١٩/٣/١٩٦٨ •

المرفقات : ١ - الملف رقم آف/١/٢٧/٤٧٥ •

٢ - نسختان من المخطط رقم م/٢٢٩٨٢ •

تحية وبعد ،

يقع هذا العقار المبين على المخطط رقم م/٢٢٩٨٢ في المشروع التفصيلي رقم (٢) وضمن المنطقة المقرر تخصيصها للنشأتين الحكومي والحضاري في القبلة ، ومساحته تبلغ (٤٢٣ م^٢) والبناء المقام عليه مؤلف من طابق واحد مع غرفة على السطح •

نرجو عرض الموضوع على اللجنة المركزية لاتخاذ القرار المناسب بخصوص هذا العقار •

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه آتفا وبحث مضمونه على ضوء المخطط رقم م/٢٢٩٨٢ ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بأن تخصص لذوى العلاقة قسيمة بمساحة العقار موضوع البحث في اقرب مكان لموقع العقار وبناء على ذلك يتم تمييز البناء فقط في حينه •

١٣ - (٦٨/٩٣٧) عقار ناصر ومليحة ولدى عبد الله المدعج المبارك الواقع في السالمية والمبين على المخطط رقم م/٢٢١٧٢ •

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رقم ب/١ - ٣٨٤ المؤرخ في ١٠/٤/١٩٦٨ المتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه /

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع : عقار ناصر ومليحة ولدى عبد الله المدعج المبارك الواقع في السالمية •

على المخطط رقم م/٢١١٢٢ وهذا العقار يقع خارج المنطقة التجارية المحلية الا انه من ضمن العقارات التي سمح بإنشاء دكاكين في واجهتها المطلة على شارع سالم المبارك .
نرجو عرض هذا الموضوع على اللجنة المركزية للنظر في طلب صاحب العلاقة المذكور وفي السماح بالبناء على العقار موضوع البحث .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه آتفا وبحث مضمونه على ضوء المخطط رقم م/٢١١٢٢ ، والمخطط التنظيمي رقم م/١٦/٢٢، رأيت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بعدم الموافقة على الطلب وان يطبق الارتداد في البناء المين بالاضطرار على المخطط رقم م/١٦/٢٢ على العقارات المجاورة في البلوك .
انفض الاجتماع في الساعة السابعة مساء

تقع بين المنطقة التجارية المحلية وخط بناء شارع سالم المبارك وتشمل القطع التنظيمية رقم (٣١ ، ٣٣ ، ٣٤) جزء من (٣٤) بالسالمية هذا علما بان جميع المباني الحالية في هذه المنطقة التجارية تقع على المساحة المكشوفة والذي هو نفسه حد العقارات ، وذلك كما هو موضح على النسخة المرفقة من المشروع التفصيلي رقم (٢٠٢) بالسالمية .

ان صاحب العلاقة يطلب ضم القسيمة (١١) المذكورة الى عقاره قيد البحث ، اما العقار الاخر في القطعة الذي يذكر السيد سريع عبد الرحمن السريع في كتابه المؤرخ في ١٩٦٨/٣/٦ بأنه مبنى على شارع سالم المبارك مباشرة فهو الموصوف بالقسيمة (١٧) المحددة بالاضطرار وقد اقام مالك هذا العقار مؤخرًا بناء حديث (بموجب ترخيص) مؤلف من ثلاث طوابق يحتوى الطابق الارضي فيه على دكاكين واقعة على حد الشارع مباشرة والذي هو نفسه حد العقار الجنوبي كما هو مبين باللون الازرق

التوصيات المرفوعة الى اللجنة المركزية (للبلدية) عن الاجتماع ال (٢٥٧) المنعقد بتاريخ ١٨/٥/٦٨ للجنة الفنية المؤلفة بموجب القرار رقم (م/ب/ل/١/١/٦٦) المتخذ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٢

الحضور - السادة الاعضاء : -
جاسم خالد المرزوق

فهد عبد الله الحساوي
فوزان عبد الله السابق
عبد العزيز صالح الحمدان
كما حضر الاجتماع السيدان -
عبد الحق عبد الشافي
خالد الحسن

افتتح الاجتماع في الساعة الخامسة مساء

١ - (٦٨/١٤٠٢) طلب وزارة الاشغال العامة تخصيص

موقع اخر لمحطة رفع اضافية لمياه المجارى الصحية في السالمية

تلى كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رقم م/٥٠/٦٤٢ المؤرخ في ١٨/٥/١٩٦٨ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه /

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم
الموضوع / طلب وزارة الاشغال العامة تخصيص موقع اخر لمحطة رفع اضافية لمياه المجارى الصحية في السالمية .
المرفعات / (١) نسختان عن المخطط رقم م/١٦/٤ب
(١) نسختان عن المخطط رقم م/١٦/٤ب
(٢) نسخة عن المخطط رقم

ووفق على هذه التوصيات بالقرار رقم (م/ب/ل/١٠٢/٦٨) المتخذ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢ والمنشور على الصفحة (٦٨) من هذا العدد .

تحية وبعد ،

اشير الى كتاب السيد امين سر المجلس البلدى رقم م/١٢/٥ - ٥٧٩ تاريخ ١٩٦٨/٥/٦ والمتضمن طلب اللجنة الفنية في اجتماعها ال (٢٤٨) المنعقد بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٣ العمل على دراسة امكانية تخصيص موقع اخر لمحطة رفع مياه المجارى المذكورة اعلاه غير الموقع المطلوب بكتابنا رقم م/٥٠/٢ - ٤٠٨ تاريخ ١٩٦٨/٤/٦ ،

وأود أن ابين لكم مايلى /

(١) ان الموقع المطلوب تخصيصه للمحطة الاضافية رقم (٣) يجب ان يكون بجوار الموقع المخصص سابقا للمحطة الاصلية رقم (٢) .

(٢) ان الموقع المقترح للمحطة الاضافية، والموقع المخصص للمحطة الاصلية ، مرتبط بالتصميم الذي تم وضعه لشبكة وخطوط مياه المجارى الصحية لمنطقة السالمية والذي تم تنفيذ جزء غير يسير منها .

(٤) ان اى تغيير في موقع هاتين المحطتين يتطلب اعادة دراسة الشبكة المذكورة في (٢) اعلاه ، وهذا ليس بالسهل .

(٤) ان الموقعين المذكورين نراهما مناسبين من الناحية التنظيمية خاصة ان انشاءات محطتي الرفع تحت سطح الارض .

اعيد لكم نسخ المخططات المرفقة بكتابنا المشار اليه اعلاه مبينا عليها الموقعين موضوع البحث وارجو اعادة عرض الموضوع على اللجنة المركزية بالسرعة الممكنة نظرا لحاجة وزارة الاشغال العامة للموقع المذكور .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخططين رقم ت م / ١٦ / ٤ ب و رات اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بالموافقة على موقع المحطة الاضافية رقم (٣) وكذا الموافقة على موقع المحطة الاصلي رقم (٢) وذلك وفق ما ورد في كتاب رئيس المهندسين آنف الذكر وكما بينا على المخططات المرفقة به .

٢ - (٦٨ / ١٤٠٣) الموقع المقترح لمركز تحويل الكهرباء رقم

(٧٨) في السالمية .

١ - كانت اللجنة الفنية قد بحثت موضوع الموقع المقترح لمركز تحويل الكهرباء رقم (٧٨) في السالمية المذكور اعلاه في جلستها ال (٢٥٠) المنعقدة بتاريخ ١٩٦٨ / ٤ / ٣٠ على ضوء كتاب رئيس المهندسين مرجع رقم ب / ١٤ / ٢ - ٥٣٢ المؤرخ في ١٩٦٨ / ٤ / ٢٩ والذي ينص على /

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع / الموقع المقترح لمركز تحويل الكهرباء رقم (٧٨) في السالمية .

المرفقات / نسختان عن المخطط رقم ت م / ١١ / ٢ - ٥٣٢ ج .

تحية وبعد ،

ان وزارة الكهرباء والماء بكتابها رقم وك / ١٢ / ٢ / ٦٧١٩ تاريخ ١٩٦٧ / ٨ / ٨ تطلب تخصيص موقع لمركز تحويل الكهرباء رقم (٧٨) في السالمية ، وان مركز التحويل المطلوب يقع ضمن مشروع تقسيم القطعة (٩٨) من المشروع التفصيلي رقم (٢٥٥) في السالمية وانا فتتح اجد الموقعين التاليين /

٢ (الموقع المبين باللون الاحمر على نسختي المخطط رقم ت م / ١١ / ٢ - ٥٣٢ ج ، ويقتطع جزء من كل من القسيتين (٣٣ ، ٣٤) .

ب (الموقع المبين باللون الازرق على النسختين المرفقتين ويقتطع جزء من القسيمة (٣٥) على ان يبقى الجزء الملون بالاخضر ساحة مكشوفة .

نرجو عرض الموضوع على اللجنة المركزية لاتخاذ القرار المناسب ، علما بان القسائم (٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥) تعود ملكيتها لمالك واحد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

رئيس المهندسين
(توقيع)

ورات اللجنة بان يعاد الموضوع الى رئيس المهندسين وذلك لاقتراح موقع اخر لمركز تحويل الكهرباء المذكور اعلاه في قسائم الدولة او في قسائم اخرى بدلا من الموقعين المقترحين بكتاب رئيس المهندسين آنف الذكر .

٢ - تنفيذ لما جاء في (١) اعلاه ورد كتاب مهندسي البلدية مرجع رقم ب / ١٤ / ٢ - ٦٤١ المؤرخ في ١٨ / ٥ / ٦٨ المتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه /

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع / طلب تخصيص موقع لمركز تحويل الكهرباء رقم (٧٨) في السالمية .

المرفقات / ١ (نسختان عن المخطط رقم ت م / ١١ / ٢ - ٥٣٢ ج .

٢ (نسخة عن مخطط عام تنظيم السالمية مقياس ١ / ٥٠٠٠٠٠

٣ (نسخة عن كتاب السيد سليمان الجاسم العبد الله المؤرخ في ١ / ٥ / ١٩٦٨ .

تحية وبعد ،

اشير الى كتاب السيد امين سر المجلس البلدي رقم م ب / ١٦ / ٥ - ٥٨٦ ، تاريخ ١٩٦٨ / ٥ / ٦ المتضمن طلب اللجنة الفنية في اجتماعها رقم (٢٥٠) المنعقد بتاريخ ١٩٦٨ / ٤ / ٣٠ اعادة اقتراح موقع اخر لمركز التحويل المذكور في قسائم الدولة او في قسائم اخرى بدلا من الموقعين المقترحين بكتابنا رقم ب / ١٤ / ٢ - ٥٣٢ تاريخ ١٩٦٨ / ٤ / ٢٩ ، واود اعلامكم انه يعد التشاور مع وزارة الكهرباء والماء تبين لنا عدم امكانية وضع المحول ، موضوع البحث ، في اى من القسائم العائدة ملكيتها للدولة وذلك لبعدها عن مركز الحمل الكهربائي لتلك المنطقة (قسائم ملك الدولة مينة باللون الاحمر على نسخة مخطط عام منطقة السالمية المرفق) .

كما ان مالك القسائم (٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥) المقترح ان يكون ضمنها مركز التحويل ، قدم الكتاب المرفق نسخة عنه ، كما قام بمراجعتنا شخصيا وابدى عدم اعراضه على ان يكون موقع التحويل ضمن القسيمة رقم (١٥) التابعة له ، كما هو مبين باللون البنفسجي على النسختين المرفقتين من المخطط رقم ت م / ١١ / ٢ - ٥٣٢ ج المرفقتين كما اكد المسئولون بوزارة الكهرباء والماء بموافقتهم على هذا الموقع .

ارجو عرض الموضوع ثانية على اللجنة المركزية للنظر فيه لاتخاذ القرار المناسب مع الموافقة على نزع ملكية الموقع مع

السماح لنا بتسليم الموقع لوزارة الكهرباء والماء قبل اتمام اجراءات نزع الملكية نظرا لحاجة وزارة الكهرباء والماء الماسة اليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتابين المذكورين اعلاه وبحث مضمونهما على ضوء المخططات المرفقة بهما ، رات اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بما يلي/

أ (الموافقة على الموقع المقترح الجديدة لمركز تحويل الكهرباء رقم (٧٨) في السالمية المبين بالبنفسجي على المخطط رقم ت/م/١١/٢/١٥٣ ج وذلك وفق ما ورد في كتاب رئيس المهندسين مرجع رقم ب/١٤/٢ - ٦٤١ انف الذكر .

ب (الموافقة على استملاك الموقع الانف الذكر وتسليمه لوزارة الكهرباء والماء قبل اتمام اجراءات نزع الملكية نظرا لحاجة الوزارة الماسة اليه .

٣ - (٦٨/٩٦٥) التعديل المقترح لمشروع تنظيم وتوزيع

قسائم البلوك التنظيمي رقم (٣٣) في ابو حليفة .

١ - كانت اللجنة الفنية قد بحثت الموضوع المذكور اعلاه في اجتماعها ال (٢٤٧) المنعقد بتاريخ ١٩٦٨/٣/٣١ ورات بان يعاد الموضوع الى رئيس المهندسين لدراسته مجددا على ضوء الملاحظات التي ابدتها اللجنة وعلى ضوء ما ورد في كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رقم ب/١/٤ - ٢٤٤ المؤرخ في ١٣/٣/٦٨ وهذا نصه/

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع/ مشروع تنظيم وتوزيع قسائم القطعة التنظيمية (٣٣) في ابو حليفه .

الاشارة/ كتب امين سر المجلس البلدي رقم م/١٧/١ (١٨٦) ١٤٤ تاريخ ١٩٦٥/١/١٦ .

ورقم م/١٧/١ (١٨٦) - ٣٠٢٩ تاريخ ١١/٣٠/١٩٦٦

ورقم م/١٧/١ (١١٩) - ١٠٦١ تاريخ ٧/٣٠/١٩٦٧

المرفقات/ نسختان من المخطط رقم ت/م/١١/٢/٢٨٦ د نسخة من المخطط المساحي رقم م/١٩٨٢٠ .

تحية وبعد ،

ان المجلس البلدي بقراره رقم (٦٥/١/١١) المتخذ بتاريخ ١٠/١/٦٥ قد وافق على مشروع تنظيم القطعة التنظيمية رقم (٣٣) في ابو حليفه وان اللجنة المركزية بقرارها رقم

م/ب/ل/٢٣٨/١٨/٦٦ (المتخذ بتاريخ ٢٣/١١/٦٦ قد وافقت على توزيع قسائم هذه القطعة وفق جدول توزيع القسائم المثبت على المخطط رقم ت/م/١١/٢/٢٨٦ على ان يتم اجراء بعض التعديلات عليه وقد اجريت هذه التعديلات على المخطط ت/م/١١/٢/٢٨٦ ب وثبتت قسائمه على الارض ومن ثم ارسل الى ادارة نزع الملكية مع نسخة منه الى امين سر المجلس البلدي مع كتابكم رقم م/ب/١/٤ - ١٧٤ تاريخ ١٦/١/٦٧ كما ارسلت منه نسخة الى ادارة البناء للترخيص بالبناء على قسائمه .

لكن اللجنة المركزية بقرارها رقم (م/ب/ل/١٤/١/٦٧) المتخذ بتاريخ ٢١/١/٦٧ قضت بالموافقة على تعديل المقطع العرضي للطريق الساحلي بحيث ووفق على منع البناء بعمق ١٥ سم على جانبي الطريق المذكور وبناء على ذلك فقد اجرينا عمق ال (١٥٠ سم) التي يمنع البناء عليها وتصبح ملكا للدولة وقد عرض المشروع المعدل على اللجنة الفنية في اجتماعها ال (١٧٦) المنعقد بتاريخ ٢٦/٧/٦٧ وقد قررت اعادة المشروع الى ادارة التنظيم لاعادة دراسته مجددا .

لقد اعدنا دراسة هذا المشروع وحضرنا به المخطط المرفق رقم ت/م/١١/٢/٢٨٦ دوقد بقيت فيه مساحة القسائم (٥ ، ٦ ، ١١) كما كانت في المشروع الذي ارسل الى ادارة نزع الملكية وادارة البناء كما زيد عدد القسائم فيه فاصبح ثلاثة عشر بدلا من اثني عشر قسيمة .

نرجو اعادة عرض هذا الموضوع على اللجنة المركزية للنظر فيه واعلامنا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

٢ - طلبت ادارة التنظيم اعادة عرض الموضوع على اللجنة الفنية وذلك لايضاح النقاط المتعلقة بمشروع تنظيم وتوزيع قسائم البلوك (٣٣) آنف الذكر .

٣ - اعادت اللجنة الفنية بحث الموضوع المذكور اعلاه على ضوء الملاحظات التي اوردها السيد مدير ادارة التنظيم وعلى ضوء المخطط رقم م/١٩٨٢٠ والمخطط التنظيمي رقم ت/م/١١/٢/٢٨٦ د ، رات اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بالموافقة على ما جاء في كتاب رئيس المهندسين المثبت اعلاه وكما بين على المخطط رقم ت/م/١١/٢/٢٨٦ د المرفق به . اما بالنسبة للمساحات المقتطعة للارتداد بعمق (١٥٠ سم) فتتم تسويتها مع معاملات البلوك المذكور اعلاه وفق الاجراءات الخاصة بالبلوكات لانها تقع ضمن حدود البلوك .

الإشارة/كتاب اصحاب العلاقة المؤرخ في ١٩٦٧/٤/٦ •
المرفقات/نسختان من المخطط رقم م/٢٠١٩٢ ب •
تحية وبعد ،
بالإشارة الى كتاب ورثة عبد العزيز الجلال وشركاهم
المذكور اعلاه المتضمن طلبهم ضم الاجزاء التي تفصل عقارهم
الواقع في الفحيحيل عن الطريق الساحلي من الجهة الغربية
وكذلك استملاك القسيتين رقم (٢/٢١ ، ١هـ) من المخطط
رقم م/٢٠١٩٢ ب ترفق لكم نسختين من المخطط المذكور
وتفيدكم بما يلي/
العقار موضوع البحث عبارة عن القسائم رقم (١/٢١ ،
٢/٢١ ، ٣/٢١ ، ١ب/١ ، ٢ب/١ ، ٣ب/١هـ ، من المخطط
المرفق وفيما يلي تأثير التنظيم عليه/
اولا - القسيمة رقم (١/٢١) ومساحتها (٢٧١٠٠م^٢)
تقع خارج حد تنظيم قرية الفحيحيل ضمن الشريط الساحلي
الذي صدر بخصوصه قرار اللجنة المركزية رقم (م/٢٠١٩٢/م)
المتخذ بتاريخ ١١/٢٣/٦٦ ، علما بان مخططا
هيكليا يجرى وضعه حاليا للشريط المذكور •
ثانيا - القسيمة رقم (٢/٢١) ومساحتها (٢٠١٩٢م^٢) وهي
التي يطلب اصحاب العلاقة استملاكها تقع ضمن النطقة المخصصة
 لشركة نطق الكويت •
ثالثا - القسيمة رقم (١ب/١) ومساحتها (٢٢٢٦٩م^٢)
تقع ضمن حد تنظيم قرية الفحيحيل في منطقة الشاطئ (بلاجات)
التي لاتزال تحت الدراسة •
رابعا - القسيمة رقم (٢ب/١) ومساحتها (٢٨٧٤م^٢)
وهي عبارة عن الموقع المخصص لمركز خفر السواحل في الفحيحيل
وهي عبارة عن الخارطة م/٢٤٧٦١ وقد طلب نزع ملكيتها
بموجب الصيغة رقم (١٤٢٥٢) •
خامسا - القسيمة رقم (١هـ) ومساحتها (٢١٠٢م^٢) وهي
القسيمة التي يطلب اصحاب العلاقة استملاكها وهي واقعة ضمن
قرية الفحيحيل في منطقة الشاطئ (بلاجات) التي لاتزال تحت
الدراسة •
سادسا - القسيمان (٣/٢١ ، ١ب/٣) ومساحتهما على
الترتيب (٢٤٠م^٢ ، ٢٥٢م^٢) ، تفصلان حد البناء المقرر عن الطريق
الساحلي بموجب قرار اللجنة المركزية رقم (م/١٤/١/١٤)
المتخذ بتاريخ ٢١/١/١٩٦٧ ويمنع البناء على هاتين
القسيتين بموجب القرار الاتف الذكر •
اما القسيمة (٢) ومساحتها (٢١م^٢) فهي تفصل القسيمة
(١/٢١) من العقار عن حد البناء للطريق الساحلي المقرر •

٤ - (٦٨/٩٥٧) عقار محمد مطر رشيد الحربي وشريكه

الواقع في جليب الشيوخ والمين على المخطط رقم م/١٢١٤٤١

تلي كتاب مهندس البلدية مرجع رمب/١ - ٣٨٧ المؤرخ
في ١١/٤/٩٦٨ المتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه/
حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع/عقار محمد مطر رشيد الحربي وشريكة في
جليب الشيوخ •

الإشارة/كتاب مدير ادارة البناء رقم آف/١/١٨/٢٤/
٦٦٣ - ٢٥٧٩ تاريخ ٢٧/٣/١٩٦٨ •

كتاب المالكين المؤرخ في ٣/٣/١٩٦٨ •
المرفقات/ملف المعاملة رقم آف/١/١٨/٢٤/٦٦٣ بكامل
اوراقه ، مرفقا بنسخة من المخطط رقم م/٢١٤٤١ آ •

تحية وبعد ،

نحيل اليكم ملف معاملة العقار المذكور اعلاه وتفيدكم
بان المالكين بكتابهم المذكور اعلاه يطلبون تامين عقارهم
الموصوف بالقسيتين ١ × ٢ من المخطط م/٢١٤٤١ آ ، علما
بان مساحتهما (٢٦١٦م^٢) •

يقع هذا العقار ضمن القطعة التنظيمية رقم (٢٤) في جليب
الشيوخ التي تم تنظيمها تمهيدا لعرضها على اللجنة المركزية
للموافقة على تنظيمها وتوزيع قسائمها •

نرجو عرض طلب المالكين تامين عقارهم على اللجنة المركزية
للنظر فيه وتقرير اللازم •
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على
ضوء المخطط رقم م/٢١٤٤١ آ رات اللجنة الفنية التوصية الى
اللجنة المركزية بان يبحث العقار المذكور مع مشروع تنظيم
البلوك الذي يقع فيه •

٥ - (٦٨/٩٨٣) طلب ورثة عبد العزيز الجلال وشركاهم

ضم الاجزاء التي تفصل عقارهم الواقع في الفحيحيل والمين

على المخطط رقم م/٢٠١٩٢ ب عن الطريق الساحلي •

تلي كتاب رئيس مهندس البلدية مرجع رمب/١ - ٣٩٨
المؤرخ في ١٤/٤/١٩٦٨ المتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا
نصه /

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم
الموضوع/طلب ورثة عبد العزيز الجلال وشركاهم ضم
الاجزاء التي تفصل عقارهم الواقع في الفحيحيل والمين على
المخطط رقم م/٢٠١٩٢ ب عن الطريق الساحلي •

نرجو عرض طلب اصحاب العلاقة على اللجنة المركزية لاتخاذ ما تراه مناسباً بخصوص نزع ملكية القسيتين رقم (٢١/٢٠١٩٢) من المخطط المرفق م/٢٠١٩٢ ب وكذلك اتخاذ ما تراه مناسباً بشأن ضم القسيمة (٢) من المخطط المذكور الى العقار موضوع البحث واعلامنا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس المهندسين
التوقيع

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخطط رقم م/٢٠١٩٢ ب المرفق به ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بان يدرس موضوع الطلب عند وضع المشروع التفصيلي لتنظيم هذه المنطقة المشمولة بمشروع توسعة الفحيحيل .

٦ - (٦٨/١٦٦٦) الموصوف بالقسيمة (٢) من المخطط

م/٢٣٥٥١ الذي هو عبارة عن القسيمة ٢١ ب من م/٢٢٤٥٥ في

فيلكا والذي يطالب سالم علي سالم تسجيله باسمه بموجب

سند شراء مؤرخ في ١٠/٢٧/١٩٦٠ منبثق عن الوثيقة رقم

٦٠/٢٥٥٨ .

تلي كتاب المدير المساعد للشئون الفنية مرجع رقم ب/١-١١١٤ المؤرخ في ١٧/٤/١٩٦٧ المتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه/

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع/ الجزء الذي يطلب السيد سالم علي سالم تسجيله باسمه بموجب سند الشراء المؤرخ ١٠/٢٧/١٩٦٠ .

المرفقات/ الملف رقم آف/١/٢٧/٢٤ ب كامل اوراقه مع كتاب المستدعي وكتاب سكرتير لجنة السندات . بعد التحية ،

بالاشارة الى كتاب سكرتير لجنة السندات رقم س/س/٦٧ - ٤٧٠٦ تاريخ ٤/٣/١٩٦٤ والمحال اليها من قبلكم حول الموضوع اعلاه وتعيد اليكم ملف العقار المذكور مع المرفقات المشار اليها وتفيدكم بان السيد سالم علي سالم قد اشترى بيتا في فيلكا بموجب سند الشراء الغير ثابت التاريخ المؤرخ في ٢٧/١٠/١٩٦٠ والمنبثق عن الوثيقة رقم ٦٠/٢٥٥٨ وهذا البيت عبارة عن القسيمة ٢ من م/٢٣٥٥١ وعبارة عن القسيمة ٢١ ب من م/٢٢٤٨٥ المجهز لموقع بيوت ذوي الدخل المحدود .

ولدى مطابقة الخارطة م/٢٣٥٥١ العائلة للوثيقة ٣٥٥٨/٦ على المصور الجوي لسنة ١٩٦٠ تبين بان العقار كان قائما الا ان القسيمة (٢) من هذا المخطط وهي موضوع البحث كانت خالية من المباني ويظهر فيها اثار عشه .

وقد تقدم المشتري سالم بكتابه المؤرخ ١٩٦٦/٧/٩ طالبا فرز البيت وتسجيله باسمه علما بأنه سبق ورفضت طلباته السابقة بهذا الخصوص بموجب كتاب التسجيل العقاري رقم ت ع - ١٩٨/٥ المؤرخ ١٩٦٦/٢/٧ وكتاب البلدية رقم آف/١/٢٧/٢٤ - ٦٩٥٤ المؤرخ ١٩٦٦/٧/٩ استنادا الى عدم اثبات تاريخ السند قبل سنة ١٩٦٠ .

ارجو عرض الموضوع على اللجنة المركزية لاقرار امكانية الفرز من عدمه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

المدير المساعد للشئون الفنية
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخططين رقم م/٢٣٥٥١ ، م/٢٢٤٨٥ ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بعدم امكانية الموافقة على الفرز لمخالفة الطلب للانظمة المرعية .

انقضى الاجتماع في الساعة السابعة والنصف مساء

✳ التوصيات المرفوعة الى اللجنة المركزية
(للبلدية) عن الاجتماع ال (٢٥٨) المنعقد بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٢ للجنة الفنية المؤلفة بموجب القرار رقم (م/ب/ل/١/١/٦٦) المتخذ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٢ .

الحضور - السادة الاعضاء -

جاسم خالد المرزوقي

خامد عبد السلام شعيب

فهد عبد الله الحساوي

فوزان عبد الله السابق

بدر السيد عبد الوهاب الرفاعي

عبد العزيز صالح الحمدان

كما حضر الاجتماع السيدان : -

عبد الحق عبد الشافي

خالد الحسن

رئيس مهندسي البلدية
امين سر المجلس البلدي

افتتح الاجتماع في الساعة الخامسة مساء

١ - (٦٨/٧٢١) مشروع تنظيم المنطقة الواقعة على شارع الهلالي وعلي السالم والمحيطه بمسجد الملا صالح .

١ - ان قرار اللجنة المركزية رقم (م/ب/ل/٣٠٢/٢١/٦٧) المتخذ بتاريخ ٢٩/١٠/٦٧ يقضي بالموافقة على مشروع تنظيم المنطقة المذكورة اعلاه مع اجراء بعض التعديلات الواردة في الفقرات (أ، ب، ج) من القرار آنف الذكر .

✳ ووفق على هذه التوصيات بالقرار رقم (م/ب/ل/١٠٣/١٠/٦٨) المتخذ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢ والمنشور على الصفحة (٦٨) من هذا العدد .

٢ - تلي كتاب المدير المساعد للشئون الفنية مرجع ر.م.ب/١/٥ - ٣٤٥ المؤرخ في ١٩٦٨/٣/٢٧ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه .

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم ،

الموضوع - مشروع تنظيم المنطقة الواقعة على شارعي الهاللي وعلي السالم والمحيطه بمسجد الملا صالح .

المرفقات - نسختان من المخطط رقم ت.ه/١/٢ - ١ .

بعد التحية ،

بالاشارة الى كتاب امانة سر المجلس البلدى رقم (م.ب/٣٨/١/٣ - ١٨٠٣ ، التاريخ ١٩٦٧/١١/١١ ، المتضمن قرار اللجنة المركزية رقم (م.ب/ل.م/٣٠٢/٢١/٦٧) المتخذ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢٩ والذي يقضي بالموافقة على المشروع قيد البحث مع اجراء بعض التعديلات الواردة في الفقرات (أ،ب،ج) من القرار المذكور نرفق لكم المخطط ت.ه/١/٢ - ١ الذى يعدل المخطط السابق ت.ه/١/٢ وذلك حيث ادخلت على المشروع بعض التعديلات وتشمل تلك التي تضمنها القرار وهي كما يلي .

١ - قسم البلوك (١) الى اربعة اجزاء هي (أ،ب،ج،د) ومساحاتها التقريبية ٢٥٣٠م^٢ ، ٢٥٠٠م^٢ ، ٢٣٧٢م^٢ ، ٢٣٦٨م^٢ ، وهذه القسائم ملك للدولة تباع بالزاد العلني ويمكن تجهيزها حال هدم مبنى وزارة التربية القديم .

٢ - قسم البلوك (٨) الى جزئين (٨ ، ٨ب) وعمل ممر مستوف بعرض (٣) متر بالدور الارضي من كافة جهات البلوك - القسيمة (٨) بمساحة ٢٤٨٥٥م^٢ وتخصص لعبد الله وصالح راشد الهندي بنفس مساحة عقارهما تماما . والقسيمة (٨ب) بمساحة ٢٨٤٧م^٢ وتخصص لمحمد بن ابراهيم بن جلال بنفس مساحة عقاره .

٣ - زيدت مساحة كل من البلوكين (٦ ، ٧) من ٢٣٦٠م^٢ الى ٢٣٨٤م^٢ ، وهذان البلوكان استعمالهما سكن ويكون البناء جميعه مرفوع على اعمدة ، وتخصص للدولة لتباع بالزاد العلني .

٤ - اعطيت اضافة من الجهة الشمالية للبناء الكائنة ضمن البلوك (١١) بحيث تعادل مساحة الجزء الغير مبني من العقار وبذلك يكون هذا المبنى بعد تكملته بموجب البلوك (١١) متمشيا مع الخطوط العامة للمشروع .

هذا ويبين الجدول على المخطط المذكور مساحات القسائم وبعضها بصورة تقريبية ونوعية الاستعمال وعدد الادوار بالنسبة لكل قسيمة .

نرجو عرض الموضوع على اللجنة المركزية للاطلاع على المخطط المعدل واعتماد المشروع بصورة نهائية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

المدير المساعد للشئون الفنية
(توقيع)

أ - بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء القرار رقم (م.ب/ل.م/٣٠٢/٢١/٦٧) آتف الذكر وعلى ضوء المخطط رقم ت.ه/١/٢ - ١ الذى يعدل المخطط السابق رقم ت.ه/١/٢ ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بالموافقة على التعديلات الواردة في البنود (٤،٢،١) وذلك وفق ما ورد في الكتاب المثبت نصه اعلاه وكما بين على المخطط رقم ت.ه/١/٢ - ١ .

ب - اما بالنسبة للقسيمتين (٦ ، ٧) الواردتين في البند (٣) من الكتاب آتف الذكر فتدمجان في قسيمة واحدة ، يعاد تحديد موقعها وتخصص لجمعية الهلال الاحمر الكويتي وذلك بدلا من الموقع المخصص لها بالقرار رقم (م.ب/ل.م/٢٣٧/١٨/٦٦) المتخذ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٣ . ويتم تحديد المساحة بعد الدمج على ضوء دراسة تجرى مع جمعية الهلال الاحمر الكويتي بشأن احتياجات المبنى الذى سينشأ على الموقع .

ج - الموافقة على الجدول المثبت على المخطط رقم ت.ه/١/٢ - ١ بما في ذلك مساحات القسائم وعدد الادوار بالنسبة لكل قسيمة باستثناء ما ورد في (ب) اعلاه .

٢ - (٦٨/٩٥٤) طلب عيسى محمد البلوش دمج القسائم التنظيمية (٥٩،٥٨،١٧) من القطعة (١١) من مشروع تقسيم ارض جماعة البلوش في منطقة الجابرية (السرة) بحيث تصبح قسيمة واحدة لاقامة مبنى حسينية عليها .

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع ر.م.ب/٢٠/٢ - ٤٣٣ المؤرخ في ١٩٦٨/٤/١٠ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه .

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم ،

الموضوع - طلب السيد عيسى محمد البلوشي دمج القسائم (٥٩،٥٨،١٧) من القطعة (١١) في مشروع تقسيم ارض جماعة البلوش في منطقة الجابرية (السرة) بحيث تصبح قسيمة واحدة لاقامة مبنى حسينية عليها .

تحية وبعد ،

بالاشارة الى كتابي السيد عيسى محمد البلوش المؤرخين على التوالي ١٩٦٨/١/٢٤ ، ١٩٦٨/٢/٢٤ المتعلقين بدمج القسائم (٥٩،٥٨،١٧) من القطعة (١١) الواقعة في مشروع تقسيم ارض جماعة البلوش في منطقة الجابرية (السرة) بحيث تصبح قسيمة واحدة لاقامة مبنى حسينية عليها ، ارفق لكم نسختين من مخطط مشروع التقسيم الآتف الذكر وهو الموافق عليه بصورة نهائية بموجب قرار اللجنة المركزية رقم (م.ب/ل.م/١٩/٢/٦٨) المتخذ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١١ وقد بينا عليهما بالاحمر

القسم قيد البحث ، وارجو عرض الموضوع على اللجنة المركزية لدراسة هذا الطلب واقرار ما تراه مناسباً .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء مخطط مشروع التقسيم المرفق به ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بالموافقة على طلب صاحب العلاقة آنف الذكر والمتضمن دمج القسائم (٥٩،٥٨،١٧) من القطعة (١١) آنفة الذكر في منطقة الجابرية بحيث تصبح قسيمة واحدة لاقامة مبنى حسينية عليها .

٣ - (٦٨/١٢٤٩) مشروع تنظيم وتوزيع قسائم البلوك رقم (٤٩)

من المشروع التفصيلي رقم (٢٠٢) في السالية .

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رقم ب/١ - ٤٧٢ المؤرخ في ٦٨/٥/٤ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه .

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم ،

الموضوع / مشروع تنظيم وتوزيع قسائم القطعة رقم (٤٩) من المشروع التفصيلي رقم (٢٠٢) في السالية .

الاشارة / كتاب امين سر المجلس البلدي رقم ب/١٧/١ (١٣٢) - ٢٨٠١٨ .

المرفقات / ١) نسخة من المخطط رقم م/١٨٥٩١ .

٢) نسختان من المخطط رقم م/١١/٢/١٨٨ ب (ملوئتان) .

٣) نسخة من المخطط رقم م/١١/٢/١٨٨ .

تحية وبعد ،

بالاشارة الى كتاب امين سر المجلس البلدي المذكور اعلاه والمتضمن قرار اللجنة المركزية رقم (م/ل/٧١/٨) المتخذ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٣ الذي يقضي بالموافقة على مشروع تنظيم القطعة المذكورة اعلاه ، كما هو مبين على المخطط رقم م/١١/٢/١٨٨ ومن ثم العمل على تحضير مخطط نهائي بالمشروع ورفع ثانياً الى المجلس لاقرار توزيع القسائم نهائياً ، فقد تبين عند توزيع القسائم في ذلك الحين بأن بعض العقارات غير ثابتة الملكية ، الامر الذي اضطرنا الى احوالة موضوع هذه العقارات الى الجهات المختصة لتحقيق في الملكية اولا ، لذلك فقد اجل العمل في المخطط النهائي للقطعة لحين الانتهاء من موضوع الملكيات .

والان وعلى ضوء ما استجد فقد اعدنا دراسة مشروع تنظيم القطعة واجرينا بعض التعديلات فيه كما هو مبين على

المخطط الجديد رقم م/١١/٢/١٨٨ ب والمشروع المعدل يتضمن ما يلي /

١ - فتح شارع تخديمي بعرض ١٥٠٠م جنوبي العقار الملون بلون رصاصي يستعمل لدخول السيارات فقط وذلك تسهيلا للوصول الى مسجد الفارس والى موقف السيارات الذي استحدث في المشروع الجديد خلف القسائم التي سمح مؤخراً بعمل واجهات فيها تحوي دكاكين على شارع سالم المبارك .

٢ - استحدث موقف سيارات في الساحة الخالية الواقعة بين مسجد الفارس والقسائم الواقعة على شارع سالم المبارك ، وهذا الموقف يخدم المصلين في المسجد ، كما ويخدم القسائم المسموح بانشاء دكاكين في واجهاتها .

٣ - استحدث ممر مشاة بين القسائم (١٠،٩،٣،٢) وذلك لوجود ابواب للبيوت الحالية تفتح عليه .

٤ - ابقينا على ممر المشاة الواقع جنوبي القسيتين (٢٢،٢٠) حيث سبق ووفق لمالك العقار الملون بالازرق المدرج في السطر (٣) من جدول التوزيع بتجزئة باقي عقاره مع ترك ممر بعرض (٦) وذلك بموجب تنظيم القطعة الذي كان قد ووفق عليه حسب المخطط رقم م/١١/٢/١٨٨ ومن ثم قام المالك بالبناء على القسيتين وتم فرزهما وصدرت بهما شهادتي وصف بناء للتسجيل العقاري لاصدار وثيقة لكل منهما حسب طلب المالك .

٥ - روعي في تخصيص القسائم التنظيمية على المالكين بموجب المخطط الجديد رقم م/١١/٢/١٨٨ ب بأن تتناسب تلك القسائم مع المواقع الحالية لعقاراتهم .

نرجو عرض هذا الموضوع على اللجنة المركزية للنظر فيه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخططات المرفقة ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بما يلي .

١ - الموافقة على مشروع تنظيم البلوك (٤٩) من المشروع التفصيلي رقم (٢٠٢) في السالية وذلك وفق ما ورد في كتاب رئيس المهندسين آنف الذكر وكما بين على المخطط التنظيمي رقم م/١١/٢/١٨٨ ب المرفق به .

٢ - الموافقة على توزيع قسائم هذا البلوك وفق جدول توزيع القسائم المثبت على نفس المخطط رقم م/١١/٢/١٨٨ ب على ان يعدل الحد الغربي للقسيتين التنظيميتين (١ ، ٢) المبيتين على نفس المخطط آنف الذكر بحيث يطابقان الحد الاصلي للعقار الواقع فيهما .

- أ - وجوب بيان الارتفاعات المقترحة للقسائم والطرق على مخططات مستقلة وهذه بدورها خاضعة للموافقة التنظيمية.
- ب - وجوب تعيين مواقع محولات الكهرباء للمشروع بأكمله بالاتفاق مع وزارة الكهرباء وذلك بعد الحصول على الموافقة التنظيمية المسبقة.

هذا من الناحية التصميمية ، اما من ناحية نسب استعمالات الاراضي ضمن المشروع فهي موزعة كالآتي . -

١ - مساحة العقار الكلية وهي المساحة المحددة باللون الاحمر على نسخة المخطط رقم (١ ب) المرفقة وهي عبارة عن مساحة القسيمان (٣٣ ، ٢٥) من م/٢٠٤٤٦ ، م/٢٥٤٣٢ على التوالي ، هي = ٢٥٠٦٠٢٠٠

٢ - مساحة العقار الكلية والمذكورة في (١) اعلاه مضافا اليها اجزاء من املاك الدولة وهي المبينة باللون الاصفر على نسخة المخطط رقم (١ ب) المرفقة ٢٥١٥٠٠٠٠ .

٣ - مساحة القسائم السكنية واجزاء القسائم وجميعها مخصصة للمالكين وهي من ضمن المساحة المشار اليها في (٢) اعلاه هي = ٢٣٦٥٠٠٠٠ تقريباً

٤ - مساحة المرافق العامة بموجب مشروع التقسيم وهي من ضمن المساحة المشار اليها في (٢) اعلاه (المساحة ٢ - المساحة ٣) هي = ٢١٥٠٠٠٠٠ تقريباً .

٥ - ما يجب توفيره من مرافق استنادا الى جدول النسب المقررة وهي المساحة التي تؤول ملكيتها للدولة بدون ثمن هي = ٢١٤٠٠٠٠٠ تقريباً

أى ان مجموع ما سيضاف الى ارض الملاك من املاك الدولة على اساس التبادل سيكون فقط في حدود النسبة .

اننا من الوجهة التنظيمية نرى فرض الاشتراطات التالية على المالكين كشرط للموافقة النهائية على هذا المشروع . -

- اولا - عدم التصرف بالقسائم السكنية التي تتداخل مع املاك المجاورين الا بعد الاتفاق بخصوصها مع من يعينهم الامر .
- ثانيا - ان يكون البناء على قسائم هذا المشروع على نظام السكن الخاص (اى سكن عائلة واحدة على كل قسيمة) .
- ثالثا - ان تعتبر المساحات المتعلقة بهذا المشروع مساحات تقريبية محسوبة فقط للعلم ، وسيتم حسابها نهائيا عند تثبيت المشروع على الطبيعة من قبل مهندس المالكين ، وتدقيقها واعتمادها من الدوائر الفنية في البلدية .

نرجو عرض الموضوع على اللجنة المركزية لدراسته واتخاذ ما تراه مناسباً وافادتنا ، علماً بأن هذا المشروع لا يتعارض مع نظام تقسيم وتجزئة الاراضي المعدة للبناء .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

رئيس المهندسين
(توقيع)

٣ - يؤجل البت في امر العقارات الواردة في الاسطر (٧٦٦٥٤٤٣) .

٤ - يعدل جدول توزيع القسائم المذكور اعلاه تبعا لذلك .

٤ - (٦٧/٤٣٠٩) مشروع تقسيم ارض ورثة ثنيان الغانم الواقعة

في الباطوك التنظيمي رقم (٢٦) في منطقة جليب الشيوخ والموصوف

بالقسيمة (٢٣) من المخطط م/٢٠٤٤٦ والقسيمة (٢٥) من

المخطط م/٢٥٤٣٢ .

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رمب/١ - ٣٠٣٨ المؤرخ في ١٢/٢٦/١٩٦٧ ، والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه . -

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم ،

الموضوع - مشروع تقسيم ارض ورثة ثنيان بن ثنيان الغانم الواقعة في القطعة التنظيمية (٢٦) في منطقة جليب الشيوخ (القسيمة ٣٣ من م/٢٠٤٤٦ والقسيمة (٢٥) من م/٢٥٤٣٢ تحية وبعد ،

اشير الى قرار المجلس البلدى رقم (٦٦/٤/٦١) المتخذ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٥ والمتعلق بالموافقة على تنظيم قريتي العضيلى وجليب الشيوخ ، كما اشير الى نظام تقسيم وتجزئة الاراضي المعدة للبناء والموافق عليه بقرار اللجنة المركزية رقم (م/ل/م/٩٩/٨/٦٦) المتخذ بتاريخ ١٩٦٦/٧/١٠ واود افادتكم ان العقار المشار اليه اعلاه يشكل جزءاً من القطعة التنظيمية رقم (٢٦) في جليب الشيوخ وهو موصوف بالقسيمة (٣٣) من المخطط رقم م/٢٠٤٤٦ والقسيمة (٢٥) من المخطط رقم م/٢٥٤٣٢ .

ارفق لكم نسخة عن المخطط المساحي للقطعة التنظيمية رقم (٢٦) مشاراً اليه بالرقم (٢١) وقد بين عليها باللون الاحمر حدود القسيمان المشكلتين للعقار قيد البحث ، ونسخة من مشروع التقسيم مشاراً اليها بالرقم (١ ب) .

لقد قام مهندس المالكين بتعديل المشروع الاولي بالتعاون مع ادارة التنظيم ليشتمل مع تنظيم المناطق المجاورة ولربطة ببقية التخطيط الهيكلي لمشروع القطعة التنظيمية (٢٦) ، وتنتج عن ذلك حوالي ال (٥٠) قسيمة سكنية ضمن العقار المذكور اعلاه تتراوح مساحاتها بين ال ١٠٠٠ م^٢ وال ٧٥٠ م^٢ للقسيمة الواحدة وهي موزعة مع القسائم الاخرى في القطعة بشكل منسجم وهو مشروع تتوفر فيه الاشتراطات الفنية من حيث المبدأ ويأخذ بعين الاعتبار وضع القطعة بالنسبة للقطع الاخرى ضمن قرية جليب الشيوخ ، واننا لانرى مانعا تنظيميا من الموافقة عليه شريطة توفر النقاط التالية في المخططات التفصيلية التي سيقوم المالكين بتقديمها مستقبلا للموافقة على المشروع . -

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخططين المساحين رقم م/٢٠٤٤٦ ورقم م/٢٥٤٣٢ ومخطط مشروع التقسيم المشار اليه بالرقم (١ ب) ، رأيت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بالموافقة الاولى على مشروع التقسيم آتف الذكر وفق الشروط والالتزامات والايضاحات الواردة في كتاب رئيس المهندسين آتف الذكر وكما بين على مخطط مشروع التقسيم المشار اليه بالرقم (١ ب) المرفق به .

٥ - (٦٨/١١٤٣) مشروع تنظيم وتوزيع قسائم البلوك رقم (٢٦)

في جليب الشيوخ .

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رمب/٤/١ - ٤٤٩ المؤرخ في ٢٨/٤/١٩٦٨ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه .

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم ،

الموضوع/ مشروع تنظيم وتوزيع قسائم القطعة التنظيمية رقم (٢٦) في جليب الشيوخ .

الاشارة/ قرارا المجلس البلدى رقم (مب/٤٧٦/٦٦) ورقم (مب/٤٨٦/٦٨) .

المرفقات/ (١) نسخة من المخطط رقم م/٢٤٩٩٦، تبين نوع الابنية (٢) نسختان من المخطط رقم م/٢٠٤٤٦/١١ .

تحية وبعد ،

ان مخطط المساحة المرفقة رقم م/٢٤٩٩٦ يبين نوع وحدود العقارات الواقعة ضمن القطعة التنظيمية رقم (٢٦) المذكورة اعلاه التي تم مسحها لتنظيمها ، اما مخطط التنظيم المرفق رقم م/٢٠٤٤٦/١١/٢٥٩ فانه يبين مشروع التنظيم المقترح للقطعة المذكورة ولونت عليه العقارات بالوان مختلفة لكل صاحب عقار لون خاص ، كما يبين جدول توزيع القسائم على المالكين بصورة تقريبية وما يطلب بيعه للمالكين وما يطلب شراؤه من عقاراتهم .

ان الطرقات الحالية تركت بدون تلوين ، اما العقارات المرسل بها صيغ نزع ملكية فقد ظللت بالاحمر . تقع هذه القطعة في منطقة سكن .

نرجو عرض هذا الموضوع على اللجنة المركزية للنظر فيه واعلامنا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخطط رقم م/٢٤٩٩٦ والمخطط التنظيمي رقم م/٢٠٤٤٦/١١/٢٥٩ ، رأيت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بما يلي :-

١ - الموافقة على مشروع تنظيم البلوك (٢٦) في جليب الشيوخ وذلك وفق ما ورد في كتاب رئيس المهندسين آتف الذكر وكما بين على المخطط م/٢٠٤٤٦/١١/٢٥٩ .

٢ - يدرس توزيع قسائم هذا البلوك على ضوء انقرار رقم (٦٥/٢٦/٤١٦) المتخذ بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٥ وتعديلاته المتعلقة بالمساحة التي تؤخذ بدون ثمن في حدود ٢٠٪ من مساحة الاراضي الواقعة في مشاريع تنظيم القطع التنظيمية البلوكات .

٦ - (٦٨/١١٨) مشروع تقسيم الاراضي العائدة الى الشيخ عبد العزيز سعود الصباح واخوانه في السالمية والمبين على المخطط م/٢١٢٣١ .

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رمب/١ - ٢٤٨ المؤرخ في ١٤/٣/٦٨ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه .

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم ،

الموضوع : مشروع تقسيم الارض العائدة الى الشيخ عبد العزيز سعود الصباح واخوانه في السالمية م/٢١٢٣١ تحية وبعد ،

اشير الى نظام تقسيم وتجزئة الاراضى المعدة للبناء والموافق عليه بقرار اللجنة المركزية رقم (مب/ل/٩٩/٨/٦٦) المتخذ بتاريخ ١٠/٧/٦٦ ، واود افادتكم أن مشروع التقسيم المشار اليه اعلاه يشمل غالبية القطعة التنظيمية (٢٠٨) بالسالمية وهي محددة بطرق رئيسية وتطل على الطريق الدائري الخامس واستعمالها الحالي بموجب مخطط السالمية الهيكلي منطقة سكن الحد الادنى للقسيمة فيها (٢٧٥٠ م^٢) .

ارفق لكم نسخة عن المخطط المساحي رقم م/٢١٢٣١ مشارا اليها بالرقم (١ - أ) وقد حدد عليها باللون الاحمر حدود مشروع التقسيم ككل وباللون الازرق الجزء من القطعة الذى هو موضوع الكتاب هذا ، وباللون الاخضر الجزء الذى يطلب المالك تأجيل النظر فيه لحين تقسيمه مستقبلا لكونه حديقة خاصة يستعملها حاليا .

لقد تقدم مهندس المالك بمشروع تقسيم للعقار قيد البحث مرفق نسختين عنه مشارا اليهما بالحرف (١ - ب) وقد حدد على هذه النسخ كذلك باللون الاحمر حدود مشروع التقسيم ككل وباللون الازرق الجزء من القطعة الذى هو موضوع الكتاب هذا وقد قمنا بدراسة المشروع ولا نرى مانعا من الموافقة عليه شريطة ان تتوفر النقاط التالية في المخططات التفصيلية التى سيتم تقديمها مستقبلا للموافقة النهائية على هذا المشروع .

أ - وجوب تعيين مواقع المحولات الكهربائية بالاتفاق مع وزارة الكهرباء والماء وذلك بعد الحصول على الموافقة التنظيمية المسبقة .

نهائيا عند تثبيت القسائم والمرافق الملحقة بها على الطبيعة من قبل المالك واعتمادها من الادارات الفنية المختصة بالبلدية .

أرجو عرض الموضوع على اللجنة المركزية لدراسة المشروع واتخاذ القرار المناسب بشأنه علما بأن هذا المشروع لا يتعارض مع نظام تقسيم وتجزئة الاراضي المعدة للبناء ولا مع مخطط السالية الهيكلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب الميث اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخطط المساحي رقم م/٢١٣٣١ ومخطط مشروع التقسيم المشار اليه بالرقم (١ - ب) ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بالموافقة الاولى على مشروع التقسيم آنف الذكر وفق الشروط والايضاحات والالتزامات الواردة في كتاب رئيس المهندسين آنف الذكر وكما بين على المخطط (١ ب) ووفق ما يلي .

١ - يستحدث ارتداد بعق (٥) امتار من الجهة الجنوبية من القسيمة (٤٨) على أن يمتد هذا الارتداد على طول الحد الجنوبي للقسيمة (٤٩) .

٢ - تعدل مساحات القسائم (٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨) المبينة على نفس المخطط (١ - ب) على ضوء ما جاء (١) اعلاه .

٣ - الغاء القسيمة (١٥) والاكتفاء بالقسيمة (١٤) المبينة على نفس المخطط آنف الذكر لانشاء سكن للامام والمؤذن عليها .

٤ - يستحدث ممر مشاة بين مدخل المسجد والقسائم (١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧) المبينة على نفس المخطط رقم (١ ب) .

٧ - (٦٨/٧٠٠) طلب فهد المالك السلطان الصباح اعادة النظر في اقرار رقم (م/٢٢٣/٢٣/٦٧) المتخذ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٥

المتعلق بمشروع تقسيم ارضه الواقعة في منطقة ابي فطير ، ضمن

الجزء (ب) من الشريط الساحلي والمبينة على المخطط رقم

م/٢٤٦٩٢ وإبقاء المشروع بدون اقتطاع أى مساحة منه لمرافق

عامة واستعدده لدفع ثمن الاضافة التى ادخات على المشروع .

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رقم ١/٦ - ٣٣٧ المؤرخ في ١٩٦٨/٣/٢٥ ، والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه .

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم ،
الموضوع : مشروع تقسيم ارض السيد فهد المالك السلطان الصباح الواقعة في منطقة ابي فطير ضمن الجزء (ب) من الشريط الساحلي والمبينة على المخطط رقم م/٢٤٦٩٢ .

ب - وجوب بيان الارتفاعات المقترحة للطرق القسائم على مخططات مستقلة وبيان مساحة كل قسيمة ومساحة المرافق العامة وهذه بدورها خاضعة للموافقة التنظيمية .

ج - وجوب تجهيز مخططات يدون فيها جميع الملاحظات والاشتراطات التي ترد في الموافقة المبدئية والنهائية على المشروع وذلك على غرار مثيلاتها من مخططات البلدية .

هذا من الناحية التنظيمية ، اما من ناحية توزيع استعمالات الاراضي ضمن ما حدد باللون الازرق على نسخة المخطط (١ - ب) فان نسب ومساحات الاراضي فيه موزعة كالآتي .

١ - مساحة العقار الكلية وهو ما حدد باللون الاحمر على نسخ المخطط (١ - ب) هي = ٢٨٠٥٠٠٦ تقريبا .

٢ - مساحة مشروع التقسيم موضوع الكتاب هذا وهو ما حدد باللون الازرق على نسخ المخطط (١ - ب) وهو عبارة عن المساحة المشار اليها في (١) اعلاه مطروحا منها مساحة القسيمة (٤٩) وهو ما حدد باللون الاخضر على نسخ المخطط نفسه هي = ٢٥٩٥٠٠٠ تقريبا .

٣ - مساحة القسائم السكنية الخاصة بالمالك وهي من ضمن المساحة المشار اليها في (٢) اعلاه وبموجب المخطط (١ - ب) هي = ٢٤٦٠٠٠ تقريبا .

٤ - مساحة المرافق العامة ضمن المشروع وهي كذلك من ضمن المساحة المشار اليها في (٢) اعلاه (المساحة ٢ - المساحة ٣) وبموجب المخطط (١ - ب) هي ٢١٣٥٠٠ تقريبا .

٥ - ما يجب توفره من مرافق عامة استنادا الى جدول النسب المقرر بموجب نظام تقسيم وتجزئة الاراضي المعدة للبناء وذلك بموجب المساحة المشار اليها في (٢) اعلاه هي = ٢١٥٨٥٠ تقريبا .

أى انه يمكن اقتطاع مساحة ٢٣٥٠ م^٢ اضافية لمرافق نرى أن تخصص منها مساحة القسيمان (١٤ ، ١٥) كقسيمتي امام ومؤذن والمساحة المتبقية تقطع عند تجزئة القسيمة (٤٩) على أساس ٣٠/ أن القسيمان المذكورتين مبيتان بالاصفر ، كما اننا من الوجهة التنظيمية نرى فرض الاشتراطات التالية على المالك كشرط للموافقة على المشروع .

اولا - ان يكون البناء على قسائم هذا المشروع وفق بناء مناطق السكن الاستثماري .

ثانيا - اعتبار الابنية القائمة حاليا ان وجدت جزءا من مساحة البناء المسموح بها من ضمن مساحة القسائم المستحدثة والواقعة هي من ضمنها فيما اذا رغب المالك بالمحافظة عليها .

ثالثا - ان تعتبر المساحات المحسوبة والمتعلقة بهذا المشروع مساحات تقريبية محسوبة فقط للعلم وسيتم حسابها

تحية وبعد ،

بالإشارة الى كتابنا مرجع رقم ب/١ - ٢٨١٥ والمؤرخ في ١٣/١١/٦٧ والذي تم به عرض الموضوع المشار اليه اعلاه على اللجنة المركزية وبالإشارة الى كتاب السيد امين سر المجلس البلدي مرجع م/ب/١٨ (٥٠٦٠) - ١٨٩٩ تاريخ ٥/١٢/٦٧ الذي يفيد بأن اللجنة المركزية بقرارها رقم (م/ل/م/٣٣٣/٦٧/٢٣) المتخذ بتاريخ ٢٨/١١/٦٧ يقضي بالموافقة الاولى على مشروع التقسيم قيد البحث وذلك وفق الشروط والالتزامات الواردة في كتابنا المشار اليه اعلاه .

هذا واود افادتكم أن مهندس المالك قد قام بتثبيت القسائم على الطبيعة وحساب المساحات الاكيدة للاضافة وللقسائم من ضمن المشروع وذلك كما ورد بكتابه تاريخ ١٧/٢/١٩٦٨ المرفق لكم نسخة عنه وكما بين على نسخة المخطط المرفقة (١ ج) .

ان السيد المالك قد تقدم بكتاب آخر مؤرخ في ١٧/٢/٦٨ يشير فيه الى قرار اللجنة المركزية رقم (م/ل/م/٣٣٣/٦٧/٢٣) المتخذ بتاريخ ٢٨/١١/٦٧ لتخصيص القسيمين (١٢ ، ٧) لمرافق عامة الا انه بكتابه هذا يطلب اعادة النظر بالقرار المذكور وابقاء المشروع بذون اقتطاع أى مساحة منه لمرافق عامة وهو على استعداد لدفع قيمة الاضافة التي ادخلت لمشروعه من الطرق المجاورة بموجب الانظمة المتبعة في مثل هذه الحالات .

لذلك نرجو عرض الموضوع على اللجنة المركزية لدراسة الطلب واتخاذ القرار المناسب بشأنه ومن ثم افادتنا بعمل اللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخطط رقم م/٢٤٦٩٢ ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بعدم امكانية الموافقة على طلب صاحب العلاقة .

٨ - (٦٨/٧١٠) مشروع تقسيم ارض دخيل محض الرهيف الواقعة غربي القطعة رقم (٣) في التوسعة الجنوبية لقرية ابرق خيطان والموصوف بالتقسيم رقم (٣) من المخطط رقم م/١٩٩٠٣ .

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع م/ب/١/٦ - ٣٤٢ المؤرخ في ٢٥/٣/١٩٦٨ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه .

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم ،

الموضوع : مشروع تقسيم ارض السيد دخيل محمد الرهيف الواقعة في غربي القطعة رقم (٣) في التوسعة الجنوبية لقرية ابرق خيطان والموصوف بالتقسيم رقم (٣) من المخطط رقم م/١٩٩٠٣ .

تحية وبعد ،

اشير الى نظام تقسيم وتجزئة الاراضي المعدة للبناء

والى قرار اللجنة المركزية رقم (م/ل/م/١٦٨/١١/٦٧) المتخذ بتاريخ ٢/٧/١٩٦٧ والمتضمن الموافقة على المخطط الاولى للتوسعة الجنوبية لقرية ابرق خيطان واود افادتكم أن مشروع التقسيم قيد البحث يقع في الجزء الغربي من القطعة رقم (٣) للتوسعة المذكورة وهو ما حدد باللون الاحمر على نسخة مخطط توسعة ابرق خيطان الجنوبية المرفقة والمشار اليها بالحرف (أ) وعلى نسخة المخطط المساحي رقم م/١٩٩٠٣ والمشار اليها بالحرف (ب) .

بعد مراجعتنا تقدم المالك بمشروع تقسيم للعقار هذا مرفقا بنسخة مشارا اليها بالحرف (ج) والذي لا نرى مانعا تنظيميا من الموافقة عليه على أن تستوفى الشروط التالية في المخططات التي سيتم تقديمها مستقبلا للحصول على الموافقة النهائية للمشروع .

أ - أن تكون عروض الشوارع الواقعة ضمن المشروع كما هو محدد على نسخة المخطط (ج) وذلك لكي لا تتعارض مع شبكة الطرق المقررة .

ب - وجوب تعيين مواقع محولات الكهرباء بالاتفاق مع وزارة الكهرباء والماء وبعد الحصول على الموافقة التنظيمية .

ج - وجوب بيان الارتفاعات المقترحة للقسائم والطرق على مخططات مستقلة وبيان مساحة كل قسيمة ومساحة المرافق العامة ، وهذه بدورها خاضعة للموافقة التنظيمية .

د - وجوب تجهيز مخططات يذكر فيها جميع الملاحظات والاشتراطات التي ترد في الموافقة المبدئية والنهائية على المشروع وذلك على غرار مثيلاتها من مخططات البلدية .

هذا من الناحية التنظيمية اما من ناحية توزيع استعمالات الاراضي ضمن المشروع فهي موزعة كالآتي .

١ - مساحة العقار الكلية كما بينت على المخطط م/١٩٩٠٣ والمشار اليه بالحرف (ب) وهي المساحة المحددة باللون الاحمر على نسخة مشروع التقسيم المرفقة (ج) هي = ٢١٠٠٧٧ م^٢ .

٢ - مساحة العقار الكلية المذكورة في (١) اعلاه مضافا اليها مساحة اجزاء من املاك الدولة وهي المينة باللون الاصفر على النسخة (ج) المرفقة هي = ٢١١٠٠٠ م^٢ تقريبا .

٣ - مساحة القسائم واجزاء القسائم السكنية الخاصة بالمالك وهي من ضمن المساحة المشار اليها في (٢) اعلاه هي = ٢٨٧٥٠ م^٢ تقريبا .

٤ - مساحة المرافق العامة ضمن المشروع بما في ذلك مساحة الطريق عرض ١٥ م وممر المشاة عرض ٦ م وهي عبارة عن (المساحة ٢ - المساحة ٣) هي = ٢٢٢٥٠ م^٢ تقريبا .

٩ - (١٣٤١/٦٨) ١ - مشروع تقسيم عقار الشيخ عبد الله الخليفة الصباح الواقع في الجزء (١) من الشريط الساحلي والمين على المخطط رقم م/٢٤٣٨٨٤ .

٢ - منطقة البلاجات المقرر تخصيصها في الجزء الضيق من الجزء (١) من منطقة الشريط الساحلي امام منطقة سلوى وبموجب قرارى اللجنة المركزية رقم (م/ل/٣٤/٦٨/٣) المتخذ بتاريخ ٦٨/٣/٤ وقرارها رقم (م/ل/١٩٩/٦٨/٣) المتخذ بتاريخ ٦٧/١٤/١٩٦٧ .

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رمب/١/٦ - ٦٥٩ والمؤرخ في ١٩٦٨/٥/٢١ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه .

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم ،

الموضوع : أ - مشروع تقسيم عقار الشيخ عبد الله الخليفة الصباح الواقع في الجزء (أ) من الشريط الساحلي والمين على المخطط رقم م/٢٤٣٨٤ .

ب - منطقة البلاجات المقرر تخصيصها في الجزء الضيق من الجزء (أ) من منطقة الشريط الساحلي امام منطقة سلوى وبموجب قرارى اللجنة المركزية رقم (م/ل/٣٤/٦٨/٣) المتخذ بتاريخ ٦٨/٣/٤ وقرارها رقم (م/ل/١٩٩/٦٧/٣) المتخذ بتاريخ ١٩٦٧/٨/١٣ .

تحية وبعد ،

الحاقا لما تضمنه كتابنا مرجع رمب/١/٦ - ٣٠٥٥ المؤرخ في ٦٨/٢/٣ وإشارة الى ما تضمنه طلب اللجنة الفنية في اجتماعها ال (٢٣٢) المنعقد بتاريخ ٦٨/٢/٣ حول دراسة مشروع التقسيم المشار اليه في (أ) اعلاه وذلك مع العقارات المجاورة على ضوء ما تضمنه كتاب امين سر المجلس البلدى مرجع (م/ل/١٨/٣٩٦٩ - ٩٥ المؤرخ في ٦٨/٢/٨ والى قرار اللجنة المركزية رقم (م/ل/٤٨/٦٨/٤) المتخذ بتاريخ ٦٨/٤/٦ المتضمن تقليص منطقة امان طريق البلاجات الواقعة ضمن الجزء (أ) من الشريط الساحلي . ارفق لكم نسختين عن جزء من المخطط رقم م/٧/٢/١٩٠ - ٣ الذى يبين بالالوان العقارات المجاورة لعقار الشيخ عبد الله خليفة الصباح وقد حدد على هذه النسخ باللون الاخضر المهر منطقة البلاجات المقترح تخصيصها ضمن هذا الجزء بموجب قرارى اللجنة المركزية السالفي الذكر .

انه بموجب دراستنا المشار اليها تتشكل لنا منطقة بلاجات بطول (٢٤٧٥ م) تقريبا وبعمق ٩٠ م تقريبا بينت بالاخضر على نسخة المخطط رقم م/٧/٢/١٩٠ - ٣ واقترحنا هذا يتطلب نزع ملكية قرابة ما يعادل ٢٨٥٠٠ م عن عقار الشيخ عبد الله الخليفة

٥ - ما يجب توفيره من مرافق استنادا الى جدول النسب المقررة بموجب نظام تقسيم وتجزئة الاراضي المعدة للبناء وذلك بموجب المساحة المشار اليها في (٢) اعلاه هي = ٢٢٢٠٠ م^٢ تقريبا .

أى أن المساحة المتوفرة لمرافق عامة تعادل تقريبا المساحة المقرر استيفاؤها وذلك في حال بيع المساحة المينة بالاصفر على السيد المالك ، اما في حال اضافة هذه المساحة أساس التبادل فيتوجب علينا اقتطاع مساحة ٩٠٠ متر مربع تقريبا لمرافق عامة ، علما بأن حجم المشروع ووضعه بالنسبة للمخطط الهيكلي لا يتطلبانها .

اننا من الوجهة التنظيمية وكشرط للموافقة على هذا المشروع نرى فرض الاشتراطات التالية .

اولا - ان يكون البناء على قسائم هذا المشروع وفق بناء مناطق السكن النموذجية وعلى نظام الفيلات اى سكن عائلة واحدة للقسيمة الواحدة .

ثانيا - ان يكون الحد الادنى لمساحة القسيمة الواحدة ٢٧٥٠ م^٢ أو ١٠٠٠ م^٢ للقسائم المطلة على طريق المطار الدولي .

ثالثا - ان تعتبر المساحات المحسوبة والمتعلقة بهذا المشروع هي مساحات تقريبية محسوبة فقط للعلم وسيتم حسابها نهائيا عند تثبيت القسائم والطرق المحيطة بها والمرافق العامة الاخرى موقعا عليها من قبل المالك وتدقيقها واعتمادها من الادارات الفنية المختصة بالبلدية .

أرجو عرض الموضوع على اللجنة المركزية للدراسة وقرار ما تراه مناسبا بشأنه وبشأن الاضافة واقادتنا لاجراء ما يلزم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخطط رقم م/١٩٩٠٣ ومخطط مشروع التقسيم المشار اليه بالحرف (ج) ، رأيت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بالموافقة الاولى على مشروع التقسيم آنف الذكر وذلك وفق الشروط والالتزامات والايضاحات الواردة في كتاب رئيس المهندسين آنف الذكر وكما بين على مخطط مشروع التقسيم المشار اليه بالحرف (ج) وعلى أساس تقليص مساحة القسيمة (٤) المينة على نفس مخطط مشروع التقسيم بحيث يصبح طول ضلعها الشمالي (٢٥ م) .

✳️ **التوصيات المرفوعة الى اللجنة المركزية (لبلدية) عن الاجتماع الـ (٢٥٩) المنعقد بتاريخ ٦٨/٥/٢٥ للجنة الفنية المؤلفة بموجب القرار رقم (مب/ل/١/١/٦٦) المتخذ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٢ .**

الحضور السادة الاعضاء : -

جاسم خالد المرزوق

خامد عبد السلام شعيب

عبد اللطيف ابراهيم المصنف

فهد عبد الله الحساوي

فوزان عبد الله السابق

بدر السيد عبد الوهاب الرفاعي

كما حضر الاجتماع السيدان : -

عبد الحق عبد الشافي

خالد الحسن

رئيس مهندسي البلدية
امين سر المجلس البلدي

افتتح الاجتماع في الساعة الخامسة مساء

٢ - (٦٨/١٣٧٦) الموقع المقترح الجديد لنادي السالمية الرياضي .

تلى كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رقم ب/١٧/٢٠ - ٦٦٨ المؤرخ في ٦٨/٥/٢٣ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه /

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع : موقع نادي السالمية الرياضي .

تحية وبعد ،

بالإشارة الى كتاب سعادة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مرجع وشع/١١/١١/٦٨/١١/١٣ تاريخ ٦٨/٢/١٣ بخصوص عدم صلاحية الموقع الحالي لنادي السالمية ، وبحث امكانية تخصيص موقع آخر بدل الموقع الحالي ، وإشارة الى الاجتماع الذي تم بين مندوب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمسؤولين بالبلدية بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٤ والذي تقرر على ضوءه ، القيام بكشف على الطبيعة لايجاد موقع مناسب للنادي ، أود افادتكم انه جرى الكشف على عدة مواقع في السالمية بحضور مندوب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وممثل نادي السالمية ، واستنسبنا من الناحية التنظيمية موقع الملاعب في منطقة السالمية وهي المشكلة للقطعة « ٩٠ » وذلك لتوسطه منطقة السالمية وقربه من منطقة الرميثة .

وتنتيجة لذلك فقد طلبنا من وزارة الاشغال العامة بكتابنا مرجع س/ع/٦٨/٤ - ٥٦٦٧ تاريخ ١٩٦٨/٤/٢٧ الطلب الى محطة الابحاث الحكومية اجراء فحوصات لتربة الموقع الجديد

✳️ ووفق على هذه التوصيات بالقرار رقم (مب/ل/١٠٤/١٠/٦٨) المتخذ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢ والنشور على الصفحة (٦٩) من هذا العدد .

الصباح بموجب مشروع التقسيم المرفق طي هذا الكتاب وكما بين على نسخة المخطط (ج) المرفقة و ٢١٥٠٠٠ م^٢ من عقار السيد عبد العزيز الوزان المجاور له من الناحية الجنوبية و ٢١٥٠٠٠ م^٢ أخرى من عقار السادة عبد العزيز الوزان وشريكه من الناحية الجنوبية كذلك أى ما يعادل ٢٣٨٥٠٠ م^٢ لمنطقة ترفيه على ساحل البحر .

يرجى افادة اللجنة الفنية بما تقدم لاتخاذ القرار المناسب بشأن مشروع التقسيم وموقع منطقة البلاجات ، علما بأننا من الوجهة التنظيمية نرى ان واجهة بطول ٢٤٧٥ م^٢ تقريبا قد تكون كافية في الوقت الحاضر للاغراض الترفيهية ، الا انها مستقبلا سوف لا تفي بمتطلبات اهالي منطقة الرميثة والسالمية وسلوى عند اكتمال نموها ، وان زيارة المنطقة ايام الجمع والاعياد لا كبر دليل على ذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

رئيس المهندسين

(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخطط رقم م/٢٤٣٨٤ ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بما يلي .

١ - يؤجل البت في مستقبل المنطقة الممتدة من الحد الجنوبي للقسيمة رقم (١٩) من مشروع تقسيم ارض الشيخ عبد الله خليفه جنوبا حتى الحد الشمالي للارض المشمولة بالمخطط رقم م/٢١١٨٩ .

٢ - الموافقة على مشروع تقسيم الجزء المتبقى من ارض الشيخ عبد الله خليفه وفق التعديلات التي تتطلبها الفقرة (١) اعلاه .

✳️ ملاحظة : نص التوصية الوارد في نهاية البند (٩) اعلاه هو النص المعدل بموجب القرار رقم (مب/ل/١٠٧/١١/٦٨) المتخذ بتاريخ ٦٨/٦/١٦ والذي سينشر في عدد قادم من الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) .

انفض الاجتماع في الساعة السابعة مساء

المقترح للنادي وذلك للتأكد من صلاحية الموقع قبل اتخاذ اي اجراء وورد الرد الايجابي بكتاب السيد وكيل وزارة الاشغال العامة مرجع ٤/٩/٢ - ٤٦٠١ تاريخ ٨ مايو ١٩٦٨ .

ارفق لكم نسخة عن مخطط عام السالمية وقد بين عليها باللون الاحمر الموقع الجديد المقترح للنادي المذكور ، ويرجى عرض الموضوع على اللجنة المركزية لاعتماد ما تراه مناسباً وافادتنا ، علماً بأن الموقع منزوع الملكية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وببحث مضمونه على ضوء مخطط عام منطقة السالمية رأت اللجنة الفنية ان الموقع المقترح الجديد مخصص اصلاً لملاعب ومن الناحية التنظيمية يمكن تخصيصه لنادي السالمية ويمكن كذلك تخصيص الموقع المقرر سابقاً لنادي السالمية لملاعب كذلك ، ونظراً لان الاستعمالين عائدتين لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، فقد رأت اللجنة تخيير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في تحديد الاستعمال اكل من الموقعين علماً انه اذا رؤى تخصيص الموقع المذكور اعلاه لنادي السالمية فسيكون ذلك على النصف الغربي من الموقع بمساحة اقصاها (٦٠) الف متر مربع وتبقى المساحة الباقية كحديقة وملاعب .

٢ - (٦٨/١٢٦٧) الموقع المطلوب لمركز تحويل رقم (٦) في قرية المنجف .

تلى كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رمب/١٤/٢ - المؤرخ في ٢٣/٥/١٩٦٨ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه/

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع : الموقع المطلوب لمركز التحويل رقم (٦) في قرية المنجف .

المرفقات : نسختان عن المخطط رقم م/١٨٥٢٧ .

تحية وبعد ،

ان وزارة الكهرباء والماء في كتابها رقم وكأ/١٢/٢ - ٢٦١٦ تاريخ ٩/٥/١٩٦٨ تطلب تخصيص الموقع المقترح لمركز التحويل رقم ٦ في قرية المنجف ، كما هو مبين باللون الاحمر على النسختين المرفقتين من المخطط رقم م/١٨٥٢٧ .

ولما كان لا مانع لدينا من الناحية التنظيمية من تخصيص الموقع المقترح لمركز التحويل المذكور ، ارجو عرض الموضوع على اللجنة المركزية لاتخاذ القرار المناسب ، علماً بأن هذا الموقع يقع في ارض ملك للدولة كان قد تقرر اضافتها لصاحب القسيمة

رقم (١١) من نفس المخطط المذكور وذلك بموجب قرار المجلس البلدي رقم (م/٧٩٩/١٠١) المتخذ بتاريخ ٥/١١/١٩٦٢ ، الا ان صاحبها لم يتقدم لانتهاء اجراءات الضم . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وببحث مضمونه على ضوء المخطط رقم م/١٨٥٢٧ ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بما يلي/

أ (الموافقة على الموقع المطلوب لمركز التحويل رقم (٦) وذلك وفق ما ورد في كتاب رئيس المهندسين آنف الذكر وكما بين على المخطط رقم م/١٨٥٢٧ .

ب (يعدل ما تضمنه قرار المجلس البلدي رقم (م/٧٩٩/١٠١) المتخذ بتاريخ ٥/١١/٦٢ بخصوص ضم القسيتين (٤١٠) الى القسيمة رقم (١١) من المخطط رقم م/١٨٥٢٧ بحيث يضم لمالك القسيمة رقم (١١) الاثقة الذكر ما يتبقى من القسيتين (٤١٠) المذكورتين بعد حسم المساحة المطلوبة لموقع مركز التحويل رقم (٦) في المنجف .

٤ - (٦٨/٧٠٩) مشروع تقسيم ارض ناصر عبد المحسن السعيد وعبد الله الزامل الواقعة في جنوب شرقي القطعة رقم (٣) من التوسعة الجنوبية لقرية ابرق خيطان والمرصوفة بالقسيمة رقم

(١) من المخطط م/٢٠٢١٩ .

تلى كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رمب/١/٦ - ٣٤١ المؤرخ في ٢٥/٣/١٩٦٨ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه/

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع : مشروع تقسيم ارض السادة ناصر عبد المحسن السعيد وعبد الله عبد الله الزامل الواقعة في جنوب شرقي القطعة رقم (٣) في التوسعة الجنوبية لقرية ابرق خيطان والمرصوفة بالقسيمة رقم ١١ من المخطط رقم م/٢٠٢١٩ .

تحية وبعد ،

اشير الى نظام تقسيم وتجزئة الاراضي المعدة للبناء والى قرار اللجنة المركزية رقم (م/ل/١٦٨/١١/٦٧) المتخذ بتاريخ ٢/٧/١٩٦٧ والمتضمن الموافقة على المخطط الاولي للتوسعة الجنوبية لقرية ابرق خيطان واود افادتكم ان مشروع التقسيم قيد البحث يقع في الجزء الجنوبي الشرقي من القطعة رقم (٣) للتوسعة المذكورة وهو ما حدد باللون الاحمر على نسخة مخطط توسعة ابرق خيطان الجنوبية والمشار اليها بالحرف «آ» وعلى نسخة المخطط المساحي رقم م/٢٠٢١٩ والمشار اليها بالحرف «ب» .

لقد تقدم المالك بمشروع تقسيم للعقار هذا مرفقا نسخا عنه مشارا اليها بالحرف «ج» ولقد تبين لنا عند دراسته ودراسة البلوك الموجود به ان الطريقين الوحيدين المستحدثين هما بعرض ١٢م وهما يشكلان تكملة للطريقين الرئيسيين في مشروع السيد عبد الله بوحيمد وبذلك يصبحان منفذين آخرين لمشروع السيد بوحيمد نفسه . وقد طلبنا من مهندس المالك اجراء بعض التعديلات الطفيفة بمخطط تعديلي جديد مرفق نسخة عنه ايضا ومشارا اليها بالرقم «د» والذي لا نرى مانعا تنظيميا من الموافقة عليه على ان تستوفي المخططات التي سيتم تقديمها مستقبلا للحصول على الموافقة النهائية للمشروع الشروط التالية/

أ) ان تكون عروض الشوارع الواقعة ضمن المشروع كما هو محدد على نسخة المخطط «د» وذلك لكي لا تتعارض هذه العروض مع شبكة الطرق المقررة .

ب) ان لا تقل مساحة القسيمة عن ٧٥٠ مترا مربعا وان تكون القسائم المطلة على الطريق الدائري السادس في حدود ٢١٠٠٠م^٢ للقسمة الواحدة .

ج) وجوب تعيين مواقع محولات الكهرباء بالاتفاق مع وزارة الكهرباء والماء وبعد الحصول على الموافقة التنظيمية .

د) وجوب بيان الارتفاعات المقترحة للقسائم والطرق على مخططات مستقلة وبيان مساحة كل قسيمة ومساحة المرافق العامة ، وهذه بدورها خاضعة للموافقة التنظيمية .

هـ) وجوب تجهيز مخططات يذكر فيها جميع الملاحظات والاشتراطات التي ترد في الموافقة المبدئية والنهائية على المشروع وذلك على غرار مثيلاتها من مخططات البلدية .

هذا من الناحية التنظيمية ، اما من ناحية توزيع استعمالات الاراضي ضمن المشروع المعدل فانه بموجب دراستنا تبين لنا ان نسب ومساحات اراضي المشروع موزعة كالآتي : -

١ - مساحة العقار الكلية كما بينت على نسخة المخطط المساحي م/٢٠٢١٩ والمشار اليها بالحرف «ب» وهي المساحة المبينة باللون الاحمر على نسخة مشروع التقسيم المرفقة «ب» هي/٣٦٤٥٧م^٢ .

٢ - مساحة العقار الكلية المذكورة في (١) اعلاه مضافا اليها مساحة جزء من الفراغ الموجود بين العقار وارض السيد عبد الله ابراهيم بوحيمد وهو المبين باللون الاصفر على النسخة «د» المرفقة هي/٤٠٠٠٠م^٢ تقريبا .

٣ - مساحة القسائم واجزاء القسائم السكنية الخاصة بالمالك وهي من ضمن المساحة المشار اليها في (٢) اعلاه وهي/٢٦٥٠٠م^٢ تقريبا .

٤ - مساحة المرافق العامة ضمن المشروع وهي عبارة عن (المساحة ٢ - المساحة ٣) هي/١٣٥٠٠م^٢ تقريبا .

٥ - ما يجب توفيره من مرافق استنادا الى جدول النسب المقررة بموجب نظام تقسيم وتجزئة الاراضي المعدة للبناء وذلك بموجب المساحة المشار اليها في (٢) هي/١٠٠٠٠م^٢ تقريبا .

اي ان مساحة ما يجب توفيره من مرافق استنادا الى جدول النسب المقررة مضافا اليها قسم من الفراغ وهو الملون بالاصفر والبالغ مساحته تقريبا ٣٥٠٠ متر مربع تعادل تقريبا مساحة المرافق العامة ضمن المشروع مما لا يستوجب نزع ملكية اي جزء بضمن داخل هذا المشروع .

اتنا من الوجهة التنظيمية وكشرط للموافقة على المشروع نرى فرض الاشتراطات الاضافية التالية/

اولا - ان يكون البناء على قسائم هذا المشروع وفق بناء مناطق السكن النموذجية وعلى نظام الفيلات اي سكن عائلة واحدة للقسمة الواحدة .

ثانيا - ان تعتبر المساحات المحسوبة والمتعلقة بهذا المشروع هي حسابات تقريبية محسوبة فقط للعلم وسيتم حسابها نهائيا عند تثبيت القسائم والطرق المحيطة بها والمرافق العامة الاخرى موقعا عليها من قبل المالك وتدقيقها واعتمادها من الادارات الفنية المختصة بالبلدية .

ارجو عرض مشروع التقسيم هذا على اللجنة المركزية للدراسة واقرار ما تراه مناسباً بخصوص الفراغ الموجود شمال العقار والمشروع ككل وذلك لاجراء اللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثلث نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخطط المساحي م/٢٠٢١٩ ومخطط مشروع التقسيم المشار اليه بالحرف (د) ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بالموافقة الاولى على مشروع التقسيم آنف الذكر وذلك وفق الشروط والالتزامات والايضاحات الواردة في كتاب رئيس المهندسين آنف الذكر وكما بين على مخطط مشروع التقسيم المشار اليه بالحرف «د» .

٥ - (٦٨/٧٦٤) مشروع تقسيم ارض عبد الله و ابراهيم الفارس

الواقعة غربي شمالي القطعة رقم (٢) من التوسعة الجنوبية لقرية

ابرق خيطان والموصوفة بالقسمة رقم (٢) من المخطط رقم

١٩٩٠٣/م .

تلى كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رمب/١ - ٣١٢ المؤرخ في ٣١/٣/١٩٦٨ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه/

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم
الموضوع : مشروع تقسيم ارض السيد عبد الله و ابراهيم الفارس الواقعة غربي شمالي القطعة رقم (٢) من

المساحة محددة باللون الاحمر على نسخة مشروع التقسيم المرفقة «د» هي/١١٠٠٥م^٢ .

٢ - مساحة القسائم السكنية الخاصة بالمالك وهي من ضمن المساحة المشار اليها في «١» اعلاه هي/٢٨٧٥٠م^٢ تقريبا .

٣ - مساحة المرافق العامة ضمن المشروع بما في ذلك المساحة المقتطعة للطرق وممر المشاة وهي عبارة عن (المساحة «١» - المساحة «٢») هي/٢٢٥٠م^٢ تقريبا .

٤ - ما يجب توفيره من مرافق استنادا الى جدول النسب المقررة بموجب نظام تقسيم وتجزئة الاراضي المعدة للبناء وذلك بموجب المساحة المشار اليها في (١) اعلاه هي (٢٢٢٠١م^٢) ، اي انه يجب نزع ملكية ما يقرب من (٢٥٠٠م^٢) تقريبا بثمن .

اتنا من الوجة التنظيمية وكشرط للموافقة على المشروع نرى فرض الاشتراطات التالية/

اولا - ان يكون البناء على قسائم هذا المشروع وفق بناء مناطق السكن النموذجية وعلى نظام القيلات اي سكن عائلة واحدة للقسيمة الواحدة .

ثانيا - ان يكون الحد الادنى لمساحة القسيمة الواحدة (٢٧٥٠م^٢) وان لا تقل مساحة القسائم المطلة على طريق المطار عن (٢١٠٠٠م^٢) .

ثالثا - ان تعتبر المساحات المحسوبة والمتعلقة بهذا المشروع هي مساحات تقريبية محسوبة فقط للعلم وسيتم حسابها نهائيا عند تثبيت القسائم والطرق المحيطة بها والمرافق العامة الاخرى موقعا عليها من قبل المالك وتدقيقها واعتمادها من الادارات الفنية المختصة بالبلدية .

ارجو عرض موضوع مشروع التقسيم هذا على اللجنة المركزية للدراسة وقرار ما تراه مناسبا بشأنه وافادتنا لاجراء ما يلزم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخطط رقم م/١٩٩٠٣ ومخطط مشروع التقسيم المشار اليه بالحرف «د» ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية الموافقة الاولى على مشروع التقسيم آنف الذكر وذلك وفق الشروط والالتزامات والايضاحات الواردة في كتاب رئيس المهندسين المذكور اعلاه وكما بين على مخطط مشروع التقسيم المشار اليه بالحرف «د» .

التوسعة الجنوبية لقرية ابرق خيطان والموصوفة بالقسيمة رقم (٢) من المخطط رقم م/١٩٩٠٣ .
تحية وبعد ،

اشير الى نظام تقسيم وتجزئة الاراضي المعدة للبناء والى قرار اللجنة المركزية رقم (م/ل/١٦٨/١١/٩٧) المتخذ بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢ والمتضمن الموافقة على المخطط الهيكلي للتوسعة الجنوبية لقرية ابرق خيطان واود افادتكم ان مشروع التقسيم قيد البحث يقع في الزاوية الغربية الشمالية من القطعة رقم «٢» في التوسعة المذكورة وهو ما حدد باللون الاحمر على نسخة مخطط توسعة ابرق خيطان الجنوبية المرفقة والمشار اليها بالحرف «آ» وعلى المخطط المساحي رقم م/١٩٩٠٣ والمشار اليها بالحرف «ب» .

لقد تقدم المالك بمشروع تقسيم للعقار هذا مرفقا عنه نسخا مشارا اليها بالحرف «ج» ولقد تبين لنا عند دراسته ودراسة العقارات المجاورة ضرورة اجراء تعديلات عليه تأخذ بعين الاعتبار تصميم العقار المجاور من الناحية الشمالية والموصوف بالقسيمة رقم (٣) من المخطط رقم م/١٩٩٠٣ وبذلك يصبح للشريط السكني البالغ عرضه (١٣٠م) تصميمًا منسجما .

على ضوء اقتراحاتنا التي اخذت بعين الاعتبار النقاط المذكورة اعلاه تقدم المالك مخطط تعديلي جديد مرفق نسخة عنه ايضا ومشار اليها بالحرف «د» والذي لا نرى مانعا تنظيميا من الموافقة عليه على ان تستوفي الشروط التالية في المخططات التي سيتم تقديمها مستقبلا للحصول على الموافقة النهائية للمشروع .

أ) ان تكون عروض الشوارع الواقعة ضمن المشروع وعرض ممرات المشاة كما هو محدد على نسخة المخطط « د » وذلك لكي لا تتعارض مع شبكة الطرق المقررة .

ب) وجوب تعيين مواقع محولات الكهرباء بالاتفاق مع وزارة الكهرباء والماء وبعد الحصول على الموافقة التنظيمية .

ج) وجوب بيان الارتفاعات المقترحة للقسائم والطرق على مخططات مستقلة وبيان مساحة كل قسيمة ومساحة المرافق العامة وهذه بدورها خاضعة للموافقة التنظيمية .

د) وجوب تجهيز مخططات يذكر فيها جميع الملاحظات والاشتراطات التي ترد في الموافقة المبدئية والنهائية على المشروع وذلك على غرار مثيلاتها من مخططات البلدية .

هذا من الناحية التنظيمية ، أما من ناحية توزيع استعمالات الاراضي ضمن المشروع فهي موزعة كالآتي/

١ - مساحة مشروع التقسيم وهي عبارة عن مساحة العقار كما بينت على المخطط المساحي رقم م/٢٥٨٠٣ وهذه

٦ - (٦٨/٩٣٤) مشروع تقسيم ارض محمد مطلق عبد الرحمن المصيمي وعلي عبد العزيز علي الخضير وعبد العزيز وعلي ابني المزني الواقعة شمال القطعة رقم (٤) من التوسعة الجنوبية لقرية ابرق خيطان والمينة على المخطط م/٢٢٠١١ .

تلى كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رمب/١/٦ - ٤٢١ المؤرخ في ٩/٤/٦٨ ، والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه /

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع : مشروع تقسيم ارض السادة محمد مطلق عبد الرحمن المصيمي وعلي عبد العزيز علي الخضير وعبد العزيز وعلي ابني يوسف المزني الواقعة شمال القطعة رقم (٤) من التوسعة الجنوبية لقرية ابرق خيطان والموصوفة بالمخطط م/٢٢٠١١ .

تحية وبعد ،

اشير الى نظام تقسيم وتجزئة الاراضي المعدة للبناء والى قرار اللجنة المركزية رقم (م/ل/١٦٨/١١/٦٧) المتخذ بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢ والمتضمن الموافقة على المخطط الاولى للتوسعة الجنوبية لقرية ابرق خيطان واود افادتكم ان مشروع التقسيم قيد البحث يقع شمال القطعة رقم (٤) من التوسعة المذكورة وهو ما حدد باللون الاحمر على نسخة مخطط توسعة ابرق خيطان الجنوبية المرفقة والمشار اليها بالحرف (أ) وعلى نسخة المخطط المساحي رقم م/٢٢٠١١ والمشار اليها بالحرف (ب) .

لقد تقدم المالك بمشروع تقسيم للعقار هذا مرفقا عنه نسخا مشارا اليها بالحرف (ج) ولقد تبين لنا عند دراسته ودراسة البلوك الموجود فيه بأنه يتمشي مع التعليمات المعطاة من قبلنا حتى يتم انسجامها وتمشيا مع تصميم البلوكات الاخرى في القطعة كلها ، ولذلك فاننا لا نرى مانعا تنظيميا من الموافقة على هذا المشروع على ان يستوفي الشروط التالية في المخططات التي سيتم تقديمها مستقبلا للحصول على الموافقة النهائية للمشروع .

(أ) ان تكون عرض الشوارع الواقعة ضمن المشروع كما هو محدد على نسخة المخطط (ج) ، وذلك لكي لا تتعارض هذه العروض مع شبكة الطرق المقررة .

(ب) وجوب تعيين مواقع محولات الكهرباء بالاتفاق مع وزارة الكهرباء والماء وبعد الحصول على الموافقة التنظيمية .

(ج) وجوب بيان الارتفاعات المقترحة للقسمات والطرق على مخططات مستقلة وبيان مساحة كل قسيمة ومساحة المرافق العامة وهذه بدورها خاضعة للموافقة التنظيمية .

(د) وجوب تجهيز مخططات يذكر فيها جميع الملاحظات والاشتراطات التي ترد في الموافقة المبدئية والنهائية على المشروع وذلك على غرار مثيلاتها من مخططات البلدية .

(هـ) موافقة المالك على عدم التصرف بالقسيتين رقم (١٧،١٥) حتى يتم النظر في العقار المجاور من الناحية الشرقية ويتم تأمين طريق نافذ اليهما عند اقرار تجزئة هذا العقار .

هذا من الناحية التنظيمية ، أما من ناحية توزيع استعمالات الاراضي ضمن المشروع فهي موزعة كالآتي /

١ - مساحة مشروع التقسيم وهي عبارة عن مساحة العقار كما بينت على المخطط المساحي رقم م/٢٢٠١١ وهذه المساحة محددة باللون الاحمر على نسخة مشروع التقسيم المرفقة (ج) هي/٢٤٧٧٣١ م^٢ .

٢ - مساحة القسائم السكنية الخاصة بالمالك وهي من ضمن المساحة المشار اليها في (١) اعلاه هي/٢٣٢٠٠٠ م^٢ تقريبا .

٣ - مساحة المرافق العامة ضمن المشروع بما في ذلك المساحة المقطعة للطرق وهي عبارة عن (المساحة ١ - المساحة ٢) هي/٢١٥٧٥٠ م^٢ تقريبا .

٤ - ما يجب توفيره من مرافق استنادا الى جدول النسبة المقررة بموجب نظام تقسيم وتجزئة الاراضي المعدة للبناء وذلك بموجب المساحة المشار اليها في (١) اعلاه هي/٢١٢٣١٩ م^٢ ، اي انه يجب نزع ملكية ما يقرب من ٢٣٤٠٠ م^٢ تقريبا من العقار بضمن . اننا من الوجهة التنظيمية وكشرط للموافقة على هذا المشروع نرى فرض الاشتراطات التالية /

اولا - ان يكون البناء على قسائم هذا المشروع وفق بناء مناطق السكن النموذجية وعلى نظام الفيلات اي سكن عائلة واحدة للقسيمة الواحدة .

ثانيا - ان يكون الحد الادنى لمساحة القسيمة الواحدة (٢٧٥٠ م^٢) .

ثالثا - ان تعتبر المساحات المحسوبة والمتعلقة بهذا المشروع هي مساحات تقريبية محسوبة فقط للعلم وسيتم حسابها نهائيا عند تثبيت القسائم والطرق المحيطة بها والمرافق العامة الاخرى موقعا عليها من قبل المالك وتدقيقها واعتمادها من الادارات الفنية المختصة بالبلدية .

ارجو عرض موضوع مشروع التقسيم هذا على اللجنة المركزية للدراسة واقرار ما تراه مناسباً بشأنه وافادتنا لاجراء ما يلزم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخطط رقم م/٢٢٠١١ ومخطط مشروع التقسيم المشار اليه بالحرف (ج)، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بالموافقة الاولى على مشروع التقسيم آتف الذكر وفق الشروط والالتزامات والايضاحات الواردة في كتاب رئيس المهندسين المذكور اعلاه وكما بين على مخطط مشروع التقسيم المشار اليه بالحرف (ج) ووفق ما يلي/

(أ) يلغى الشارع الشمالي •

(ب) يمد الشارع الاوسط المتجه من الجنوب الى الشمال الى ان يصل الى الحد الشمالي للارض كما هو مبين بالاخضر على المخطط (ج) •

(ج) اذا وافق المالك على التنازل عن الـ (٢٣٤٠٠) الزائدة عن المساحة المسموح بأخذها بدون ثمن يوافق على المشروع كما ورد بدون التعديلات الواردة في (أ، ب) اعلاه •

٧ - (٦٨/١١٦٢) مشروع تقسيم ارض مبارك عبد العزيز

الحساوي الواقعة في الفنتاس والمباعة عليه من وروثة يوسف

المرزوق والمبينة على المخطط رقم م/٢٢٠٤٦ •

تلى كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رمب/١-٤٥٤ المؤرخ في ٢٩/٤/٦٨، المتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع : مشروع تقسيم ارض السيد مبارك عبد العزيز الحساوي الواقعة في الفنتاس والمباعة عليه من السيد يوسف المرزوق والمبينة على المخطط رقم م/٢٢٠٤٦ تحية وبعد ،

بالاشارة الى كل من كتابينا مرجع رمب/١-٦/١٤٠٢ تاريخ ٢٢/١١/٦٧ ومرجع رمب/١-٦/٦٩ تاريخ ٢٤/١/٦٨

حول مشروع تقسيم الارض المذكورة اعلاه ، اود افادتكم ان

السيد المالك قد تقدم بمخططات تعديلية جديدة للمشروع على

ضوء ما ورد بكتاب امين سر المجلس البلدي مرجع رمب/

١٨ (٤٩٤٧/أ) ١٢٣ تاريخ ١٥/٢/٦٨ وعلى اساس اقتطاع

نفس النسبة التي اخذت منه بدون ثمن من مشروع التقسيم

المرخص بتحويل قسائمه من ادارة البناء بتاريخ ٢٥/٦/٦٥ ،

وهذه النسبة قد بلغت بموجب كتابينا السالف الذكر ١٠٢٩٥/١٠

وهي النسبة التي تقيد بها السيد المالك عند اعادة تقسيم

عقاره بعد تأثره بالطريق الساحلي والمرفق نسختين عنه مشارا

اليهما بالحرف ١-د •

انه بموجب المخطط « ١-د » المرفق تكون نسب

ومساحات استعمالات الاراضي ضمنه كالتالي

١ - مساحة العقار الكلية بموجب المخطط م/٢٥٠٤٦ وهو ما حدد باللون الاحمر هي ٢٦٣٨٠٠ •

٢ - مساحة العقار الكلية مضافا اليها اجزاء من املاك

الدولة وهي المبينة بالاصفر ، هي ٢٦٤٥٠٠ •

٣ - مساحة القسائم السكنية الخاصة بالمالك وهي

من ضمن المساحة المشار اليها في « ٢ » اعلاه هي/٢٥٨٠٠٠ •

تقريبا •

٤ - مساحة المرافق العامة ضمن المشروع وهي كذلك من

ضمن المساحة المشار اليها في « ٢ » اعلاه (المساحة ٢ - المساحة ٣) هي/٢٥٠٠٠ •

تقريبا •

٥ - ما يجب توفيره من مرافق عامة استنادا الى قرار

اللجنة المركزية رقم (م/ب/ل/١٦٤/١٠/٦٧) المتخذ بتاريخ

٢٧/٧/٦٧ وعلى اساس ١٠٢٩٥/١٠ من مساحة العقار ككل هو/

٢٦٦٤٠ •

اي ان ما قدم مرافق عامة يقل بمساحة ٢١٤٠ •

عن ما هو تقرر استيفائه ، اما بالنسبة لما يضاف للعقار من

طرق حالية فنقترح اضافتها على اساس البيع •

يرجى افادة اللجنة المركزية بما تقدم لاتخاذ القرار المناسب

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

رئيس المهندسين

(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه

على ضوء المخطط المساحي رقم م/٢٥٠٤٦ ومخطط مشروع

التقسيم المشار اليه بالحرف « ١-د » ، رأت اللجنة الفنية

التوصية الى اللجنة المركزية بالموافقة الاولى على مشروع

التقسيم آتف الذكر وفق الشروط والالتزامات والايضاحات

الواردة في كتاب رئيس المهندسين المذكور اعلاه وكما بين على

مخطط مشروع التقسيم المشار اليه بالحرف « ١-د » على ان

تؤخذ النسبة المقرر اخذها بدون ثمن بكاملها •

٨ - استحداث شوارع تخديمية تحيط بمنطقة الجابرية من

الجهات الشمالية والشرقية والغربية •

بحثت اللجنة الموضوع المذكور اعلاه ورأت التوصية بما

يلي

١ - يبقى امان طريق الطرق الرئيسية المحيطة بمنطقة

الجابرية من الجهات الثلاثة المذكورة اعلاه بعرض ٤٠م وتعديل

القرارات المخالفة لذلك •

٢ - ينشأ طريق تخديمي موازي لهذه الطرق الرئيسية

من ضمن منطقة امان الطريق المذكورة •

× ملاحظة : نص التوصية الوارد في الفقرة (١) من

البند (٨) اعلاه هو النص المعدل بموجب القرار رقم

(م/ب/ل/١٠٧/١١/٦٨) المتخذ بتاريخ ٢٧/٦/٦٨ والذي

سينشر في عدد قادم من الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) •

<p>حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم</p> <p>الموضوع : طلب إعادة تجزئة البلوك رقم « ١١٣ » بالفحيجيل الخاص بالسيد فايف حمد الدبوس والمبين على المخطط المساحي رقم م/١٩٤٦٧ •</p> <p>تحية وبعد ،</p> <p>اشير الى طلب السيد مالك البلوك (١١٣) في الفحيجيل المؤرخ في ١٨/١/٦٨ ، حول إعادة تجزئة البلوك المذكور اعلاه بحيث يتم تقليص مساحات القسائم ضمن هذا المشروع وليستفيد من نسبة البناء الجديدة ضمن القسيمة الواحدة اذ انه قد تم بناء قسائم المشروع بالنسبة القديمة وهي ٣٠٪ بدلا عن ٤٠٪ وارفق لكم نسخة عن المخطط المساحي م/١٩٤٦٧ وقد حدد عليه بالاحمر حدود البلوك التنظيمية ولونت بالاصفر المرافق العامة ضمنه •</p> <p>اننا لانرى ما يمنع تنظيما من اجابة المالك الى طلبه شريطة ان لاتقل مساحة القسيمة الفردية الواحدة عن ٧٥٠م^٢ وان يحافظ على ارتدادات البناء المقررة بموجب نظام البناء وتعدلاته المعمول بها عن حدود القسيمة التي يقع فيها البناء وان لا تزيد مساحة البناء بالنسبة لمساحة القسيمة التي يقع فيها عن النسبة المقررة وان لا تقل نسبة المرافق ضمن البلوك عن المساحة المستوفاة من المشروع القديم •</p> <p>على ضوء ذلك تم التداول مع مهندس السيد المالك وتقديم باقتراحاته التي بينت على المخطط المرفق نسخة عنه والتي لانرى مانعا من الموافقة عليها والتي تبين قسائم المشروع المعدل ووضع الابنيه عليه وتبين القسائم وطريقة توزيعها الجديدة ووضع الابنيه ضمن كل قسيمة كما تبين القسيمة المستحدثة والملونة بالبنى والمساحة المتروكة لمرافق عامة من ضمن هذا المشروع والمبينه بالاخضر •</p> <p>ان القسيمة المستحدثة تقوم مكان شارع مقرر سابق بموجب مشروع تقسيم القطعة ، اما المرافق العامة فقد بينت بالاخضر على نسخة مشروع تقسيم البلوك وهي عبارة عن ساحة خضراء داخلية وممرات للمشاة مؤدية لها •</p> <p>ان مساحة المرافق بموجب المشروع المعدل هي ٢٠٦٨م^٢ بينما كانت بموجب المشروع القديم هي ٢٢٤٠م^٢ • انه يمكننا زيادة نسبة المرافق هذه الى المساحة المطلوبة بترحيل الحد الجنوبي للقسيمة « ٢ » الى ماكان عليه بالمشروع القديم وفي هذه الحالة تبلغ مساحة المرافق ما كانت عليه بالمشروع القديم •</p> <p>يرجى عرض الموضوع على اللجنة المركزية لاقرار ما تراه مناسبا بخصوصه علما بان البلوك المذكور وبموجب مخطط</p>	<p>٩ - (٦٨/١٣٣٥) مشروع تقسيم عقار سعادة الشيخ جابر العلي الصباح الواقع ضمن القطعة رقم (٧٢) بالسالمية والموصوف بالقسيمة (٢) من مشروع التجزئة الخاص بالمخطط رقم م/١٠٤٦٦ •</p> <p>تلى كتاب رئيس مهندسى البلدية مرجع رمب/١/٦١-٦١١ المؤرخ في ٩/٥/٦٨ ، والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه</p> <p>حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم</p> <p>الموضوع : مشروع تقسيم عقار سعادة الشيخ جابر العلي الصباح الواقع ضمن القطعة رقم (٧٢) بالسالمية والموصوف بالقسيمة (٢) من مشروع التجزئة الخاص بالمخطط رقم م/١٠٤٦٦ •</p> <p>الاشارة : كتاب المهندس صباح ابى حنا المؤرخ في ٣/٢/٦٨ المرفقات : نسختان من مشروع التقسيم الخاص •</p> <p>تحية وبعد ،</p> <p>ان عقار سعادة المالك عبارة عن القسيمة (٢) من مشروع التجزئة الخاص بالمخطط م/١٠٤٦٦ ويقع في منطقة سكن ضمن القطعة التنظيمية رقم (٧٢) في السالمية التي لم تنظم بعد ، الا ان شكل العقار منتظم ومساحته (٢٩٠٢٦م^٢) ويقع على البحر شمالا وعلى شارع تنظيمي مقرر من الجهة الجنوبية ، ومخطط مشروع تقسيم الارض قيد البحث يحوى سبعة قسائم بناء مساحتها تزيد عن ٧٥٠م^٢ وفيه ايضا طريق تخديمي داخلي بعرض ١٥ متر تبلغ مساحته (٢١٥٥٠م^٢) تقريبا وتكون ١٧٪ تقريبا من مساحة الارض ، علما بان هذا الطريق غير نافذ من الجهة الشرقية اما من الجهة الغربية فيمكن ان يكمل هذا الطريق عند ما يقوم المالك المجاور بتقسيم ارضه مستقبلا •</p> <p>نرجو عرض هذا الموضوع على اللجنة المركزية للنظر فيه وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،</p> <p>رئيس المهندسين (توقيع)</p> <p>بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وببحث مضمونه على ضوء المخطط رقم م/١٠٤٦٦ ، ومخطط مشروع التقسيم المرفق به ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بالموافقة على ما جاء في كتاب رئيس المهندسين انه الذكر •</p>
<p>١٠ - (٦٨/٧٩٤) طلب إعادة تجزئة البلوك رقم (١١٣) بالفحيجيل الخاص بنايف حمد الدبوس والمبين على المخطط المساحي رقم م/١٩٤٦٧ •</p> <p>تلى كتاب رئيس مهندسى البلدية مرجع رمب/١/٦١-٣٨٠ المؤرخ في ٢/٤/٦٨ ، والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه</p>	<p>١٠ - (٦٨/٧٩٤) طلب إعادة تجزئة البلوك رقم (١١٣) بالفحيجيل الخاص بنايف حمد الدبوس والمبين على المخطط المساحي رقم م/١٩٤٦٧ •</p> <p>تلى كتاب رئيس مهندسى البلدية مرجع رمب/١/٦١-٣٨٠ المؤرخ في ٢/٤/٦٨ ، والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه</p>

تنظيم فريه الفحيحيل القديم يقع ضمن منطقة الحد الأدنى لقسماتها ٢٠٥٠ م.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخطط م/١٩٤٦٧ ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بعدم امكانية الموافقة على الطلب لسبق اقرار المشروع بصفه نهائية وقيام المالك بالتصرف على اساس تلك الموافقة .

١١ - (٦٨/١٣٥٤)

أ (مشروع تقسيم عقار عبد العزيز وعلي يوسف الزيني

وعبد اللطيف العلي الشايح وعبد الرحمن المنصور الزامل وصالح

عبد الرحمن العبدلي الواقعة في الجزء (٢) من الشريط الساحلي

المخطط رقم م/١٧٥١٥ .

ب (مشروع تقسيم عقار عبد العزيز وعلي يوسف الزيني

وعبد الرحمن منصور الزامل وصالح - عبد الرحمن العبدلي في

الجزء (٢) من الشريط الساحلي - مخطط رقم م/١٥٢٥٦ .

تلى كتاب رئيس مهندس البلدية مرجع رمب/١/٦-٦٢٠ المؤرخ في ١١/٥/٦٨ ، المتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع : أ - مشروع تقسيم عقار السادة عبد العزيز

وعلي يوسف الزيني وعبد اللطيف العلي الشايح وعبد الرحمن

المنصور الزامل وصالح عبد الرحمن العبدلي الواقعة في الجزء

« أ » من الشريط الساحلي - المخطط رقم م/١٧٥١٥ .

ب - مشروع تقسيم عقار السادة عبد العزيز وعلي يوسف

الزيني وعبد الرحمن منصور الزامل وصالح عبد الرحمن

العبدلي في الجزء « أ » من الشريط الساحلي - المخطط رقم

م/١٥٢٥٦ .

تحية وبعد ،

الحاقا بكتابنا مرجع رمب/١/٦-١٨٠ والمؤرخ في

١٢/٢/٦٨ واشارة الى كتاب السيد امين سر المجلس البلدي

مرجع م/١٨ (٤٣٣٨ هـ) ٤٩٥ والمؤرخ في ١٨/٤/١٩٦٨

والمتضمن قرار اللجنة المركزية رقم (م/ل/٤٦/٤/٦٨)

المتخذ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٦ بشأن تقليص عرض الجزء الشرقي

من منطقة امان طريق البدع الممتدة من دوار المساييل وحتى

دوار البدع ، اود افادتكم ان مهندس السادة الملاك قد قام

بتعديل كل من مشروع تقسيم المشار اليهما اعلاه بناء على

ما ورد بقرار اللجنة المركزية المشار اليه اعلاه ، مرفق نسخته

عن مخططيها مشارا اليه بالحرف « ج١ » .

لقد قمنا بدراسة المخطط المذكور على ضوء المخطط الهيكلي للجزء « أ » من الشريط الساحلي ولا نرى مانعا من الموافقة عليه .

هذا من الناحية التصميمية ، أما من ناحية توزيع نسب استعمالات الاراضي ضمن كل من مشروع تقسيم وحسب المخطط « ١ ج » فهي موزعة كالآتي /

أ - عقار السادة عبد العزيز وعلي يوسف الزيني وعبد اللطيف

العلي الشايح وعبد الرحمن المنصور الزامل وصالح عبد الرحمن

العبدلي - المخطط م/١٧٥١٥ في البدع /

١ - مساحة العقار الكلية وبموجب المخطط المساحي

م/١٧٥١٥ وهو ما حدد باللون الاحمر على نسخة المخطط

« أ١ » والمخطط « ١ ج » هي ٢٥٨٦٢٠ م .

٢ - مساحة العقار الكلية مضافا اليها اجزاء من املاك

الدولة وميمنة بالتهشير الازرق على نسخ المخطط « ١ ج » هي

٢٦١٠٠٠ م .

٣ - مساحة القسائم السكنية الخاصة بالسادة الملاك

وهي من ضمن المساحة المشار اليها في « ٢ » اعلاه وبموجب

المخطط المرفق « ١ ج » هي ٢٤٤٠٠٠ م تقريبا .

٤ - مساحة المرافق العامة ضمن المشروع وهي كذلك

من ضمن المساحة المشار اليها في « ٢ » اعلاه (المساحة ٢ -

المساحة ٣) هي / ٢١٧٠٠٠ م تقريبا .

٥ - ما يجب توفيره من مرافق استنادا الى جدول النسب

المقررة بموجب نظام تقسيم وتجزئة الاراضي المعدة للبناء وذلك

بموجب المساحة المشار اليها في « ٢ » اعلاه هي / ٢١٥٣٠٠ م تقريبا .

واذا ضمت الى هذه المساحة الاجزاء من املاك الدولة

والتي ضمت الى المشروع على اساس التبادل تصبح المساحة

التي يمكن اخذها للدولة بدون ثمن هي ٢١٧٧٠٠ م تقريبا ،

وهي تعادل تقريبا المساحة المشار اليها في البند « ٤ » اعلاه .

ب - عقار السادة عبد العزيز وعلي يوسف الزيني وعبد الرحمن

منصور الزامل وصالح عبد الرحمن العبدلي - المخطط رقم

م/١٥٢٥٦ في البدع .

١ - مساحة العقار الكلية وبموجب المخطط المساحي

م/١٥٢٥٦ وهو ما حدد باللون الاحمر على جزء من المخطط

المساحي المشار اليه بالحرف « أ٢ » وعلى نسخة المخطط

« ١ ج » هي / ٢٣٨٣٧٢ م .

٢ - مساحة العقار مضافا اليها اجزاء من املاك الدولة

ميمنة بالتهشير الازرق على نسخ المخطط « ١ ج » هي / ٢٣٠٦٠٠ م

تقريبا .

**١٢ - (٦٨/١٣٥٣) مشروع تقسيم الارض العائدة لـ محمد عبد
الحسن المشارى وشركاه الواقعة في الجزء (٢) من الشريط
الساحلى والمبينة على الكروكى ك/ ٦٧/٣٢١ .**

تلى كتاب رئيس مهندسى البلدية مرجع رمب/١/٩-٦٦٥
المؤرخ في ١٩٦٨/٥/٢٢ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه
وهذا نصه .

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع : مشروع تقسيم الارض العائدة للسادة حمد
بن عبد المحسن المشارى وشركاه الواقعة في الجزء « آ » من
الشريط الساحلى والمبينة على الكروكى ك/ ٦٧/٣٢١ .
تحية وبعد ،

الحقا بكتائينا مرجع رمب/١ - ٢٨٩٣ المؤرخ في
٢٥/١١/٦٧ ومرجع رمب/١/٤-٣٠١٢ المؤرخ في ١٦/١٢/٦٧
واشارة الى كتاب السيد امين سر المجلس البلدى مرجع م/ب/
١٨ (٥٥٥٩) - ٥٣ المؤرخ في ٦٨/١/٣٠ والمتضمن قرار
اللجنة المركزية رقم (م/ب/ل/٨/١/٦٨) المتخذ بتاريخ
٢٠/١/٦٨ والذي يقضى بالموافقة على استيفاء كامل النسبة
الممكن اخذها الى الدولة بدون ثمن من ضمن العقار والتي
تبلغ مساحتها ٢٥٥٠٠ م^٢ لتخصيصها كحديقة عامة من ضمن
المشروع تقتطع من مساحة القسائم السكنية .

هذا ، واطار الى ما تضمنه قرار اللجنة المركزية رقم
(م/ب/ل/٦/٤/٦٨) المتخذ بتاريخ ٦/٤/٦٨ حول تقليص
منطقة امان طريق البلاجات الواقعة ضمن الجزء « آ » من
الشريط الساحلى اود افادتكم باننا قد طلبنا من مهندس السادة
الملاك تعديل مشروع التقسيم قيد البحث وفق ما ورد اعلاه
وتقدم على ضوء ذلك بمخطط تعديلى مرفق نسختان عنه مشارا
اليهما بالحرف « ا-١ » واننا لا نرى مانعا تنظيميا من الموافقة
عليه لاسيما وان التعديل لا يتعارض مع اية ابنية قائمة ولا مع
الخطوط الهيكلية الرئيسية للجزء « آ » من الشريط الساحلى .
على ضوء ذلك فان نسب ومساحات العقار المحدد بالازرق
على الكروكى المساحى « ا١ هـ » المرفق وبموجب مشروع
التقسيم هي كالتالى .

١ - مساحة العقار المقدم به مشروع التقسيم وهي ما عدد
باللون الازرق على نسخة المخطط « ا د » ونسخة الكروكى
« ا١ هـ » ويدخل ضمن هذه المساحة مساحة جزء من طسريق
حالي واجزاء من فراغات مدعى بملكيتها هي/١١٧٥٠٠ م^٢ تقريبا .

٢ - مساحة القسائم واجزاء القسائم ضمن مشروع التقسيم والتي
هي من ضمن المساحة المشار اليها في « ا١ » اعلاه والتي يمكن
للمالك التصرف بها فيما لو اصبحت المساحة المبينة في « ا١ »

٣ - مساحة القسائم السكنية الخاصة بالسادة الملك وهي
من ضمن المساحة المشار اليها في « ٢ » اعلاه وبموجب المخطط
« ا ج » هي / ٢٣٣٠٠٠ م^٢ تقريبا .

٤ - مساحة المرافق العامة ضمن المشروع وهي كذلك
من ضمن المساحة المشار اليها في « ٢ » اعلاه (المساحة ٢ -
المساحة ٣) هي/ ٢٧٦٠٠ م^٢ تقريبا .

٥ - ما يجب توفيره من مرافق استنادا الى جدول النسب
المقررة وبموجب نظام تقسيم وتجزئة الاراضى المعدة للبناء
وذلك بموجب المساحة المشار اليها في « ٢ » اعلاه هي /
٢٧٣٠٠ م^٢ تقريبا .

واذا اضيفت الى هذه المساحة الاجزاء من املاك الدولة
التي ضمت الى المشروع تصبح المساحة المتوجب توفيرها ٢٩٤٠٠ م^٢
تقريبا ، لذلك فاننا نرى ان يقتطع اطار بعرض ٢٥ مترا من
القسيمتين « ١٠ » و « ١١ » من المشروع يترك كم منطقة
مكتشفة تعادل مساحته ٢٢٣٠٠ م^٢ تقريبا وهذا الاطار هو ما بين
بالاخضر على مشروع التقسيم قيد البحث ، ويتم على ضوءه
تعديل توزيع القسائم ضمن القطعة المحددة بالاصفر .

ارجو عرض الموضوع على اللجنة المركزية لدراسة كلا
المشروعين واتخاذ القرار المناسب بشأنهما وبشأن الاضافات
المقترحة ومن ثم افادتنا ، علما بأن هذين المشروعين لا يتعارضان
مع نظام تقسيم وتجزئة الاراضى المعدة للبناء ولا مع المخطط
الهيكلى للجزء « آ » من الشريط الساحلى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على
ضوء المخطط رقم م/ ١٧٥١٥ ، والمخطط رقم م/ ١٥٢٥٦ ،
رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بما يلي /

أ - الموافقة الاولى على مشروع التقسيم الوارد في
الفقرة (أ) من كتاب رئيس المهندسين آتف الذكر وذلك وفق
الشروط والالتزامات والايضاحات الواردة في نفس الكتاب
وكما بين على مخطط مشروع التقسيم المشار اليه بالحرف
« ا ج » .

ب - الموافقة الاولى على مشروع التقسيم الوارد في
الفقرة (ب) من كتاب رئيس المهندسين آتف الذكر وذلك وفق
الشروط والالتزامات والايضاحات الواردة في نفس الكتاب
وكما بين على مخطط مشروع التقسيم المشار اليه بالحرف (ا ج)

١٣ - (٦٨/١٤١٦) مشاريع تقسيم اراضي/	اعلاه ملكا له وكما هي مبينة على المخطط «١ د» هي /٢٧٦٠٠٠٠م
١ - محمد عبد المحسن الخرافي المبين على المخطط رقم م/٢٢٤٨٠	تقريبا *
٢ - احمد الفهد وفيصل سعود الزين المبين على المخطط رقم م/١٩٢٤٢	٣ - مساحة المرافق المتوفرة من المساحة المحددة في «١»
٣ - فيصل سعود الزين المبين على المخطط رقم م/١٩٥٨٥	اعلاه بموجب مشروع التقسيم وهي عبارة عن (المساحة ٢ -
٤ - احمد الفهد المبين على المخطط رقم م/٨٥٦٦	المساحة ٣) ويدخل من ضمنها مساحة جزء من طريق البلاجات
والواقعة في البدع في الجزء (٢) من الشريط الساحلي *	ومنتطقة امان الطريق في منطقة سلوى وشريط سكني ضيق في
بحث اللجنة الفنية مشاريع التقسيم للعقارات المذكورة	منطقة سلوى كذلك هي /٢٤١٠٠٠م تقريبا *
اعلاه على ضوء المخططات المرفقة بكتاب رئيس مهندسى	٤ - ما يجب توفيره من مرافق استنادا الى جدول النسب
البلدية مرجع رمب/١/٦٥٧ المؤرخ في ١٩٦٨/٥/٢٠ ورأت	المقررة بموجب نظام تقسيم وتجزئة الاراضى المعدة للبناء وذلك
التوصية الى اللجنة المركزية بما يلي *	بموجب المساحة المشار اليها في « ١ » اعلاه ومحسوبة على
أ - تعاد مشاريع التقسيم رقم (٢، ٣، ٤) المذكورة اعلاه	اساس ٥٠٪ عن ما زاد عن مساحة الـ ١٠٠٠٠٠م الاولى هي
لرئيس المهندسين وذلك لدراستها مجددا *	٢٣٦٥٠٠م تقريبا *
ب - أما بالنسبة لمشروع تقسيم ارض محمد عبد	ان هذه المساحة تقل بمساحة ٢٤٥٠٠م عن مساحة المرافق
المحسن الخرافي الوارد في البند (١) من كتاب رئيس المهندسين	العامة المتوفرة من ضمن المشروع ، واذا ضمت الى العقار مساحة
مرجع رمب/١/٦٥٧ - المؤرخ في ١٩٦٨/٥/٢٠ المذكور	الطريق الحالي المبين باللون الاخضر على نسختي المخططين «د١»
اعلاه فقد بحثته اللجنة على ضوء ما ورد في مقدمة الكتاب وفي	و « ١ هـ » وذلك على اساس التبادل ، فان مساحة ما يتوجب
البند (١) الاتف الذكر والذي ينص على ما يلي *	نزع ملكيته يعادل تقريبا ١٥٠٠م فقط *
١ - عقار السيد محمد عبد المحسن الخرافي - المخطط م/٢٢٤٨٠	ارجو عرض الموضوع على اللجنة المركزية لدراسة المشروع
أ - مساحة العقار الكلية وهو ما حدد باللون الاحمر على	واتخاذ القرار المناسب بخصوصه ومن ثم افادتنا ، علما بان
نسخة المخطط المساحي م/٢٢٤٨٠ وعلى نسخة المخطط « ١ ج »	هذا المشروع لا يتعارض مع نظام تقسيم وتجزئة الاراضى
هي /٢٩٠٩١٦م *	المعدة للبناء ولا مع المخطط الهيكلي الاولى المجهز لمنطقة الشريط
ب - مساحة العقار الكلية مضافا اليها اجزاء من املاك	الساحلي *
الدولة عبارة عن طرق حالية وهي ما هشر باللون الازرق على	وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،
نسخة المخطط « ١ ج » هي /٢٩٢٠٠٠م تقريبا *	رئيس المهندسين
ج - مساحة القسائم السكنية ضمن المشروع الخاص	(توقيع)
بالمالك وهي من ضمن المساحة المشار اليها في « ب » اعلاه	بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على
وبموجب المخطط « ١ ج » هي /٢٦٩٠٠٠م تقريبا *	ضوء الكروكي ك/٣٢١/٦٧ ، المشار اليه بالرقم (١ هـ)
د - مساحة المرافق العامة ضمن المشروع وهي كذلك	ومخطط مشروع التقسيم المشار اليه بالرقم (١ د) ، رأت
من ضمن المساحة المشار اليها في « ب » اعلاه (المساحة ب -	اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بالموافقة على مشروع
المساحة ج) وبموجب المخطط « ١ ج » هي /٢٢٣٠٠٠م تقريبا *	التقسيم انف الذكر وذلك وفق الشروط والالتزامات
هـ - ما يجب توفيره من مرافق عامة استنادا الى جدول	والايضاحات الواردة في كتاب رئيس المهندسين المشار اليه
النسب المقررة بموجب نظام تقسيم وتجزئة الاراضى المعدة للبناء	آثفا وكما بين على مخطط مشروع التقسيم المشار اليه بالرقم
وذلك بموجب المساحة المشار اليها في «ب» اعلاه هي /٢٢٥٦٠٠م	(١ د) على ان تخصص لصاحب العلاقة قسيمة او اكثر
تقريبا *	بمساحة (١٥٠٠م) في الجزء المقابل للعقار عند التنظيم *
يضاف الى هذه المساحة اجزاء من املاك الدولة ضمت	
الى ارض المالك وبذلك يصبح ما يمكن اخذه لمرافق عامة بدون	
ثمن هو ما يعادل تقريبا ٢٢٦٣٠٠م وهذه المساحة اكثر من المساحة	
المشار اليها في « البند د » آثفا ، لذلك فاننا نقترح ان تخصص	
القسيمة « ٢٧ » لساحة مكشوفة تطل على البحر ، وجزء	
القسمتان ٣٤ ، ٣٩ من العقار تضمان للمقبرة كحديقة عامة *	

تحية وبعد ،

بالإشارة الى كتابي وزارة الاوقاف المرقمين آف/مك/و/ ٦٨/٢٤٤/٥ و آف/مك/و/ ٦٨/٧٤٩/٥ المؤرخين على التوالي في ٦٨/٤/٣٠ و ٦٨/٥/١٥ بشأن الطلب المذكور اعلاه ، ارفق لكم نسختين من المخطط رقم ت/م/١١/٢/٣٣٥ - ١ لمنطقة بيوت ذوى الدخل المحدود الواقعة خارج حدود قرية الجهراء وقد حددنا عليهما بالاحمر حدود موقع المسجد المراد انشاؤه من تبرع السيد مبارك العيار ، وأود الافادة بأن مخطط موقع هذا المسجد قد سلم لوزارة الاشغال العامة لانشاءه من ضمن برنامج الميزانية الانشائية للسنة المالية ٦٨/٦٩ ، الا انه لدى مراجعتنا للوزارة المذكورة تبين لنا بانها لتاريخه لم تباشر في اعداد المخططات والوثائق اللازمة لطرحه في مناقصة عامة ، ونحن لا نرى مانعا من الناحية التنظيمية بانشاء هذا المسجد من تبرع السيد مبارك العيار شريطة ان يكون مشابها من حيث الحجم للمساجد التي تقوم وزارة الاشغال العامة عادة بانشاؤها بحيث يتسع لـ ٢٠٠ مصلي وان لا يبنى سور حول المسجد وتجعل الساحات المحيطة به وان يكون تصميم مبنى المسجد خاضع للموافقة التنظيمية .

اما بخصوص بيتي الامام والمؤذن المراد انشاؤهما من قبل المتبرع المذكور اعلاه ، فانا نقترح ان تستحدث القسيمة المبنية بالازرق وهي بمساحة ٢٧٥٠ م^٢ وتخصص لهذا الغرض . يرجى عرض الموضوع على اللجنة المركزية لدراسته واقرار ما تراه مناسبا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخطط التنظيمي رقم ت/م/١١/٢/٣٣٥ - ١ ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بما يلي /

١ - الموافقة على تسليم موقع المسجد المشار اليه اعلاه الى السيد مبارك العيار لانشاءه على نفقته الخاصة وذلك وفق الشروط الواردة في كتاب رئيس المهندسين آنف الذكر .

٢ - الموافقة على اقتراح رئيس المهندسين الخاص ببيتي الامام والمؤذن وذلك وفق ما ورد في الكتاب آنف الذكر .

٢ - (٦٨/١٤٥٨) طلب الحاج ابراهيم التتلاف اقامة مسجد

وحسينية على القسيتين (٧٦٦) بدلا من القسيتين (٦٥٥)

اللتين سمح للمذكور باقامة مسجد عليهما في البواك (٤٩) -

بشرقي حواري .

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رقم ب/٢٠/٢ - ٦٦٣ المؤرخ في ١٩٦٨/٥/٢٢ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه /

وبعد بحث مشروع التقسيم على ضوء المخططات الخاصة به والمرفقة بكتاب رئيس المهندسين آنف الذكر ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بالموافقة الاولى على مشروع تقسيم ارض محمد عبد المحسن الخرافي وذلك وفق الشروط والالتزامات والايضاحات الواردة في البند (١) من كتاب رئيس المهندسين المثبت نصه اعلاه ، على ان تكون القسيمة (١) المبنية على مخطط مشروع التقسيم فقط والجزء المقابل لامتداد الشارع في الجهة الشمالية من القسيمة (١) حديقه تطل على البحر وليس كما جاء في كتاب رئيس المهندسين .

انفض الاجتماع في الساعة السابعة مساء

التوصيات المرفوعة الى اللجنة المركزية

(للبلدية) عن الاجتماع الـ (٢٦٠) المنعقد بتاريخ

٦٨/٥/٢٧ للجنة الفنية المؤلفة بموجب القرار

رقم (م/ب/ل/١/١/٦٦) المتخذ بتاريخ

١٩٦٦/٥/٢٢ .

الحضور - السادة الاعضاء -

جاسم خالد المرزوق

حامد عبد السلام شعيب

عبد اللطيف ابراهيم المصنف

فوزان عبد الله السابق

بدر السيد عبد الوهاب الرفاعي

عبد العزيز صالح الحمدان

كما حضر الاجتماع السيدان -

عبد الحق عبد الشافي

خالد الحسن

رئيس مهندسي البلدية
امين سر المجلس البلدي

افتتح الاجتماع في الساعة الخامسة مساء

١ - (٦٨/١٥٢١) طلب وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية

تسليم موقع المسجد الواقع في القطعة (٢) من منطقة بيوت

ذوى الدخل المحدود خارج حدود قرية الجهراء للسيد مبارك

العيار لانشاءه مع بيتين للامام والمؤذن على نفقته الخاصة .

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رقم ب/٢٠/٢ - ٦٩٠ المؤرخ في ١٩٦٨/٥/٢٧ ، والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه /

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع / طلب وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية

تسليم موقع المسجد الواقع في القطعة (٢) من منطقة بيوت

ذوى الدخل المحدود خارج حدود قرية الجهراء للسيد مبارك

العيار لانشاءه مع بيتين للامام والمؤذن على نفقته الخاصة .

* ووفق على هذه التوصيات بالقرار رقم (م/ب/ل/١٠/١٠٥/١٠/٦٨) المتخذ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢ والمنشور على الصفحة (٦٩) من هذا العدد .

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع / طلب الحاج ابراهيم القلاف اقامة مسجد وحسينية على القسيتين (٧،٦) بدلا من القسيتين (٦،٥) اللتين سمح للمذكور باقامة مسجد عليهما في البلوك (٤٩) شرقي حولي .

الاشارة / كتاب الحاج ابراهيم القلاف المؤرخ في ١٩٦٨/٥/٢٠

المرفقات / نسخة من المخطط رقم ت م / ١١ / ٢ / ٢٠٧ ب .
نسخة الكروكي المقدمة من صاحب العلاقة .
نسخة من كتاب صاحب العلاقة المشار اليه اعلاه .

تحية وبعد ،

بالاشارة الى كتاب صاحب العلاقة المؤرخ في ١٩٦٨/٥/٢٠ نفيدكم بأن اللجنة المركزية بالقرار رقم (م ب / ل م / ١٧٩ / ١٢ / ٦٧) المتخذ بتاريخ ١٩٦٧/٧/١٨ قد وافقت على تخصيص القسيتين (٥ و ٦) لبناء مسجد على نفقة الحاج ابراهيم القلاف .

ان الحاج ابراهيم القلاف يذكر في كتابه المشار اليه اعلاه بانه اشترى القسيمة (٧) المجاورة للقسيتين (٥ و ٦) من المالك الذي خصصت له في البلوك ويطلب الان الحاج ابراهيم ما يلي /

١ - السماح له باقامة حسينية بالاضافة الى المسجد - كما يتضح من نسخة الكروكي المرفقة - على القسيتين (٧،٦) بدلا من القسيتين (٥ و ٦) .

٢ - السماح باقامة سكن خاص به على القسيمة (٥) .
نرجو عرض الموضوع على اللجنة المركزية للنظر في الطلب المذكور اعلاه ، علما بأنه لا مانع لدينا تنظيميا من استبدال القسائم المذكورة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخطط رقم ت م / ١١ / ٢ / ٢٠٧ ب ، رأيت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بالموافقة على طلب صاحب العلاقة آتف الذكر والمبين في كتاب رئيس المهندسين المشار اليه اعلاه .

٣ - (٦٨ / ١٥٢٠) اضافة مساحة الى موقع مركز التدريب

المهني الواقع في القطعة (ط) في منطقة تكملة الشويخ الجديد الصناعية (موقع الكسارة سابقا) .

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رقم ب / ١٧ - المؤرخ في ١٩٦٨/٥/٢٧ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه /

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع / اضافة مساحة الى موقع مركز التدريب المهني الواقع في القطعة (ط) من منطقة تكملة الشويخ الجديد الصناعية (موقع الكسارة سابقا) .
تحية وبعد ،

بالاشارة الى كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مرجع وش ع / ١٩ / ١٦ / ٦٨ / ٤٠٣٥ المؤرخ في ١٩٦٨/٥/١ المتضمن طلبها زيادة مساحة الموقع المذكور اعلاه باضافة شريط بعرض ٥ أمتار على طول الحد الغربي للموقع ، ارفق لكم نسختين من المخطط رقم ت م / ١١ / ٢ / ٢٣ ، وقد بينا عليهما بالاحمر المساحة المراد اضافتها ، علما بأن هذه المساحة ستقتطع من موقع المسجد المقرر المجاور ونحن اذ لا نرى مانعا من الناحية التنظيمية من اضافة هذه المساحة الى الموقع قيد البحث ، لذلك يرجى عرض الموضوع على اللجنة المركزية لدراسته واقرار ما تراه مناسبا .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخطط التنظيمي رقم ت م / ١١ / ٢ / ٢٣ ، رأيت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بالموافقة على ضم المساحة المقترحة اضافتها الى مركز التدريب المهني الواقع في القطعة (ط) في منطقة تكملة الشويخ الجديد الصناعية (موقع الكسارة سابقا) وذلك وفق ما ورد في كتاب رئيس المهندسين آتف الذكر وكما بين على المخطط المرفق به .

٤ - (٦٨ / ١٤١٠) الشارع المقرر رقم (٤) في الفحاحيل .

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رقم ب / ٣٨ - ٦٧٩ المؤرخ في ١٩٦٨/٥/٢٦ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه /

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع / الشارع المقرر رقم (٤) في الفحاحيل .

الاشارة / برنامج الطرق المقررة للسنة المالية ١٩٦٦ / ١٩٦٧ المرفقات / ١ - نسختان من المخطط المساحي رقم م / ١٨٠٠٨ .

٢ - نسخة من المخطط رقم ق م / ٢٦٣٣ الذي يبين الطرق والمجاري في الفحاحيل والبدوية .

تحية وبعد ،

نرفق لكم نسختين من المخطط المساحي رقم م / ١٨٠٠٨ المجهز بالشارع رقم (٤) في الفحاحيل وكذلك نسخة عن المخطط رقم ق م / ٢٦٣٣ الذي يبين الطرق المقررة للسنة المالية

نرفق طيه الوثيقة رقم (٥٨/١٣٩٢) راجعين افادتنا حول هذه الزيادة الواردة في كتاب ادارة نزع الملكية الانف الذكر ليتسنى لنا استكمال ما يلزم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وكيل الوزارة المساعد
لشؤون التسجيل العقاري

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه آنفا وبعد البحث والدراسة ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية باعتماد ملكية العقار آنف الذكر بما في ذلك مساحة ٢م^٢ لربيعة صالح السعد وزوجته لولوه وابنته سارة .

٦ - (٦٨/١٤٠٨) طلب عبد المحسن سليمان الطخيم واخوانه

دمج عقاريهما الواقعين ضمن البلوك رقم (٢١٣) في حولي واقامة بناء واحد عليهما .

تلي كتاب المدير المساعد للشؤون الفنية مرجع رمب/١ - ٥٤٦ المؤرخ في ١٩٦٨/٥/٢٦ المتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه /

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع / طلب عبد المحسن سليمان الطخيم واخوانه دمج عقاريهما الواقعين ضمن القطعة التنظيمية رقم (٢١٣) في حولي واقامة بناء واحد عليهما .

الاشارة / كتاب امانة سر المجلس البلدي رقم م/١٨ (٤٣٣٠/ب) - ٤٤٩ تاريخ ١٩٦٨/٤/١٠ .

المرفقات / نسختان من المخطط رقم م/٢٣٢٥٧ ونسختان من مخططات البناء المراد انشاؤه والمقدمة من مهندس المالكين .

تحية وبعد ،

بناء على طلب اللجنة الفنية في اجتماعها ال (٢٤٤) المنعقد بتاريخ ١٩٦٨/٤/٧ والمتضمن بحث طلب مالكي العقارين المذكورين اعلاه مع المهندس الموكل من قبلهم ، تفيدكم بأنه قد حضر لدينا المالك ومهندسه وجرى الاتفاق على الاتي /

أ - ان يقتطع بدون ثمن جزء من العقارين الموصوفين بالقسائم (٢+١) و (٣ - ٧) من المخطط رقم م/٢٣٢٥٧ من الجهة الغربية بعرض خمسة امتار على طول حد هذين العقارين وان يقتطع مثلث (٥٥٠٠م × ٥٥٠٠م) من زاوية الالتقاء مع الشارع الشمالي كما هو محدد باللون الازرق ولا حاجة لاقتطاع مثلث من زاوية الالتقاء مع الشارع الجنوبي (شارع ابن رشد) لتحسين الرؤيا حيث ان البناء المقترح انشاء عند تلك الزاوية يشمل مرر مستقوف في الطابق الارضي يمكن

١٩٦٧/١٩٦٦ والموافق عليها من قبل المجلس البلدي بقراره رقم (٦٥/٢٦/٤٢٣) ، المتخذ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١١ .

هذا ، وقد وردنا اخطار وزارة الاشغال العامة رقم ١٨٩٠-٣/٧ تاريخ ١٩٦٨/٤/٢٩ ، الذي يشير الى ان التاريخ المتوقع لطرح مناقصة طرق ومجاري امطار والمجاري الصحية لمنطقتي البدوية (القطعتين ٤٣) والفحيحيل هو ١٩٦٨/٧/١٥ والتاريخ المتوقع للمباشرة في العمل هو ١٩٦٩/١/١٥ وحيث انه يمر في هذا الطريق خط مجاري مياه امطار رئيسي يصل بين خطوط المجاري في البدوية والبحر وحيث ان سور سينما الفحيحيل يقع ضمن الطريق المذكور ، كما ويوجد عيشيش تعترض هذا الطريق وحيث ان هذا الجزء من الطريق غير منزوع الملكية ، لذلك نرجو عرض الموضوع على اللجنة المركزية لاتخاذ ما تراه مناسباً بهذا الشأن واعلامنا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخطط المساحي رقم م/١٨٠٠٨ والمخطط رقم م/٦٣٣٢ ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بما يلي /

١ - اصدار صيغة استملاك في الجزء الواقع ضمن حدود موقع ساحة سينما الفحيحيل .

٢ - العمل على ازالة العيشيش .

٣ - يسلم الموقع الى وزارة الاشغال ويبحث امر المساحة الاخرى غير المنزوعة الملكية عند دراسة مشاريع تقسيم الاراضي المجاورة .

٥ - (٦٨/١٥١٤) عقار ربيعة ربيعة الصالح السعد وزوجته لولوه وابنته سارة الواقع في حولي

تلي كتاب وكيل الوزارة المساعد لشؤون التسجيل العقاري مرجع ت - ١٠١٠/٥ - المؤرخ في ١٩٦٨/٥/٢٠ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه /

حضرة الفاضل مدير ادارة البلدية العام المحترم

تحية واحتراما وبعد ،

نشير الى كتاب ادارة نزع الملكية رقم آنم/ص - ١٣٩٦ تاريخ ١٩٦٨/٥/١٦ والذي تضمن ان الزيادة البالغة (٢م^٢) مترا مربعا في عقار السادة / ربيعه الصالح السعد وزوجته لولوه وابنته سارة بمنطقة حولي ، تعتبر ضمن القيمة المسموح بها لاصحاب العلاقة نظرا لان العقار المشتمل حدوده ظاهرة على المصورات الجوية لسنة ١٩٦٠ .

الرؤيا من خلاله هذا وباقتطاع الجزء المذكور يصبح ممر المشاة المحاذي للعقارين من الجهة الغربية شارعا تنظيما بعرض (١٥٠م) ومساحة هذا الجزء تبلغ حوالي (٣٣٧٥ م^٢) .

ب - ان يقدم مخططات للبناء على المساحة الباقية من العقارين بعد اقتطاع الجزء المذكور في (أ) اعلاه على ان تكون نسبة البناء ٥٠٪ من المساحة الاصلية للعقارين وبناء على ذلك فلا مانع تنظيما من دمج العقارين بوثيقة واحدة بعد الاقتطاع المذكور اعلاه والسماح بالبناء حسب مخططات البناء المرفقة والمبين عليها بالخط الازرق على الرسم الخاص بموقع البناء المقترح الجزء الذي وافق المالك على اقتطاعه بدون ثمن من الجهة الغربية للعقارين قيد البحث بعرض خمسة امتار .

نرجو عرض هذا الموضوع على اللجنة المركزية للنظر فيه .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس المهندسين
(التوقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخطط المساحي رقم م/٣٣٢٥٧ ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بالموافقة على طلب صاحب العلاقة آنف الذكر وفق الشروط الواردة في كتاب رئيس المهندسين المشار اليه اعلاه .

٧ - (٦٨/١٤١٠) طلب خلف مبارك الهيفي تخصيص القسيمة رقم (٦) من البلوك رقم (٤٣) في الفروانية له بدلا من القسيمة رقم (٨) في نفس البلوك .

تلي كتاب صاحب العلاقة المؤرخ في ١٩/٥/١٩٦٨ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه /

حضرة الفاضل مدير البلدية العام المحترم

تحية طيبة وبعد ،

ارجو التفضل بالموافقة والامر بما يلزم لتخصيص القسيمة رقم (٦) من البلوك رقم (٤٣) في منطقة الفروانية لي ، علما بان الجزء الاكبر من عقاري يقع ضمن القسيمة المذكورة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

خلف مبارك الخليفة الهيفي

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبعد البحث والدراسة ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بما يلي /

١ - تخصص القسيمة رقم (٦) من البلوك رقم (٤٣) في الفروانية لخلف مبارك الهيفي بدلا من القسيمة رقم (٨) والمخصصة له سابقا وذلك بعد ان تم استملاك العقار الواقع على القسيمة (٦) .

٢ - يلغى تبعا لذلك القرار رقم (م/ب/ل/٢٣٦/١٥/٦٧) المتخذ بتاريخ ١٠/٩/١٩٦٧ والمتضمن عدم الموافقة على التخصيص آنف الذكر ويعدل جدول توزيع قسائم البلوكين المشار اليهما اعلاه تبعا لذلك .

٨ - (٦٨/١٠٣٥) طلب شيخه رومي الفهد تامين عقارها

الواقع في العضيلية والمبين على المخطط رقم م/٢٥٦٧٩ .

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رمب/١ - ٤١١ المؤرخ في ١٨/٤/١٩٦٨ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه /

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع / طالب شيخه رومي الفهد تامين عقارها في العضيلية

الاشارة / كتاب المالكة تاريخ ٨/٤/١٩٦٨ .

المرفقات / كتاب المالكة المذكورة اعلاه .

نسخة من المخطط رقم م/٢٥٦٧٩ .

تحية وبعد ،

اشارة لطلب المالكة المذكورة اعلاه بشأن تامين عقارها الواقع في العضيلية والمجهز به المخطط رقم م/٢٥٦٧٩ ، نفيدكم بأن هذا العقار عبارة عن ارض خالية ويقع ضمن شارع مقرر لم يحدد موعد تنفيذه بعد ، علما بأن مساحة هذا العقار تبلغ (٢٣١٩ م^٢) ، والمالكة تملك هذا العقار بموجب الوثيقة رقم ٦٧/٧٦١٩ .

نرجو عرض طلب المالكة تامين عقارها المذكور على اللجنة المركزية للنظر فيه وتقرير اللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخطط المساحي رقم م/٢٥٦٧٩ ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية باجابة صاحب العلاقة بأنه سينظر في الطلب في السنة التي ينفذ فيها المشروع .

٩ - (٦٨/١٠٣٨) طلب حمد عبد الله الصالح فرز عقاره

الواقع في جليب الشيوخ والعائد له بموجب سند شراء مؤرخ في

٢٣/١٢/٦١ المنبثق عن سند ثابت التاريخ في ٢٩/٨/٥٩ عن

وثيقة رقم ٥٨/٤٤٧٧ لورثة الشيخ صباح ناصر الصباح .

تلي كتاب المدير المساعد للشئون الفنية مرجع آف/١/١٨ المؤرخ في ٦/٦/٤٦ - ٣٣١٨ ، المؤرخ في ٦/٤/١٩٦٨ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه /

حضرة الفاضل مدير البلدية العام المحترم ،

الموضوع / فرز عقار السيد حمد عبد الله الصالح بموجب سند شراء مؤرخ في ٢٣/١٢/٦١ منبثق عن سند ثابت التاريخ

في ٢٩/٨/١٩٥٩ عن وثيقة رقم ٥٨/٤٤٧٧ لورثة الشيخ صباح ناصر الصباح في جليب الشيوخ .

تحية وبعد ،

ان العقار موضوع طلب الفرز عبارة عن القسيتين (٢٢ + ٢٣) من المخطط م/٢٥٢٦٥ وهو عبارة عن بيت قائم بمساحة ٢٣١٢ يحدّه من الجهتين الشمالية والغربية طرق ومن الجهتين الشرقية والجنوبية عقارات سبق وان ارسل بها شهادات اوصاف بناء للتسجيل العقاري لاجل الفرز وحيث ان مساحة هذا العقار تقل عن ٢٤٠٠ الحد الأدنى المسموح به بموجب قرار المجلس البلدي رقم ٦١/٤/٦٦ المتخذ بتاريخ ٥/٢/١٩٦٦ .

يرجى التفضل بالاطلاع والايجاز بعرض الموضوع على اللجنة المختصة باللجنة المركزية لدراسة الطلب واتخاذ ما تراه مناسباً بشأنه ، علماً بأن قسماً من العقارات بالمخطط المذكور م/٢٥٢٦٥ والتي تزيد مساحتها عن ٢٤٠٠ قد صدرت بها وثائق تملك رسمية والقسم الباقي لا تزال اجراءات اصدار الوثائق في ادارة التسجيل العقاري وان العقار يعتبر مفروز بحكم الواقع .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

المدير المساعد للشئون الفنية
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبعد البحث والدراسة رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بالموافقة على فرز العقار آنف الذكر وذلك بحكم موقعة .

١٠ - (٦٨/١٠٤٢) طلب عبد الله الناصر الصقبي تميم

القسمة (٤) ما المخطط رقم م/١٩٦٨٨ التي هي جزء من عقاره الواقع في حولي .

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رمب/١ - ٤١٢ المؤرخ في ٢٠/٤/١٩٦٨ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه/

حضرة الفاضل مدير البلدية العام المحترم ،
الموضوع/ طلب عبد الله الناصر الصقبي تميم القسمة (٤) من المخطط رقم م/١٩٦٨٨ التي هي جزء من عقاره الواقع في حولي .

الاشارة/ كتاب صاحب العلاقة المؤرخ في ٢٤/٣/١٩٦٨ المرفقات/ صورة كتاب صاحب العلاقة المذكور اعلاه .
صورة من كل من الوثيقتين رقم (٦٨/٧٩) ورقم (٤١٦ / ٦٨)

نسختان من المخطط رقم م/١٩٦٨٨ ونسخة من المخطط ت/م/١١/٢/٢٦٣ - ب .

تحية وبعد ،

ان اصل عقار صاحب العلاقة بموجب الوثيقة رقم (٦٨/٧٩) المرفق صورة عنها هو عبارة عن القسيتين (٢٤ + ٤) من المخطط رقم م/١٩٦٨٨ المحددين باللون الاحمر وتقع القسمة (٢٤) منه ومساحتها (٢٥٣٠) ضمن القطعة التنظيمية (٢٠١) في حولي وقد خصص للمالك بدلا منها القسمة التنظيمية (١) من المخطط رقم ت/م/١١/٢/٢٦٣ - ب المحددة باللون الاصفر ومساحتها (٢٩٣٠) وكانت النتيجة ان يباع عليه (٢٤٠٠) كما هو مبين على السطر (١) من جدول توزيع قسائم هذا المخطط وقد تمت الاجراءات الادارية والمالية المتعلقة بتخصيص القسمة التنظيمية المذكورة وصدرت بها الوثيقة رقم (٦٨/٤١٦) المرفق صورة عنها ، اما القسمة (٤) من المخطط م/١٩٦٨٨ ومساحتها (٢٧٢) التي بقيت من اصل عقار المالك فتقتطع لشارع مقرر لم يتقرر موعد تنفيذه بعد ويطلب المالك بكتابه المذكور اعلاه تميم القسمة المذكورة .

نرجو عرض الموضوع هذا على اللجنة المركزية للنظر في طلب صاحب العلاقة تميم القسمة (٤) من المخطط رقم م/١٩٦٨٨ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخطط المساحي رقم م/١٩٦٨٨ والمخطط التنظيمي رقم ت/م/١١/٢/٢٦٣ - ب ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية باستملاك القسمة (٤) من المخطط رقم م/١٩٦٨٨ البالغة مساحتها (٢٧٢) وذلك في السنة المالية التي تنفذ فيها الطريق .

١١ - (٦٨/١٠٣٧) طلب سليمان الحمد الحشان فرز

القسمة (٤٣) من المخطط م/٢١٩١٦ في منطقة الفحيحيل وتسجيلها باسم مسفر بن زامل .

تلي كتاب المدير المساعد للشئون الفنية مرجع آف/١/٢٥ المؤرخ في ١٠/٤/١٩٦٨ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه/

حضرة الفاضل مدير البلدية العام المحترم
الموضوع/ طلب سليمان الحمد الحشان فرز القسمة (٤٣) من المخطط م/٢١٩١٦ وتسجيلها باسم مسفر بن زامل .
الارشارة/ كتابكم آف/١/٢٥/١٢/٢٠ - ٢٤٢٩ الموجه الى صاحب العلاقة والمؤرخ ٢٤/٣/١٩٦٨ .

تحية وبعد ،

١ - قدم السيد سليمان الحمد الحشان طلبا لفرز القسيمة (٤٣) من المخطط م/٢١٩١٦ وتسجيلها باسم مسفر بن زامل كما قدم صورة سند مؤرخ في ١٥/١٠/٦٦ مدعيا فيه انه باع القسيمة المذكورة منذ عشرين عاما على مسفر بن زامل المذكور .

٢ - العقار ظاهر في التصوير الجوي الا ان الملاحظات المدونة على المخطط م/٢١٩١٦ ، تنص على ان القسيمة (٣٤) هي جزء من الوثيقة ٥٢/٢٨٢ وان المالك هو سليمان الحمد الحشان .

وقد اتضح بالاطلاع على المخطط ان القسيمة (٤٣) تحيط بها القسائم التالية/

- ١ - من الشرق قسيمة (٤٤) والمالك عبد العزيز الفارس الدبوس بموجب وثيقة رقم (٦٤/٣٧٠٥) .
- ٢ - من الجنوب قسيمة (٤١) مسحت باسم مبارك بن عبد الغفير وارسل بها صيغة رقم ١٠٦٠٨ .
- ٣ - من الغرب طريق .

٤ - من الشمال قسيمة (٤٠) ويدعي بملكيتها سليمان الحمد الحشان ولكنها ليست جزءا من الوثيقة ٥٢/٢٨٢ .
ارجو الاحالة الى اللجنة المركزية للدراسة واتخاذ ما يلزم بهذا الشأن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

المدير المساعد للشئون الفنية
(التوقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخطط رقم م/٢١٩١٦ ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بالموافقة على طلب صاحب العلاقة آنف الذكر .

١٢ - (٦٨/١٠٤٦) طلب دهش خلف مساعد الخضاري

تأمين عقاره الواقع في ابرق خيطان .

تلي كتاب صاحب العلاقة المؤرخ في ٢٨/٤/٦٨ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه/

حضرة صاحب السعادة وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الموقر

ورئيس اللجنة المركزية للبلدية

تحية واحتراما وبعد ،

ارفع لمعاليتكم كتابي هذا راجيا التكرم والنظر اليه بعين العطف والحنان .

أنا المدعو دهش خلف مساعد الخضاري كويتي الجنسية واشتغل عاملا بوزارة الاشغال العامة ولي بيت في خيطان وثيقته مرهونة في بنك التسليف ومديون لبعض التجار وقد سبق ان

وضع للبيت الحالي الذي هو مسكني انا وعائلتي الكبيرة صيغة استملاك اسوة بمن شملهم الاستملاك من اهالي الكويت وللمنفعة العامة وبالتالي قرأت في الجريدة الرسمية ان اللجنة الفنية توصي بالغاء صيغة الاستملاك لثبوت اختلاف الواقع عن المعلومات .

يا سعادة الوزير ان بيتي الحالي كان خلفا لبيت كان صغيرا على سكنه وقد بعته واشترت من ثمنه هذه الارض التي اصبحت بيتا مرهون للبنك ولبعض التجار وكان البيت السابق الذي ادرج احصاء لي ولاسرتي به كان السابق وقد اجر على حتى انتهى بيتي الحالي ، لذا ، ارجو واسترحم النظر في حالتي ومراعاة لظروفي العائلية ارجو البحث والتحقيق حتى يظهر الحق .
واقبلوا فائق الاحترام ،

دهش خلف مساعد الخضاري

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبعد البحث ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بعدم امكانية الموافقة على الطلب لمخالفته استملاك بيوت السكن الخاص .

١٣ - (٦٨/١٠٦٦) طلب صالح يوسف النشيط ضم

قطعة ارض الى القسيمة رقم (٥) من المخطط رقم م/٦٣٥٢

والتي تفصل القسيمة المذكورة عن حدود عقاره المين على هذا المخطط والواقع في منطقة مشرف .

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رمب/١ - ٤١٣ المؤرخ في ٢٠/٤/١٩٦٨ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه/

حضرة مدير البلدية العام المحترم

الموضوع/ طلب صالح يوسف النشيط ضم قطعة ارض الى القسيمة (٥) من المخطط رقم م/٦٣٥٢ والتي تفصل القسيمة المذكورة عن حدود عقاره المين على هذا المخطط والواقع في منطقة مشرف .

الاشارة/ كتاب صاحب العلاقة المؤرخ في ٢٥/٣/١٩٦٨ .

المرفقات/ صورة كتاب صاحب العلاقة المذكور اعلاه .

نسختان من المخطط رقم م/٦٣٥٢ .

تحية وبعد ،

ان السيد صالح يوسف النشيط بكتابه المذكور اعلاه يطلب ضم قطعة الارض المحددة باللون الاخضر الى القسيمة (٥) من المخطط رقم م/٦٣٥٢ المحددة باللون الاحمر والتي تفصل القسيمة المذكورة عن حدود عقاره المين على هذا المخطط، علما بأن القسيمة (٥) قد تصرف صاحب العلاقة بيعها الى صالح النصر الله ، اما قطعة الارض المحددة باللون الاخضر التي يطلب ضمها فهي جزء من القسيمة (١٨) التي تركها المالك من اصل عقاره كطرق وساحات تخدم مصلحة القسائم المينة

عبد الرحمن مبارك تثنين عقارهما الواقع في العضيلىة والموصوف
على المخطط رقم م/٢٢٢٨٦ •
الاشارة/كتاب المالكين المؤرخ في ١٩٦٨/٤/٣ •
المرفقات/١ - الملف رقم آف/١٩/١/٢٤/٢٤ بكامل
اوراقه •

٢ - نسخة من المخطط رقم م/٢٢٢٨٦ •

تحية وبعد ،

ان المالكين يطلبان بكتابهما المذكور اعلاه تثنين عقارهما
قيد البحث الموصوف على المخطط رقم م/٢٢٢٨٦ وهو يقع في
العضيلية علما بأن البناء شرقي قديم من طابق واحد والسقف
شندل وتبلغ مساحته (٢٤٤٨ م^٢) والعقار يقع ضمن مشاريع عامة
لم يقرر موعد تنفيذها بعد •

نرجو عرض طلب المالكين تثنين عقارهما قيد البحث على
اللجنة المركزية للنظر فيه وتقرير اللازم •

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على
ضوء المخطط رقم م/٢٢٢٨٦ ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى
اللجنة المركزية باجابة اصحاب العلاقة بأنه سينظر في الطلب في
السنة المالية التي ينفذ فيها المشروع •

١٦ - (٦٨/١٠٧٢) طلب سليمان الجاسم العبد الله البت في
مستقبل الجزء المتبقي من عقاره والموصوف بالقسيمة (٢١) من

المخطط م/٢١٩٢٢ والواقع في فيلكا •

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رقم ب/١ - ٤٢٢
المؤرخ في ١٩٦٨/٤/٢٢ ، والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا
نصه /

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع / طلب السيد سليمان الجاسم العبد الله البت
في مستقبل المتبقي من عقاره الموصوف بالقسيمة (٢١) من
م/٢١٩٢٢ والواقع في فيلكا •

الاشارة/كتاب المالك المؤرخ في ١٩٦٨/٤/١٠ •
المرفقات/نسختان من المخطط رقم م/٢١٩٢٢ •

تحية وبعد ،

ان الجزء المتبقي من عقار السيد سليمان الجاسم العبد الله
عبارة عن القسيمة رقم (٢١) من المخطط رقم م/٢١٩٢٢
ومساحته تبلغ (٢٨٢٩١ م^٢) وهو عبارة عن حوطة فيها بناء بسيط
في الزاوية الشمالية الغربية مؤلفة من طابق واحد ، ويقع هذا
الجزء من العقار ضمن موقع مركز اجتماعي وثقافي تابع لوزارة
الشئون الاجتماعية والعمل (وذلك بموجب مشروع تنظيم قرية
فيلكا) الا انه لم يقرر موعد لتنفيذ المشروع على الموقع المذكور
بعد •

على المخطط المذكور والتي تصرف ببيع عدة قسائم منها على
آخرين ، وبما ان العقار بكامله يقع في منطقة مشرف جنوبي
الطريق الدائري الخامس في منطقة لم تنظم بعد ، لذلك لا يمكن
ابداء الرأى التنظيمي فيه •

نرجو الايعاز بما ترونه مناسباً •

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على
ضوء المخطط رقم م/٦٣٥٢ ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى
اللجنة المركزية باجابة صاحب العلاقة بأنه سينظر في الطلب عند
اقرار مشروع التنظيم التفصيلي للمنطقة التي يقع فيها العقار •

١٤ - (٦٨/١٠٦٧) طلب علي جمعان عباس فرز عقاره

الواقع في العضيلىة والمبين على المخطط رقم م/٢٥٥٧٠ •

تلي كتاب صاحب العلاقة المؤرخ في ١٩٦٨/٤/٢٠ والمتعلق
بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه /

حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس البلدى الموقر

بعد التحية ومزيد الاحترام ،

اني المستدعي علي جمعان عباس اطلب فرز العقار الواقع
على القسيتين الواقعتين في العضيلىة برقم المخطط ٢٥٥٧٠ والتي
هي باسم حمد محمد صالح النجدى والمحدودات بالحدود الاتية /

قبلة/عثمان محمد العثمان - شرق/علي اكبر ميرزا -
شمال/سكن ومن الشمال/سكن ومن الجنوب الشارع الرئيسي
والمجاور قد فرز له هذا ودمتم سالمين •

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

علي جمعان عباس

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على
ضوء المخطط رقم م/٢٥٥٧٠ ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى
اللجنة المركزية بعدم الموافقة على الطلب وتأكيذ القرار رقم
(م ب / ل م / ١٨ / ٢ / ٦٨) المتخذ بتاريخ ١١ / ٢ / ١٩٦٨ والمتضمن
عدم الموافقة على الفرز •

١٥ - (٦٨/١٠٧١) طلب محمد احمد عبد الله وعلي عبد الرحمن

مبارك تثنين عقارهما الواقع في العضيلىة والمبين على المخطط

رقم م/٢٢٢٨٦ •

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رقم ب/١ - ٤٢١
المؤرخ في ١٩٦٨/٤/٢٢ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه
وهذا نصه /

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع/طلب السيد محمد احمد عبد الله وعلي

ان صاحب العلاقة يطلب بموجب كتابه المؤرخ في ١٠/٤/٦٨ استعجال البت في مستقبل الجزء المتبقي من عقاره قيد البحث .

نرجو عرض الموضوع على اللجنة المركزية لاتخاذ القرار المناسب بخصوص طلب صاحب العلاقة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس المهندسين
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه وبحث مضمونه على ضوء المخطط رقم م/٢١٩٢٢ ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية باجابة صاحب العلاقة بانه سينظر في الطلب في السنة المالية التي ينفذ فيها المشروع .

١٧ - (٦٨/١٤٠٩)

(٢) المخطط الهيكلي لتوسعة قرية الفنطاس الشمالية والمحصورة

بين طريق الفحيحيل وتقاطع مع الطريق الساحلي .

ب (طلب سعادة احمد زيد السرحان السماح له بتقسيم عقاره

الواقع بالتوسعة المشار اليها في (٢) اعلاه والمبين على

المخطط رقم م/٢٥٤٧٤ .

تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رمب/٤١ - ٥٩٨ المؤرخ في ٧/٥/١٩٦٨ والمتعلق بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه /

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع/ (٢) المخطط الهيكلي لتوسعة قرية الفنطاس الشمالية والمحصورة بين طريق الفحيحيل وتقاطع مع الطريق الساحلي .

ب (طلب السيد احمد زيد السرحان بالسماح له بتقسيم عقاره الواقع بالتوسعة المشار اليها في (٢) اعلاه - بموجب المخطط رقم م/٢٥٤٧٤ .

تحية وبعد ،

اشير الى قرار اللجنة المركزية رقم (م/ل/٢٧/٤/٦٦) المتخذ بتاريخ ٥/٦/٦٦ المتضمن تنظيم المناطق الواقعة خارج حدود تنظيم القرى الساحلية من الفحيحيل حتى الفنطاس كم منطقة واحدة ، والى قرار اللجنة المركزية رقم (م/ل/١٦٨/١١/٢٦٧ المتخذ بتاريخ ٢/٧/١٩٦٧ بشأن مشاريع التقسيم الخاص في المنطقة الممتدة من دوار البدع حتى قرية الفحيحيل ، كما اشير الى كتاب السيد احمد زيد السرحان المؤرخ في ١٠/١٢/٦٨ والى كتاب السيد امين سر المجلس البلدي م/١٨ (٤٧٨٩) - ٢١٢ ، المؤرخ في ٣/٣/٦٨ ، وأود افادتكم اننا قمنا بدراسة التوسعة كجزء من منطقة القرى الساحلية ككل وجهنا بها الكروكي المرفق نسخة عنه والذي

بين بالاضافة الى هذه التوسعة قرية الفنطاس الحالية وقد هشرت باللون البني .

ان التوسعة هذه محصورة بين طريق الفحيحيل غربا والطريق الساحلي شرقا وحد تنظيم قرية الفنطاس الحالي جنوبا وهي مثلثة الشكل ابعادها التقريبية ١٠٠٠ × ٨٠٠ م ومساحتها حوالي ٤٠٠.٠٠٠ م^٢ تتوزع فيها ملكيات صغيرة المساحة بالقرب من طريق الفحيحيل ومتوسطة المساحة بالقرب من البحر . ولقد روعي عند تصميم هذه التوسعة انسجامها مع قرية الفنطاس وتوزيع استعمالات الاراضي فيها بربطها بشبكة من الطريق تعتبر مكملة للشبكة الحالية في القرية وقد دعي ذلك الى تعريض الشارع المحاذي لحد تنظيم - القرية من الناحية الشمالية من ٢٥ متر الى ٣٦ مترا والغاء استعمال امان هذا الطريق وجعلها استعمالا سكنيا ، كما دعي هذا التصميم الى استحداث مداخلين جديدين يتفرعان عن الطريق الساحلي والى موقع لروضة اطفال ومسجد ومخازن محلية وحديقة عامة حيث ان هذه التوسعة تساوي تقريبا مساحة وسكانا وحدة سكنية نموذجية .

ان هذه التوسعة وبموجب الكروكي المرفق نرى ان يتم تجزئة العقارات فيها على اساس نظام تقسيم وتجزئة الاراضي وعلى اساس سكن عائلة واحدة للقسيمة الواحدة وعلى ان تتراوح مساحة القسيمة الواحدة بين ١٠٠٠ م^٢ و ٢٧٥٠ م^٢ .

اننا اذ نرى ان تتم تجزئة هذه التوسعة بنفس مساحة القسائم المسموح بتجزئتها في القرية نهدف من وراء ذلك ان هذه التوسعة هي جزء من القرية الا ان وضعها بعيدة عن المركز التجاري والثقافي لها وشكلها الهندسي واطالقتها على طريقين اقليميين من طرق الكويت الكبرى قد حدى بنا ان نحافظ على كثافة سكنية منخفضة فيها ، لاسيما وانها من الناحيتين الشرقية والشمالية تتصل بمنطقة الشريط الساحلي حيث ان الكثافة منخفضة ومساحة القسيمة ٢٠٠٠ م^٢ ومخصصة لسكن عائلة واحدة للقسيمة الواحدة ونسبة هذا الاستعمال تؤمن الربط بين القرية الحالية ونسبة الاستعمال فيها والشريط الساحلي ونسبة الاستعمال فيه .

يرجى عرض موضوع هذه التوسعة كما بينت على كروكي التوسعة المرفق على اللجنة المركزية للدراسة وقرار ما تراه مناسباً بخصوصها وافادتنا لاجراء ما يلزم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس المهندسين
(التوقيع)

كما تلي كتاب رئيس مهندسي البلدية مرجع رمب/٤١ - ٦٧٧ المؤرخ في ٢٦/٥/١٩٦٨ والمتعلق ايضا بالموضوع المذكور اعلاه وهذا نصه /

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

(الموضوع/ أ) المخطط الهيكلي لتوسعة قرية الفنطاس الشمالية والمحصورة بين طريق القحاحيل وتقاطعها مع الطريق الساحلي .

ب) طلب السيد احمد زيد السرحان السماح له بتقسيم عقاره الواقع بالتوسعة المشار اليها في « أ » اعلاه بموجب المخطط رقم م/٢٥٤٧٤ .
تحية وبعد ،

الحاقاً بكتابنا مرجع رمب/٤١ - ٥٩٨ تاريخ ٦٨/٥/٧ وإشارة الى ما تضمنه كتاب امين سر المجلس البلدي مرجع رمب/٣٨/١١ - ٦٠٦ المؤرخ في ٦٨/٥/١١ ، بشأن الموضوعين « أ » و « ب » المشار اليهما اعلاه اود افادتكم اننا قد قمنا بتعديل التوسعة هذه وذلك حسب المخطط التعديلي المرفق .

يرجى عرض موضوع التوسعة قيد البحث على اللجنة المركزية لدراساتها واجراء ما تراه مناسباً وافادتنا بذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

رئيس المهندسين
(التوقيع)

بعد تلاوة الكتابين المثبت نصهما اعلاه وبحث مضمونهما على ضوء المخططات المرفقة رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بالموافقة على المخطط الهيكلي لتوسعة قرية الفنطاس الشمالية الخاصة بالجزء المحصور بين طريق القحاحيل وتقاطعها مع الطريق الساحلي وذلك كما بين على الكروكي المرفق بكتاب رئيس المهندسين مرجع رمب/٤١ - ٥٩٨ المؤرخ في ٦٨/٥/٧ المعدل جزء منه بالكروكي التعديلي المرفق بكتاب رئيس المهندسين مرجع رمب/٤١ - ٦٧٧ المؤرخ في ٦٨/٥/٢٦ .

١٨ - (١٠٤٩) عقار الشیخة لولوه الناصر الصباح الواقع في

الفروانية بموجب الوثيقة رقم (٥٢/٢٧٧٤) المجهز به المخطط رقم م/٢٤٧١٩ .

تلي كتاب مدير ادارة البناء مرجع أف/١٧/١/٢٣ - ٧٣٣١ المؤرخ في ١٧/٤/١٩٦٨ المتعلق بالموضوع المذكور اعلاه ، وهذا نصه -

حضرة السيد مدير البلدية العام المحترم

الموضوع - عقار الشیخة لولوه الناصر الصباح الواقع في الفروانية بموجب الوثيقة رقم (٥٢/٢٧٧٤) المجهزة به المخطط م/٢٤٧١٩ .

تحية وبعد ،

استناداً الى قرار اللجنة المركزية رقم (م/ل/٢/١) المتخذ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٠ فقد تمت الكتابة الى التسجيل العقاري لاعتماد المخطط م/٢٤٧١٩ مثلاً للوثيقة رقم (٥٢/٢٧٧٤) على ان تناول صاحبة العلاقة عما يجاوز مساحة الوثيقة وان توافق على تطبيق السعر على العقار قدر للموقع بناء على قرار المجلس الاعلى الخاص بتثمين منطقة الري دفعة واحدة .

افادت ادارة التسجيل العقاري بكتابها رقم ت ع - ٥/٦٨٩ تاريخ ٦٨/٣/٣١ ان وكيل المالكة المذكورة تقدم اليهم بكتابه المؤرخ في ١٩٦٨/٣/٢٦ طالباً سحب الوثيقة رقم (٥٢/٢٧٧٤) مع كتاب التنازل المؤرخ في ١٩٦٦/١٢/١٢ وقد اجيب الى طلبه .

نرفق اليكم ملف المعاملة المتعلق بالعقار موضوع البحث بكامل اوراقه راجين التفضل بالاطلاع والامر بما ترونه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

مدير ادارة البناء
(توقيع)

بعد تلاوة الكتاب المثبت نصه اعلاه ، وبعد البحث ، رأت اللجنة الفنية التوصية الى اللجنة المركزية بتأكيد القرار رقم (م/ل/٢/١) المتخذ بتاريخ ٦٨/١/٢٠ والذي يقضي باعتماد موقع العقار مثلاً للوثيقة رقم (٥٢/٢٧٧٤) على ان تتنازل صاحبة العلاقة عما يجاوز هذه المساحة وان توافق على ان يطبق بشأن العقار الاسعار التي قدرت لتثمين منطقة الري دفعة واحدة .

انفض الاجتماع في الساعة السابعة مساء

اعلان رقم (٦٨/٩٠)

يرجى من السيد وكيل سعادة الشيخ احمد الخالد الصباح مراجعة شعبة القطع التنظيمية في قسم المعاملات في ادارة المساحة بالبلدية مستصحبا وثيقة التملك الخاصة بعقار سعادة موكله المجاوره للعقار الذي يدعي بملكته السيد احمد عبدالله الشرهان في الجابرية وذلك للتوقيع على الكروكي الذي جهز للادعاء تمهيداً لاستكمال اجراءات التحقيق في الملكية .

هذا وسيتم نشر هذا الاعلان في العدد التالي من الجريدة الرسمية وستقوم البلدية بعدها باستكمال اجراءات تثبيت ملكية الادعاء دون ادنى مسؤولية عليها .

مدير البلدية العام

اعلان رقم (مب/٣٣/٦٨)

يرجى من السادة المدرجة اسماؤهم ادناه الحضور الى مكتب امانة سر المجلس البلدى خلال اوقات الدوام الرسمي لاستلام رسائل لهم تتعلق بمعاملاتهم مع المجلس .

الاسم

احمد جاسم محمد علي الجاركي
احمد عبد المحسن صالح الرشيد
خالد راشد ابراهيم العبد الله
خلف مساعد حمود حمود الحماد
حصه عبد الرزاق احمد المعتوق
حصه وعلي عاجل باطل البصير ومنيرة خلف
حسين علي بومطيع
حسين علي ارتي واحمد حسن الشطي
جمعية صندوق التوفير التعاونية
جاسم علي الشمالان السيف
جاسم محمد خالد يوسف المطوع
راشد وعبد الله محمد الشمالان
راشد مزيد السعد المعوشرجي
ربحي مجبل الصانع
رئيس مجلس ادارة جمعية الدعية التعاونية
سعود محمد العون
سعود مشلش طامي العجمي
سعود شعوان حويدر المطيري وولده غازي
سعود ناجم الجعيب
سعود جلال سعود السهلي
سالم العلي السالم
سعيد ناصر سعيد المريفع
سعد سعود منيف العجمي
سليمان الجاسم العبد الله
سارة عيدان جمعه
شركة بيان التجارية
صالح بن صياح
صالح ومحمد الحداد ومنيرة يوسف الحداد
صالح عبد الكريم خلف عسك
عبد الله الراشد العبد العزيز
عبد الله سالم المنشرح
عبد الله احمد يوسف القلاف
عبد الله خليفة علي حمد واخوانه
عبد العزيز سهيل فيحان بشير العرييد
عبيد سلمان ريا الشمري
عبد الوهاب السيد عبد المحسن وسليمان الصالح الفلاح
عوض ناصر مطني العنزي

الاسم

عباس عبد الله ميعوني
علي وعبد الله ابني حسين علي اكبر
علي جمعان عباس
علي حمد الريش
عبد النبي غلوم رضا قنديل
عبد الرحمن الشيخ جمعة آل جودر ورفاقة
فهاد وعامر ابني صمعان
فالح شبيب الوسمي
محمد الصلال الصلال
محمد وحسين عباس غلوم شرف
محمد جاسم الهدود
محمد عبد الله الروضان
محمد مطلق حسين السند
محمد حميدان الشمالان الهرشاني
محمد جاسم ادريس واخوانه
محمد احمد الرشيد
محمود عبد الله علي شبر
مبارك والي مصارع الخمسان
مرزوقه بتال ونيان سويلم وقيان هندي العازمي واخوانه
مجبل ناصر العريفان
موسى سليمان الموسى
مرزوق العبد الرحمن الصقر
ناصر ومليحه ولدى عبد الله المدعج المبارك
ناصر شنوف راجح
ورثة واطفال المرحوم عبد اللطيف الغربللي
هيف بن سعد الحجرف
يوسف ابراهيم الحوطي

اعلان رقم ٦٨/٩٢

عن اعمال هدم وازالة عقارات مستملكة ونقل
الانقاص والمخلفات الناتجة عنها الى المقالب
العمومية في المناقصة رقم ٦٨/٢١/٦٩ هـ

تدعو بلدية الكويت الى تقديم عطاءات عن اعمال هدم
وازالة عقارات مستملكة ونقل الانقاص والمخلفات الناتجة
عنها الى المقالب العمومية في المناقصة رقم ٦٨/٢١/٦٩ هـ
وبالشروط المبينة في وثائق هذه المناقصة .

والمتمهدون (افرادا كانوا او شركات) المقيدون بالسجل
التجاري والمسجلون لدى غرفة تجارة وصناعة الكويت لعام
١٩٦٨ يمكنهم الحصول على وثائق المناقصة من مكتب مدير
الشئون المالية بمبنى البلدية في اي وقت خلال ساعات الدوام
الرسمي اعتبارا من يوم الاحد الموافق ١٩٦٨/٧/٧ ، وذلك

مقابل دينار واحد يدفع الى صندوق البلدية وهذا المبلغ غير قابل للرد باى حال .

يبلغ التأمين الاولى المؤقت - /٣٠٠ دينار (فقط ثلاثمائة دينار لا غير) .

تودع مظاريف العطاءات في الصندوق الخاص المحفوظ بمكتب مدير الشؤون المالية بمبنى البلدية قبل الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الثلاثاء الموافق ١٦ يوليو سنة ١٩٦٨ .

وكل عطاء يصل بعد هذا الميعاد لا يلتفت اليه ، وللبلدية الحق في قبول او رفض اى عطاء دون ابداء الاسباب .

مدير البلدية العام

اعلان رقم ٦٨/٩٣

عن مزاييدة بيع قطع غيار سيارات غير مستعملة
فائضة عن حاجة البلدية رقم ٦٩/٦٨/٣

تدعو بلدية الكويت الى تقديم عطاءات في المزاييدة رقم ٦٩/٦٨/٣ عن بيع قطع غيار سيارات جديدة فائضة عن حاجتها ، وذلك عن طريق المزاييدة بالظرف المختوم وبالشروط والمواصفات المبينة في وثائق المزاييدة . والمتعهدون (افرادا كانوا او شركات) المقيدون بالسجل التجارى والمسجلون لدى غرفة تجارة وصناعة الكويت لعام ١٩٦٨ يمكنهم الحصول على وثائق وثائق وثائق من مكتب مدير الشؤون المالية بمبنى البلدية في اى وقت خلال ساعات الدوام الرسمية اعتبارا من يوم الاحد الموافق ١٩٦٨/٧/٧ وذلك مقابل دينار واحد يدفع الى صندوق البلدية ، وهذا المبلغ غير قابل للرد باى حال من الاحوال .

يبلغ التأمين الاولى مبلغ - /٥٠٠ دينار (فقط خمسمائة دينار كويتي لا غير) .

توضع مظاريف العطاءات في الصندوق الخاص المحفوظ بمكتب مدير الشؤون المالية بمبنى البلدية قبل الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاثنين الموافق ١٩٦٨/٧/٢٩ .

وكل عطاء يصل بعد هذا الميعاد لا يلتفت اليه ، وللبلدية الحق في قبول او رفض اى عطاء دون ابداء الاسباب .

مدير البلدية العام

اعلان رقم (٦٨/٩٤)

يرجى من حضرات المواطنين التالية اسمائهم مراجعة شعبة القطع التنظيمية في قسم المعاملات في ادارة المساحة بالبلدية مستصحين وثائق التملك الخاصة بعقاراتهم الواقعة ضمن القطعة التنظيمية (٤٠) مشروع (١٠٢) في حولى وذلك

لاستكمال الاجراءات المتعلقة بالقسائم المخصصة لهم ضمن القطعة انفة الذكر .

هؤلاء السادة هم

١ - شيخه البراك الصبيح واولادها

٢ - فهد جعفر عبد الله الجعفر

٣ - ابراهيم هبدان عبد الرحمن الهبدان

مدير البلدية العام

اعلان رقم (٦٨/٩٥)

يرجى من السيد عبد الله حسين الامير مراجعة شعبة القطع التنظيمية في قسم المعاملات في ادارة المساحة مستصحبا وثيقة التملك الخاصة بعقاره الواقع ضمن القطعة التنظيمية (٧٤) مشروع (٢٠٤) في السالمية وذلك لاستكمال الاجراءات المتعلقة بالقسائم المخصصة له ضمن القطعة انفة الذكر .

مدير البلدية العام

اعلان رقم ٦٨/٩٦

تنفيذا لقرار اللجنة المركزية رقم ٦٥/١٦/٢٣٠ المتخذ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٥ وبناء على مراقبة اللجنة الفنية المكلفة بدراسة طلبات المهندسين المصرح لهم بالتوقيع على مخططات البناء بكتابها رقم أف/٢/١٥/٣٠٥٧ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٢ ، لقد تقرر ادراج المهندسين التالية اسمائهم في سجل المهندسين المصرح لهم بالتوقيع على مخططات البناء .

السيد فريد نعيم كومري

السيد عبد الرحمن عبد النبي صدقه

السيد عز الدين خليل

مدير البلدية العام

ديوان الموظفين

جاءنا من ديوان الموظفين مايلي : -

يعلن ديوان الموظفين عن حاجة وزارة البريد والبرق والهاتف الى عدد من الشباب الكويتيين ممن أنهموا مرحلة الدراسة المتوسطة للاحاقهم بدورة تدريبية على أعمال الاسلكي (التلكس) .

فعلى من يرغب بالاشتراك في هذه الدورة أن يتقدم الى مراقبة الاختيار بديوان الموظفين بالمستندات التالية :

أولا - شهادة الجنسية الكويتية .

ثانيا - المؤهل الدراسي .

وتقبل الطلبات حتى نهاية الدوام الرسمي من يوم الاثنين

١٩٦٨/٧/٢٢ .

رئيس الديوان

لجنة المناقصات المركزية

وقائع اجتماع لجنة المناقصات المركزية الـ (٤٨)
المنعقد صباح يوم الاثنين الموافق ١٧/٤/١٩٦٨

الحضور السادة ،			رئيس اللجنة		
عبد المحسن سعود الزين			نائب الرئيس		
عبد الرزاق سلطان أمان			عضو		
ابراهيم عبد العزيز مقهوي			عضو		
حسين العلي عبد المحسن			عضو		
علي عبد اللطيف الجسار			عضو/ممثل وزارة المالية والنفط		
حمد الرشود السالم			عضو/ممثل ادارة الفتوى والتشريع		
فتحي الزناتي			امين سر اللجنة		
علي حسين العيسى			وقد تغيب عن حضور الاجتماع السيد ابراهيم يعقوب الهاجري لوجوده خارج البلاد .		
			افتتح الاجتماع الساعة التاسعة صباحا		
١ - مناقصة توريد قرطاسية وادوات مكتبية - الجمارك والموانيء					
٤/٣ج -					
اطلعت اللجنة على جدول اسعار المناقصة المذكورة اعلاه ، وكانت الاسعار المقدمة كما يلي .					
رقم الصنف	١	٢	٣		
عبد الوهاب السيد هاشم	الرجيب وشريكه	شركة المطبعة العصرية ومكتباتها	فلس / دينار	فلس / دينار	فلس / دينار
الفربللي					
١ - ١٢٠ -	١٥٠ -	١٣٥ -			
٢ - ١٢٥ -	١٤٨ -	١٣٥ -			
٣ - ١٣٠ -	٤٥٠ -	١٨٥ -			
٤ - ١٣٥ -	٤٥٠ -	١٩٥ -			
٥ - ٥٥٠ -		٣٤٥ -			
٦ - ٢٠٠ -	٣٢٠ -	١٧٥ -			
٧ - ١٨٠ -	١٠٠ -	١٦٠ -			
٨ - ١٩٠ -	٢١٠ -	٢٠٠ -			
٩ - ١١٠ -	١٣٠ -	١٢٣ -			
١٠ - ٢٣٠ -	١٧٥٠ -	١٦٢٥ -			
		٥٧٥ -			
رقم الصنف	٤	٥	٦		
شركة المطبعة العصرية ومكتباتها	مكتبة الامل	دار الكتاب العربي	فلس / دينار	فلس / دينار	فلس / دينار
١ - ١٥٠ -					
٢ - ١٥٠ -					
٣ - ٤١٥ -					
٤ - ٣٩٠ -					
٥ - ٢٢٥ -					
٦ - ٢٢٥ -					
٧ - ٢٠٠ -					
٨ - ٢١٥ -					
٩ - ٢٠٢ -					
١٠ - ٦٩٤ -					
١١ - ٧٥٠ -					

وبعد الاطلاع على الاسعار المبينة اعلاه قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٨/٨٩٤) احالة وثائق العطاءات المقدمة الى وزارة المالية والنفط (الجمارك والموانيء) لدراستها وتقديم التوصيات اللازمة في شأنها خلال (١٥) يوما من تاريخ اشعارها ، وعلى الوزارة ان تؤكد في توصيتها الى اللجنة بان الميزانية تسمح بالصرف على هذه المناقصة .

٢ - مناقصة توريد ورق ومواد لطباعة الخرائط - بلدية الكويت
رقم ٦٩/٦٨/٣ .

اطلعت اللجنة على جدول اسعار المناقصة المذكورة اعلاه ، وكانت الاسعار المقدمة كما يلي .

الرقم	اسم المتعهد	البند (١)	البند (٢)
فلس / دينار	فلس / دينار	فلس / دينار	فلس / دينار
١ - ٧١٢ -	٥٩٧ -	١٢٠ -	١٢٥ -
٢ - ٦٨٠ -	٥١٣ -	١٣٥ -	١٤٨ -
٣ - ٥٩٤ -	٤٤٦ -	١٨٥ -	٤٥٠ -
٤ - ٦٤٦ -	٤٨٤ -	١٩٥ -	٤٥٠ -
٥ - ٥٩٠ -	٤٣٥ -	٣٤٥ -	
٦ - ٦١٦ -	٤٩٠ -	١٧٥ -	٣٢٠ -
٧ - ٦٢٦ -	٤٦٨ -	١٦٠ -	١٠٠ -
٨ - ١٩٠ -	٢١٠ -	٢٠٠ -	٢١٠ -
٩ - ١١٠ -	١٣٠ -	١٢٣ -	١٣٠ -
١٠ - ٢٣٠ -	١٧٥٠ -	١٦٢٥ -	١٧٥٠ -
١١ - ٥٧٥ -			

وبعد الاطلاع على الاسعار المبينة اعلاه قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٨/٨٩٥) احالة وثائق العطاءات المقدمة الى بلدية الكويت لدراستها وتقديم التوصيات اللازمة في شأنها خلال (١٥) يوما من تاريخ اشعارها ، وعلى البلدية ان تؤكد في توصيتها الى اللجنة بان الميزانية تسمح بالصرف على هذه المناقصة .

٣ - مناقصة توريد عدد آلات للكلية الصناعية - وزارة التربية	٦ - مناقصة طريق ومجارى صحية في بنيد القار - وزارة الاشغال																																
<p>٢٨/٤٢٠ -</p> <p>فتحت مظاريف المناقصة المذكورة اعلاه ، ونظرا لصعوبة تفريرها في نفس الاجتماع لتعدد بنودها ، لذا قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٨/٨٩٦) تكليف مندوب وزارة التربية ومساعدة موظفي امانة السر للقيام بتفريغها ومن ثم عرضها على اللجنة لاتخاذ ما تراه مناسباً بشأنها .</p>	<p>العامه - اطم/ط/١٠٤٠ -</p> <p>فتحت مظاريف المناقصة المذكورة اعلاه بحضور السيد وليم شحير مندوب وزارة الاشغال العامة ، وكانت الاسعار المقدمة كما يلي . -</p>																																
<p>٤ - مناقصة توريد حبوب وبهارات - وزارة الدفاع - ود/م/٦٨/٤٠</p>	<table border="1"> <thead> <tr> <th>اسم المتعهد</th><th>المبلغ المعروض فلس / دينار</th></tr> </thead> <tbody> <tr><td>١ - شركة الاتحاد العربي للمقاولين</td><td>٦٠٠.٦٤/٢٥٧</td></tr> <tr><td>٢ - شركة رائية للتجارة والمقاولات</td><td>٥٧٨١٤/٠.٤٠</td></tr> <tr><td>٣ - شركة الانشاءات والطرق (باركو)</td><td>٧٤٦٢٣/١٨٠</td></tr> <tr><td>٤ - مؤسسة حمد الصالح الحميضي</td><td>٨٥٦٨٥/٥٠٠</td></tr> <tr><td>٥ - شركة علي الصايغ للمقاولات</td><td>٦٧١٣٩/٥٠٠</td></tr> <tr><td>٦ - شركة التجهيز والبناء</td><td>٦١٠٢٦/٤٩٠</td></tr> </tbody> </table>	اسم المتعهد	المبلغ المعروض فلس / دينار	١ - شركة الاتحاد العربي للمقاولين	٦٠٠.٦٤/٢٥٧	٢ - شركة رائية للتجارة والمقاولات	٥٧٨١٤/٠.٤٠	٣ - شركة الانشاءات والطرق (باركو)	٧٤٦٢٣/١٨٠	٤ - مؤسسة حمد الصالح الحميضي	٨٥٦٨٥/٥٠٠	٥ - شركة علي الصايغ للمقاولات	٦٧١٣٩/٥٠٠	٦ - شركة التجهيز والبناء	٦١٠٢٦/٤٩٠																		
اسم المتعهد	المبلغ المعروض فلس / دينار																																
١ - شركة الاتحاد العربي للمقاولين	٦٠٠.٦٤/٢٥٧																																
٢ - شركة رائية للتجارة والمقاولات	٥٧٨١٤/٠.٤٠																																
٣ - شركة الانشاءات والطرق (باركو)	٧٤٦٢٣/١٨٠																																
٤ - مؤسسة حمد الصالح الحميضي	٨٥٦٨٥/٥٠٠																																
٥ - شركة علي الصايغ للمقاولات	٦٧١٣٩/٥٠٠																																
٦ - شركة التجهيز والبناء	٦١٠٢٦/٤٩٠																																
<p>فتحت مظاريف المناقصة المذكورة اعلاه ، ونظرا لصعوبة تفريرها في نفس الاجتماع لتعدد بنودها ، لذا قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٨/٨٩٧) تكليف مندوب وزارة الدفاع ومساعدة موظفي امانة السر للقيام بتفريغها ومن ثم عرضها على اللجنة لاتخاذ ما تراه مناسباً بشأنها .</p>	<p>وبعد الاطلاع على الاسعار المبينة اعلاه قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٨/٨٩٩) احالة وثائق العطاءات المقدمة الى وزارة الاشغال العامة ليقوم الفنيون بدراساتها وتقديم التوصيات اللازمة في شأنها خلال (١٥) يوما من تاريخ اشعارها، وعلى الوزارة ان تؤكد توصيتها الى اللجنة بأن الميزانية تسمح بالصرف على هذه المناقصة .</p>																																
<p>٥ - مناقصة تسوية وتبليط ارضية ودورات في شوارع مختلفة - وزارة الاشغال العامة - اطم/ط/٧٨/٠</p>	<p>٧ - مناقصة انشاء وانجاز مستوصف نموذجي بالشرق - وزارة الاشغال العامة / م/ - ٢٤/٦٧٠</p>																																
<p>فتحت مظاريف المناقصة المذكورة اعلاه بحضور السيد وليم شحير مندوب وزارة الاشغال العامة ، وكانت الاسعار المقدمة كما يلي . -</p>	<p>فتحت مظاريف المناقصة المذكورة اعلاه بحضور السيد وليم شحير مندوب وزارة الاشغال العامة ، وكانت الاسعار المقدمة كما يلي . -</p>																																
<table border="1"> <thead> <tr> <th>اسم المتعهد</th><th>المبلغ المعروض فلس / دينار</th></tr> </thead> <tbody> <tr><td>١ - شركة الانشاءات والطرق (باركو)</td><td>٥٨٣٣٨/٧٥٠</td></tr> <tr><td>٢ - عبد الحميد يوسف العيسى</td><td>٦٢٤٩٥/٠٠٠</td></tr> <tr><td>٣ - شركة الاتحاد العربي للمقاولين</td><td>٥١٠.٢٣/٤٥٠</td></tr> <tr><td>٤ - انشاءات عزيز</td><td>٤٨٤٤٠/٠٠٠</td></tr> <tr><td>٥ - مؤسسة الهاني للانشاءات والتجارة</td><td>٤٨٤٣٠/٠٠٠</td></tr> <tr><td>٦ - شركة العثمان للتجارة والمقاولات</td><td>٤٦٥٨٤/٠٠٠</td></tr> <tr><td>٧ - محمد عبد المحسن الخرافي</td><td>٥١٥٦٠/٠٠٠</td></tr> <tr><td>٨ - شركة دشتي للبناء العامة</td><td>٤٩٨٨٧/٥٠٠</td></tr> <tr><td>٩ - شركة العميري والتجارة</td><td>٦١٣٥٤/٠٠٠</td></tr> <tr><td>١٠ - عبد الرحمن المشعان واخوانه</td><td>٥٣٩٦٠/٠٠٠</td></tr> <tr><td>١١ - شركة برهان الكويتية</td><td>٦١٥٢٥/٠٠٠</td></tr> </tbody> </table>	اسم المتعهد	المبلغ المعروض فلس / دينار	١ - شركة الانشاءات والطرق (باركو)	٥٨٣٣٨/٧٥٠	٢ - عبد الحميد يوسف العيسى	٦٢٤٩٥/٠٠٠	٣ - شركة الاتحاد العربي للمقاولين	٥١٠.٢٣/٤٥٠	٤ - انشاءات عزيز	٤٨٤٤٠/٠٠٠	٥ - مؤسسة الهاني للانشاءات والتجارة	٤٨٤٣٠/٠٠٠	٦ - شركة العثمان للتجارة والمقاولات	٤٦٥٨٤/٠٠٠	٧ - محمد عبد المحسن الخرافي	٥١٥٦٠/٠٠٠	٨ - شركة دشتي للبناء العامة	٤٩٨٨٧/٥٠٠	٩ - شركة العميري والتجارة	٦١٣٥٤/٠٠٠	١٠ - عبد الرحمن المشعان واخوانه	٥٣٩٦٠/٠٠٠	١١ - شركة برهان الكويتية	٦١٥٢٥/٠٠٠	<table border="1"> <thead> <tr> <th>اسم المتعهد</th><th>المبلغ المعروض فلس / دينار</th></tr> </thead> <tbody> <tr><td>١ - مؤسسة سعود و ابراهيم العبد الرزاق</td><td>٨٧٢٣٣/٤٩٠</td></tr> <tr><td>٢ - مؤسسة مصانع الدبوس</td><td>٨٩٠.٩٦/٢٩٥</td></tr> <tr><td>٣ - شركة دشتي للبناء العامة</td><td>١٠٣٩٨٠/٠.٩٤</td></tr> </tbody> </table>	اسم المتعهد	المبلغ المعروض فلس / دينار	١ - مؤسسة سعود و ابراهيم العبد الرزاق	٨٧٢٣٣/٤٩٠	٢ - مؤسسة مصانع الدبوس	٨٩٠.٩٦/٢٩٥	٣ - شركة دشتي للبناء العامة	١٠٣٩٨٠/٠.٩٤
اسم المتعهد	المبلغ المعروض فلس / دينار																																
١ - شركة الانشاءات والطرق (باركو)	٥٨٣٣٨/٧٥٠																																
٢ - عبد الحميد يوسف العيسى	٦٢٤٩٥/٠٠٠																																
٣ - شركة الاتحاد العربي للمقاولين	٥١٠.٢٣/٤٥٠																																
٤ - انشاءات عزيز	٤٨٤٤٠/٠٠٠																																
٥ - مؤسسة الهاني للانشاءات والتجارة	٤٨٤٣٠/٠٠٠																																
٦ - شركة العثمان للتجارة والمقاولات	٤٦٥٨٤/٠٠٠																																
٧ - محمد عبد المحسن الخرافي	٥١٥٦٠/٠٠٠																																
٨ - شركة دشتي للبناء العامة	٤٩٨٨٧/٥٠٠																																
٩ - شركة العميري والتجارة	٦١٣٥٤/٠٠٠																																
١٠ - عبد الرحمن المشعان واخوانه	٥٣٩٦٠/٠٠٠																																
١١ - شركة برهان الكويتية	٦١٥٢٥/٠٠٠																																
اسم المتعهد	المبلغ المعروض فلس / دينار																																
١ - مؤسسة سعود و ابراهيم العبد الرزاق	٨٧٢٣٣/٤٩٠																																
٢ - مؤسسة مصانع الدبوس	٨٩٠.٩٦/٢٩٥																																
٣ - شركة دشتي للبناء العامة	١٠٣٩٨٠/٠.٩٤																																
<p>وبعد الاطلاع على الاسعار المبينة اعلاه ، قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٨/٨٩٨) احالة وثائق العطاءات المقدمة الى وزارة الاشغال العامة ليقوم الفنيون بدراساتها وتقديم التوصيات اللازمة في شأنها خلال (١٥) يوما من تاريخ اشعارها ، وعلى الوزارة ان تؤكد في توصيتها الى اللجنة بأن الميزانية تسمح بالصرف على هذه المناقصة .</p>	<p>٨ - مناقصة استئجار سيارات متنوعة لوزارة البريد والبرق والهاتف - ب.ب.هـ/ ١٠ -</p> <p>فتحت مظاريف المناقصة المذكورة اعلاه ، وكانت الاسعار المقدمة كما يلي . -</p>																																

الرقم اسم المتعهد	بو كس فلس/دينار	صالون فلس/دينار	وانيت فلس/دينار
١ - مؤسسة نهضة الخليج الزراعية	١/٧٤٤	١/٦٤٣	١/٨١٠
٢ - عبد العزيز محمد السديراوي	١/٧١٩	١/٦٢٥	١/٨١٨
٣ - شركة الهوري التجارية	١/٦٨٠	١/٥٨٠	١/٨٥٩
٤ - عبد علي رحيم	١/٦٧٥	١/٥٧٠	١/٣٨٠
٥ - مناع علي المناع العجمي	١/٦٩٧	١/٥٩٧	١/٨٥٠

الرقم	٤ لوري فلس/دينار	٥ مان فلس/دينار	٦ جيب فلس/دينار	٧ كرين فلس/دينار
١ - ٣/١٨٠	١/٧٩٠	٢/١١٥	٢/٤٣٠	
٢ - ٢/٩٥٠	١/٩٥٠	١/٩٥٠	٧/٥٠٠	
٣ - ٢/٩٨٠	-/٩٩٩	١/٩٨٠	٢/٥٩٩	
٤ - ٢/٨٥٠	١/٧٠٠	١/٩٠٠	٤/٩٠٠	
٥ - ٣/٠٠٠	١/٧٠٠	١/٩٥٠	٥/٠٠٠	

وبعد الاطلاع على الاسعار المبينة اعلاه ، قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٨/٩٠١) عملاً بأحكام قانون المناقصات العامة ترسية المناقصة على اقل المتقدمين سعراً كما يلي . -

البند عدد السيارات	المناقص الفائز	الاجرة اليومية فلس / دينار
١ - بوكس ٢٢	عبد علي رحيم	١/٦٧٥
٢ - صالون ٦٠	عبد علي رحيم	١/٥٧٠
٣ - وائيت ٢٠٠	مؤسسة نهضة الخليج الزراعية	١/٨١٠
٤ - لورى ٤	عبد علي رحيم	٢/٨٥٠
٥ - فان ١	شركة الهورى التجارية	-/٩٩٩
٦ - جيب ١٢	عبد علي رحيم	١/٩٠٠
٧ - كرين ١	مؤسسة نهضة الخليج الزراعية	٢/٤٣٠

٩ - مناقصة توريد اشربة الكترونية - وزارة الارشاد والانباء - ٦٩/٦٨/١ .

فتحت مظاريف المناقصة المذكورة اعلاه ، وكانت الاسعار المقدمة كما يلي . -

الاجمالي فلس/دينار	
٢٩٠٧٧/٩٥٠	١ - خدمات الملاحة المتحدة
٣٢٧٥٥/٢٠٠	٢ - علي وحزمة عبد العزيز الحميدى
٣٠٣٤٧/٢٥٥	٣ - عبد الحميد منصور المزيدي
٣٠٥٨٥/٩٥٠	٤ - قرطاسية الكويت
٢٨٩٥٠/٠٠٠	٥ - بدر احمد الخرافي
٢٧٠٥٠/٠٠٠	٦ - بدر احمد الخرافي
٢٩٨٠٠/٠٠٠	٧ - خدمات الملاحة المتحدة

وبعد الاطلاع على الاسعار المبينة اعلاه ، قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٨/٩٠٢) احالة وثائق العطاءات المقدمة الى وزارة الارشاد والانباء ليقوم الفنيون بدراستها وتقديم التوصيات اللازمة في شأنها خلال (١٥) يوما من تاريخ اشعارها ، وعلى الوزارة ان تؤكد في توصيتها الى اللجنة بان الميزانية تسمح بالصرف على هذه المناقصة .

١٠ - مناقصة انشاء وانجاز ثلاثة مساجد في الجهراء ، الشعب والسالية ، وزارة الاشغال العامة - ٢/٧٨/٦٦ .

بحث اللجنة كتاب وزارة الاشغال العامة مرجع ٤١/٣/١٢/٤ - ٥٤٦٣ ، المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١ والمتضمن نتيجة دراسة عروض المناقصة المذكورة اعلاه ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٨/٩٠٣) عملاً بأحكام قانون المناقصات العامة ترسية المناقصة موضوع البحث على السادة شركة الفهد للتجارة والمقاولات (اقل المتقدمين سعراً) بمبلغ (٩٢٩٩٧/٠٣٠) ذلك (وذلك بعد انسحاب السادة شركة الرومي للتجارة والمقاولات .

١١ - مناقصة انشاء وانجاز استوديوهات واجراء تعديلات

بمبنى الاذاعة - وزارة الاشغال العامة - ق/ص - ٦٨/٦٧/٢٧ .

بحث اللجنة كتاب وزارة الاشغال العامة مرجع ٢٧/٣/٩ - ٥٩٦٥ ، المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١٢ والمتضمن نتيجة دراسة عروض المناقصة المذكورة اعلاه ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٨/٩٠٤) عملاً بأحكام قانون المناقصات العامة ترسية المناقصة موضوع البحث على السادة مؤسسة مصانع الدبوس (اقل المتقدمين سعراً) بمبلغ (١٤١٠٧/٢٠٠) ذلك .

١٢ - مناقصة انشاء سد تراي امام مدينة الصباحية - وزارة الاشغال العامة - اطم/ط/١٠٠٦ .

بحث اللجنة كتاب وزارة الاشغال العامة مرجع م/٤/١٠٦ ط - ٥٩٦٣ المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١٢ والمتضمن نتيجة دراسة عروض المناقصة المذكورة اعلاه ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٨/٩٠٥) عملاً بأحكام قانون المناقصات العامة ترسية المناقصة موضوع البحث على السادة مؤسسة حمد المساعد الانشائية (اقل المناقصين سعراً) بمبلغ (٨٠٠/٠٠٠) د.ك .

١٣ - مناقصة توريد اضمدة جراحية - وزارة الصحة العامة - مخ/ط/٦٨/٤ .

بحث اللجنة كتابي وزارة الصحة العامة رقم مخ/ط/٦٨/٤ - ٢٢٥٣٨ المؤرخ في ١٩٦٨/٦/٥ ، مخ/ط/٦٨/٤ - ٢٣٤٤٦ المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١٣ والمتعلق بالمناقصة المذكورة اعلاه ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٨/٩٠٦) ما يلي . -

أ - استبعاد عطاء السادة مؤسسة بهمن التجارية للبند رقم (١٠) لعدم تقديم عينة .
ب - اعتبار العطاء المقدم من السادة بيت الكويت للبند (١٤) عطاء وحيداً قررت اللجنة قبوله باجماع آراء الاعضاء الحاضرين عملاً بنص المادة (٤٨) من القانون .

ج - تعديل السعر الاجمالي للبند (١٦) الذي سبق ورسى على السادة مؤسسة المعجل للأدوية بحيث يصبح (٧٥٠/٢٩٧٦٥) ذلك (بدلا من (٢٩٧٩٥/٧٥٠) ذلك) .

د - تعديل كميات البنود ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ التي تمت ترسيته على السادة بيت الكويت بحيث تصبح كما يلي . -

البند	الكمية
٤٨	٥٦٠٤
٤٩	٦٥٠٤
٥٠	٦٥٠٤
٥١	٦٥٠٤

١٤ - مناقصة توريد مستحضرات - وزارة الصحة العامة - مخ/ط/٦٨/٣ .

بحث اللجنة كتاب وزارة الصحة العامة رقم مخ/ط/٦٨/٣ - ٢٣٤٣٩ المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١٣ والمتضمن نتيجة دراسة العروض المقدمة للبندين ٤ ، ٦ التابعين للمناقصة المذكورة اعلاه ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٨/٩٠٧) عملاً بأحكام قانون المناقصات العامة ترسية البندين المذكورين على اقل المتقدمين سعراً كما يلي . -

البند الكمية	المنافس الفائز	السعر فلس/دينار
٤ ١٤٠٠٠	عبر الشرق للتجارة والمقاولات	٦٠٢/-
٦ ٨٠٠٠	عبر الشرق للتجارة والمقاولات	٨٣٢/-

افتتح الاجتماع الساعة التاسعة صباحا

١ - مناقصة توريد لحوم وفاكهة وبيض - وزارة التربية - ٤٤/ع٢

فتحت مظاريف المناقصة المذكورة اعلاه ، لصعوبة تفريغها في نفس الاجتماع لتعدد بنودها ، لذا قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٩/٩١٢) تكليف مندوب وزارة التربية ومساعدة موظفي امانة السر للقيام بتفريغها ومن ثم عرضها على اللجنة لاتخاذ مآثره مناسبة بشأنها .

٢ - مناقصة توريد معلبات ومواد غذائية - وزارة الدفاع - ٦٨/٣/ود

فتحت مظاريف المناقصات المذكورة اعلاه ونظرا لصعوبة تفريغها في نفس الاجتماع لتعدد بنودها ، لذا قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٩/٩١٣) تكليف مندوب وزارة الدفاع ومساعدة موظفي امانة السر للقيام بتفريغها ومن ثم عرضها على اللجنة لاتخاذ مآثره مناسبة بشأنها .

٣ - مناقصة توريد سيارات - وزارة التربية - ٥١/ع٢

فتحت مظاريف المناقصة المذكورة اعلاه ، وكانت الاسعار المقدمة كما يلي .

اسم المتعهد	المبلغ المعروض سيارات جيب فلس / دينار
١ - عبد المحسن عبد العزيز البابطين	٨٥٤/٠٠٠
٢ - محمد الناصر السابر وأولاده	٩٢٢/٥٠٠

وبعد الاطلاع على الاسعار الميمنة اعلاه ، قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٩/٩١٤) احالة وثائق العطاءات المقدمة الى وزارة التربية للراستها وتقديم التوصيات اللازمة في شأنها خلال (١٥) يوما من تاريخ اشعارها ، وعلى الوزارة ان تؤكد في توصيتها بان الميزانية تسمح بالصرف على هذه المناقصة .

٤ - مناقصة انشاء وانجاز مركز ضاحية بالمديلية - ٨٣/٦٦ - ٢/م

فتحت مظاريف المناقصة المذكورة اعلاه بحضور السيد محمد الضميري مندوب وزارة الاشغال العامة ، وكانت الاسعار المقدمة كما يلي .

اسم المتعهد	المبلغ المعروض فلس / دينار
١ - شركة الخالد للهندسة والمقاولات	٦٨٥ / ٣٩٩
٢ - مؤسسة الهاني للانشاء والتجارة	٥٩٥ / ٣٧٧

وبعد الاطلاع على الاسعار الميمنة اعلاه قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٩/٩١٥) احالة وثائق العطاءات المقدمة الى وزارة الاشغال العامة ليقوم الفنيون بدراستها وتقديم التوصيات اللازمة في شأنها خلال (١٥) يوما من تاريخ اشعارها وعلى الوزارة ان تؤكد في توصيتها الى اللجنة بان الميزانية تسمح بالصرف على هذه المناقصة .

٥ - مناقصة توريد حبوب وبهارات لوزارة الدفاع - ٦٨/٤/ود

اطلعت اللجنة على جدول اسعار المناقصة المذكورة اعلاه ، وكانت الاسعار المقدمة كما يلي .

١٥ - المراسلات

١ - بحثت اللجنة كتاب وزارة الاشغال العامة مرجع ٥/٥/٩ ص - ٥٩٦٦ ، المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١٢ والمتعلق بطلب الاذن لاصدار اوامر تغييرية بالحذف والاضافة على عقد تمديد مجاري صحية في الجهرة - عقد اطم/ص/٥ ، بحيث تصبح نسبة الحذف ٦٧٩٥٪ من قيمة المذكور ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٨/٩٠٨) الموافقة على الطلب المذكور .

ب - بحثت اللجنة كتاب وزارة الارشاد والانباء اشارة وا/س/م/١٦٥٣/٣٥ المؤرخ في ١٩٦٨/٢/٣ والمتعلق بطلب الاذن لدفع مبلغ (١٤٨/٩/١١ ج استرليني) اجور شحن اضافية على عقد مناقصة توريد ورق وظروف رقم ٦٧/٦٦/٢ وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم ٦٨/٤٨/٩٠٩ الموافقة على الطلب المذكور .

ج - بحثت اللجنة كتاب وزارة البريد والبرق والهاتف رقم ب.ب.هـ/ب/١٠١/١٠٠ - ٦٨/١١٢.١/١٥٠ المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١٣ والمتعلق بطلب الاذن لشراء طابع بريدية تذكارية لاصدارها بمناسبة « اليوم العالمي لمحو الامية » بحدود مبلغ (-/٨٧٥/١ جنيها استرليني) بطريق الممارسة ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٨/٩١٠) الموافقة على الطلب المذكور .

د - بحثت اللجنة كتاب وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية رقم اف/م/كو/٤٨/٨٧٠/٦٨ المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١٢ والمتعلق بطلب الاذن لتحويل الوزارة بطبع مجلة « الوعي الاسلامي » في احدى المطابع الاهلية بطريق الممارسة ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٨/٩١١) تأجيل البت بهذا الموضوع الى جلسة مقبلة .

هـ - احيطت اللجنة علما بكتاب وزارة الكهرباء والماء اشارة س/م/١٢٠ المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١٢ والمتعلق بمناقصة تزويد وتركيب خطوط مياه رئيسية - وك/م/٢٢/٢٢ - ٦٩/٦٨ .

و - احيطت اللجنة علما بكتاب السادة شركة الرومي للتجارة والمقاولات رقم ش.ر.م/٤٩٥/٦٨ المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١٦ والمتعلق بمناقصة انشاء وانجاز ٧٢ مسكنا في الصباحية - م/١١ - ٦٦/٦٦ .

اختتم الاجتماع

وقائع اجتماع لجنة المناقصات المركزية ال (٤٩)
المنعقدة صباح يوم الخميس الموافق

١٩٦٨/٦/٢٠

الحضور السادة ،

عبد المحسن سعود الزين
عبد الرزاق سلطان أمان
ابراهيم عبد العزيز المقهوي
حسين العلي عبد المحسن
علي عبد اللطيف الجسار
حمد الرشود السالم
فتحي الزناني

رئيس اللجنة
نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو/ممثل وزارة المالية والنفط
عضو/ممثل ادارة الفتوى
والتشريع

امين سر اللجنة

علي حسين العيسى

وقد تغيب عن حضور الاجتماع السيد ابراهيم يعقوب
الهاجري لوجوده خارج البلاد .

رقم	اسم المناقص	بند (١) فلس/دينار	بند (٢) فلس/دينار	بند (٣) فلس/دينار
١ -	شركة صحاري للتجارة والمقاولات	١١٢٤٤	-	-
٢ -	عبد علي رحيم	١١٥ / -	-	-
٣ -	عبد علي رحيم (عرض بديل)	-	-	-
٤ -	عبد الله وحمود الجسار	-	-	-
٥ -	جاسم محمد العلي الوزان	-	-	-
٦ -	حيدر يعقوب الوزان	-	-	-
٧ -	عبد الرحمن العمر العصفور وولده	-	-	-
٨ -		-	-	-
٩ -	شركة مرزوق لتوريد والتوكيلات	-	-	-
١٠ -	شركة سليمان العبد الكريم واخوانه المحدودة	-	-	-
١١ -	عبد المحسن الوزان وعلي تقي كراشي	-	-	-
١٢ -	شركة صحاري للتجارة والمقاولات	-	-	-

الرقم بند (٤) فلس/دينار	بند (٥) فلس/دينار	بند (٦) فلس/دينار	بند (٧) فلس/دينار
١ -	-	-	-
٢ -	-	-	-
٣ -	-	-	-
٤ -	-	-	-
٥ -	-	-	-
٦ -	-	-	-
٧ -	-	-	-
٨ -	-	-	-
٩ -	-	-	-
١٠ -	-	-	-
١١ -	-	-	-
١٢ -	-	-	-

الرقم	بند (٨) فلس/دينار	بند (٩) فلس/دينار	بند (١٠) فلس/دينار
١ -	-	-	-
٢ -	-	-	-
٣ -	-	-	-
٤ -	-	-	-
٥ -	-	-	-
٦ -	-	-	-
٧ -	-	-	-
٨ -	-	-	-
٩ -	-	-	-
١٠ -	-	-	-
١١ -	-	-	-
١٢ -	-	-	-

٧ - مناقصة انشاء وانجاز مدرسة ابتدائية للبنين في الرميثية

- وزارة الاشغال العامة - م/١١ - ٨٠/٦٦ -

بحث اللجنة كتاب وزارة الاشغال العامة مرجع ٣٥/٢/٨/٤ - ٥٨٤٧ المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١١ والمتضمن نتيجة دراسة عروض المناقصة المذكورة اعلاه ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٩/٩١٨) عملا باحكام قانون المناقصات العامة ترسية المناقصة موضوع البحث على السيد علي حسين قبازرد (اقل المتقدمين سعرا) بمبلغ (٢٧٠/٢٤٩ ر.٤١٠ دك) .

٨ - مناقصة انشاء وانجاز مدرسة ابتدائية للبنين في العمرية

- وزارة الاشغال العامة - م/١١ - ٤/٦٧ -

بحث اللجنة كتابي وزارة الاشغال العامة مرجع ٢/٨/٤ / ١١٠ - ٥١٩٣ المؤرخ في ١٩٦٨/٥/٢٥ ، ١١٠/٢/٨/٤ - ٦٢٤٥ المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١٩ والمتعلقين بالمناقصة المذكورة اعلاه ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٩/٩١٩) عملا باحكام قانون المناقصات العامة ما يلي .

١ - استبعاد عطاء السادة مؤسسة ناصر فهد سعيد العجمي للتجارة والمقاولات عملا لنص المادة (١٠) من القانون حيث ان المؤسسة المذكورة مسجلة في الفئة الثالثة للاعمال الانشائية وسبق وان رسي عليها مناقصة .

١ - انشاء وانجاز مبنى السجن العسكري في مشرف - م/١١ - ١١/٦٧ بمبلغ (٧٥٠/١٤٤ ر.٧٤٤ دك) .

٢ - انشاء مدرسة ابتدائية للبنين في الصليبيخات - م/١١ - ٣/٦٧ بمبلغ (٣٢٦ ر.٧٩٩/٢٣٤ دك) .

ب - استبعاد عطاء السادة شركة الرومي للتجارة والمقاولات عملا لنص المادة (١٠) من القانون حيث ان الشركة مسجلة في

وبعد الاطلاع على الاسعار المينة اعلاه قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٩٤/٩١٦) احالة وثائق العطاءات المقدمة الى وزارة الدفاع لدراستها وتقديم التوصيات اللازمة في شأنها خلال (١٥) يوما من تاريخ اشعارها ، وعلى الوزارة ان تؤكد في توصيتها الى اللجنة بان الميزانية تسمح بالصرف على هذه المناقصة .

٦ - مناقصة توريد مواد كيمياوية لمدارس الساحل -

وزارة التربية - م/٣٥ -

اطلعت اللجنة على جدول اسعار المناقصة المذكورة اعلاه ، وكانت الاسعار المقدمة كما هي مينة في الكشوفات المحفوظة لدى اللجنة . وبعد الاطلاع قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٩/٩١٧) احالة وثائق العطاءات الى وزارة التربية لدراستها وتقديم التوصيات اللازمة في شأنها خلال (٢٥) يوما من تاريخ اشعارها ، وعلى الوزارة ان تؤكد في توصيتها الى اللجنة بان الميزانية تسمح بالصرف على هذه المناقصة .

<p>مؤسسة فهد المزروق الصحفية (اقل المتقدمين سعرا) بمبلغ (٤٧٥/- دك) للمجلد الواحد .</p> <p>١٠ - مناقصة توريد اطارات مع تيوبات - بلدية الكويت -</p>	<p>الفئة الثالثة للاعمال الانشائية ، وسبق وان تمت ترسية مناقصة انشاء مساكن في الشقاي لوزارة الكهرباء والماء بتاريخ ٦٨/٣/٢٧ وبمبلغ (٣٨/٣٣٤ ر.٢٠٦٠ دك) .</p>
<p>٦٩/٦٨/٤ .</p> <p>بحث اللجنة كتاب بلدية الكويت اشارة ٧٢/٦٨/م - ٨٥٩٨ المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١٧ والمتضمن نتيجة دراسة عروض المناقصة المذكورة اعلاه ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٩/٩٢١) ترسية المناقصة موضوع البحث على السادة يوسف احمد الفانم واولاده (اقل المتقدمين سعرا) بمبلغ (٧٥٠/١٥ دك) .</p>	<p>ج - ترسية المناقصة موضوع البحث على السادة مؤسسة حمد الصالح الحمضي بمبلغ (٣١٥٩/٥٥٥ ر.٣١٥٠ دك) بعد ان تم خصم مبلغ (٣٩٥٠/٠٠٠ دك) اضافها المناقص وكانت مشمولة اصلا في العطاء .</p>
<p>١١ - مناقصة توريد مواد خام طبية لصنع الادوية -</p> <p>وزارة الصحة العامة - م/خ/ط/٧/٦٩/٦٨ .</p>	<p>٩ - مناقصة تجليد كتب مكتبات مدرسية - وزارة التربية -</p> <p>٤٥/ع/م - ٦٩/٦٨ .</p>
<p>بحث اللجنة كتاب وزارة الصحة العامة رقم م/خ/ط/٧/٦٨ - ٢٣٩٧٤ ، المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١٧ والمتضمن نتيجة دراسة عروض المناقصة المذكورة اعلاه ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٩/٩٢٣) عملا باحكام قانون المناقصات العامة ترسية المناقصة موضوع البحث كما يلي . -</p>	<p>١ - يرسى تجليد (٣٠٠٠) كتاب كعب تجليد وتلبس مشمع على السادة شركة المطبعة العصرية ومكتباتها (اقل المتقدمين سعرا) بمبلغ (٥٨٠/- دك) للمجلد الواحد .</p> <p>ب - يرسى تجليد (٣٠٠٠) كتاب لف مشمع على السادة</p>
<p>السعر الاجمالي فلس/دينار</p>	<p>البند الكمية</p>
<p>بعد استبعاد عطاء السيد عبد الرحمن البحر لعدم تقديم عينة وعطاء السيد احمد محمد الوزان لعدم نجاح العينة مخبريا .</p> <p>بعد استبعاد عطاءات السادة محمد عبد الرحمن البحر، احمد محمد الوزان ، مذكر ادوية المنتصر ومرزوق العبد الوهاب الداود لعدم نجاح العينة مخبريا .</p>	<p>١ - ١٠٠ عبد الله محمد الخليفي</p> <p>٢ - ١٢٠٠ عبد الله محمد الخليفي</p> <p>٣ - ١٢٠٠ عبد الله محمد الخليفي</p> <p>٤ - ٧٠٠ عبد الله محمد الخليفي</p> <p>٥ - ٥٠٠ عبد الله محمد الخليفي</p>
<p>بعد استبعاد عطاءات السادة شركة جوهر والرشود للتجارة ، مؤسسة بهمن التجارية ، مؤسسة بهمن التجارية واحمد خالد الفوزان لعدم نجاح العينة مخبريا .</p>	<p>١ - ٥٠٠ عبد الرحمن الشيخ جمعة واولاده</p> <p>٢ - ١٧٠٠ عبد الرحمن الشيخ جمعة واولاده</p> <p>٣ - ١٧٠٠ عبد الرحمن الشيخ جمعة واولاده</p> <p>٤ - ١٧٠٠ عبد الرحمن الشيخ جمعة واولاده</p> <p>٥ - ٣٠٠ عبد الرحمن الشيخ جمعة واولاده</p>
<p>١ - آلة لفحص العدادات بمبلغ (-/٣٢٦٥ جنية استرليني) .</p> <p>٢ - زيوت ومواد تشحيم للمصاعد بمبلغ (١٣٥/١٢٩٠ دينار كويتي)</p> <p>٣ - مضخة شفط للمياه المكثفة بمبلغ (-/١٧٣٢ جنية استرليني)</p> <p>٤ - قطع غيار المكائن كومنز بمبلغ (١٧٣/١٢٤٥ جنية استرليني)</p> <p>٥ - قطع غيار لمضخات المياه بمبلغ (-/٣٩٠٠ جنية استرليني)</p> <p>بعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٩/٩٢٧) الموافقة على الطلب المذكور .</p> <p>هـ - بحث اللجنة كتاب وزارة الكهرباء والماء اشارة سم ١٢٧/ المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١٩ والمتعلق بطلب الاذن لشراء قطع غيار لمكثفات عنتر بمبلغ (٥٠٠/١٥٣٧ د.ك) بطريق الممارسة وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٩/٩٢٨) الموافقة على الطلب المذكور .</p> <p>و - بحث اللجنة كتاب وزارة الاشغال العامة مرجع ٨/٤/١٦ - ٦١٨٤ المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١٨ والمتعلق بطلب الاذن</p>	<p>١٣ - المراسلات .</p> <p>١ - بحث اللجنة كتاب وزارة الداخلية (الادارة العامة للطيران المدني) اشارة ١٢٢٢/٣/٦/١ المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١٦ والمتعلق بطلب الاذن لشراء (٣) سيارات بحدود مبلغ (٠٠٠/٢٥٠٠ دك) بطريق الممارسة ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٩/٩٢٤) الموافقة على الطلب المذكور .</p> <p>ب - بحث اللجنة كتاب وزارة الارشاد والانباء اشارة و/ا/ش/م/٣٥/٧٩٠٣ ، المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١٨ والمتعلق بطلب الاذن لشراء (٥٠) طن ورق لمطبعة الحكومة بحدود مبلغ (-/٦٢٥٥ دك) بطريق الممارسة ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٩/٩٢٥) الموافقة على الطلب المذكور .</p> <p>ج - بحث اللجنة كتاب وزارة الدفاع رقم ٨/ق/م/ب/خ/١٧١٢/١٢ المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١٨ والمتعلق بطلب الاذن لشراء تجهيزات وملابس ومواد تأسيسية لرئاسة الحرس الوطني بحدود مبلغ (٤٠٠٠/٠٠٠ دك) بطريق الممارسة ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٩/٩٢٦) الموافقة على الطلب المذكور .</p> <p>د - بحث اللجنة كتاب وزارة الكهرباء والماء اشارة سم/١١٩ المؤرخ في ٦٨/٦/١٢ ، والمتعلق بطلب الاذن لشراء المواد التالية بطريق الممارسة . -</p>

ل - بحثت اللجنة كتاب مؤسسة الهاني للانشاءات والتجارة مرجع أن/٤٨٩/٦٨ ، المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١٧ والمتعلق باستفسارهم فيما اذا كانت قيمة مناقصة انشاء وانجاز المباني التي ستقام على ارض صاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة ستحتسب على المناقص الذي ستسوس عليه المناقصة . وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٩/٩٣٤) استبعاد هذه المناقصة من قيمة ما يرسو على المتعهد من اعمال .

ل - احيطت اللجنة علما بالمراسلات التالية . -

١ - كتاب الهيئة العامة لمنطقة الشعبية الصناعية اشارة هش/ص/١٩/٢ - ١٦٢٦ المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١٧ والمتعلق بمناقصة مشروع مياه التبريد - المرحلة الثانية سب/و/٤٦ ، سب/و/٤٧ .

٢ - كتاب وزارة الاشغال العامة مرجع ٥٢/٢٨ - ٦١٢٥ المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١٧ ، والمتعلق بمناقصة انشاء وانجاز (٦٢) مسكنا في منطقة الصباحية م/١١ - ٦١/٦٦ .

٣ - كتاب السادة بدر سلطان واخوانه المتعلق بمناقصة توريد حقن - الجزء الثاني - وزارة الصحة العامة - م/خ/ط/١٧/٦٨/

٤ - بحثت اللجنة كتاب وزارة الصحة العامة رقم ت/٨٣/٣/١٢٠-٤٤٤٧٧ ، المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١٩ ، والمتعلق بطلب الاذن لشراء بعض المواد الطبية من الشركات التالية بطريق الممارسة . -

اسم الشركة	المبلغ بالدينار
١ - جلاكسو النبريز	٥٣٤٥/٠٠٠
٢ - ماكس كيرمز	٥٦٦٥/٠٠٠
٣ - الصين الشعبية	٢٧٩٥/٠٠٠
٤ - تاكيدا للكيماويات	٣٢٦٥/٠٠٠
٥ - سيبا ليمتد	٢٥٧٣/٠٠٠

وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٩/٩٣٥) الموافقة على الطلب المذكور .

اختتم الاجتماع الساعة الواحدة بعد الظهر

لاصدار امر تفييري احذف نسبة (٥٤٢٥٪) من قيمة عقد مناقصة توريد وتركيب معدات تدفئة ومياه حارة ومعدات تبريد لغرفة التبريد بالمطبخ في ثانوية البنات في الخالدية - عقد رقم ج/ ٨٥٤ ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٩/٩٢٩) الموافقة على الطلب المذكور .

ز - بحثت اللجنة كتاب وزارة الاشغال العامة مرجع ٤/٩/١٥ م - ٦١٢١ ، المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١٧ والمتعلق بتعديل المبلغ الذي سبق ووافقت عليه اللجنة لتكملة تنفيذ ثلاثة اجزاء من المجرور الرئيسي لمخرج الطوارئ في شارع الفزالي بطريق الممارسة ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٩/٩٣٠) تأجيل البت بهذا الموضوع الى جلسة مقبلة .

ح - بحثت اللجنة كتاب وزارة الاشغال العامة مرجع ٤/٩/٤٧ م - ٦١٣٣ المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١٧ والمتعلق بطلب الاذن لنقل (١٨) طن من المخلوط الاسفلتي من مصنع خلط الاسفلت الى شارع السور مقابل منطقة بنيد القار بحدود مبلغ (-/٥٠٠٠ د.ك) بطريق الممارسة ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٩/٩٣١) الموافقة على الطلب المذكور .

ط - بحثت اللجنة كتاب وزارة الاشغال العامة مرجع ٤/٩/٦١٦٤ المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١٧ والمتعلق بطلب تسجيل عالي خاص لمقاولي الطرق والمجاري الصحية والامطار ، نظرا لعزم الوزارة على طرح مناقصات اعمال الطرق والمجاري في مناقصات كبيرة تبلغ قيمة كل منها حوالي مليوني دينار ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٩/٩٣٢) الموافقة على التسجيل على ان تقدم الطلبات الى لجنة المناقصات المركزية في حينه .

ي - بحثت اللجنة كتاب وزارة الخارجية رقم ٨/١٧٥/٥/١١٩١٥ المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١٦ والمتعلق بتشكيل لجنة للاشراف على طرح مناقصة مبنى سفارة دولة الكويت في طوكيو ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٤٩/٩٣٣) الموافقة على تشكيل اللجنة كما هو مبين في كتاب وزارة الخارجية ، على ان يرسل كشف اسعار المناقصين المتقدمين والتقارير الفني الى لجنة المناقصات المركزية ، وشريطة التقيد بقانون المناقصات العامة .

وقائع اجتماع لجنة المناقصات المركزية ال (٥٠)

المنعقد صباح يوم الاثنين الموافق ١٩٦٨/٦/٢٤

١ - مناقصة توريد خامات الكلية الصناعية - وزارة التربية - م/ع/٤٠ .

فتحت مظاريف المناقصة المذكورة اعلاه ، ونظرا لصعوبة تفريغها في نفس الاجتماع لتعدد بنودها ، لذا قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٥٠/٩٣٦) تكليف مندوب وزارة التربية ومساعدة موظفي امانة السر للقيام بتفريغها ومن ثم عرضها على اللجنة لاتخاذ مآثره مناسباً بشأنها .

٢ - مناقصة توريد لحوم ضأن وفاكهة وبيض - وزارة التربية - م/ع/٤٤ .

اطلعت اللجنة على اسعار المناقصة المذكورة اعلاه ، وكانت الاسعار المقدمة كما يلي . -

الحضور السادة -

رئيس اللجنة	عبد المحسن سعود الزين
نائب الرئيس	عبد الرزاق سلطان امان
عضو	ابراهيم عبد العزيز مقهوى
عضو	حسين العلي العبد المحسن
عضو	علي العبد اللطيف الجسار
عضو/ممثل وزارة المالية والنفط	حمد الرشود السالم
عضو / ممثل ادارة الفتوى والتشريع	فتحي الزيناتي
امين سر اللجنة	علي حسين العيسى

وقد تغيب عن حضور الاجتماع السيد ابراهيم يعقوب الهاجري لوجوده خارج البلاد .

افتتح الاجتماع الساعة التاسعة صباحا

رقم	اسم المتعهد	لحم ضأن ١ فلس / دينار	تفاح ٢ فلس / دينار
١ -	شركة ليمكس	٤٨٠ /	-
٢ -	شركة عبد المحسن الوزان وعلي تقي كراشي	-	٠.٧٣ / -
٣ -	شركة الشرق الاوسط للتجارة والصناعة	-	٩٥٧٥ ر ٠.٧٦ / -
٤ -	عبد علي رحيم	-	٠.٦٩٩ / -
٥ -	الحميضي وكلاوزن ليمتد	٤٥٠ / -	-
٦ -	عبد اللطيف سيد ياسين طبطباي	٤٥١ / -	-
٧ -	شركة يلي وعلبان للتجارة	-	٠.٧٩ / -
٨ -	مؤسسة الربيعان للتجارة والمقاولات	-	٠.٧٨ / -
٩ -	يوسف احمد الفانم	٥٢٠ / -	-
١٠ -	شركة جواد يلي واكرم سلطان	-	٠.٦٧ / -
١١ -	شركة المبارك والبركات	٥٣٧ / -	٠.٧٤ / -
١٢ -	شركة جواد يلي واكرم سلطان	-	٧٥ ر ٠.٦٨ / -
١٣ -	حمد الخليفة الحميدة	٤٧٩ / -	٠.٧٤ / -

الرقم	برتقال ٣ فلس / دينار	بيض ٤ فلس / دينار
١ -	-	-
٢ -	٠.٧٨ / -	-
٣ -	٠.٧٣٨٦٢٥ / -	٤٨٣ ر ٠.١٣ / -
٤ -	٠.٧٤٩٩ / -	-
٥ -	-	-
٦ -	-	-
٧ -	٠.٨٢ / -	-
٨ -	-	٠.١٣ ر ٥ / -
٩ -	-	-
١٠ -	٠.٧٧ / -	٠.١٢ ر ٥ / -
١١ -	٠.٧٤ / -	١٣ ر ٠.١٢ / -
١٢ -	٠.٧٨٧٥ / -	١٢ ر ٥ / -
١٣ -	٠.٦٩ / -	٩٨ ر ٠.١١ / -

وبعد الاطلاع على الاسعار المبينة اعلاه، قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٥٠/٩٣٧) عملاً بأحكام قانون المناقصات العامة ترسية المناقصة موضوع البحث كما يلي . -

البند	الكمية	المنافس الفائز	السعر فلس / دينار	ملاحظات
١ - لحم ضأن ٢٠٠ الف كيلو	الحميضي وكلاوزن ليمتد	٤٥٠ / - للكيلو	ارخص الاسعار	
٢ - تفاح ٩٧٠ الف كيلو	شركة جواد يلي واكرم سلطان	٠.٦٨٧٥ / -	بعد استبعاد عطائه الثاني لمخالفته المادة (٣) من الشروط الخاصة	
٣ - برتقال ٤٠٠ ر ٤٠٠ الف كيلو	حمد خليفة الحميدة	٠.٦٩ / -	ارخص الاسعار	
٤ - بيض ٨٠٠ ر ٤٠٠ الف بيضة	حمد خليفة الحميدة	٠.١١٩٨ / -	ارخص الاسعار	

٣ - مناقصة توريد معلبات ومواد غذائية وبيض وسماك - وزارة

الدفاع - ود/م/٢/٦٨ .

اطلعت اللجنة على جدول اسعار المناقصة المذكورة اعلاه وكانت الاسعار المقدمة كما هي مبينة في الكشف المحفوظ لدى اللجنة . وبعد الاطلاع على الاسعار ، قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٥٠/٩٣٨) احالة وثائق العطاءات المقدمة الى وزارة الدفاع لدراستها وتقديم التوصيات اللازمة في شأنها خلال (١٥) يوما من تاريخ اشعارها ، وعلى الوزارة ان تؤكد في توصيتها الى اللجنة بان الميزانية تسمح بالصرف على هذه المناقصة .

٤ - مناقصة استئجار سيارتين نساف مع عمال - الجمارك

والوطني - ٦٩/٦٨/٧ .

فتحت مظاريف المناقصة المذكورة اعلاه ، وكانت الاسعار المقدمة كما يلي . -

اسم المتعهد	اجرة السيارة فلس / دينار
١ - شركة دشتي للسيايات العامة	١٣/٩٠٠
٢ - شركة الهوري التجارية	٧/٨٠٠
٣ - مؤسسة حياة للتجارة والمقاولات	٧/٠٠٠

- ٤ - مؤسسة نهضة الخليج الزراعية ٧/ ٧٨٩
- ٥ - شركة ريم للهندسة والتجارة. ١٥/٤٠ والمقاولات
- ٦ - مؤسسة كليب للتجارة والمقاولات ٧/٩٩٩
- ٧ - حسين عبد الله سهلان ٧/١٩٠
- ٨ - مناع على مناع العجمي ٧/٢٠٠
- ٩ - مؤسسة على فرج للتجارة العامة ٩/٨٢٠
- ١٠ - مؤسسة على فرج للتجارة العامة ٨/٤٠٠

وبعد الاطلاع على الاسعار المبينة اعلاه ، قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٥٠/٩٣٩) عملاً بأحكام قانون المناقصات العامة ترسية المناقصات موضوع البحث على السادة مؤسسة حيات للتجارة والمقاولات (اقل المتقدمين سعرا) بمبلغ (- / ٧ ذك) اجرة السيارة الواحدة مع السائق وثلاثة عمال .

٥ - مناقصة نقل (٢٥) ألف غالون يوميا من الشعبية الى واره

وزارة الكهرباء والماء وكم/٢٢/١٨ - ٦٨ - ٦٩ .

فتحت مظاريف المناقصة المذكورة اعلاه بحضور السيد محمود الخواجا مندوب وزارة الكهرباء - والماء وكانت الاسعار المقدمة كما يلي . -

<p>٦ - مناقصة استئجار جرار لسحب دوب ونقل المياه من وإلى جزيرة فيلكا - وزارة الكهرباء والماء - وكم/٢٢/١٧ - ٦٨ - ٦٩</p>	<p>اسم المتعهد المبلغ الموعود السعر لكل ألف غالون فلس / دينار</p>
<p>عند فتح صندوق المناقصات تبين اللجنة بان عطاء وحيدا قدم لهذه المناقصة من السادة شركة نصيب للملاحة بمبلغ (١٥٥٠.٠٠ / -) شهريا ، ونظرا لصفة الاستعجال التي بينها مندوب الوزارة اثناء الاجتماع ، قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٥٠/٩٤١) وباجماع اراء الاعضاء الحاضرين قبول العطاء الوحيد ومن ثم الترسية عليه بالسعر المقدم .</p>	<p>١ - عبد الله وحمود الجبار ٥٧٥ / ٢ - شركة الرومي للتجارة والمقاولات ٠.٦ / ٣ - مؤسسة نهضة الخليج الزراعية ١/٤٩٣ ٤ - علي حسين قبازرد ٥٠٠ /- ٥ - مؤسسة الربيعان للتجارة والمقاولات ٦٢ / ٦ - يعقوب يوسف الصقر ٦٥ / ٧ - مؤسسة كليب للتجارة والمقاولات ٥٢٨ / ٨ - شركة هاشم وفؤاد سيد حميد ٧٤٩ / بهبهاني</p>
<p>٧ - مناقصة تركيب خطوط مياه رئيسية في الكويت - وزارة الكهرباء والماء - وكم/٢٢/٣ - ٦٩/٦٨ - ٦٩</p> <p>فتحت مظاريف المناقصة المذكورة اعلاه بحضور السيد محمود الخواجا مندوب وزارة الكهرباء والماء ، وكانت الاسعار المقدمة كما يلي . -</p>	<p>٩ - سالم عبد الله الوهيب يستبعد لعدم اعادة وثائق المناقصة كاملة</p> <p>وبعد الاطلاع على الاسعار المبينة اعلاه قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٥٠/٩٤٠) عملا باحكام قانون المناقصات العامة ، ترسية المناقصة موضوع البحث على السيد علي حسين قبازرد (اقل المتقدمين سعرا) بمبلغ (٥٠٠ / -) لكل ألف غالون</p>
<p>اسم المتعهد المبلغ الموعود السعر لكل ألف غالون فلس / دينار</p>	<p>اسم المتعهد المبلغ الموعود السعر لكل ألف غالون فلس / دينار</p>
<p>١ - شركة اتحاد المقاولين (الكونكو) ٢٧٣٣٦٥ / ٥٠٠ ٢ - شركة تجارة المواد الكيماوية والصناعية ٢٥٦٨٠٧ / ٥٠٠ ٣ - بويان للصناعة والتجارة والمقاولات ١١٩٩٤٣ / ٥٥٢ ٤ - شركة المقاولات والتجارة (الكات) ٢٤٧٠٠٠ / ٥٠٠ ٥ - شركة الخالد للهندسة والمقاولات ٢١٣٥١٠ / ٥٠٠ ٦ - مؤسسة الهاني للانشاءات والتجارة (عرض بديل) ٢١٨٠٣٩ / ٥٠٠ ٧ - مساعد الصالح واولاده ٢٤٧٠٥٤ / ٥٠٠ ٨ - شركة الفهد للتجارة والمقاولات ٢٠٠٠٠٠ / ٥٠٠ ٩ - مؤسسة الهاني للانشاءات والتجارة ٢١٧٢٥١ / ٥٠٠ ١٠ - شركة الخرافي للتجارة والمقاولات ١٩٤٣٥٢ / ٥٠٠</p>	<p>١ - شركة اتحاد المقاولين (الكونكو) ٢ - شركة تجارة المواد الكيماوية والصناعية ٣ - بويان للصناعة والتجارة والمقاولات ٤ - شركة المقاولات والتجارة (الكات) ٥ - شركة الخالد للهندسة والمقاولات ٦ - مؤسسة الهاني للانشاءات والتجارة (عرض بديل) ٧ - مساعد الصالح واولاده ٨ - شركة الفهد للتجارة والمقاولات ٩ - مؤسسة الهاني للانشاءات والتجارة ١٠ - شركة الخرافي للتجارة والمقاولات</p>
<p>الى وزارة الاشغال العامة ليقوم الفنيون بدراساتها وتقديم التوصيات اللازمة في شأنها خلال (١٥) يوما من تاريخ اشعارها وعلى الوزارة ان تؤكد في توصيتها الى اللجنة بان الميزانية تسمح بالصرف على هذه المناقصة .</p>	<p>وبعد الاطلاع على الاسعار المبينة اعلاه ، قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٥٠/٩٤٢) احالة وثائق العطاءات المقدمة الى وزارة الكهرباء والماء ليقوم الفنيون بدراساتها وتقديم التوصيات اللازمة في شأنها خلال (١٥) يوما من تاريخ اشعارها وعلى الوزارة ان تؤكد في توصيتها الى اللجنة بان الميزانية تسمح بالصرف على هذه المناقصة .</p>
<p>٩ - مناقصة توسيع بيت الضيافة في فيلكا - وزارة الاشغال العامة - م/١١ - ٤٤/٦٧ - ٤٤</p> <p>فتحت مظاريف المناقصة المذكورة اعلاه بحضور السيد وليم شحير مندوب وزارة الاشغال العامة ، وكانت الاسعار المقدمة كما يلي . -</p>	<p>٨ - مناقصة انشاء طرق ومواقف سيارات ومجاري في مناطق مختلفة - وزارة الاشغال العامة - ط/٦٨ - ٤٤/٦٧ - ٤٤</p> <p>فتحت مظاريف المناقصة المذكورة اعلاه بحضور السيد وليم شحير مندوب وزارة الاشغال العامة ، وكانت الاسعار المقدمة كما يلي . -</p>
<p>اسم المتعهد المبلغ الموعود السعر لكل ألف غالون فلس / دينار</p> <p>١ - شركة جنرال سديكيت التجارية المحدودة ١٢٥٩٤ / ٨٥٠ ٢ - العتيقي للتجارة والمشروعات الهندسية ١٣٦٤٣ / ٦٤٠ ٣ - علي محمد ثنيان الفانم ١٥١١٣ / ٩٥٠ ٤ - مؤسسة ناصر فهد سعيد المجمي ١٢٢٠٦ / ٠.٣٠</p> <p>وبعد الاطلاع على الاسعار المبينة اعلاه ، قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٥٠/٩٤٤) احالة وثائق العطاءات المقدمة الى وزارة الاشغال العامة ليقوم الفنيون بدراساتها وتقديم التوصيات اللازمة في شأنها خلال (١٥) يوما من تاريخ اشعارها ، وعلى الوزارة ان تؤكد في توصيتها الى اللجنة بان الميزانية تسمح بالصرف على هذه المناقصة .</p>	<p>اسم المتعهد المبلغ الموعود السعر لكل ألف غالون فلس / دينار</p> <p>١ - شركة ريم للهندسة والتجارة والمقاولات ١٣٩٩٩٦ / ٥٠٠ ٢ - شركة الاتحاد العربي للمقاولين ١٣٢٥٢١ / ٤٣٠ ٣ - محمد عبد المحسن الخرافي - الطرق والحفريات ١٥٠٠٥٦ / ٧٧٥ ٤ - شركة الهندسة والمقاولات الاهلية ١٣٢١٨٩ / ٥٠٠ ٥ - شركة رائية للتجارة والمقاولات ١٣٨١٠٣ / ٨٠٠ ٦ - شركة التجهيز والبناء ١٣٣٤٨٣ / ٥٠٠ ٧ - شركة علي الصانع للمقاولات ١٦٩٠٨٩ / ٥٠٠ ٨ - شركة جنرال سديكيت التجارية ١٢٨٥٠٤ / ٥٣٠ ٩ - شركة الانشاءات والطرق (باركو) ١٤١٥٢٨ / ٣٠٠</p>
<p>١٠ - مناقشة انشاء وانجاز مستوصف نموذجي في حولي - وزارة الاشغال العامة - م/١١ - ٢٦/٦٧ - ٢٦</p> <p>فتحت مظاريف المناقصة المذكورة اعلاه بحضور السيد وليم شحير مندوب وزارة الاشغال العامة ، وكانت الاسعار المقدمة كما يلي . -</p>	<p>وبعد الاطلاع على الاسعار المبينة اعلاه ، قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٥٠/٩٤٣) احالة وثائق العطاءات المقدمة</p>

اسم المتعهد	المبلغ العروض فلس / دينار	المنافسة
١ - مؤسسة مصانع الدبوس	٩١٨٥٢/١٥٠	١٠٠ - ٥٨٤٨ المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١١ والمتضمن نتيجة دراسة
٢ - الشركة الكويتية للانشاءات والتجارة	يستبعد لعدم تقديم الضمانة الاولى	عروض المناقصة المذكورة اعلاه ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٥٠/٩٤٧) عملا باحكام قانون المناقصات العامة ترسية
٣ - علي حسين قبازرد	٩٤٤٧٣/٨٣٠	بمبلغ (٣٤٤٧٧٦/٧٢٠ د.ك) بعد استبعاد عطاء السادة شركة
٤ - عبد الحميد يوسف العيسى	٨٢٩٢٦/٣٥٠	الفهد للتجارة والمقاولات عملا لنص المادة (١٠) من القانون .
١٢ - مناقصة انشاء وانجاز مدرسة ابتدائية للبنات في حولي - وزارة الاشغال العامة م/١١ - ١٠/٦٧ .		
بحث اللجنة كتاب وزارة الاشغال العامة مرجع ٢/٨/٤		
١٣ - مناقصة انشاء وانجاز وصيانة ملحق المسلخ المركزي لنيج الجمال والابقار - وزارة الاشغال العامة - ق/ص/م - ١ - ٦٩/٦٨		
بحث اللجنة كتاب وزارة الاشغال العامة مرجع ١/٣/٩ - ٦١٢٢ المؤرخ في ١٩٦٨/٦/١٧ والمتضمن نتيجة دراسة عروض المناقصة المذكورة اعلاه ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم		

البند	العدد	المنافس الفائز	السعر فلس/دينار
١ - صندوق سندويتش	٧٠٠	توفر الكمية بواسطة الوزارة	-
٢ - مفتاح علب آلي	٣٠	الشركة التجارية العامة	٣/٧٠٦
٣ - عربة نقل	٢٠	الشركة التجارية العامة	٤٦/٤٣٩
٤ - اكواب ميلامين	٢٠ الف	شركة التغليف الكويتية	-/١١٥

و - بحث اللجنة كتاب وزارة الكهرباء والماء اشارة س/م/ ١٣٧ المؤرخ ٦٨/٦/٢٢ ، والمتعلق بطلب الاذن لشراء قطع غيار (مان تراك) بحدود مبلغ (٢٠٣٨/٨٨٧ د.ك) بطريق الممارسة ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٥٠/٩٥٤) الموافقة على الطلب المذكور .

اختتم الاجتماع الساعة الواحدة بعد الظهر

اعلان

عن مناقصة رقم وك/م/٢٢/٢٨ - ٦٩/٦٨

تعلم لجنة المناقصات المركزية عن طرح مناقصة توريد آلة رافعة صغيرة تعمل على البطارية .

وذلك بناء على طلب وزارة الكهرباء والماء طبقا للشروط والرسومات والمواصفات العامة والخاصة والواردة في وثائق المناقصة ، ويمكن الحصول على وثائق المناقصة من لجنة المناقصات المركزية الملحقة بمقر مجلس الوزراء في مواعيد العمل الرسمية اعتبارا من يوم الاحد الموافق ١٩٦٨/٧/٧ وذلك مقابل دفع رسم مقداره (دينار) لا يرد ، وآخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم (الاحد) الموافق ٦٨/٨/١٨ وتوضع العطاءات في صندوق لجنة المناقصات المركزية الكائن في مقر اللجنة ، وتسرى العطاءات لمدة (٩٠ يوما) اعتبارا من تاريخ فض مظاريف العطاءات .

هذا وتبلغ قيمة الكفالة الاولى لهذا العطاء (٣٪ من قيمة العطاءات) وينبغي أن تكون صالحة طيلة مدة سريان العطاء . رئيس اللجنة

١٥ مراسلات

١ - بحث اللجنة كتاب وزارة الاشغال العامة مرجع ٤/١٢/٣٥ - ٦٢٩٢ ، المؤرخ في ١٩٦٨/٦/٢٠ والمتعلق بطلب الاذن لاصدار امر تفييري لحذف نسبة ٨٢٥٪ من قيمة العقد الخاص بانشاء ثلاثة مساجد في كيفان المدينة الغربية ، والصليبخات ، ونسبة ٦٥٪ من قيمة العقد ٣٧٪ الخاص بانشاء مسجد نموذج ١/٤ في الرميثة ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٥٠/٩٤٩) الموافقة على الطلب المذكور .

ب - بحث اللجنة كتاب وزارة البريد والبرق والهاتف رقم ب/ب/ب/١٠١/١٠٠ - ٦٨/١١٧٦٨/٦٣ والمتعلق بطلب الاذن لشراء طوابع بريدية تذكارية لاصدارها بمناسبة استعمال « طائرة البوينغ » على خطوط مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية بحدود مبلغ (١٩٢٥٦/١٩/٧) جنيه استرليني) بطريق الممارسة ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٥٠/٩٥٠) الموافقة على الطلب المذكور .

ج - بحث اللجنة كتاب وزارة البريد والبرق والهاتف رقم ب/ب/ب/١٠١/١٠٠ - ١١٧٦٩/٣٨ المؤرخ ١٩٦٨/٦/٢٢ والمتعلق بطلب الاذن لشراء طوابع بريدية تذكارية لاصدارها بمناسبة « يوم الامم المتحدة » بحدود مبلغ (- / ١٧٠٠) جنيه استرليني) بطريق الممارسة ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٥٠/٩٥١) الموافقة على الطلب المذكور .

د - بحث اللجنة كتاب بلدية الكويت اشارة ٧٢/٦٨ - ٨٧٤٤ ، المؤرخ في ١٩٦٨/٦/٢٠ والمتعلق بطلب الاذن لشراء قطع غيار لاجهزة شفط الدخان بحدود مبلغ (- / ١٤٢٥ د.ك) بطريق الممارسة ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٥٠/٩٥٢) الموافقة على الطلب المذكور .

هـ - بحث اللجنة كتاب وزارة الكهرباء والماء اشارة س/م/ ١٣٤ المؤرخ ٦٨/٦/٢٢ ، والمتعلق بطلب الاذن لشراء فرشيات كربون بحدود مبلغ (١٣/٤٠٠ د.ك) بطريق الممارسة ، وبعد البحث قررت اللجنة بقرارها رقم (٦٨/٥٠/٩٥٣) الموافقة على الطلب المذكور .

اعلان

عن مناقصة رقم وكم/٢٢/٢٧

تعلن لجنة المناقصات المركزية عن طرح مناقصة توريد مبردات ماء مختلفة .

وذلك بناء على طلب وزارة الكهرباء والماء طبقا للشروط والرسوم والمواصفات العامة والخاصة والواردة في وثائق المناقصة، ويمكن الحصول على وثائق المناقصة من لجنة المناقصات المركزية الملحق بمقر مجلس الوزراء في مواعيد العمل الرسمية اعتبارا من يوم الاحد الموافق ١٩٦٨/٧/٧ وذلك مقابل دفع رسم مقداره ديناران لا يرد وآخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الثانية عشر ظهرا من يوم (الثلاثاء) الموافق ١٩٦٨/٨/٢٠ وتوضع العطاءات في صندوق لجنة المناقصات المركزية الكائن في مقر اللجنة ، وتسرى العطاءات لمدة (٩٠ يوما) اعتبارا من تاريخ فض مظارييف العطاءات .

هذا وتبلغ قيمة الكفالة الاولى لهذا العطاء (٢/٢ من قيمة العطاءات) وينبغي أن تكون صالحة طيلة مدة سريان العطاء .
رئيس اللجنة

اعلان

عن مناقصة رقم عم/٥٧ ج ٦٨/٣ - ٦٩

تعلن لجنة المناقصات المركزية عن طرح مناقصة توريد مواد غذائية .

وذلك بناء على طلب وزارة التربية طبقا للشروط والرسوم والمواصفات العامة والخاصة والواردة في وثائق المناقصة ويمكن الحصول على وثائق المناقصة من لجنة المناقصات المركزية الملحق بمقر مجلس الوزراء في مواعيد العمل الرسمية اعتبارا من الاحد الموافق ١٩٦٨/٧/٧ وذلك مقابل دفع رسم مقداره (دينار) لا يرد ، وآخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الثانية عشر ظهرا من يوم (الاربعاء) الموافق ١٩٦٨/٨/٢١ وتوضع العطاءات في صندوق لجنة المناقصات المركزية الكائن في مقر اللجنة ، وتسرى العطاءات لمدة (٩٠ يوما) اعتبارا من تاريخ فض مظارييف العطاءات .

هذا وتبلغ قيمة الكفالة الاولى لهذا العطاء (٢/٢ من قيمة العطاء) وينبغي أن تكون صالحة طيلة مدة سريان العطاء .
رئيس اللجنة

اعلان

عن مناقصة رقم ٦٨/٧

تعلن لجنة المناقصات المركزية عن طرح مناقصة محلية تزويد وتركيب ستائر معدنية .

وذلك بناء على طلب وزارة المالية والنفط (ادارة الاسكان) طبقا للشروط والرسوم والمواصفات العامة والخاصة والواردة في وثائق المناقصة ، ويمكن الحصول على وثائق المناقصة من

لجنة المناقصات المركزية الملحق بمقر مجلس الوزراء في مواعيد العمل الرسمية اعتبارا من يوم الاحد الموافق ١٩٦٨/٧/٧ وذلك مقابل دفع رسم مقداره (دينار) لا يرد ، وآخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم (السبت) الموافق ١٩٦٨/٧/٢٠ وتوضع العطاءات في صندوق لجنة المناقصات المركزية الكائن في مقر اللجنة ، وتسرى العطاءات لمدة (٩٠ يوما) اعتبارا من تاريخ فض مظارييف العطاءات .

هذا وتبلغ قيمة الكفالة الاولى لهذا العطاء (٧٥ د.ك) وينبغي أن تكون صالحة طيلة مدة سريان العطاء .

رئيس اللجنة

اعلان

عن مناقصة رقم وكم/٢٢/٣ - ٦٩/٦٨

تعلن لجنة المناقصات المركزية عن طرح مناقصة ازالة وتبديل وتركيب معدات اشارة الشوارع .

وذلك بناء على طلب وزارة الكهرباء والماء طبقا للشروط والرسوم والمواصفات العامة والخاصة والواردة في وثائق المناقصة ويمكن الحصول على وثائق المناقصة من لجنة المناقصات المركزية الملحق بمقر مجلس الوزراء في مواعيد العمل الرسمية اعتبارا من يوم (الاحد) الموافق ١٩٦٨/٧/٧ وذلك مقابل دفع رسم مقداره (٥٠ د.ك) لا يرد ، وآخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الثانية عشر ظهرا من يوم (الاحد) الموافق ١٩٦٨/٧/٢٨ .

وتوضع العطاءات في صندوق لجنة المناقصات المركزية الكائن في مقر اللجنة وتسرى العطاءات لمدة (٩٠ يوما) اعتبارا من تاريخ فض مظارييف العطاءات .

هذا وتبلغ قيمة الكفالة الاولى لهذا العطاء (٥/٥ من قيمة العطاء) وينبغي أن تكون صالحة طيلة مدة سريان العطاء .
ان هذه المناقصة مفتوحة للمقاولين المسجلين لدى لجنة المناقصات المركزية ضمن الفئات الثانية والثالثة والرابعة لاعمال التمديدات الكهربائية .

رئيس اللجنة

اعلان عن مناقصة رقم ٧ - ٦٩/٦٨

تعلن لجنة المناقصات المركزية عن طرح مناقصة توريد بيلسوتات (اوفرول) لعمال البلدية .

وذلك بناء على طلب بلدية الكويت طبقا للشروط والرسوم والمواصفات العامة والخاصة والواردة في وثائق المناقصة ويمكن الحصول على وثائق المناقصة من لجنة المناقصات المركزية الملحق بمقر مجلس الوزراء في مواعيد العمل الرسمية اعتبارا من يوم (الاحد) الموافق ١٩٦٨/٧/٧ وذلك مقابل دفع رسم مقداره (دينار) لا يرد ، وآخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الثانية عشر ظهرا من يوم الاحد الموافق ١٩٦٨/٨/١٨ .

اعلان

عن مناقصة رقم وك/م/٢٢/٢٦ - ٦٩/٦٨

تعلن لجنة المناقصات المركزية عن طرح مناقصة محلية لتزويد وتركيب مصعد ايدروليكي لمحطة القوى (أ) بالشعبية . وذلك بناء على طلب وزارة الكهرباء والماء طبقا للشروط والرسومات والمواصفات العامة والخاصة والواردة في وثائق المناقصة ويمكن الحصول على وثائق المناقصة من لجنة المناقصات المركزية الملحقه بمقر مجلس الوزراء في مواعيد العمل الرسمية اعتبارا من يوم (الاحد) الموافق ٦٨/٧/٧ وذلك مقابل دفع رسم مقداره (عشرة دنانير) لا يرد ، وآخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الثانية عشر ظهرا من يوم (الاحد) الموافق ١٩٦٨/٨/٢٥ .

وتوضع العطاءات في صندوق لجنة المناقصات المركزية الكائن في مقر اللجنة وتسرى العطاءات لمدة (٩٠ يوما) اعتبارا من تاريخ فض مظارييف العطاءات .

هذا وتبلغ قيمة الكفالة الاولى لهذا العطاء (٢٪ من قيمة العطاء) وينبغي أن تكون صالحة طيلة مدة سريان العطاء . ان هذه المناقصة مفتوحة فقط للمذكورين ادناه :

- ١ - الشيخ يوسف العذبي الصباح وكلاء مساعد اوتس
- ٢ - مساعد الصالح واولاده وكلاء مساعد شليرن وشلندر
- ٣ - عبد السلام شعيب وكيل مساعد شتال

رئيس اللجنة

اعلان عن مناقصة رقم أ/م - ٥٥/٦٧

تعلن لجنة المناقصات المركزية عن طرح مناقصة انشاء وانجاز مدرسة ابتدائية نموذجية للبنات بمنطقة الريشية . وذلك بناء على طلب وزارة الاشغال العامة طبقا للشروط والرسومات والمواصفات العامة والخاصة والواردة في وثائق المناقصة ويمكن الحصول على وثائق المناقصة من لجنة المناقصات المركزية الملحقه بمقر مجلس الوزراء في مواعيد العمل الرسمية اعتبارا من يوم (الاحد) الموافق ١٩٦٨/٧/٧ وذلك مقابل دفع رسم مقداره (٩٠ د.ك) لا يرد ، وآخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الثانية عشر ظهرا من يوم (الثلاثاء) الموافق ١٩٦٨/٧/٣٠ .

وتوضع العطاءات في صندوق لجنة المناقصات المركزية الكائن في مقر اللجنة وتسرى العطاءات لمدة (٩٠ يوما) اعتبارا من تاريخ فض مظارييف العطاءات .

هذا وتبلغ قيمة الكفالة الاولى لهذا العطاء (٢٣٠٠٠ / -) (د.ك) وينبغي أن تكون صالحة طيلة مدة سريان العطاء .

ان هذه المناقصة مفتوحة للمقاولين المسجلين لدى لجنة المناقصات المركزية ضمن الفئات الثانية والثالثة للاعمال الانشائية .

رئيس اللجنة

وتوضع العطاءات في صندوق لجنة المناقصات المركزية الكائن في مقر اللجنة وتسرى العطاءات لمدة (٩٠ يوما) اعتبارا من تاريخ فض مظارييف العطاءات .

هذا وتبلغ قيمة الكفالة الاولى لهذا العطاء (٢٪ من قيمة العطاء) وينبغي أن تكون صالحة طيلة مدة سريان العطاء .

رئيس اللجنة

اعلان عن مناقصة رقم م/ش/٤

تعلن لجنة المناقصات المركزية عن طرح مناقصة محلية لتزويد اصباغ وفراشي متنوعة وتربتين وزيت حار .

وذلك بناء على طلب /وزارة الاشغال العامة طبقا للشروط والرسومات والمواصفات العامة والخاصة والواردة في وثائق المناقصة ويمكن الحصول على وثائق المناقصة من لجنة المناقصات المركزية الملحقه بمقر مجلس الوزراء في مواعيد العمل الرسمية اعتبارا من يوم (الاحد) الموافق ١٩٦٨/٧/٧ وذلك مقابل دفع رسم مقداره (دينار) لا يرد ، وآخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الثانية عشر ظهرا من يوم الاحد الموافق ١٩٦٨/٧/٢١ .

وتوضع العطاءات في صندوق لجنة المناقصات المركزية الكائن في مقر اللجنة وتسرى العطاءات لمدة (٩٠ يوما) اعتبارا من تاريخ فض مظارييف العطاءات .

هذا وتبلغ قيمة الكفالة الاولى لهذا العطاء (٥٪ من قيمة العطاء) وينبغي أن تكون صالحة طيلة مدة سريان العطاء .

رئيس اللجنة

اعلان عن مناقصة رقم م/ش/٣

تعلن لجنة المناقصات المركزية عن طرح مناقصة محلية لتزويد أنابيب جلقنايز قياسات مختلفة .

وذلك بناء على طلب وزارة الاشغال العامة طبقا للشروط والرسومات والمواصفات العامة والخاصة والواردة في وثائق المناقصة ويمكن الحصول على وثائق المناقصة من لجنة المناقصات المركزية الملحقه بمقر مجلس الوزراء في مواعيد العمل الرسمية اعتبارا من يوم (الاحد) الموافق ١٩٦٨/٧/٧ وذلك مقابل دفع رسم مقداره (دينار) لا يرد ، وآخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الثانية عشر ظهرا من يوم الاحد الموافق ١٩٦٨/٧/٢١ .

وتوضع العطاءات في صندوق لجنة المناقصات المركزية الكائن في مقر اللجنة وتسرى العطاءات لمدة (٩٠ يوما) اعتبارا من تاريخ فض مظارييف العطاءات .

هذا وتبلغ قيمة الكفالة الاولى لهذا العطاء (٥٪ من قيمة العطاء) وينبغي أن تكون صالحة طيلة مدة سريان العطاء .

رئيس اللجنة

وَزَارَةُ الْمَالِيَّةِ وَالنَّفْطِ

إِدَارَةُ الْإِسْكَانِ

إعلان مزايمة رقم ٦٨/٦

تعلن ادارة الاسكان عن طرح المزايمة رقم ٦٨/٦ لبيع كميات متفاوتة من قطع غيار السيارات المختلفة عن طريق المزاد بالظرف المختوم .

يمكن للراغبين في الشراء الحصول على وثائق هذه المزايمة من ادارة الاسكان الواقعة بالقرب من وزارة الاشغال العامة وكذلك معاينة القطع المعروضة في مستودعات قسم النقل والكراج التابع لها والكائن بالشويخ في أى وقت خلال ساعات الدوام الرسمي اعتباراً من صباح يوم الاحد الموافق ١٩٦٨/٦/٢٣ .

يجب تقديم العطاءات الى هذه الادارة في موعد لا يتجاوز الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٩٦٨/٧/١٦ وستفتح المزايمة بعد ذلك مباشرة .

الوكيل المساعد

البحار والموانئ

مَكْبَ مُقَاطَعَةِ إِسْرَائِيلَ

قرار رقم (٧٧٢)

بناء على القانون رقم « ٢١ » لسنة ١٩٦٤ في شأن القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل المنشور في العدد « ٤٧٩ » من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٥/٣١ .

وبعد الاطلاع على قرارات ومبادئ المقاطعة .

والحاقا بقرارنا رقم (٣٢) تاريخ ١٩٦٤/١/٨ ، المنشور في العدد « ٤٦١ » من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٤/١/١٢ ، والقاضي بحظر التعامل بصفة نهائية مع الشركة الانجليزية/BENTLEY ENGINEERING GROUP. وسائر فروعها .

واستنادا الى صلاحياتنا .

تقرر ما يلي :-

إعلان عن مناقصة رقم ٣٢/٦٧ - م/أ

تعلن لجنة المناقصات المركزية عن طرح مناقصة انشاء وانجاز مقسم الهاتف الآلي بالاحمدى .

وذلك بناء على طلب وزارة الاشغال العامة طبقاً للشروط والرسومات والمواصفات العامة والخاصة والواردة في وثائق المناقصة ويمكن الحصول على وثائق المناقصة من لجنة المناقصات المركزية الملحقه بمقر مجلس الوزراء في مواعيد العمل الرسمية اعتباراً من يوم (الاحد) الموافق ١٩٦٨/٧/٧ وذلك مقابل دفع رسم مقداره (-/٣٠٠ د.ك) لا يرد ، وآخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم (الاحد) الموافق ١٩٦٨/٧/٢٨ .

وتوضع العطاءات في صندوق لجنة المناقصات المركزية الكائن في مقر اللجنة وتسرى العطاءات لمدة (٩٠ يوماً) اعتباراً من تاريخ فض مظاريه العطاءات .

هذا وتبلغ قيمة الكفالة الاولى لهذا العطاء (-/٤٠٠٠ د.ك) وينبغي ان تكون صالحة طيلة مدة سريان العطاء .

ان هذه المناقصة مفتوحة للمقاولين المسجلين لدى لجنة المناقصات المركزية ضمن الفئات الثانية والثالثة والرابعة للاعمال الانشائية .

رئيس اللجنة

إعلان

عن تسجيل متعهدين لتزويد وتركيب معدات لمعالجة ماء البحر بماء بحر يحتوي على كلور بطريقة التحليل الكهربائي - وزارة الكهرباء والماء

تلقت لجنة المناقصات المركزية اتباه السادة المناقصين الى أن خطأ ورد في الفقرة الاخيرة من الاعلان المنشور باللغة الانجليزية في العدد (٦٨٣) من الجريدة الرسمية ص (٨٩) - والصحيح هو كما يلي :-

The central Tenders Committee reserves the right to reject, without giving any reasons, the registration of any applicant failing to submit supporting evidence considered necessary to substantiate his application.

رئيس اللجنة

استدراك

عن المناقصة رقم ١٥/٢/٢٢ - ٦٩/٦٨ - محطة التقطير (١) الجديدة في الشويخ - وزارة الكهرباء والماء

تلقت لجنة المناقصات المركزية اتباه السادة المناقصين الى أن مدة بيع وثائق المناقصة المذكورة تنتهي يوم ١٩٦٨/٧/٣١ وليس كما ورد خطأ في الاعلان المنشور في العدد (٦٨٣) من الجريدة الرسمية . لذا اقتضى التنويه .

رئيس اللجنة

قرار رقم (٧٧٤)

بناء على القانون رقم « ٢١ » لسنة ١٩٦٤ في شأن القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل المنشور في العدد « ٤٧٩ » من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٥/٣١

وبعد الاطلاع على قرارات ومبادئ المقاطعة •
والحاقا بقرارنا رقم (٢٩٧) تاريخ ١٩٦٥/٣/٢ ، المنشور في العدد « ٥١٨ » من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٥/٣/٧ ، والقاضي بحظر التعامل مع الشركة الانجليزية (NORDAC LTD.) وسائر فروعها •
واستنادا الى صلاحياتنا •

تقرر ما يلي : -

مادة اولى - تسرى احكام قرارنا رقم (٢٩٧) آ نف
الذكر على الشركة الانجليزية (WOODALL DUCKHAM GROUP LTD.) باعتبارها الشركة الام للشركة الانجليزية / NORDAC LTD. مادة ثانية - يعتبر هذا القرار نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية •
الوكيل المساعد لشئون الجمارك والموانئ

قرار رقم (٧٧٥)

بناء على القانون رقم « ٢١ » لسنة ١٩٦٤ في شأن القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل المنشور في العدد « ٤٧٩ » من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٥/٣١

وبعد الاطلاع على قرارات ومبادئ المقاطعة •
والحاقا بقرارنا رقم (٨٦) تاريخ ١٩٦٢/١/١٨ ، المنشور في العدد « ٣٦٢ » من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٢/١/٢١ ، والقاضي بحظر التعامل مع جميع فروع الشركة الانجليزية THE GREAT UNIVERSAL (STORES) LTD. واستنادا الى صلاحياتنا •

تقرر ما يلي : -

مادة اولى - تسرى احكام قرارنا رقم (٨٦) الآنف
الذكر على الشركتين الاميركيتين : -

- 1 - GLOBAL TOURS.
- 2 - GREAT UNIVERSAL STORES INC.

باعتبارهما فرعين للشركة الانجليزية المذكورة أعلاه •

مادة ثانية - يعتبر هذا القرار نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية •

الوكيل المساعد لشئون الجمارك والموانئ

مادة اولى - يسرى الحظر المفروض على التعامل مع الشركة المذكورة أعلاه على فرعها الشركة الانجليزية/.....
T. GRIEVE & CO. LTD.

مادة ثانية - يعتبر هذا القرار نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية •

الوكيل المساعد لشئون الجمارك والموانئ

قرار رقم (٧٧٣)

بناء على القانون رقم « ٢١ » لسنة ١٩٦٤ في شأن القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل المنشور في العدد « ٤٧٩ » من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٥/٣١

وبعد الاطلاع على قرارات ومبادئ المقاطعة •

والحاقا بقرارنا رقم (٨٥٧) تاريخ ١٩٦٤/٥/٢٧ ، المنشور في العدد « ٤٧٩ » من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٥/٣١ ، والقاضي بحظر التعامل مع الشركة الانجليزية/.....
BRITISH GLUES & CHEMICALS LTD. وسائر فروعها •

واستنادا الى صلاحياتنا •

تقرر ما يلي : -

مادة اولى - تسرى احكام قرارنا رقم (٨٥٧) آ نف
الذكر على الفروع التالية : -
(أ) في المملكة المتحدة :

- 1 - GEORGE ASPERY & SONS LTD.
- 2 - BRITISH GELATINE WORKS LTD.
- 3 - COCKMAN BROTHERS LTD.
- 4 - LONDON GRINDING LTD.
- 5 - JOHN POYNTERSON & MACDONALDS LTD.
- 6 - ROBERT PINTUS & CO. LTD.
- 7 - ROSS (GELATINES) LTD.
- 8 - C. SIMMONS & CO. LTD.
- 9 - TOR PERFUMERY CO. LTD.
- 10 - WEAVER R. FINING CO. LTD.

(ب) في استراليا :

- 1 - BRITISH GLUES & CHEMICALS LTD.

(ج) في هولندا :

- 1 - DODEWERES N.V.

مادة ثانية - يعتبر هذا القرار نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية •

الوكيل المساعد لشئون الجمارك والموانئ

قرار رقم (٧٧٦)

بناء على القانون رقم « ٢١ » لسنة ١٩٦٤ في شأن القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل المنشور في العدد « ٤٧٩ » من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٥/٣١ . وبعد الاطلاع على قرارات ومبادئ المقاطعة . والحاكا بقرارنا رقم (١٤٧١) تاريخ ١٩٦٤/٨/١١ المنشور في العدد « ٤٩٠ » من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٨/١٦ ، والقاضي بحظر التعامل مع الشركة الاميركية : (KAISER INDUSTRIES CORP.) واستنادا الى صلاحياتنا .

تقرر ما يلي : -

مادة أولى - تسري أحكام قرارنا رقم (١٤٧١) آنف الذكر على الفرعين التاليين للشركة الاميركية المذكورة أعلاه : -

- ١ - الشركة الاميركية KAISER ALUMINIUM.
- ٢ - الشركة الاميركية KAISER CHEMICALS INTERNATIONAL.

مادة ثانية - يعتبر هذا القرار نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الوكيل المساعد لشئون الجمارك والموانئ

قرار رقم (٧٧٧)

بناء على القانون رقم « ٢١ » لسنة ١٩٦٤ في شأن القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل المنشور في العدد « ٤٧٩ » من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٥/٣١ . وبعد الاطلاع على قرارات ومبادئ المقاطعة .

والحاكا بقرارنا رقم (٩٠٣) تاريخ ١٩٦٧/٧/١٨ المنشور في العدد « ٦٣٦ » من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢٣ ، والقاضي بحظر التعامل مع الشركتين :
1 - CANADIAN ORGANIC DEVELOPMENTS LTD.
2 - B. YOUNG & CO OF AMERICA LTD.

واستنادا الى صلاحياتنا .

تقرر ما يلي : -

مادة أولى - تعتمد الجنسية الكندية بدلا من الانجليزية للشركة

CANADIAN ORGANIC DEVELOPMENTS LTD. كما تعتمد جنسية الولايات المتحدة الاميركية بدلا من الجنسية الانجليزية للشركة B. YOUNG & CO. OF AMERICA LTD. وتسرى على هاتين الشركتين أحكام قرارنا رقم (٩٠٣) الآنف الذكر باعتبار الجنسية الجديدة لكل منهما .

مادة ثانية - يعتبر هذا القرار نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الوكيل المساعد لشئون الجمارك والموانئ

قرار رقم (٧٧٨)

بناء على القانون رقم « ٢١ » لسنة ١٩٦٤ في شأن القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل المنشور في العدد « ٤٧٩ » من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٥/٣١ .

وبعد الاطلاع على قرارات ومبادئ المقاطعة .

والحاكا بقرارنا رقم (٥٢٣) تاريخ ١٩٦٦/٤/١٢ المنشور في العدد « ٥٧٢ » من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٤/١٧ ، والقاضي بحظر التعامل مع الشركتين :

- 1 - WM. OLDRÖYD & SONS LTD.
- 2 - COLFOS LTD.

واستنادا الى صلاحياتنا .

تقرر ما يلي : -

مادة أولى يعتمد اسم

WILLIAM OLROYD & SONS LTD.

اسما صحيحا للشركة المذكورة تحت البند (١) أعلاه ، كما يعتمد اسم CALFOS CO. LTD. اسما صحيحا للشركة المذكورة تحت البند (٢) أعلاه . وتسرى على الشركتين المذكورتين باسميهما الصحيحين أحكام قرارنا رقم (٥٢٣) آنف الذكر .

مادة ثانية - يعتبر هذا القرار نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

عن الوكيل المساعد لشئون الجمارك والموانئ

قرار رقم (٧٧٩)

بناء على القانون رقم « ٢١ » لسنة ١٩٦٤ في شأن القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل المنشور في العدد « ٤٧٩ » من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٥/٣١ .

وبعد الاطلاع على قرارات ومبادئ المقاطعة .

واستنادا الى صلاحياتنا .

تقرر ما يلي : -

مادة أولى - ترفع من القائمة السوداء الباخرة الهولندية CATHARINAPOLDER بعد أن ثبت أنها أصبحت تحمل اسم (اليسرة AL - YASRAH) والجنسية الكويتية ، ويصرح لها بالرسو في جميع موانئ الكويت ، ويسمح لها بالتفريغ والشحن والتزود بالوقود والتموين .

مادة ثانية - يعتبر هذا القرار نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

عن الوكيل المساعد لشئون الجمارك والموانئ

وَزَارَةُ الْبِنَاءِ وَالصَّنَاعَةِ

قسم السجل التجاري اعلان

تنفيذاً لنص المادة (١١) من اللائحة التنفيذية للمرسوم رقم (١) لسنة ١٩٥٩ الخاص بنظام السجل التجاري ، تعلن وزارة التجارة والصناعة ان التجار والشركات والفروع المدرجة اسمائهم ادناه قد قيدت في السجل التجاري بالرقم المبين أمام اسمائهم التجارية وعلى كل تاجر أو شركة ان يذكر في المكاتبات والمطبوعات المتعلقة بأعماله التجارية رقم القيد هذا ، كما يجب ان يثبت باللغة العربية على واجهة المحل اسمه التجاري مشفوعاً برقم القيد .

وكيل وزارة التجارة والصناعة

رقم القيد في السجل	تاريخ القيد في السجل	الاسم التجاري	منوان المحل التجاري	نوع التجارة	الملاحظات
٢٩	٦٨/٦/١١	عبد الله سيد رجب سيد عبد الله الرفاعي	شارع فهد السالم ملك عيسى الصالح واولاده / الكويت	معرض لبيع الديكور	فرع
٣٩١	٦٨/٦/٢٣	يوسف عبد اللطيف العبد الرزاق	المنطقة التجارية الثانية بلوك ٤ مكتب ٨٨ ملك المذكور / الكويت	مكتب تجارى	
٤٧١	٦٨/٦/٢٤	حبيب جعفر جواد اسماعيل	ميدان حولي ملك عيسى عبد الله بهمن / بقاله الكويت	بيع مبردات	
٣٧٠٢	٦٨/٦/١٥	طبيخ فهد الطبخ	شرق قرب سينما الحمراء ملك سليمان اللهب / الكويت	بيع مبردات	
٤٤١١	٦٨/٦/٢٥	ابراهيم عبد الله اسحق	شارع مبارك الكبير ملك محمد هادي عبد الله العوفي / الكويت	مكتب تجارى	
٦٥٧٩	٦٨/٦/١٨	مصطفى كرم حسين	شرقي الاحمدى المنطقة الصناعية ملك الحكومة رقم القسيمة ٧٤ / الكويت	كراج لتصليح السيارات	
٧٤٦٦	٦٨/٦/٢٢	لوتس للتجهيزات العامة / على حسين عبد الرضا شستر	الفحيحيل سول الصباح ملك عجيل عبد الله العجيل / الكويت	معرض لبيع الكماليات والاحذية والاقمشة والتفوتيه	
٨٢٨٢	٦٨/٦/١٥	ورثة المرحوم يوسف محمود جابر عوض الله	النفرة شارع بن خلدون ملك محمد الملا الصالح / الكويت	كراج ومخطة غسيل وتشحيم السيارات	
١٠٥٣٤	٦٨/٦/٢٥	كراج وغسيل وتشحيم التيفوني / عبد الفور ومحمد حسن تيفوني	كراج منطقة الشويخ الجديد الصناعية ملك الحكومة قسيمة ٩٠ - الكويت	مكتب تجارى	
١٢٠٩٩	٦٨/٦/١٨	مكتب حسن الشطي للمقاولات / حسن عبد الله محمد الشطي	شرقي الاحمدى ملك الحكومة قسيمة ١/٧٤ / الكويت	كراج لتصليح السيارات	
١٢٥٦٨	٦٨/٦/٦	سعود احمد الحسن	المنطقة الصناعية الثالثة ملك الحكومة قسيمة ٧٢ / قطعة ب/ الكويت	بيع اصباغ وادوات صحية	
١٢٩٩٥	٦٨/٦/٢٦	مؤسسة احمد التجارية / علي حسن احمد ابراهيم	شارع احمد الجابر ملك / الكويت	بيع دواجن	فرع
١٣٠٩٥	٦٨/٦/٥	سميد عبد السلام سميد بريك	النفرة مقابل مدرسة الفارابي ملك / محمد صادق / الكويت	بنشر وبيع دهن	
١٣٢٤٦	٦٨/٦/١٥	سعد فالح الفندي	خيطان الشارع الجنوبي ملك سعد سالم الطويل / الكويت	بنشر وبيع دهن	
١٤٢٦٧	٦٨/٦/٢٢	ورثة المرحوم / احمد عبد الله المنصور	الفروانية منزل ١٧ بيوت ذوى الدخل المحدود ملك المرحوم / احمد عبد الله المنصور	بنشر وبيع دهن	
١٤٤٣٦	٦٨/٦/٢٥	مكسيم / يوسف شهاب احمد البحر	بنابة الصناع محل رقم ٢ ملك/ عبد الحميد الصانع / الكويت	مطعم ومقهى	
١٤٧٩٣	٦٨/٥/٤	شركة الخليفة وحنفى للتجارة والنقل / ذ.م.م	شارع الخليج العربي بنابة يوسف الصقر / الكويت	التجارة بالسيارات والاطارات والزيوت وقطع الفيار / أعمال النقل البرى والبحرى الاستيراد والتصدير والقومسيون	داس مال الشركة ٨٠٠٠ دينار كويتي
١٤٧٦٣	٦٨/٦/١٢	علي محمد تقي علي	الرميثية قطعة ٩ ملك شمسان قحطاني / الكويت	بقالة ومرطبات	

رقم القيد في السجل	تاريخ القيد في السجل	الاسم التجاري	عنوان المحل التجاري	نوع التجارة	الملاحظات
١٤٨٤١	٦٨/٦/٢	حنيف مسعد معتق الرشيدى	خيطان الشارع الجنوبي ملك سليمان بقاله ابراهيم السلطان / الكويت		
١٤٨٤٥	٦٨/٦/٩	ابراهيم اسماعيل العبد الله	النقرة قرب مدرسة خالد بن الوليد ملك / معرض لبيع الدواجن مبارك جاسم الباركي / الكويت		
١٤٨٤٧	٦٨/٦/١٢	سليمان محمد الحميدان	العديلية القريبة قسيمة ١١٢ / منزل ١٠ / بقاله ملك المذكور / الكويت		
١٤٨٥٢	٦٨/٦/١٨	مبارك مهنا مبارك الحمدان	الغفاس ملك المذكور / الكويت	مكتبة	
١٤٨٥٢	٦٨/٦/١٨	علي معرفي صفر معرفي	شجرة الخضار الرئيسية / الكويت	خضار وفواكه	
١٤٨٥٤	٦٨/٦/١٨	عبد الله خليفة راشد العسكر	المرقاب قرب مسجد القسيمة / ملك الاسكان / رقم ٧٢٩٧ / الكويت	مكتب سفريات	
١٤٨٥٥	٦٨/٦/١٨	شركة الهندسة المدنية / ذات مسئولية محدودة	بناية المحرق شارع فهد السالم شقة ٤ / الكويت	القيام باعمال المقاولات الهندسية والنقلات وتجارة مواد البناء وتمثيل الشركات الاجنبية والفبارك وعلى التفصيل الوارد بعقد الشركة	راس مال الشركة ١٥٠٠٠ دينار كويتي
١٤٨٥٦	٦٨/٦/١٩	ديزيرييه / سليمان احمد صالح الرومي	السالمية عمارة برج السالمية ملك عبدالوهاب واولاده وشركاه / الكويت	الاقمشة والملبوسات النسائية	
١٤٨٥٧	٦٨/٦/٢٠	شركة صحارى الكويت للتجارة والسياحة / ذات مسئولية محدودة	شارع فهد السالم عمارة الصفا شقة ٢٤ / الكويت	تعاطى جميع الاعمال الفندقية راس مال الشركة والسياحة وعلى التفصيل الوارد بعقد الشركة	٧٥٠٠ دينار كويتي
١٤٨٥٩	٦٨/٦/٢٢	سالم سعود ثويني الثويني	الفحيحيل شارع الدبوس ملك / محمد جاسم الدبوس / الكويت	بقالة	
١٤٨٦٢	٦٨/٦/٢٢	محمد راشد الحفيتي	النقرة شارع العثمان ملك يعقوب ابو غيث	مكتبة واسطوانات	
١٤٨٩٠	٦٨/٦/١٦	شركة البترول الكويتية الاسبانية / مساهمة كويتية مغلقة	ص.ب ٧٠ / تلفون ٢٠١٢١ / الكويت	العمليات المنصوص عليها في اتفاقية النفط الممنوحة لهم من حكومة الكويت	راس مال الشركة عشرة الاف دينار كويتي

كشف بالتعديل او التغيير او سبب المحو في البيانات المدونة في السجل التجارى

رقم القيد الاصلى في السجل	الاسم التجارى السابق قيده	موضوع التعديل او التغيير	تاريخ التاشير
١٢١	محمد عبد الحسين سيد عباس الموسوى	تغير العنوان واصبح منطقة زرائب الماشية بالشويخ	٨٦/٤/٣٠
٢٢٢	احمد عيسى العاشور	تغير العنوان واصبح النقرة شارع بن رشد ملك وضحة حمود السعدون	٦٨/٦/١٨
٢٩٩	مخزون نرجس للاواني المنزلية / غلوم عباس غلوم حسين	تغير العنوان وعدل نوع التجارة واصبعا / ميدان حولي ملك المذكور / بقاله	٦٨/٦/٢٢
٥٦٨	عبد الكريم عبد الله عباس ابو الحسن	تغير العنوان واصبح المنطقة التجارية التاسعة سوق الاقمشة ملك المذكور	٦٨/٦/١٢
٢٥٦١	صالح محمد عبد اللطيف بو حمرة	تغير العنوان وعدل نوع التجارة وتبدل الاسم التجارى واصبعا / سوق السلاح رقم المحل ٤٧ ملك عبد الله محمد السنوسي / مكتب تجارى ومقاولات انشائية / مؤسسة صالح ابو حمرة للتجارة والمقاولات الانشائية	٦٨/٦/٢
٤٠١٢	عبد الحميد جواد مقدم	تغير العنوان واصبح شارع فلسطين ملك الشيخ مبارك الحمد الصباح	٦٨/٦/١٢
٤٥٠٥	ورثة المرحوم / يوسف حسن الصانع	تغير العنوان واصبح ميدان حولي مقابل محطة البنزين ملك حجي عبدالله الغياط	٦٨/٦/٢٠
٤٦١٦	سليمان اسماعيل سليمان	تغير العنوان وعدل نوع التجارة واصبعا / السالمية / شارع حمد المبارك ملك الاوقاف / لحساب موسي محمد علي / بيع وتصليح ادوات كهرباء المنازل وشحن بطاريات السيارات	٦٨/٦/٢٢

رقم القيد الاصلي في السجل	الاسم التجارى السابق قيده	موضوع التعديل او التغير	تاريخ النشر
٤٦٤١	يوسف محمد الفانم	تغير العنوان واصبح الرميثية / قطعة ١٣ قسيمة ٢٦ ملك علي حسين نصف	٦٨/٥/٢٢
٤٧٢٤	شركة عبد الله يوسف الرومي وشركاه / تضامن	تغير العنوان واصبح الفروانية الشارع الرئيسي ملك نأبى سعد الوطرى	٦٨/٦/٢٠
٤٩٥٢	نايف سعود الشلالس الحجرف	تبدل الاسم التجارى واصبح معرض حولى للبرديات	٦٨/٦/١٧
٥٠٢٨	المخبز الكويتي الوطني / عباس عبد الرضا حسين	تغير العنوان ونوع التجارة واصبحا / السالية / ملك / حسن سلامة / بقالة	٦٨/٦/١٧
٥٢٢٣	ياسين خضير الرس	تغير العنوان واصبح السالية الشارع العام ملك هاشم السيد احمد الرفاعي	٦٨/٦/١٩
٥٣١٨	عبد المحسن عبد الله المرشد	تغير العنوان واصبح الجهراء ملك مؤسسة التويجى التجارية رقم ١	٦٨/٦/٢٢
٥٣٢٣	علي حسين ميرزا	تغير العنوان واصبح شرق / شارع جابر المبارك / ملك / سعاد الحميفي	٦٨/٦/٢٢
٥٤٤٧	محمد علي حسين بوصفر	عدل نوع التجارة وتعدل الاسم الذى يباشر به التاجر تجارته واسم التاجر ولقبه واصبحا / بقالة وبيع فواكه وخضار / محمد علي حسين بوصفر وذلك حسب شهادة الجنسية رقم ٤١٠٤ بتاريخ ١٩٦٠/٨/١٤ .	٦٨/٦/١٩
٥٦٨٣	حسن ابل حسن رضائي	تبدل الاسم التجارى واصبح معرض الامجاد	٦٨/٦/٢٢
٥٨٩٥	سالم براك سعيد مساعد الصواغ	تغير العنوان وعدل نوع التجارة واصبحا / السالية / شارع البحرين ملك حمود عيد الرومي / بقالة	٦٨/٤/٢٠
٥٩٥٣	محمد رضا محمد صادق الصايغ	تغير العنوان واصبح المنطقة الصناعية الثانية / بالشويخ ملك الحكومة قسيمة ١٢ قطعة ز - الكويت	٦٨/٦/١٢
٧٥٥٠	محمد احمد التنيب	تغير العنوان وعدل نوع التجارة واصبحا / جليب الشيوخ / ملك / فهد منصور بنشر وبيع دهن	٦٨/٦/٢٢
٨٧٥١	عبد الوهاب عبد الرزاق المطوع	تغير العنوان واصبح شارع سالم المبارك / السالية / ملك / ورة المرحوم عبد الله محمد هادي	٦٨/٦/١٦
٨٩٤٨	شركة المشاريع والتجارة العامة (جينكو) تضامن	تغير العنوان واصبح المنطقة التجارية الثالثة الطابق الثاني ملك مطران الحبشي	٦٨/٦/١٧
٩٤٤٨	حاجي يعقوب ابو الحسن بهبهاني	تعديل اسم التاجر ولقبه والاسم الذى يباشر به التاجر تجارته واصبح / حاجيه يعقوب عباس ابو الحسن وذلك حسب شهادة الجنسية رقم ١٣٧٤٢ جلد ٧ بتاريخ ١٩٠٦/١١/٢١	٦٨/٥/٢١
١٠٢٨٥	جاسم احمد عبد الله القصاد	تغير العنوان وعدل نوع التجارة واصبحا / خيطان / قرب مدرسة البنين ملك عبد العزيز الرندى بنشر وبيع زيوت	٦٨/٦/١٨
١٠٤٠٦	محل الاستقلال / خليل ابراهيم غلوم دشتي	تغير العنوان واصبح الصالحية ملك الدخيل والشايخ	٦٨/٦/١٧
١١٦٣٢	كهرباء ازاد / تضامن	تغير العنوان واصبح النقرة شارع بيروت ملك الاسكان دكان رقم ٢١٢٧	٦٨/٦/١٢
١٢٠٣٠	حبيب حسين محمد دشتي	تغير العنوان واصبح النقرة خلف جامع ملك علي عبد الهادي الميلم	٦٨/٦/١٦
١٢٦٢٢	خالد عبد الله المحرى	عدل نوع التجارة واصبح اقمشة ونوفوتيه وعطورات	٦٨/٦/١٩
١٢٦٦٠	حبيب عثمان السندات	تغير العنوان وعدل نوع التجارة واصبحا / جليب الشيوخ العباسية / ملك معزب فراج امشيل / بيع قطع غيار السيارات	٦٨/٦/٢٢
١٢٧٦٨	سعد ادبيس المطيري	تغير العنوان وعدل نوع التجارة واصبحا جليب الشيوخ ملك سعد محمد الوعاس / مطعم	٦٨/٦/٢٣
١٣١٥٩	عوض مرزوق شلاحي المطيري	تغير العنوان واصبح النقرة قرب مسجد العثمان ملك عبد الففور ومحمد حسن تيفوني	٦٨/٦/٢٢
١٣٣٤٥	حسن عبد الوهاب احمد الكروف	تغير العنوان وعدل نوع التجارة واصبحا / جليب الشيوخ الشارع الجنوبي ملك هيا زيد العامر / بيع سجائر وتتن	٦٨/٦/١٨
١٣٥٢٥	بقالة الخصيوى / خصيوى نهار خضر المطيري	تغير العنوان واصبح جليب الشيوخ ملك راشد عبد الرحمن ابا الخيل	٦٨/٦/١٨
١٣٧٢٥	علي يوسف جمال	تغير العنوان واصبح شارع عبد الله السالم ملك شركة محمد حمود الشايخ	٦٨/٦/١٩
١٣٧٥٤	يونس حسين احمد سليم	تغير العنوان واصبح الرميثية خلف شارع عمان ملك عبد الله المشارى الروضان	٦٨/٥/٢٧

وزارة الصحة العامة

محضر لجنة المواليد والوفيات في جلستها السادسة المنعقدة بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٨

عقدت لجنة المواليد والوفيات المنصوص عنها بالمادة رقم ٢٢ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ والمعدلة بالمادة رقم ٢٥ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٢ وذلك برئاسة السيد يوسف جاسم الحجي وكيل وزارة الصحة حيث نظرت بالمسائل المعروضة عليها وقررت بالنسبة للطلبات من رقم ٩٥ حتى رقم ١٢٨ الخاصة بطلب تعديل بيانات في دفاتر المواليد والوفيات ، بأن تقوم اللجنة بعد الفحص والتأكد من شخصية مقدميها وشهادة الشهود ان تعلن عن هذه التعديلات في الجريدة الرسمية لمدة اسبوعين متتاليين ، فاذا ما انقضت فترة خمسة عشر يوما من تاريخ آخر اعلان ولم تتلق اى اعتراض فسيجرى التعديل المطلوب بالدفاتر وتصدر شهادات ميلاد ووفيات جديدة معدلة طبقا لذلك .

اعلان رقم ٩٥

تقدم لهذه الوزارة السيد/ بدر لافي زايد جبار العتيبي بصفته والد الطفلة ريميه بشهادة ميلاد رقم ١٤٢٨/٦٢ والمسجلة بدفاتر مواليد مركز صحة الفحيجيل طالبا تغيير اسم الوالد من بندر لافي عساف الى بندر لافي زايد جبار العتيبي ، استنادا الى شهادة الجنسية الكويتية رقم ٦٧٣٣١ وشهادة الشهود وكتاب المختار .

فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ٩٦

تقدم لهذه الوزارة السيد/ ناصر خليفة مثير بدر الهاجري بصفته اخا لفهد بشهادة ميلاد رقم ١١٢٩/٦٢ والمسجلة بدفاتر مواليد مركز صحة الفحيجيل طالبا تغيير اسم الوالد ذعار سيف الى خليفة وثيب بدر الهاجري استنادا الى شهادة الجنسية الكويتية رقم ٥٩٢٤٢ وشهادة المختار والشهود .

فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ٦٧

تقدم لهذه الوزارة السيد/ عبد الله صقر غازي العتيبي بصفته والد مريم وحصة في شهادتي ميلاد رقمي ٢٧٦/٦٣ والمسجلتين بدفاتر مواليد مركز صحة الفحيجيل - طالبا تغيير اسم الوالد من عبد الله صقر على الى عبد الله صقر غازي العتيبي استنادا الى شهادة الجنسية الكويتية رقم

٦٦٧١٠ وشهادة المختار والشهود فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ٩٨

تقدم لهذه الوزارة السيد/ حمد ماجد محسن الرشيدى بصفته والد المدعو/ مزيد بشهادة ميلاد رقم ٤٤٧٦/٦٠ والمسجل بدفاتر مواليد مركز صحة الفيحاء طالبا تغيير اسم الوالد من حمد ماجد المسيلم الى حمد ماجد محسن الرشيدى ، استنادا الى الجنسية الكويتية رقم ٦١٠١٨ وشهادة المختار والشهود فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ٩٩

تقدم لهذه الوزارة السيد/ قاسم حاجي حسن بصفته والد زهرة بشهادة ميلاد رقم ١٤٣٠/٦٠ والمسجلة بدفاتر مواليد مركز صحة الفيحاء . طالبا تغيير اسم الوالد من قاسم محمد حسن الى قاسم حاجي حسن استنادا الى الجنسية الكويتية رقم ١٣٥٤٠ وشهادة المختار والشهود فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١٠٠

تقدم لهذه الوزارة السيد/ غالب لافي طالع المطيري بصفته والد المدعو/ غلاب بشهادة ميلاد رقم ٨٠٨/٦١ والمسجلة بدفاتر مواليد مركز صحة الفيحاء طالبا تغيير اسم الوالد من عبد الله ملفي لافي المطيري الى غالب لافي طالع المطيري استنادا الى جنسيته الكويتية رقم ٣٧٠٩٤ وشهادة المختار والشهود فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١٠١

تقدم لهذه الوزارة السيد / مبارك عبيد ملفي العتيبي بصفته الشخصية في شهادة ميلاده رقم ١٠٧٩/٦٣ والمسجلة بدفاتر مواليد مركز صحة حولي طالبا تغيير اسم والده من عبد الله الى عبيد ملفي العتيبي واسم والدته نوره بركة الى صفته بركة بثبت استنادا الى شهادة الجنسية الكويتية رقم ٦٥١٦٣ وشهادة المختار والشهود .

فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١٠٢

تقدم لهذه الوزارة السيد/خلف خليفة موسى الشمري بصفته اخا للمولود صعب في شهادة ميلاده رقم ٦٣/١٦١٦ والمسجل بدفاتر مواليد مركز صحة حولي طالبا تغيير اسم الوالد من خليفة محمد الى خليفة موسى الشمري استنادا الى الجنسية الكويتية رقم ٥٤٦٠٣ وشهادة المختار والشهود فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١٠٣

تقدم لهذه الوزارة السيد/رجا حمد رجا القضيوري بصفته الشخصية في شهادة ميلاده رقم ٦٤/٥٠٦ والمسجل بدفاتر مواليد مركز صحة حولي طالبا تغيير اسمه من رجا حمد مبارك القضيوري الى رجا حمد رجا القضيوري استنادا الى جنسيته الكويتية رقم ٣٨٣٥٢ وشهادة المختار والشهود فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١٠٤

تقدم لهذه الوزارة السيد / مخلف منصور محمد العنزي بصفته والد الطفل صلاح في شهادة الميلاد رقم ٦٣/٢٣٧٢ والمسجل بدفاتر مواليد مركز صحة الجهراء طالبا تغيير اسم الجد من مخلف محمد منصور الى منصور محمد استنادا الى الجنسية الكويتية رقم ٦٦٨٥٤ وشهادة المختار والشهود فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١٠٥

تقدم لهذه الوزارة السيد/سعد سلمان وعلان راشد بصفته والد الطفل نايف في شهادة الميلاد رقم ٦٠/٢٥٢ والمسجل بدفاتر مواليد مركز الجهراء طالبا تغيير اسم الجد من سعد سلمان راشد الى سعد سلمان وعلان راشد استنادا الى شهادة المختار والشهود فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١٠٦

تقدم لهذه الوزارة السيد/اسماعيل غلام رضا ايراني الجنسية بصفته والد الطفلة / شاهيناز في شهادة ميلاد رقم ٦١/٧٦ والمسجلة بدفاتر مواليد مركز صحة الجهراء طالبا تغيير اسم الوالد من اسماعيل غلوم علي زيد الى اسماعيل غلام رضا استنادا الى شهادة المختار والشهود وجواز سفر الايراني رقم ٤١١٨ . فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١٠٧

تقدم لهذه الوزارة السيد/حمزة عباس غلوم علي بصفته والد الطفل محمد في شهادة ميلاد رقم ٦١/٤٣٠ والمسجل بدفاتر مواليد مركز صحة الجهراء طالبا تغيير اسم الوالد من احمد علي عبد الله دشتي الى حمزة عباس غلوم علي استنادا الى شهادة الجنسية الكويتية رقم ٩٣٢٧ وشهادة المختار والشهود فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١٠٨

تقدم لهذه الوزارة السيد/فالح مبارك فالح العازمي بصفته نفسه في شهادة الميلاد رقم ٦٦/٥٦٢ والمسجل بدفاتر مواليد مركز السالمية طالبا تغيير اسمه من فالح مبارك وضيع الى فالح العازمي استنادا الى شهادة المختار والشهود فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١٠٩

تقدم لهذه الوزارة السيد/حسن محمد سعادت يزدي بصفته والد فاديه بشهادة ميلاد رقم ٦٧٩٨٤ والمسجلة بدفاتر مواليد مركز صحة الدسمان طالبا تغيير اسم الام من طاهره محمد احمد الى طاهره عزيز الله سهيلي . استنادا الى جواز سفر والدة رقم ٣٣٢٠/٦١٢٤٨٤ الايراني وجنسيته الايرانية رقم ١٢٥ مشهر . فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١١٠

تقدم لهذه الوزارة السيد/علي محمد حسين المشوم بصفته والد المدعوه / زهرة بشهادة ميلاد رقم ٦٠/١٠٥٣٦ والمسجلة بدفاتر مركز صحة الدسمان طالبا تغيير اسم المولودة من زهرة الى سلامه استنادا الى اسمها الصحيح حسب عقد الزواج رقم ٨/٢٦٢٩ وشهادة المختار والشهود فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١١١

تقدم لهذه الوزارة السيد/ماطر بطي جريان العازمي ، بصفته والد الطفل لافي بشهادة ميلاد رقم ٦١/١٠٩٣٠ والمسجل بدفاتر مواليد مركز صحة الدسمان طالبا تغيير اسم الوالد من فاطر بطي قبلان الى ماطر بطي جريان العازمي استنادا الى الجنسية الكويتية رقم ٣٦٦٤٠ وشهادة المختار والشهود فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١١٢

تقدم لهذه الوزارة السيد / غلام رضا مؤمن دوسيد .
بصفته والد الطفل حسن بشهادة ميلاد رقم ٦٢/٥٣٩١ والمسجلة
بدفاتر مواليد مركز الدسمان طالبا تغيير اسم الوالد من غلوم
رضا الى غلام رضا مؤمن دوسيده . استنادا الى جواز السفر
الايراني رقم ١٤١٧ وشهادة المختار والشهود . فمن له اعتراض
فليتقدم به لهذه الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١١٣

تقدم لهذه الوزارة السيد / حمود حمد مشعان بصفته
والد الطفل المتوفى صيدوح بشهادة وفاة رقم ٦٣/٢٩٠ والمسجلة
بدفاتر وفيات مركز صحة الدسمان طالبا تغيير اسم المتوفى من
صيدوح الى صلاح استنادا الى جنسية الوالد الكويتية رقم
٦٩٩٨ وشهادة المختار والشهود . فمن له اعتراض فليتقدم به
لهذه الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١١٤

تقدم لهذه الوزارة السيد / عبده علي بيطار بصفته والد
الطفلة سلام بشهادة ميلاد رقم ٦٧/١١٠٢ والمسجلة بدفاتر
مواليد مركز صحة الدسمان طالبا تغيير اسم الوالد من تيسير
ابراهيم الكردي الى عبده علي بيطار . استنادا الى جواز
السفر اللبناني رقم ٢٨٣٨ وشهادة المختار والشهود . فمن له
اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١١٥

تقدم لهذه الوزارة السيد / طاهر عبد الله محمد زماري
بصفته والد الطفلة راوية بشهادة ميلاد رقم ٦٨/٥٤٨ والمسجلة
بدفاتر مواليد مركز صحة الدسمان . طالبا تغيير اسم الوالد من
عبد الرحيم محمد عيسي الى طاهر عبد الله محمد زماري .
استنادا الى جواز السفر الاردني رقم ٢٤٢٩٣٨ . فمن له
اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١١٦

تقدم لهذه الوزارة السيد / محمد عبد الله تاج الدين
الكندري بصفته والد للمدعو يعقوب بشهادة ميلاد رقم ١٥٩١٨
والمسجلة بدفاتر مواليد مركز صحة الدسمان . طالبا تغيير اسم
الوالد من محمد عبد الله درويش الى محمد عبد الله تاج الدين
المندرى . استنادا الى الجنسية الكويتية رقم ٧٨٦٨ وشهادة
المختار والشهود . فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١١٧

تقدم لهذه الوزارة السيد / خليفة نبهان بدوي بصفته
والد عادل بشهادة الميلاد رقم ٦٥/٥٣٣٧ والمسجلة بدفاتر مواليد
مركز صحة الدسمان طالبا تغيير اسم الوالد من فنجان شلس
الى خليفة نبهان بدوي استنادا الى جواز سفره الايراني رقم
٢٢٤٧٤ وشهادة المختار والشهود . فمن له اعتراض فليتقدم
به لهذه الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١١٨

تقدم لهذه الوزارة السيد / عبد الهادي محمد طاهر
بصفته الشخصية في شهادة ميلاد رقم ٦٨/١٥٠٦ والمسجلة
بدفاتر مواليد مركز صحة الدسمان طالبا تغيير اسمه من حاجية
محمد طاهر حاجية الى عبد الهادي محمد طاهر استنادا الى
شهادة المختار والشهود . فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه
الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١١٩

تقدم لهذه الوزارة السيد / عبيد مفلح مدلس المطيري
بصفته والد الطفل دخيل بشهادة ميلاد رقم ٦٢/٦١ والمسجلة
بدفاتر مواليد مركز صحة الدسمان طالبا تغيير اسم الوالد من
عبيد فلاح الى مفلح مدلس المطيري استنادا الى الجنسية
الكويتية رقم ٦٥٦٦٥ وشهادة المختار والشهود . فمن له
اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١٢٠

تقدم لهذه الوزارة السيد / محمد رجاء صطام الرشيدى
بصفته والد الطفل شافي بشهادة ميلاد رقم ٦٣/٤٩٦ مسجل
بدفاتر مواليد مركز صحة القبلة طالبا تغيير اسم الوالد من
محمد سظام الى محمد رجاء صطام الرشيدى استنادا الى
شهادة الجنسية الكويتية رقم ٦٦٠٦٧ وشهادة المختار والشهود .
فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١٢١

تقدم لهذه الوزارة السيد / قاسم زين بن الشيخ احمد
بصفته أخا للمتوفى حسين في شهادة وفاة رقم ٦٨/٢٢٣ والمسجل
بدفاتر وفيات صحة القبلة . طالبا تغيير اسم المتوفى من حسين
زين حسين الى حسين زين بن الشيخ احمد . استنادا الى شهادة
المختار والشهود . فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة .

وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١٢٢

تقدم لهذه الوزارة السيد / فالح مهنا رشيد الرشيدى بصفته الشخصية بشهادة الميلاد رقم ٦٤/٧٢٩٣ والمسجلة بدفاتر مواليد مركز صحة الفروانية • طالبا تغيير اسم الوالد من فلاح رشيد الرشيدى الى مهنا رشيد الرشيدى استنادا الى الجنسية ساقط القيد الكويتية رقم ٦٥٥٠٨ وكتاب المختار وشهادة الشهود • فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة •
وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١٢٣

تقدم لهذه الوزارة السيد / عبد الله صقر غازى العتيبي بصفته والد الاطفال موسى - علي - مشعل - بشهادات ميلاد ارقام ٦٤/٤٤٠ ، ٦٥/٥٣٨٥ ، ٦٦/٥٣٨٨ والمسجلين بدفاتر مواليد مركز صحة الفروانية طالبا تغيير اسم الوالد من عبدالله صقر علي الى عبد الله صقر غازى العتيبي • استنادا الى جنسيته الكويتية رقم ٦٦٧١٠ وكتاب المختار وشهادة الشهود • فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة •
وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١٢٤

تقدم لهذه الوزارة السيد / محمد رجاء صطام الرشيدى بصفته والد الاطفال سعود - سعد - فاطمه - بشهادات ميلاد ارقام ٦٣/٢٤٦ ، ٦٣/٢٤٥ ، ٦٧/٨٧٨ والمسجلين بدفاتر مواليد مركز صحة الفروانية • طالبا تغيير اسم الوالد من محمد صطام راشد الى محمد رجاء صطام الرشيدى • استنادا الى جنسيته الكويتية رقم ٦٦٠٦٧ وكتاب المختار وشهادة الشهود • فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة •
وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١٢٥

تقدم لهذه الوزارة السيد / سمران مثال مطلق المطيري بصفته الشخصية بشهادة ميلاد رقم ٦٤/١٧٠١ والمسجل بدفاتر مواليد الفروانية طالبا تغيير اسم الوالد من سمران مثال عبدالله الى سمران مثال مطلق المطيري استنادا الى شهادة الجنسية الكويتية رقم ٥١١٠٢ وكتاب المختار وشهادة الشهود • فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة •
وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١٢٦

تقدم لهذه الوزارة السيد / عيسى عبد الله دغش دحيم بصفته الشخصية بشهادة ميلاد رقم ٦٣/٤٢٤٩ والمسجل بدفاتر مواليد الفروانية • طالبا تغيير اسم الوالد من عبد الرزاق مبارك العنزي الى عبد الله دغش دحيم استنادا الى جنسية شقيقه الكويتية رقم ٥١٠١٣ واثبات شخصية وكتاب المختار وشهادة الشهود • فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة •
وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١٢٧

تقدم لهذه الوزارة السيد / صالح عبد الله محمد المطوع بصفته والد الطفلتين فاطمه - باسمه بشهادتي الميلاد رقمي ٦٥/٦٥١ ، ٦٧/٤٩٥٨ والمسجلتين بدفاتر مواليد مركز صحة الفروانية • طالبا تغيير اسم الوالد من صالح عبد الله محمد العبد الله الى صالح عبد الله محمد المطوع استنادا الى جنسيته الكويتية رقم ٥٢٤٤ وكتاب المختار وشهادة الشهود • فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة •
وزير الصحة العامة

اعلان رقم ١٢٨

تقدم لهذه الوزارة السيد / عشوى شريع محمد الضيفري بصفته شقيق المدعو عيدان بشهادة ميلاد رقم ٦٤/٧٤٣٩ والمسجل بدفاتر مواليد مركز صحة الفروانية طالبا تغيير اسم الوالد من شريع طلاع الضيفري الى شريع محمد الضيفري استنادا الى جنسية شقيقه رقم ٦٥٥٨٣ وكتاب المختار وشهادة الشهود • فمن له اعتراض فليتقدم به لهذه الوزارة •
وزير الصحة العامة

اعلان

عن المزايدة رقم م/٢/٦٨ - لبيع لوازم مطبخ وكساوي وبياضات تعلن وزارة الصحة العامة عن طرح مزايدة لبيع لوازم مطبخ وكساوي وبياضات ويمكن الحصول على وثائق المزايدة من وزارة الصحة العامة - قسم المناقصات وذلك مقابل دفع رسم مقداره دينار لا يرد واخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الاربعاء ١٩٦٨/٧/٣١ ، وتوضع العطاءات في صندوق المناقصات الكائن بوزارة الصحة العامة •
وزير الصحة العامة

وزارة التربية

قرار وزاري رقم: ٦٨/١١٨

استناداً للمادة (١) من الفصل الاول والمواد (٧٥٤) من الفصل الثاني بالباب الاول بنظام البعثات لعام ١٩٦٦ .
فقد تقرر أن تكون الخطة التي سيوفد على اساسها الطلبة الكويتيون في بعثات دراسية لمواصلة دراستهم الجامعية بالخارج
للعام الدراسي ٦٨/٦٩ حسب الجدول المرفق .
على جهات الاختصاص التقيد بذلك مع مراعاة احكام المواد (٦٩ و ٨٥) من الفصل الثاني بالباب الاول بالنظام المذكور .

خطة البعثات للطلبة الكويتيين للعام الدراسي ١٩٦٩/٦٨

الرقم	نوع الدراسة	مقر الدراسة	مدة الدراسة	المؤهل الدراسي المطلوب	اساس المفاضلة في اختيار المبعوثين	ملاحظات
١	الطب البشري	ج . ٢٠٤٠٠	٦ سنوات	الثانوية العامة / علمي	مجموع العلامات لا يقل عن ٧٠٪ + درجات	بنين وبنات
٢	طب الاسنان	ج . ٢٠٤٠٠	٥ سنوات	الثانوية العامة / علمي	مجموع العلامات لا يقل عن ٧٠٪ + درجات	بنين وبنات
٣	الطب البيطري	ج . ٢٠٤٠٠	٥ سنوات	الثانوية العامة / علمي	مجموع العلامات لا يقل عن ٧٠٪ + درجات	بنين وبنات
٤	الصيدلة	ج . ٢٠٤٠٠	٥ سنوات	الثانوية العامة / علمي	مجموع العلامات لا يقل عن ٧٠٪ + درجات	بنين وبنات
٥	الزراعة	ج . ٢٠٤٠٠	٤ سنوات	الثانوية العامة / علمي	مجموع العلامات لا يقل عن ٧٠٪ + درجات	بنين
٦	فنون جميلة وتطبيقية	ج . ٢٠٤٠٠	٥ سنوات	الثانوية العامة / علمي وادبي	مجموع العلامات لا يقل عن ٧٠٪ + قدرات	بنين وبنات
٧	فنون مسرحية	ج . ٢٠٤٠٠	٤ سنوات	الثانوية العامة / ادبي	مجموع العلامات لا يقل عن ٧٠٪ + قدرات	بنين
٨	المعهد العالي للسينما	ج . ٢٠٤٠٠	٥ سنوات	الثانوية العامة / ادبي	مجموع العلامات لا يقل عن ٧٠٪ + قدرات	بنين
٩	تربية موسيقية	ج . ٢٠٤٠٠	٤ سنوات	الثانوية العامة / ادبي	مجموع العلامات لا يقل عن ٧٠٪ + قدرات	بنين وبنات
١٠	تربية بدنية	ج . ٢٠٤٠٠	٤ سنوات	الثانوية العامة / ادبي	مجموع العلامات لا يقل عن ٧٠٪ + لياقة	بنين وبنات
١١	الهندسة الصناعية	الولايات المتحدة الامريكية	٥ سنوات	الثانوية العامة / علمي	مجموع العلامات لا يقل عن ٧٠٪ + درجات	بنين
١٢	الهندسة الالكترونية	الولايات المتحدة الامريكية	٥ سنوات	الثانوية العامة / علمي	مجموع العلامات لا يقل عن ٧٠٪ + درجات	بنين
١٣	الهندسة الكيماوية	الولايات المتحدة الامريكية	٥ سنوات	الثانوية العامة / علمي	مجموع العلامات لا يقل عن ٧٠٪ + درجات	بنين
١٤	هندسة البترول	الولايات المتحدة الامريكية	٥ سنوات	الثانوية العامة / علمي	مجموع العلامات لا يقل عن ٧٠٪ + درجات	بنين
١٥	الهندسة المدنية	الولايات المتحدة الامريكية	٥ سنوات	الثانوية العامة / علمي	مجموع العلامات لا يقل عن ٧٠٪ + درجات	بنين
١٦	الهندسة المعمارية	الولايات المتحدة الامريكية	٥ سنوات	الثانوية العامة / علمي	مجموع العلامات لا يقل عن ٧٠٪ + درجات	بنين
١٧	الهندسة الميكانيكية	الولايات المتحدة الامريكية	٥ سنوات	الثانوية العامة / علمي	مجموع العلامات لا يقل عن ٧٠٪ + درجات	بنين
١٨	الهندسة الكهربائية	الولايات المتحدة الامريكية	٥ سنوات	الثانوية العامة / علمي	مجموع العلامات لا يقل عن ٧٠٪ + درجات	بنين

شروط عامة ١ - يشترط تقاعد عامة أن لا يقل مجموع درجات الطالب من ٧٠٪ من النهاية التصوي للمجموع الكلي للدرجات في الشهادة المؤهلة مع توفر الشروط
الآخرى المذكورة في أساس المفاضلة .

٢ - آخر موعد لتقديم الطلبات هو يوم ١٥/٧/١٩٦٨ بالنسبة للطلبة الناجحين في امتحان الدور الاول .

٣ - آخر موعد لتقديم الطلبات للطلبة الناجحين في امتحان الدور الثاني هو خمسة عشر يوما بعد ظهور النتيجة .

وزارة العدل

اعلان حكم صادر من محكمة الجنايات

اصدرت محكمة الجنايات بجلستها المنعقدة بتاريخ
٦٨/٦/٢٥ في الجناية ٦٨/٦١٠ (٦٨/٣٩ المرقاب) المتهم فيها:

جاسم محمد علي الخباز - كويتي الجنسية

حكما غاييا يقضي بحبس المتهم المذكور مدة ثلاثة اشهر
طبقا للمواد ١/١٩١ من قانون الجزاء - وكفالة خمسين دينار
لوقف النفاذ *

والنيابة العامة تعلن المحكوم عليه بهذا الحكم - وتأمره
بالحضور الى قسم التنفيذ الجنائي بالنيابة العامة - وتكلف
رجال الشرطة والمباحث الجنائية وجميع جهات الامن لضبط
واحضار المحكوم عليه - وتحذر كل من يخفيه حتى لا يتعرض
للمساءلة الجزائية *

النائب العام

اعلان حكم صادر من محكمة الجنايات

اصدرت محكمة الجنايات بجلستها المنعقدة بتاريخ
٦٨/٦/٢٥ في الجناية ٦٧/١٤٠٩ (٦٧/٤٥ ميناء عبد الله)
المتهم فيها :

جبار مغيصان عودة - عراقي الجنسية

حكما غاييا يقضي بحبس المتهم المذكور ثلاثة اشهر طبقا
للمواد ٢٥٧، ١/٢٥٩ من قانون الجزاء وبحبسه مدة شهرا
واحدا طبقا للمواد ٢١٨، ٢١٩ من قانون الجزاء - وكفالة
خمسين دينارا لوقوف النفاذ في العقوبتين *

والنيابة العامة تعلن المحكوم عليه بهذا الحكم - وتأمره
بالحضور الى قسم التنفيذ الجنائي بالنيابة العامة - وتكلف
رجال الشرطة والمباحث الجنائية وجميع جهات الامن لضبط
واحضار المحكوم عليه - وتحذر كل من يخفيه حتى لا يتعرض
للمساءلة الجزائية *

النائب العام

اعلان حكم صادر من محكمة الجنايات

اصدرت محكمة الجنايات بجلستها المنعقدة بتاريخ
٦٨/٦/٢٥ في الجناية ٦٨/٤٩٢ (٦٨/٣٤ المباركية) المتهم
فيها :

عبد الله محمد حسين - كويتي الجنسية واخر

حكما غاييا يقضي بحبس المتهم المذكور مدة ثلاثة اشهر
مع النفاذ طبقا للمواد ١٩٢ من قانون الجزاء *

والنيابة العامة تعلن المحكوم عليه بهذا الحكم - وتأمره
بالحضور الى قسم التنفيذ الجنائي بالنيابة العامة - وتكلف
رجال الشرطة والمباحث الجنائية وجميع جهات الامن لضبط
واحضار المحكوم عليه - وتحذر كل من يخفيه حتى لا يتعرض
للمساءلة الجزائية *

النائب العام

اعلان حكم صادر من محكمة الجنايات

اصدرت محكمة الجنايات بجلستها المنعقدة بتاريخ
٦٨/٦/٢٣ في الجناية ٦٨/٢٢١ (٦٨/٤ الشويخ) المتهم فيها:
مظفر غضنفر غرباني - ايراني الجنسية

حكما غاييا يقضي بحبس المتهم المذكور مدة ثلاثة اشهر
مع الشغل والنفاذ طبقا للمواد ٢/١٦٢ من قانون الجزاء *

والنيابة العامة تعلن المحكوم عليه بهذا الحكم - وتأمره
بالحضور الى قسم التنفيذ الجنائي بالنيابة العامة - وتكلف
الشرطة والمباحث الجنائية وجميع جهات الامن لضبط واحضار
المحكوم عليه - وتحذر كل من يخفيه حتى لا يتعرض للمساءلة
الجزائية *

النائب العام

اعلان حكم صادر من محكمة الجنايات

اصدرت محكمة الجنايات بجلستها المنعقدة بتاريخ
٦٨/٦/٢٣ في الجناية ٦٨/٥٣٨ (٦٨/١٥ الصالحية) المتهم
فيها :

محمود محمد مرسى - مصري الجنسية
حكما غيا يقضي بحبس المتهم المذكور مدة ثلاثة اشهر
مع الشغل والنفاذ طبقا للمواد ١٦١ من قانون الجزاء

والنيابة العامة تعلن المحكوم عليه بهذا الحكم - وتأمره
بالحضور الى قسم التنفيذ الجنائي بالنيابة العامة - وتكلف
الشرطة والمباحث الجنائية وجميع جهات الامن لضبط واحضار
المحكوم عليه - وتحذر كل من يخفيه حتى لا يتعرض للمساءلة
الجزائية *

النائب العام

اعلان حكم صادر من محكمة الجنايات

اصدرت محكمة الجنايات بجلستها المنعقدة بتاريخ
٦٨/٦/٢٣ في الجناية ٦٨/٥٥٤ كيفان المتهم فيها : -
عاجل محسن عويد - عراقي الجنسية

حكما غاييا يقضي بحبس المتهم المذكور مدة سنة مع
الشغل والنفاذ طبقا للمواد ١٦١ من قانون الجزاء - وأمرت
بابعاده عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة بحقه *

الحجز التنفيذي المؤرخ في ٢٢/٦/١٩٦٨ والعائدة للمحكوم عليه حسين نعمة عبد الرحمن وقد حجزت نقاذا لعقد الاتفاق رقم ٢٧٠/ب جلد ٤/ وفاء لمبلغ ٧٢٧/٥٠٠ د.ك لصالح / أحمد محمد أمين .

فعلى راغبى الشراء الحضور فى الزمان والمكان المحددين أعلاه ، ومن يرد الاطلاع على أية تفاصيل أخرى بالنسبة لتلك السيارة ، فليراجع (قسم التنفيذ الجبرى) بإدارة التنفيذ أثناء الدوام الرسمي .

مدير ادارة التنفيذ

اعلان بيع محجوزات الرقم : ٣٠٣٩/وعت

تعلن ادارة التنفيذ بوزارة العدل أنه فى يوم السبت الموافق ١٣ يوليو ١٩٦٨ والايام الثلاثة التالية اعتبارا من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها ستباع بالمزاد العلني منقولات منجرة المحكوم عليه/عزيز أمين أبو ديوان بالشويخ والموضحة بمحضر الحجز التنفيذي المؤرخ فى ٢٣/٦/١٩٦٨ وقد حجزت نقاذا للحكم الصادر ضده فى القضية رقم ٥٣٧/٦٥ وفاء لمبلغ ٢١٦٦/٨٣٩ د.ك حكم به لصالح/أحمد محمد الغانم .

فعلى راغبى الشراء الحضور فى الزمان والمكان المحددين أعلاه ، ومن يرد الاطلاع على أية تفاصيل أخرى بالنسبة لتلك المحجوزات ، فليراجع (قسم التنفيذ الجبرى) بإدارة التنفيذ أثناء الدوام الرسمي .

مدير ادارة التنفيذ

اعلان بيع محجوزات الرقم : ٣٠٤٠/وعت

تعلن ادارة التنفيذ بوزارة العدل / قسم تنفيذ حولى أنه فى يوم السبت الموافق ١٣ يوليو ١٩٦٨ والايام الثلاثة التالية اعتبارا من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها ستباع بالمزاد العلني بسوق الحراج العام بالكويت ، منقولات منزل المحكوم عليه / عطية غلوم علي والموضحة بمحضر الحجز التنفيذي المؤرخ فى ٢٢/٦/١٩٦٨ وقد حجزت نقاذا للحكم الصادر ضده فى القضية رقم ٢٦٨/٦٨ وفاء لمبلغ ٥٩/٨٥٠ د.ك حكم به لصالح / محمود علي غلام .

فعلى راغبى الشراء الحضور فى الزمان والمكان المحددين أعلاه ، ومن يرد الاطلاع على أية تفاصيل أخرى بالنسبة لتلك المحجوزات ، فليراجع (قسم التنفيذ الجبرى / ح) أثناء الدوام الرسمي .

مدير ادارة التنفيذ

اعلان بيع محجوزات الرقم : ٣٠٤١/وعت

تعلن ادارة التنفيذ بوزارة العدل أنه فى يوم الاثنين الموافق ١٥ يوليو ١٩٦٨ والايام الثلاثة التالية اعتبارا من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها ستباع بالمزاد العلني بسوق

والنيابة العامة تعلن المحكوم عليه بهذا الحكم - وتأمره بالحضور الى قسم التنفيذ الجنائي بالنيابة العامة - وتكلف الشرطة والمباحث الجنائية وجميع جهات الامن لضبط واحضار المحكوم عليه - وتحذر كل من يخفيه حتى لا يتعرض للمساءلة الجزائية .

النائب العام

اعلان عن حصر وراثه

تقدم الى المحكمة الكلية دائرة الاحوال الشخصية قسم الموارث المدعو محمد سعد حسن الرقراق وطلب اعلام حصر وراثه للمرحوم عبد الرحمن عبد الكريم الرقراق ، قيد طلبه فى دفتر قيد طلبات الوفاة والوراثه تحت رقم « ٥٤ » تاريخ ١٩٦٧/١/٣١ م - واحضر كلا من الشاهدين سلطان فرج فرحان و خليل ابراهيم سعد وسعدون جاسم يعقوب الذى تعهد بحصر وراثه المرحوم عبد الرحمن عبد الكريم الرقراق - وقد تضمنت شهادة الشاهدين وتعهد سعدون المذكور المسجل ذلك فى دفتر الشهادة للوراثه جلد « ٢١ » تاريخ ١٩٦٨/٥/٢٨ و ٢١/١٨ رقمي « ١٠٤ و ٤٠٢ » ان المرحوم عبد الرحمن عبد الكريم توفي منذ ٦٨ سنة تقريبا فى الكويت وانحصر ارثه فى بنته نوره فقط فرضا وردا . ثم توفيت نوره عبد الرحمن عبد الكريم الرقراق منذ ٤٥ سنة تقريبا عن ابنها سعد حسن الرقراق ومحمد بن حسين الحماد . ثم توفي محمد بن حسين الحماد منذ ٣٥ سنة تقريبا عن زوجته سبيكة علي ابو اتليف وولديه منها ابراهيم ونوره . ثم توفيت سبيكة علي ابو اتليف منذ ١٣ سنة تقريبا عن ولديها ابراهيم ونوره ولدى محمد بن حسين الحماد . ثم توفي ابراهيم بن محمد بن حسين الحماد منذ ٦ سنوات تقريبا عن اخته الشقيقة نوره فقط فرضا وردا . ثم توفي سعد بن حسن الرقراق منذ ٣ سنوات تقريبا عن زوجته منيره عبد الله العبد الرحمن واولاده منها حسين ومحمد وعبد العزيز ونوره وشيخة ولولوه البالغ فقط .

والمحكمة تعلن ذلك لمدة سبعة ايام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فمن له اعتراض على ما ذكر اعلاه فليتقدم الى قسم الموارث مبديا اسباب اعتراضه وبعد مضي المدة المشار اليها ستتخذ الاجراءات المتبعة بهذا الخصوص وللبيان نعلن .
رئيس المحكمة الكلية
المستشار

اعلان بيع سيارة محجوزة الرقم : ٣٠٣٨/وعت

تعلن ادارة التنفيذ بوزارة العدل أنه فى يوم السبت الموافق ١٣ يوليو ١٩٦٨ والايام الثلاثة التالية اعتبارا من الساعة الرابعة مساء وما بعدها ستباع بالمزاد العلني بسوق حراج السيارات . - سيارة رقم ٤٠٦١٧ كويت خصوصي نوع / رامبلر بها راديو ومكيف هواء طراز ٦٤ ،، وذلك حسب بيانها بمحضر

اعلان بيع محجوزات الرقم : ٣٠٧٩/وعت

تعلن ادارة التنفيذ بوزارة العدل أنه في يوم السبت الموافق ١٣ يوليو ١٩٦٨ والايام الثلاثة التالية اعتبارا من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها ستباع بالمزاد العلني بسوق الحراج العام بالكويت ، منقولات منزل المحكوم عليها/ طيبة سرور السعد وآخر والموضحة بمحضر الحجز التنفيذي المؤرخ في ١٩٦٨/٣/٦ وقد حجزت نفاذا للحكم الصادر ضدها في القضية رقم ٦٧/١٩٠ وفاء لمبلغ ٤٠٠/٢٢٧ د.ك والمصاريف حكم به لصالح/ يوسف أحمد الغانم .

فعلى راغبي الشراء الحضور في الزمان والمكان المحددين أعلاه ، ومن يرد الاطلاع على أية تفصيلات أخرى بالنسبة لتلك المحجوزات ، فليراجع (قسم التنفيذ الجبري) بادرارة التنفيذ أثناء الدوام الرسمي .

مدير ادارة التنفيذ

اعلان بيع محجوز الرقم : ٣٠٩١/وعت

تعلن ادارة التنفيذ بوزارة العدل أنه في يوم السبت الموافق ١٣ يوليو ١٩٦٨ والايام الثلاثة التالية اعتبارا من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها ستباع بالمزاد العلني بسوق الحراج العام بالكويت -

- ثلاثة ماركة / اجنس / ١٠ قدم ،، وذلك حسب بيانها بمحضر الحجز التنفيذي المؤرخ في ١٩٦٨/٦/٢٤ وقد حجزت نفاذا لامر الاداء رقم ٦٨/٢٠٦ وفاء لمبلغ - ٥٨ د.ك والمصاريف لصالح / مؤسسة الاندلس التجارية ضد / سالم خيس آدم البلوشي .

فعلى راغبي الشراء الحضور في الزمان والمكان المحددين أعلاه ، ومن يرد الاطلاع على أية تفصيلات أخرى بالنسبة لها ، فليراجع (قسم التنفيذ الجبري / ح) أثناء الدوام الرسمي مدير ادارة التنفيذ

اعلان بيع محجوزات الرقم : ٣٠٩٢/وعت

تعلن ادارة التنفيذ بوزارة العدل/ قسم تنفيذ حولي أنه في يوم السبت الموافق ١٣ يوليو ١٩٦٨ والايام الثلاثة التالية اعتبارا من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها ستباع بالمزاد العلني بسوق الحراج العام بالكويت ، المنقولات الاتي ذكرها بعد حسب بيانها بمحضر الحجز التنفيذي المؤرخ في ١٩٦٨/٦/٢٤ وهي :-

عدد المحجوز

١ تليفزيون ماركة/ هيتاشي/ ٢١ بوصة

١ مكيف هواء ماركة/ أميرال طن ونصف

وهذه المنقولات المحجوزة ملك للمحكوم عليها /

مصباح فايد ، محمود عبد الله حسن وقد حجزت نفاذا لامر الاداء رقم ٦٨/٢٠٥ وفاء لمبلغ - ٥٥ د.ك والمصاريف لصالح / مؤسسة الاندلس التجارية .

الحراج العام بالكويت ، منقولات منزل المحكوم عليه / أرمان الياس سركيس والموضحة بمحضر الحجز التنفيذي المؤرخ في ١٩٦٨/٦/٢٣ وقد حجزت نفاذا للحكم الصادر ضده في القضية رقم ٦٨/٣٨ وفاء لمبلغ ١٨٤/٨٠٠ د.ك حكم به لصالح فهد عبد العزيز الفليج .

فعلى راغبي الشراء الحضور في الزمان والمكان المحددين أعلاه ، ومن يرد الاطلاع على أية تفصيلات أخرى بالنسبة لتلك المحجوزات ، فليراجع (قسم التنفيذ الجبري) بادرارة التنفيذ أثناء الدوام الرسمي .

مدير ادارة التنفيذ

اعلان بيع محجوزات الرقم : ٣٠٧٧/وعت

تعلن ادارة التنفيذ بوزارة العدل أنه في يوم الاثنين الموافق ٨ يوليو ١٩٦٨ والايام الثلاثة التالية اعتبارا من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها ستباع بالمزاد العلني بسوق الحراج بالكويت ، منقولات منزل المحكوم عليه/ سعد مبارك فرج والموضحة بمحضر الحجز التنفيذي المؤرخ ١٩٦٧/٩/٢٦ وقد حجزت نفاذا لامر الاداء رقم ٦٧/٩٤ وفاء لمبلغ ٩٥٠/٤٣٣ د.ك لصالح/ عبد الرحمن حمد الهدلق وشركاه .

فعلى راغبي الشراء الحضور في الزمان والمكان المحددين أعلاه ، ومن يرد الاطلاع على أية تفصيلات أخرى بالنسبة لتلك المحجوزات ، فليراجع (قسم التنفيذ الجبري) بادرارة التنفيذ أثناء الدوام الرسمي .

مدير ادارة التنفيذ

اعلان بيع محجوزات الرقم : ٣٠٧٨/وعت

تعلن ادارة التنفيذ بوزارة العدل أنه في يوم السبت الموافق ١٣ يوليو ١٩٦٨ والايام الثلاثة التالية اعتبارا من الساعة الرابعة مساء وما بعدها سيبيع بالمزاد العلني بسوق حراج السيارات . -

- تراكتور ٩٧٧/ ماكنة رقم ٦٠٠٦ ٥٣

- تراكتور ٩٧٧/ ماكنة رقم ٧٧٠٨ ٥٣

وذلك حسب بيانها بمحضر الحجز التنفيذي المؤرخ في ١٩٦٧/٩/٢٦ والعائدين للمحكوم عليه/ عبد الرضا علي غلوم وقد حجزا نفاذا للحكم الصادر ضده في القضية رقم ٦٥/٢٢٢٨ والمعدل بالحكم رقم ٦٧/١٧٣ وفاء لمبلغ ٥٠٠/٤٥٦٧ د.ك حكم به لصالح / ابراهيم أحمد عودة .

فعلى راغبي الشراء الحضور في الزمان والمكان المحددين أعلاه ، ومن يرد الاطلاع على أية تفصيلات أخرى بالنسبة لهما ، فليراجع (قسم التنفيذ الجبري) اثناء الدوام الرسمي مدير ادارة التنفيذ

اعلان بيع محجوز الرقم : وعت/٣٠٩٥

تعلن ادارة التنفيذ بوزارة العدل أنه في يوم الاحد الموافق ٧ يوليو ١٩٦٨ والايام الثلاثة التالية اعتبارا من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها ستباع بالمزاد العلني بسوق الحراج العام بالكويت . -

- مكيف هواء ماركة / جيسون بحالة وسط / ٢٥٠ طن ،،، وذلك حسب بيانه بمحضر الحجز التنفيذي المؤرخ في ٢٤/٦/١٩٦٨ والعائدة للمحكوم عليه / علي عبد الله عيد وقد حجزت نقاذا لامر الاداء رقم ٦٨/١٨٧ وفاء لمبلغ ٣١/٥٠٠ د.ك (لصالح/١) عبد الرحمن شريف ، ٢) موسى شحادة .

فعلى راغبي الشراء الحضور في الزمان والمكان المحددين أعلاه ، ومن يرد الاطلاع على أية تفصيلات أخرى بالنسبة لها ، فليراجع (قسم التنفيذ الجبري) بادرارة التنفيذ اثناء الدوام الرسمي .

مدير ادارة التنفيذ

اعلان بيع محجوز الرقم : وعت/٣٠٩٦

تعلن ادارة التنفيذ بوزارة العدل أنه في يوم السبت الموافق ١٣ يوليو ١٩٦٨ والايام الثلاثة التالية اعتبارا من الساعة الرابعة مساء وما بعدها ستباع بالمزاد العلني بسوق حراج السيارات . -

- سيارة رقم ٣٤٨٦ كويت خصوصي نوع / بوتتيك باريزيان بحالة وسط لون أخضر طراز ٦٤ ،،، وذلك حسب بيانها بمحضر الحجز التنفيذي المؤرخ في ٢٥/٦/١٩٦٨ والعائدة للمحكوم عليه سالم مبارك حمود المزيبي وقد حجزت نقاذا للحكم الصادر ضده في القضية رقم ٦٧/٥٣٧ وفاء لمبلغ ١٠٣٠/٨٥٠ د.ك حكم به لصالح / يوسف أحمد الغانم . فعلى راغبي الشراء الحضور في الزمان والمكان المحددين أعلاه ، ومن يرد الاطلاع على أية تفصيلات أخرى بالنسبة لها ، فليراجع (قسم التنفيذ الجبري) بادرارة التنفيذ اثناء الدوام الرسمي .

مدير ادارة التنفيذ

اعلان بيع محجوزات الرقم : وعت/٣٠٩٧

تعلن ادارة التنفيذ بوزارة العدل أنه في يوم السبت الموافق ١٣ يوليو ١٩٦٨ والايام الثلاثة التالية اعتبارا من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها ستباع بالمزاد العلني بسوق الحراج العام بالكويت ، منقولات محل حلاقة والموضحة بمحضر الحجز التنفيذي المؤرخ في ٢٥/٦/١٩٦٨ والعائدة للمحكوم عليه/ حمود يوسف أبو زكي وقد حجزت نقاذا للحكم الصادر ضده في القضية رقم ٦٨/٤٥ وفاء لمبلغ ١٥٠/ د.ك والمصاريف حكم به لصالح/ اسماعيل حمد أبو فاعور .

فعلى راغبي الشراء الحضور في الزمان والمكان المحددين أعلاه ، ومن يرد الاطلاع على أية تفصيلات أخرى بالنسبة لتلك المحجوزات ، فليراجع (قسم التنفيذ الجبري/ ح) بادرارة التنفيذ أثناء الدوام الرسمي .

مدير ادارة التنفيذ

اعلان بيع محجوزات الرقم : وعت/٣٠٩٣

تعلن ادارة التنفيذ بوزارة العدل/ قسم تنفيذ حولي أنه في يوم الاحد الموافق ١٤ يوليو ١٩٦٨ والايام الثلاثة التالية اعتبارا من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها ستباع بالمزاد العلني بسوق الحراج العام بالكويت ، المنقولات الاتي ذكرها بعد حسب بيانها بمحضر الحجز التنفيذي المؤرخ في ٢٥/٦/٦٨ وهي : -

عدد المحجوز

٤ كنباب بحالة وسط
١ ثلاجة ماركة/ايركولد/١٠ قدم
وهذه المنقولات المحجوزة ملك للمحكوم عليه/نصر اسماعيل حجي وقد حجزت نقاذا للحكم الصادر ضده في القضية رقم ٦٨/٧٨ مدني وفاء لمبلغ -/٧٠ د.ك والمصاريف حكم به لصالح/راضي حسن عيسى .

فعلى راغبي الشراء الحضور في الزمان والمكان المحددين أعلاه ، ومن يرد الاطلاع على أية تفصيلات أخرى بالنسبة لتلك المحجوزات ، فليراجع (قسم التنفيذ الجبري) بادرارة التنفيذ أثناء الدوام الرسمي .

مدير ادارة التنفيذ

اعلان بيع محجوزات الرقم : وعت/٣٠٩٤

تعلن ادارة التنفيذ بوزارة العدل أنه في يوم الثلاثاء الموافق ١٦ يوليو ١٩٦٨ والايام الثلاثة التالية اعتبارا من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها ستباع بالمزاد العلني بسوق الفحاحيل ، المنقولات الاتي ذكرها بعد حسب بيانها بمحضر الحجز التنفيذي المؤرخ في ١٣/٦/١٩٦٨ وهي . -

عدد المحجوز

١. ثلاجة ماركة / اجنس لون أبيض / ٩ قدم
١. مكيف هواء ماركة / أديسون / ٢ طن
وهذه المنقولات المحجوزة ملك للمحكوم / قد وري حسن ثابت وقد حجزت نقاذا لامر الاداء رقم ٦٨/٢١ وفاء لمبلغ ٥٠٠ / ٥٣ د.ك لصالح / مؤسسة الاجهزة الالكترونية فعلى راغبي الشراء الحضور في الزمان والمكان المحددين أعلاه ، ومن يرد الاطلاع على أية تفصيلات أخرى بالنسبة لتلك المحجوزات ، فليراجع (قسم التنفيذ الجبري) بادرارة التنفيذ اثناء الدوام الرسمي .

مدير ادارة التنفيذ

اعلان بيع محجوزات الرقم وعت/٣١٤٦

تعلن ادارة التنفيذ بوزارة العدل أنه في يوم الخميس الموافق ١٨ يوليو ١٩٦٨ والايام الثلاثة التالية اعتبارا من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها ستباع بالمزاد العلني، منقولات مكتب المحكوم عليه / أحمد عيسى عاشور الكائن بعمارة الكرنك بشارع فهد السالم والموضحة بمحضر الحجز التنفيذي المؤرخ في ١٣/٥/١٩٦٨ وقد حجزت تقاذا للحكم الصادر ضده في القضية رقم ٦٨/٢١٠ وفاء لمبلغ ١٣٢/٣٠٠ د.ك حكم به لصالح / محمد عبد الرحمن البحر .

فعلى راغبى الشراء الحضور في الزمان والمكان المحددين أعلاه ، واذا لم يتم البيع فيهما ، بيعت بنفس الوقت في سوق الحراج .

ومن يرد الاطلاع على أية تفاصيل أخرى بالنسبة لتلك المحجوزات ، فليراجع (قسم -التنفيذ الجبرى) بادرارة التنفيذ أثناء الدوام الرسمي .

مدير ادارة التنفيذ

اعلان بيع محجوزات الرقم وعت/٣١٤٧

تعلن ادارة التنفيذ بوزارة العدل انه في يوم السبت الموافق ٢٠ يوليو ١٩٦٨ والايام الثلاثة التالية اعتبارا من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها ستباع بالمزاد العلني في/خيطان بالشارع العام، المنقولات الاتي ذكرها بعد حسب بيانها بمحضر الحجز التنفيذي المؤرخ في ٢٩/٦/١٩٦٨ وهي -

عدد المحجوز

١. مكيف هواء ماركة / جيبسون ٢٥ طن

٣. خزائن خشب

١. ثلاجة ماركة / بيرفكشن

١. غسالة ماركة / ريلنر

وهذه المنقولات المحجوزة ملك للمحكوم عليه / محمد عبد الله المعتوق وقد حجزت تقاذا لعقد الاتفاق رقم ١٦٨٢ جلد ٢ وفاء لمبلغ ٨٩٦/٢٣٦ د.ك لصالح / احمد محمد امين فعلى راغبى الشراء الحضور في الزمان والمكان المحددين أعلاه ، ومن يرد الاطلاع على أية تفاصيل أخرى بالنسبة لتلك المحجوزات ، فليراجع (قسم التنفيذ الجبرى) بادرارة التنفيذ أثناء الدوام الرسمي .

مدير ادارة التنفيذ

اعلان بيع محجوزات الرقم وعت/٣١٤٨

تعلن ادارة التنفيذ بوزارة العدل / قسم تنفيذ حولي أنه في يوم الاربعاء الموافق ٢٤ يوليو ١٩٦٨ والايام الثلاثة التالية اعتبارا من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها ستباع بالمزاد العلني بسوق الحراج العام بالكويت -

فعلى راغبى الشراء الحضور في الزمان والمكان المحددين أعلاه ، ومن يرد الاطلاع على أية تفاصيل أخرى بالنسبة لتلك المحجوزات ، فليراجع (قسم التنفيذ الجبرى) بادرارة التنفيذ أثناء الدوام الرسمي .

مدير ادارة التنفيذ

اعلان بيع محجوزات الرقم : وعت/٣٠٩٨

تعلن ادارة التنفيذ بوزارة العدل أنه في يوم الاثنين الموافق ١٥ يوليو ١٩٦٨ والايام الثلاثة التالية اعتبارا من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها ستباع بالمزاد العلني بسوق الحراج العام بالكويت ، المنقولات الاتي ذكرها بعد حسب بيانها بمحضر الحجز التنفيذي المؤرخ في ٢٢/٦/١٩٦٨ وهي -

عدد المحجوز

١. طقم صالون مكون من (٦) قطع

١. سجادة ١٥ × ٢ متر

١. تليفزيون ماركة / أمبريال / ٢٣ بوصة

١. مكيف هواء ماركة / آدميرال / ٢ طن

١. مروحة عامود كبيرة ماركة / سانينو

هذه المنقولات المحجوزة ملك للمحكوم عليه / عبد الله حسين أحمد وقد حجزت تقاذا لامر الاداء رقم ٦٨/١٠٩٤ وفاء لمبلغ ٢٢٠/٥٠٠ د.ك لصالح عباس احمد الشواف .

فعلى راغبى الشراء الحضور في الزمان والمكان المحددين أعلاه ، ومن يرد الاطلاع على أية تفاصيل أخرى بالنسبة لتلك المحجوزات ، فليراجع (قسم التنفيذ الجبرى) بادرارة التنفيذ أثناء الدوام الرسمي .

مدير ادارة التنفيذ

اعلان بيع محجوزات الرقم وعت/٣١٤٥

تعلن ادارة التنفيذ بوزارة العدل أنه في يوم الاربعاء الموافق ١٧ يوليو ١٩٦٨ والايام الثلاثة التالية اعتبارا من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها ستباع بالمزاد العلني بسوق الحراج العام بالكويت ، منقولات منزل المحكوم عليه / أحمد عبد الرسول القلاف والموضحة بمحضر الحجز التنفيذي المؤرخ في ٦/٥/١٩٦٨ وقد حجزت تقاذا للحكم الصادر ضده في القضية رقم ٦٧/١٢٣٦ وفاء لمبلغ - / ١٠٧ د.ك حكم به لصالح / شركة الصباح للتجارة والمقاولات .

فعلى راغبى الشراء الحضور في الزمان والمكان المحددين أعلاه ، ومن يرد الاطلاع على أية تفاصيل أخرى بالنسبة لتلك المحجوزات ، فليراجع (قسم التنفيذ الجبرى) بادرارة التنفيذ أثناء الدوام الرسمي .

مدير ادارة التنفيذ

شرقا - الطريق الفاصل بينه وبين ملك الشيخ عبد الله الجابر الصباح .
جنوبا - الطريق الفاصل بينه وبين الشيخ عبد الله الجابر الصباح .
ولما كان الاسم الثابت بالوثيقة آتفة الذكر هو « قصاب محمد القصاب » فقد طلب المذكور تصحيحه الى « غصاب محمد غصاب الزمانان » وذلك استنادا الى شهادة مختار الفنتاس وأبو حليفه والمنقف المؤرخة في ١٩٦٨/٦/٣٠ والمصدق عليها من وزارة الداخلية في ١٩٦٨/٧/١ .
فمن له اعتراض على ما جاء اعلاه عليه أن يتقدم باعتراضه الى هذه الادارة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان ، وفي حالة انقضاء تلك المهلة دون ان يتقدم معترض فستقوم الادارة باجابه طلب المذكور .
وكيل الوزارة المساعد لشئون التسجيل العقاري

اعلان

« تقدمت الى هذه الادارة خيرية ابراهيم احمد مهدي الصفار طالبة تصحيح اسمها الوارد بالوثيقة رقم (٦٦/٨٦٤٠) المتضمنة تملكها العقار الواقع في الرميثة والموصوف بالقسيمة التنظيمية رقم (١١١) من القطعة رقم (١١) ومساحتها ألف متر مربع ، والمحدودة بموجب مخطط عام المنطقة ت/١/٣ - ١ ك .
ولما كان الاسم الثابت بالوثيقة آتفة الذكر هو « خيري ابراهيم احمد الصفار » فقد طلبت المذكورة تصحيحه الى « خيرية ابراهيم احمد مهدي الصفار » وذلك استنادا الى شهادة مختار دسمان وبنيد القار المؤرخة في ١٩٦٨/٦/٢٥ والمصدق عليها من وزارة الداخلية بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٦ .
فمن له اعتراض على ما جاء اعلاه عليه أن يتقدم باعتراضه الى هذه الادارة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان ، وفي حالة انقضاء تلك المهلة دون ان يتقدم معترض فستقوم الادارة باجابه طلب المذكورة .
وكيل الوزارة المساعد لشئون التسجيل العقاري

اعلان

تقدم الى هذه الادارة مبارك ونصار ابني صنهات مطلق العازمي طالبتين تصحيح اسميهما الواردين بالوثيقة رقم (٢٤٦٦) جلد/١ تاريخ ٣ مايو سنة ١٩٥٤ المتضمنة تملكهما باقي الارض الواقعة في السالمية والدارجة عليهما بالشراء من حمد المهنا والمحدودة /
قبلة - ملك منصور الاذينة .
شمالا - ملك ناصر بن بقيقاه .
شرقا - ملك عبد الله بن شبو .
جنوبا - الطريق العام .

- ثلاجة ماركة / فيلبس ٩ قدم ، وذلك حسب بيانها بمحضر الحجز التنفيذي المؤرخ في ١٩٦٨/٦/٢٧ والعائدة للمحكوم عليه / محمد خليل عبد الرحيم الطرادى وقد حجزت نقادا للحكم الصادر ضده في القضية رقم ٦٨/٩٨ وفاء لمبلغ - ٤٢/٠٠ ك حكم به لصالح / ابراهيم خميس عبد الحميد .
فعلى راغبى الشراء الحضور في الزمان والمكان المحددين اعلاه ومن يرد الاطلاع على أية تفاصيل أخرى بالنسبة لها فليراجع (قسم التنفيذ الجبرى / ح) أثناء الدوام الرسمي .
مدير ادارة التنفيذ

إدارة التسجيل العقاري

اعلان

تقدمت الى هذه الادارة حصه قنوان ثامر الجربوع طالبة تصحيح اسمها الوارد بالوثيقة رقم (٣٩٩٩) جلد / ١١ تاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢ المتضمنة تملكها قسما من الارض الواقعة في محلة النقرة المحدودة /

قبله
شمالا
الطريق العام

شرقا - ملك البائع والجدار للبائع وفيه الطريق العام .
جنوبا - ملك البائع والجدار ، وتترتق بواسطة الطريق العام .

علما بأن المذكورة قد تصرفت ببيع أجزاء من هذا الميراث .
ولما كان الاسم الثابت بالوثيقة آتفة الذكر هو « حصه القنوان » فقد طلبت المذكورة تصحيحه الى « حصه قنوان ثامر الجربوع » وذلك استنادا الى شهادة مختار النقرة رقم (١٣٢٦) المؤرخة في ١٩٦٨/٦/١٧ والمصدق عليها من وزارة الداخلية بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٢ .

فمن له اعتراض على ما جاء اعلاه عليه أن يتقدم باعتراضه الى هذه الادارة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان ، وفي حالة انقضاء تلك المهلة دون ان يتقدم معترض فستقوم الادارة باجابه طلب المذكورة .
وكيل الوزارة المساعد لشؤون التسجيل العقاري

اعلان

تقدم الى هذه الادارة غصاب محمد غصاب الزمانان ، طالبا تصحيح اسمه الوارد بالوثيقة رقم (٥٥/٤٩١٣) المتضمنة تملكه البيت الواقع في قرية الفنيطيس والمحدود /
قبله - الطريق الفاصل بينه وبين ملك يوسف الفياض وعبد العزيز العمر .
شمالا - ملك علي المرشد والجدار للموهوب اليه .

ممن له او عليه دين للمذكور ، او اية علاقة اخرى ، الاتصال بهذه الدائرة ، اثناء الدوام الرسمي ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .
ولليان نعلن ،،

مدير عام ادارة الايتام

اعلان رقم ٦٨/٧٧

تعلن ادارة الايتام عن وفاة المرحوم /هزيم عبد الله الراشد، موظف سابقا بالجمارك والموانيء ، ومن سكان الخالدية .
لذا ، يرجى من جميع وزارات الدولة ودوائرها ، ذات الاختصاص ، ومن جميع البنوك والشركات ، وسائر الافراد ممن له او عليه دين للمذكور ، او اية علاقة اخرى ، الاتصال بهذه الدائرة ، اثناء الدوام الرسمي ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .
ولليان نعلن ،،

مدير عام ادارة الايتام

اعلان رقم ٦٨/٧٨

تعلن ادارة الايتام عن وفاة المرحوم / حمد خالد حمد المكراد ، موظف سابقا بوزارة البريد والبرق بحكومة قطر ، ومن سكان الشعبية .
لذا ، يرجى من جميع وزارات الدولة ودوائرها ذات الاختصاص ومن جميع البنوك والشركات ، وسائر الافراد ، ممن له او عليه دين للمذكور ، او اية علاقة اخرى ، الاتصال بهذه الدائرة ، اثناء الدوام الرسمي ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .
ولليان نعلن ،،

مدير عام ادارة الايتام

اعلان رقم ٦٨/٧٩

تعلن ادارة الايتام عن وفاة المرحوم / حسين حسن شاه حسين ، من سكان الشرق .
لذا ، يرجى من جميع وزارات الدولة ودوائرها ذات الاختصاص ، ومن جميع البنوك والشركات ، وسائر الافراد ، ممن له او عليه دين للمذكور ، او اية علاقة اخرى ، الاتصال بهذه الدائرة ، اثناء الدوام الرسمي ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .
ولليان نعلن ،،

مدير عام ادارة الايتام

اعلان رقم ٦٨/٨٠

تعلن ادارة الايتام عن وفاة المرحوم / عيسى محمد علي حسن ، من سكان السالمية .
لذا ، يرجى من جميع وزارات الدولة ودوائرها ذات الاختصاص ومن جميع البنوك والشركات وسائر الافراد ، ممن

ولما كان الاسمان الثابتان بالوثيقة هما « مبارك ونصار ابني صنها » فقد طلب المذكوران تصحيحهما الى « مبارك ونصار ابني صنها مطلق العازمي » وذلك استنادا الى شهادة مختار السالمية والرميشية المؤرخة في ١٩٦٨/٦/٢٣ والمصدق عليها من وزارة الداخلية بنفس التاريخ .

فمن له اعتراض على ما جاء أعلاه، عليه أن يتقدم باعتراضه الى هذه الادارة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان ، وفي حالة انقضاء تلك المهلة دون أن يتقدم معترض فستقوم الادارة باجابة طلب المذكورين .
الوكيل المساعد لشئون التسجيل العقاري

إدارة الايتام

اعلان رقم ٦٨/٧٤

تعلن ادارة الايتام عن وفاة المرحوم/جمعان عبد الله ادويعر ابو سمرى ، من سكان جليب الشيوخ .
لذا ، يرجى من جميع وزارات الدولة ودوائرها ، ذات الاختصاص ، ومن جميع البنوك والشركات وسائر الافراد ، ممن له او عليه دين للمذكور ، او اية علاقة اخرى ، الاتصال بهذه الدائرة ، اثناء الدوام الرسمي ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .
ولليان نعلن ،،

مدير عام ادارة الايتام

اعلان رقم ٦٨/٧٥

تعلن ادارة الايتام عن وفاة المرحوم/ناصر بن محمد وعله القحطاني ، مراقب حراس سابقا بوزارة التربية ، ومن سكان كيفان .

لذا ، يرجى من جميع وزارات الدولة ودوائرها ذات الاختصاص ومن جميع البنوك والشركات وسائر الافراد ، ممن له او عليه دين للمذكور ، او اية علاقة اخرى ، الاتصال بهذه الدائرة ، اثناء الدوام الرسمي ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .
ولليان نعلن ،،

مدير عام ادارة الايتام

اعلان رقم ٦٨/٧٦

تعلن ادارة الايتام عن وفاة المرحوم/فرحان دلي محمد العنزي ، شرطي سابقا بوزارة الداخلية ، ومن سكان جليب الشيوخ .

لذا ، يرجى من جميع وزارات الدولة ودوائرها ذات الاختصاص ومن جميع البنوك والشركات ، وسائر الافراد ،

له او عليه دين للمذكور ، أو اية علاقة اخرى ، الاتصال بهذه الدائرة ، أثناء الدوام الرسمي ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .
ولليان نعلن ،،

مدير عام ادارة الائتام

اعلان رقم ٦٨/٨١

تعلن ادارة الائتام عن وفاة المرحوم / مرشد محمد المرشد ، موظف سابقا بالجمارك والموانئ ، ومن سكان الفيحاء .

لذا ، يرجى من جميع وزارات الدولة ودوائرها ذات الاختصاص ومن جميع البنوك والشركات ، وسائر الافراد ، ممن له او عليه دين للمذكور ، أو اية علاقة اخرى ، الاتصال بهذه الدائرة ، أثناء الدوام الرسمي ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .
ولليان نعلن ،،

مدير عام ادارة الائتام

اعلان رقم ٦٨/٨٣

تعلن ادارة الائتام عن وفاة المرحوم / عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن التركي (من سكان العدليه الشرقية) سابقا
لذا يرجى من جميع وزارات الدولة ودوائرها المختصة ومن سائر البنوك والشركات والافراد ممن له او عليه دين للمذكور او اية حقوق او معاملات اخرى ، الاتصال بهذه الدائرة اثناء الدوام الرسمي ، وذلك خلال (٣٠) يوما من نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .
ولليان نعلن .

مدير عام ادارة الائتام

اعلان رقم ٦٨/٨٤

تعلن ادارة الائتام عن وفاة المرحوم / شهاب احمد حسين بوعركي (من سكان الشامية) سابقا ، ومراقب بوزارة الصحة العامة .

لذا يرجى من جميع وزارات الدولة ودوائرها المختصة ومن سائر البنوك والشركات والافراد ممن له او عليه دين للمذكور او اية حقوق او معاملات اخرى ، الاتصال بهذه الدائرة اثناء الدوام الرسمي ، وذلك خلال (٣٠) يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .
ولليان نعلن .

مدير عام ادارة الائتام

اعلان رقم ٦٨/٨٥

تعلن ادارة الائتام عن وفاة المرحوم / فهد تفل بطاح العجمي (من سكان بر الاحمدى) سابقا ، وجندي سابق بوزارة الدفاع .

لذا يرجى من جميع وزارات الدولة ودوائرها المختصة ومن سائر البنوك والشركات والافراد ممن له او عليه دين للمذكور او اية حقوق او معاملات اخرى ، الاتصال بهذه الدائرة اثناء الدوام الرسمي ، وذلك خلال (٣٠) يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .
ولليان نعلن .

مدير عام ادارة الائتام

الهيئة العامة لمنطقة الشعبية الصناعية

اعلان عن وظيفة شاغرة

تعلن الهيئة العامة لمنطقة الشعبية الصناعية عن حاجتها الى غواص بالشروط التالية :

(١) المؤهل العلمي :

شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة ، شهادة تمرين في بناء السفن والهندسة المدنية (صناعة السفن) او الحرف المماثلة بالاضافة الى تمرين كغواص في حوض أو مؤسسة لانشاء السفن بشهادة معترف بها مماثلة لشهادات البحرية الملكية .

(٢) الخبرة العملية :

خمس سنوات في أعمال الغوص تشمل جميع نواحي المسح تحت الماء والتفتيش والاشراف على الاعمال الكونكريتية والركائز الفولاذية تحت الماء وغيرها من اعمال الهندسة المدنية والميكانيكية تحت الماء في الموانئ وذلك بالغوص على عمق لحد ٨٠ قدما مع استعمال بزقة (لباس) وجهاز الرجال الضفادع ويفضل المتقدمون من ذوى الخبرة في التصوير الفوتوغرافي تحت الماء والملمون الماما جيدا بالاسعافات الاولى .

(٣) مدة العقد :

سنتان من تاريخ انتهاء مسوغات التعيين كالفحص الطبي وخلافه

(٤) المرتب الشهري :

يتفق عليه على ضوء المؤهل العلمي والخبرة العملية .
(ان اخر موعد لتقديم الطلبات هو يوم ٣١/٧/١٩٦٨)
وترسل على العنوان التالي :

الهيئة العامة لمنطقة الشعبية الصناعية

ص.ب. (٤٦٩٠) ، الكويت .

وزارة الداخلية

ادارة الجنسية والجوازات والاقامة اعلان

تعلم هذه الادارة بأن الاشخاص المدرجة اسماؤهم ادناه، يدعون فقدان جوازات سفرهم ويطلبون منحهم شهادات بذلك. يرجى ممن له اعتراض ان يتقدم لهذه الادارة خلال اسبوع من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية ، والا فستمنح لهؤلاء الاشخاص الشهادات المطلوبة .
وكيل الوزارة المساعد لشؤون الجنسية والجوازات والاقامة

الاسم	الجنسية	رقم الجواز	التاريخ	المرجع
١ - سلوى محمد حانكان	سورية	٩٠٧	٦٨/٦/٢٥	
٢ - عبد الله مسعود سعيد	عماني	٢٧١٣	٦٨/٦/٢٦	
٣ - زها شوقي حلمي سعيد المفلح	اردنية	٦١٧٥٠١	٦٨/٦/٢٦	أ.ك.٤/١٣٥٧٢٨
٤ - شوقي حلمي سعيد المفلح	اردني	١٨٦٠٨٣	٦٨/٦/٢٦	أ.ك.٤/٥٣٦٥٧
٥ - مي أندريه الطويل	فلسطينية	١٤٢٢٤	٦٨/٦/٢٦	
٦ - نسيب بيطار جميل	سوري	٣٢٥٤	٦٨/٦/٢٦	
٧ - صالح حسن محمد	عراقي	١٢١٨٥٨	٦٨/٦/٢٦	
٨ - احمد عبد الرحمن	مهرى	٥٩٧	٦٨/٦/٢٩	أ.ك.٤/١١٨٩٦
٩ - خالد امين حماده	لبناني	٢٠١٨٧	٦٨/٦/٣٠	أ.ك.٤/٥٢٩٥١
١٠ - عبد الفتاح احمد حسين يوسف	مصري	١٦٥٨٩	٦٨/٦/٣٠	
١١ - زغلول نوري	عراقي	٧١٨٤/٢٠٧٤٤١	٦٨/٦/٣٠	أ.ك.٤/٢٢٩٧٣
١٢ - سلمان يوسف زين الدين	سوري	١٣٣١٧	٦٨/٧/١	أ.ك.٤/١١٧٦٨٧
١٣ - عوض حسين صالح	يماني	٦٧/٢٧	٦٨/٧/١	أ.ك.٤/١٠٨٩٦٢
١٤ - فرجينيا داكوبستا فرناندس	هندية	٣٦٤٥٠٩	٦٨/٦/٢٥	أ.ك.٥/٧١٣
١٥ - محمد شافي محمد بخش	باكستاني	١١٣٧٧٠	٦٨/٦/٢٩	أ.ك.٥/٣٨٠٦

اعلان

تعلم هذه الادارة بأن الاشخاص المدرجة اسماؤهم أدناه، يدعون فقدان شهادات الجنسية وجوازات السفر الكويتية الخاصة بهم . فيرجى ممن يثر على أى منها أن يسلمها الى هذه الادارة .
وكيل الوزارة المساعد لشؤون الجنسية والجوازات والاقامة

أ - شهادات الجنسية :	الرقم
١١ - هزاع بطيحان عقاب المطيري	٦٠٣٧٨
١٢ - بدرية السيد يوسف سيد عبدالله الرفاعي	٦٣٧٧٣
١٣ - ضيدان سدحان الخشاب الرشيدى	٣١٧٣٤
ب - جوازات سفر كويتية :	الرقم
١ - ناصر عبيد بوحواس	١٥١٠٩
٢ - خالد حمد المالك	٨٧٢١٦
٣ - سعد عبد الجليل عبد الكريم الاسطا	٩٠٥٤٣
٤ - ابراهيم حسين مراد حسن الكندري	٤١٨٠٣
٥ - جعفر عبد الله جعفر الجعفر	٣٥٤٩٣
٦ - بزة ارملة صالح راشد الورقة	١٧٨٣
٧ - حسن عباس احمد الطيب	٦٤٨٧٨
٨ - لطيفة شيخان احمد الفارسي	٦١٠٩
٩ - صالح منصور عليان الضفيري	٩٢٨٢
١٠ - عبد العزيز سعد الثويني	٥٤٠٤
١١ - علي منصور عبد الله الجاسم	٥١٥١٢

أ - شهادات جنسية :	الرقم
١ - مسفر مبارك صالح الرشيدى	٢٩٥٣٣
٢ - محمد غلوم عباس حسين اشكناني	٤٤٣١٠
٣ - عباس سيد عبد الله الموسوي	٤٢٤٣٨
٤ - مطلق حزام نهار المطيري	٦٥٤٩٠
٥ - فالح سعد المكمش العازمي	٢٣٩٥٠
٦ - محمد فهاد محمد مجلاد العجمي	٦١٤٩٤
٧ - عائشة محمد عبد الله بومشتت	١٦٤٣٨
٨ - محمد حسن عبد الرضا الانصاري	٣٥٠٥
٩ - سالم سلمان دخيل سالم الصلبي	٥٩٣٠٩
١٠ - محمد سليم نهار الخالدي	٥١٧٨٤

وزارة الداخلية

اعلان مناقصة رقم ٦٩/٦٨/٥ خياطة بدل صيفية وشتوية للضباط والافراد يقدم قماش لبعض البنود والبقية يلتزم المناقص بتقديم القماش اللازم لها .

تعلم وزارة الداخلية لعموم التجار المحليين عن رغبتها في طرح مناقصة خياطة بدل صيفية وشتوية للضباط والافراد وذلك عن طريق المناقصة بالظرف المختوم فعلى الراغبين بدخول هذه المناقصة من السادة التجار الحاصلين على شهادتي السجل التجارى وغرفة تجارة وصناعة الكويت لعام ١٩٦٨ الاتصال بمكتب قسم المناقصات بادارة الشؤون المالية بهذه الوزارة للحصول على الشروط والمواصفات الخاصة والاطلاع على النماذج خلال اوقات الدوام الرسمي مقابل رسم قدره (٣/٠٠٠) دينار غير قابل للرد علما بأن اخر موعد لقبول هذه العطاءات هو الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق ١٧/٨/٦٨ الوكيل المساعد للشؤون المالية والادارية

وزارة التجارة والصناعة

اعلان

تقدم السيدان جليل هاني عبد الله ، وماضي هاني عبد الله (كويتيا الجنسية) الشريكان في شركة جليل وماضي التجارية (شركة تضامنية) بطلب الى مراقبة الشركات والتأمين بهذه الوزارة لفسخ عقد الشركة .

يرجى ممن له اعتراض على ذلك مراجعة المراقبة المذكورة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان .
وكيل وزارة التجارة والصناعة

وزارة الخارجية

اعلان

تعلم وزارة الخارجية أنها ترغب في بيع مجموعة من التايرات والتبويات والبطاريات وقطع غيار السيارات المستهلكة في الساعة الرابعة من مساء يوم الاربعاء الموافق ١٠/٧/١٩٦٨ في الجهة الشرقية من مبنى الوزارة ، لذا فعلى الراغبين في الشراء التواجد في المكان والزمان المحددين .

جاءنا من مراقبة الشركات والتأمين بوزارة التجارة والصناعة ما يلي :

شركة ناقلات النفط الكويتية

شركة مساهمة كويتية

وقائع اجتماع الجمعية العمومية غير العادية

المنعقد في ٢٩/٥/١٩٦٨

في تمام الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الاربعاء الواقع في ٢٩/٥/١٩٦٨ انعقد اجتماع الجمعية العمومية غير العادية لشركة ناقلات النفط الكويتية في مكاتب الادارة العامة للشركة في الكويت .

وفي تمام الوقت المحدد للاجتماع اكتمل النصاب القانوني بحضور ممثلي ٥٤٤٧٥١ سهما واعلنه ممثلي مراقبة الشركات في وزارة التجارة والصناعة ، ثم بدأ الاجتماع .

وفيما يلي ما تم في الاجتماع -

١ - الموافقة على اقتراح مجلس الادارة بزيادة رأس مال الشركة بمبلغ ٥١٣٤٥ر٧٥١ ديناراً كويتياً مقسمة الى (٧٦٦٨٤٦) سهماً قيمة كل سهم سبعة دنانير ونصف وبعلاوة اصدار مقدارها اربعة دنانير ونصف للسهم الواحد على ان يفتح باب الاكتتاب بالاسهم الجديدة لمدة ١٥ يوما اعتباراً من يوم ٣/٦/١٩٦٨ على ان يصير دفع نصف القيمة الاسمية وعلاوة الاصدار عند الاكتتاب والنصف الباقي خلال المدة الواقعة من ٣/٦/١٩٦٩ الى ١٧/٦/١٩٦٩ .

٢ - الموافقة على تعديل المادة السادسة والثامنة والمادة الحادية عشرة من عقد التأسيس لتصبح كالتالي -

المادة السادسة - النص القديم -

يتكون رأس مال الشركة من (٧٦٦٨٤٦٠٠) روية ، فقط ستة وسبعين مليوناً وستمائة واربعه وثمانين ألفاً وستمائة روية ، مقسمة الى (٧٦٦٨٤٦) سهماً قيمة كل سهم مائة روية .

النص المقترح -

يتكون رأس مال الشركة من اصدار اول بقيمة (٥١٣٤٥ر٧٥١) ديناراً كويتياً (٧٦٦٨٤٦٠٠) روية ، فقط خمسة ملايين وسبعمئة وواحد وخمسين ألفاً وثلاثمئة وخمسة واربعين ديناراً كويتياً ، مقسمة الى (٧٦٦٨٤٦) سهماً قيمة

والنفقات والاجور والتكاليف التي تلتزم الشركة بأدائها هي بوجه التقريب خمسة آلاف دينار كويتي وتخصم من علاوة اصدار هذه الاسهم .

٣ - الموافقة على تعديل المادة السادسة من النظام الاساسي لتصبح كالآتي -

المادة السادسة - النص القديم -

يتألف رأس مال الشركة المصرح به من (٧٦٦٨٤٦٠٠) رويية مقسمة الى (٧٦٦٨٤٦) سهم بقيمة مائة رويية لكل سهم ويكون لكل سهم صوت واحد في الاجتماعات العامة .

ويتم تسديد الاقساط على الشكل التالي -

أ - يدفع (٢٠٪) من قيمة الاسهم التي تم الاكتتاب بها .

ب - يدفع باقي قيمة الاسهم على اقساط يقرر مجلس ادارة الشركة من حين الى اخر مقدارها . وموعد دفعها حسبما يراه مناسبا ويتفق ومصالح الشركة على ان يسدد كامل قيمة الاسهم في مدة اقصاها خمس سنوات ابتداء من تاريخ التوقيع على عقد تأسيس الشركة .

النص المقترح -

يتألف رأس مال الشركة المصرح به من اصدار اول بقيمة (٥٧٥١٣٤٥) دينار كويتي (٧٦٦٨٤٦) سهما بقيمة سبعة دنانير ونصف (مائة رويية) لكل سهم واصدار ثاني بقيمة (٥٧٥١٣٤٥) دينار كويتي ، فقط خمسة ملايين وسبعمئة وواحد وخمسين ألفا وثلاثمائة وخمسة واربعين ديناراً ، مقسمة الى (٧٦٦٨٤٦) سهما بقيمة سبعة دنانير ونصف لكل سهم . ويكون لكل سهم صوت واحد في الاجتماعات العامة . وقد تم تسديد كامل قيمة الاصدار الاول اما اقساط الاصدار الثاني فيتم تسديد نصف قيمتها عند الاكتتاب والنصف الباقي خلال المدة الواقعة من ١٩٦٩/٦/٣ الى ١٩٦٩/٦/١٧ .

٤ - تفويض مجلس الادارة اتخاذ كافة الخطوات اللازمة مع الجهات المختصة لتعديل جميع المواد المتعارضة مع زيادة رأس مال الشركة .

رئيس مجلس الادارة

كل سهم سبعة دنانير ونصف (مائة رويية) . وقد زيد رأس المال هذا بموجب قرار الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٩ بمبلغ (٥٧٥١٣٤٥) ديناراً كويتياً ، فقط خمسة ملايين وسبعمئة وواحد وخمسين ألفا وثلاثمائة وخمسة واربعين ديناراً كويتياً ، مقسمة الى (٧٦٦٨٤٦) سهما قيمة كل سهم سبعة دنانير ونصف مع علاوة اصدار مقدارها (٤٥٠٠) دينار كويتي للسهم الواحد على ان يدفع نصفهما ، اي بمعدل ستة دنانير للسهم الواحد عند الاكتتاب وعلى ان يدفع قيمة النصف الباقي خلال المدة الواقعة من ١٩٦٩/٦/٣ الى ١٩٦٩/٦/١٧ .

المادة الثامنة - النص القديم -

اما باقي اسهم الشركة وعددها (٦٦١٨٤٦) سهما فقد طرحت للاكتتاب العام وغطى الاكتتاب فعلاً ودفع المساهمون ما قيمته (٢٠٪) من جملة ما اكتتبوا به والباقي يدفع في ظرف خمس سنوات من تاريخ التوقيع على هذا العقد .

النص المقترح -

اما باقي اسهم الشركة وعددها (٦٦١٨٤٦) سهما فقد طرحت للاكتتاب العام وغطى الاكتتاب فعلاً ودفع المساهمون ما قيمته (٢٠٪) من جملة ما اكتتبوا به والباقي دفع في ظرف خمس سنوات من تاريخ التوقيع على هذا العقد .

تطرح اسهم الاصدار الثاني والبالغة (٧٦٦٨٤٦) سهما للاكتتاب العام طبقاً لاحكام النظام الاساسي للشركة .

المادة الحادية عشرة - النص القديم -

تكلفت الشركة لتأسيسها مبلغاً وقدره مائة ألف رويية (١٠٠٠٠٠) للمطبوعات ورسوم البنوك في عمليات الاكتتاب ونفقات اخرى متفرقة .

النص المقترح -

تكلفت الشركة لتأسيسها مبلغاً وقدره (٧٥٠٠) ديناراً كويتياً (١٠٠٠٠٠) رويية ، سبعة آلاف وخمسمئة دينار كويتي ، للمطبوعات ورسوم البنوك في عمليات الاكتتاب ونفقات اخرى متفرقة . وبالنسبة للاصدار الثاني فان المصروفات

جاءنا من مراقبة الشركات والتأمين بوزارة التجارة والصناعة ما يلي :

**شركة الملاحة الكويتية (ش.م.ك.)
وقائع اجتماع الجمعية العمومية العادية
لشركة الملاحة الكويتية المنعقد في قاعة مدرسة
الصديق المتوسطة يوم السبت الموافق**

٦٨/٦/٢٩

جدول الاعمال :-

٣ - الاستماع الى تقرير مدققي الحسابات السادة / ويني مري وشركاه

استمعت الجمعية العمومية الى تقرير مدققي الحسابات السادة/ ويني مري وشركاه/، ووافقت على ما جاء فيه .

٤ - الاستماع الى تقرير ديوان المحاسبة وجواب شركة الملاحة الكويتية على التقرير

استمعت الجمعية العمومية الى تقرير ديوان المحاسبة وملاحظات الشركة على التقرير .

٥ - تعيين المدققين للسنة المالية ١٩٦٨ ، وتحديد اتعابهم

وافقت الجمعية العمومية على توصية مجلس الادارة المتضمنة تعيين المكتب الكويتي لتدقيق الحسابات بشخص السيد/ بدر بزيغ الياسين/ مراقب مرخص رقم ٦٠ لتدقيق حسابات الشركة لعام ١٩٦٨ . وتحديد اتعابه بمبلغ (٢٢٥٠) ألفان ومائتان وخمسون ديناراً .

٦ - اقتراح بتوزيع مكافأة اعضاء مجلس الادارة ،

وافقت الجمعية العمومية على توزيع مكافأة لرئيس واعضاء مجلس الادارة بمعدل ألف دينار لكل عضو .

٧ - اخلاء طرف السادة رئيس واعضاء مجلس الادارة و ابراء ذمتهم من كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن الفترة المنتهية في ٦٧/١٢/٣١

وافقت الجمعية العمومية على اخلاء طرف السادة رئيس واعضاء مجلس الادارة و ابراء ذمتهم من كل ما يتعلق بتصرفاتهم انقانونية عن الفترة المنتهية في ١٩٦٧/١٢/٣١ .

٨ - انتخاب عضوين جديدين بدلا من العضوين المنتهية مدة عضويتهم

اتخبت الجمعية العمومية السيدين/ نوري مساعد الصالح / وعدنان هاشم البدر/ لعضوية مجلس ادارة الشركة بدلا من العضوين المنتهية مدة عضويتهم ، وكانت نتائج التصويت حسب ما اعلنها مراقب الشركات على النحو التالي :-

١ - الاستماع الى تقرير مجلس ادارة الشركة عن الفترة المالية من ٦٧/١/١ الى ٦٧/١٢/٣١ واعتماده .

٢ - اعتماد الميزانية العمومية عن الفترة المالية من ٦٧/١/١ الى ٦٧/١٢/٣١ وحساب الارباح والخسائر لذات الفترة .

٣ - الاستماع الى تقرير مدققي الحسابات السادة/ ويني مري وشركاه .

٤ - الاستماع الى تقرير ديوان المحاسبة وجواب شركة الملاحة الكويتية على التقرير .

٥ - تعيين المدققين للسنة المالية ١٩٦٨ وتحديد اتعابهم .

٦ - اقتراح بتوزيع مكافأة أعضاء مجلس الادارة .

٧ - اخلاء طرف السادة/ رئيس واعضاء مجلس الادارة/ و ابراء ذمتهم من كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن الفترة المنتهية في ١٩٦٧/١٢/٣١ .

٨ - انتخاب عضوين جديدين بدلا من العضوين المنتهية مدة عضويتهم .

وبعد ان اعلن مراقب الشركات بوزارة التجارة عن اكتمال النصاب القانوني لاجتماع الجمعية العمومية العادية انتقلت الجمعية لبحث المواد المدرجة في جدول الاعمال :

١ - الاستماع الى تقرير مجلس ادارة الشركة عن الفترة المالية من ٦٧/١/١ الى ٦٧/١٢/٣١ واعتماده

وافقت الجمعية العمومية على ما جاء في تقرير مجلس الادارة عن الفترة الواقعة بين ١٩٦٧/١/١ و ١٩٦٧/١٢/٣١ ، ووافقت الجمعية العمومية على مساهمة كل عضو من اعضاء مجلس شركة الملاحة الكويتية بصفتهم الشخصية بسهم واحد في أسهم شركة وكالات الملاحة الكويتية ، على ان تساهم شركة الملاحة الكويتية في راسمال الشركة المقترح اعاده تأسيسها بنسبة ٩٨,٩٣٣٪ .

٢ - اعتماد الميزانية العمومية عن الفترة المالية من ٦٧/١/١ الى ٦٧/١٢/٣١ وحساب الارباح والخسائر لذات الفترة

اعتمدت الجمعية العمومية الميزانية العمومية عن الفترة المالية من ٦٧/١/١ الى ٦٧/١٢/٣١ وحساب الارباح والخسائر لذات الفترة .

الشركة من توسيع هذا الخط بحيث يشمل بعض الموانئ في أوروبا ولندن ، وبحيث يكون أسرع خط ملاحي منتظم .

أما فيما يتعلق بالاتحاد الملاحي الاوروبي فقد ساهمت الشركة في جميع مؤتمرات الاتحاد المذكور ، وقد تعزز مركز الشركة في الاتحاد الملاحي بحيث ابرزت موقف الكويت من مختلف المشاكل الملاحية .

ولدى مجلس الادارة مخطط بعيد المدى يأمل بأن يتمكن من تنفيذه في السنوات المقبلة اذا ما ساعدت الظروف على ذلك . ولا يسع مجلس ادارة الشركة الا ان يشكر جميع الشركات الوطنية والتجار والمستوردين في الكويت والخليج العربي وايران والمصدرين في أوروبا لتأييدهم المتزايد وثقتهم بخططنا الملاحي .

٢ - اسطول الشركة

افتتحت الشركة خطها الملاحي في ابريل ١٩٦٦ بالباخرة « السالمية » ثم تبعتها الباخرة « المباركية » .

وانطلاقاً من السياسة التي رسمها مجلس الادارة ازاء المحافظة على مواعيد الابحار والوصول الى الموانئ المقررة وتسيير رحلة واحدة شهريا وتوسيع هذا الخط بحيث يشمل موانئ اخرى في الخليج العربي ولمواجهة وتعزيز الثقة بخططنا الملاحي المنتظم فقد وجد المجلس ضرورة ملحة لشراء المزيد من البواخر الحديثة ، ولتحقيق ذلك فقد تقدمت الشركة الى الحكومة الموقرة لمنحها قرضا ماليا بحدود الاربعة ملايين دينار لتمكينها من شراء العدد اللازم من البواخر .

وقد استجابت الحكومة لمشكورة لطلب الشركة ووافقت على منحها قرضا قدره مليون دينار ، اشترت على أثره الباخرة الجديدة « القادسية » التي انضمت الى اسطول الشركة في اكتوبر ١٩٦٧ . وبذلك يكون اسطول الشركة حتى نهاية عام ١٩٦٧ مكون من ثلاث باواخر يبلغ مجموع حمولاتها اكثر من ٣٨ ألف طن ، وبالرغم من أن هذا العدد من البواخر لا يكفي لمواجهة متطلباتنا من السفن فقد كانت الشركة تستأجر ما يلزم من البواخر لتحقيق أغراضها .

٣ - مخطط الشركة لعام ١٩٦٨

ويهدف مجلس الادارة على ضوء ما تقدم الى زيادة حجم اسطول الشركة الى ثلاثة أضعاف حجمه الحالي أي ما يعادل ٩٠ ألف طن . ومن المتوقع أن يتم التعاقد في مطلع عام ١٩٦٨ على شراء باخرتين جديدتين تسلم الاولى في شهر جون والثانية في شهر أكتوبر من عام ١٩٦٨ . هذا ومن المحتمل شراء باخرتين اضافيتين لمواجهة متطلبات توسيع الخط الملاحي .

ولما كانت طبيعة اعمال الشركة تستوجب المرونة في العمل تحسبا للظروف الدولية التي تؤثر على الملاحة العالمية بصورة

- ١ - السيد/نوري مساعد الصالح ١٥٩٢٩٧
- ٢ - السيد/عدنان هاشم البدر ١٥٨٥٧٠
- ٣ - السيد / صالح محمد عبد اللطيف أبو حمزة ٨٤٣
- ٤ - السيد/حامد حسين الحامد ٧٥٤

وبذلك يعتبر السيدين/صالح محمد عبد اللطيف ابو حمزة وحامد حسين الحامد/عضوى احتياط .

ثم أعلن مراقب الشركات عن انتهاء اجتماع الجمعية العمومية العادى .

تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية

في ١٩٦٧/١٢/٣١

حضرات السادة المساهمين الكرام :

يسر اعضاء مجلس الادارة لشركة الملاحة الكويتية (ش.م.ك.) ان يتقدموا الى حضرات المساهمين الكرام بتقريرهم السنوي الثاني عن اعمال الشركة ومنجزاتها عن الفترة المنتهية في ١٩٦٧/١٢/٣١ ، ونبذة مختصرة عن الفترة الماضية وبرامجها للسنوات المقبلة ، ويتناول التقرير الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر من ١/١/١٩٦٧ وحتى ١٩٦٧/١٢/٣١ .

١ - انجازات الشركة

استمرت الشركة في تسيير خطها الملاحي المنتظم من أوروبا الى الكويت وموانئ الخليج العربي ، وكانت موقفة في المحافظة على دقة مواعيد اقلاع ووصول بواخرها الى هذه الموانئ ، بالرغم من الظروف التي واجهها خطنا الملاحي بسبب الدوران حول رأس الرجاء الصالح وزيادة مدة الانتظار في مختلف الموانئ مما استرعى انتباه المصدرين والمستوردين وعزز ثقتهم بالشركة ، وقد لمست الشركة هذا التأييد ، ونتيجة لذلك فقد قرر مجلس الادارة زيادة عدد الرحلات من تسع رحلات الى ١٢ رحلة أي بمعدل رحلة واحدة شهريا بدلا من رحلة واحدة كل ستة أسابيع .

ومن جهة اخرى فقد تم توسيع خدمات الخط الملاحي في الخليج العربي بحيث أصبح يشمل موانئ دبي وأبو ظبي وبهذا تقوم بواخرنا بنقل البضائع من خمسة موانئ أوروبية الى ثمانية موانئ في الخليج العربي .

هذا وقد طلب مجلس الادارة من مختلف أجهزة الشركة تقديم كافة الدراسات اللازمة لتوسيع الخط الملاحي بحيث يشمل موانئ أخرى ، وذلك لتكملة المرحلة الاولى من تسيير الخط الملاحي للمنطقة الاوروبية ، ويأمل المجلس بأن تتمكن

مساهمة شركة الملاحة الكويتية فيها ٩٨٩٣٣٪/ ولتطبيق القانون يساهم كل عضو من اعضاء مجلس ادارة شركة الملاحة الكويتية، بسهم واحد على ان يمثل الشركة في عضوية مجلس ادارة الوكالة ستة اعضاء واثنين من المساهمين .

هذا ويدرس مجلس ادارة الشركة افتتاح فرع للشركة في احدى امارات الخليج العربي بغية توسيع نشاطات الشركة في تلك المنطقة .

ويتشرف مجلس الادارة ان يعرب لصاحب السمو امير البلاد المعظم ولسمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء عن شكره وتقديره للدعم والتأييد الذي لمسانه من سموهما ، مما ساعد الشركة على تحقيق الغاية التي أسست من أجلها .

ويسر مجلس الادارة ان يوجه الشكر لسعادة وزير المالية والنقط على تفهمه العميق لاحتياجات الشركة وتشجيعه لها ودعمها بكل الوسائل الممكنة مما ساعدها وسيساعدها على توسيع خدماتها وزيادة بواخرها .

وينتهز مجلس الادارة هذه المناسبة ليعرب عن شكره لمدير عام الشركة وجميع الموظفين العاملين بها لما بذلوه وما سبذلونه مستقبلا من نشاط دائم لتنفيذ المخطط الذي وضعه المجلس في تحقيق كل هدف من الاهداف التي أسست من أجلها الشركة.

تقرير مراقب الحسابات

لقد فحصنا الميزانية العمومية لشركة الملاحة الكويتية (شركة مساهمة كويتية) كما في ٣١ ديسمبر ١٩٦٧ وحساب الارباح والخسائر للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لقواعد المراقبة المتعارف عليها وقد شمل فحصنا اجراء الاختبار اللازم للقيود والسجلات الحسابية كما شمل اجراءات المراقبة الاخرى التي وجدناها مناسبة .

وقد حصلنا على جميع المعلومات والايضاحات التي رأيناها ضرورية لاداء مهمتنا . ان الشركة تحتفظ بدفاتر حسابية منتظمة وان الجرد قد اجرى وفقا للاصول المرعية .

برأينا ان الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر ، اللذين يتفقان مع الواقع ويتضمنان كل ما نص القانون ونظام الشركة على اثباته فيهما ، يظهران بأمانة ووضوح المركز المالي الحقيقي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ١٩٦٧ ونتائج اعمال الشركة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ .

ان البيانات الواردة في تقرير مجلس الادارة فيما يتعلق بالحسابات متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة وانه في حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية مخالفات لاحكام القانون او لاحكام نظام الشركة على وجه يؤثر في نشاط الشركة او مركزها المالي .

مدحت عزت لطفى
عضو مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز
سجل مراقبي الحسابات رقم ٥٥ - الكويت
من ويني مري وشركاهم
محاسبون قانونيون

مباشرة ، فان مجلس الادارة محطاط لمثل هذه الظروف ، ولهذا السبب فان الاعتماد على خط ملاحي واحد سيؤثر على الشركة ولذلك فان مجلس الادارة يدرس امكانية تسيير خطوط ملاحية أخرى في السنوات المقبلة .

٤ - المركز المالي

يسر مجلس ادارة الشركة ان يعلن للسادة المساهمين بأن الشركة تمكنت خلال السنة المالية الحالية من تحقيق ربح صافي قدره (مائة وستة وثلاثون الفا وأربعمائة واثنين وتسعون دينارا كويتيا وسبعمائة وستة وعشرون فلسا) وذلك بعد تنزيل كافة احتياطي الاستهلاكات للبواخر وموجوداتها والااث والسيارة ومصارييف التأسيس ، وكذلك احتياطي الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل والتي يبلغ مجموعها (١٤٤٧٣٦/٥٥١) دينارا .

وبعد تنزيل ما قيمته ١٠٪ من هذه الارباح للاحتياطي القانوني و ١٠٪ أخرى للاحتياطي الاختياري كما هو مبين في الميزانية المقدمة لحضراتكم فيبقى رصيد قدره (١٠٩٩٤/١٨٢) ديناراً ، نزل منه خسارة الفترة الماضية حسب ميزانية ٦٥/٦٦ البالغة (٢٤١٥٠/٥٣٦) ديناراً فيكون المتبقى من الارباح بعد ذلك مبلغ (٨٥٠٤٣/٦٤٦) ديناراً .

ولما كانت الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من النظام الاساسي للشركة تقضي باقتطاع حصة اولى في الارباح لتوزع على المساهمين وقدرها ٥٪ من قيمة اسهمهم المدفوعة التي تبلغ بالنسبة لهذه الشركة ١٠٠ ألف دينار ، فان الرصيد المتبقى من الارباح لا يكفي لهذه الحصة ، مما حدى بمجلس الادارة أن ينسب الى الجمعية العمومية بتدوير هذا الرصيد الى السنة القادمة حتى يعزز المركز المالي للشركة ويدعم احتياطاتها ، بغية مواجهة برامجها التوسعية التي نأمل بأن تعود على الشركة بالفوائد المرجوة .

ويود مجلس الادارة ان يوضح للمساهمين الكرام ان طبيعة اعمال الشركة تفرض عليها التأخر في اعداد الميزانية بسبب تأخر استلام حسابات الرحلات الخاصة بالربع الاخير من السنة المالية من مختلف الموانئ التي تمتد الى أربعة أشهر في معظم الحالات غير أن المجلس يدرس حاليا الخطوات التي يمكن اتباعها لاعداد الميزانية في وقت مبكر .

٥ - شركة وكالات الملاحة الكويتية

لقد حققت شركة وكالات الملاحة الكويتية نجاحا ملحوظا منذ تأسيسها ، وتوسعت اعمالها من حيث تقديم الخدمات الكاملة لبواخر الشركة في الكويت وبواخر شركات أخرى هذا وقد حولت جميع الارباح التي حققتها الوكالة الى الشركة الام . ويود مجلس الادارة ان يعرض على الجمعية العمومية بأنه تمشيا مع المصلحة العامة للشركة وتنفيذا لتوصية محامي الشركة وعملًا بقانون الشركات فقد تقرر اعادة تأسيس الوكالة من شركة ذات مسؤولية محدودة الى شركة مساهمة بحيث تكون نسبة

الميزانية العامة كما هي في ٣١ ديسمبر ١٩٦٧

١٩٦٦ دينار كويتي	١٩٦٦ دينار كويتي	١٩٦٦ دينار كويتي	١٩٦٦ دينار كويتي	١٩٦٦ دينار كويتي	١٩٦٦ دينار كويتي	١٩٦٦ دينار كويتي	١٩٦٦ دينار كويتي	١٩٦٦ دينار كويتي
١٩٨٩٤٩٠	٢٠٠٠٠٠٠	١٠٣٤١٦٥	١٢٤٠١	٢٠٤٦٥٦٦	٣٢٧٨٩٢٠	٢٤٩٧١٠	٣٠٢٩٢١٠	٩٧٧٦
رأس المال المصروح به والمدفوع بالكامل (٢٠٠.٠٠٠) سهم		الاصول الثابتة	الاصول المتداولة	الاستثمارات (ملاحظة رقم ١)	التكاليف	الاستهلاكات	دينار كويتي	دينار كويتي
اعتباري قيمة كل سهم عشرة دانائير كويتي ()		الاستثمار في شركات (ش.م.ك.) وهي شركة في دور التكوين	مصاريف مدفوعة مقدما وحسابات مدينة اخرى	مصاريف مدفوعة مقدما وحسابات مدينة اخرى	١٣٨٥٨	٢٥٦٥٣٠	٣٠٢٩٢١٠	٩٧٧٦
الاختصاصي الاجاري	١٣٦٤٩	١٤١١٢ (٠.٢٠٢)	٢٥٢٠٠	٢٥٢٠٠	٥١١٩٤	٢٥٦٥٣٠	٣٠٢٩٢١٠	٩٧٧٦
الاختصاصي الاحتياطي	١٣٦٤٩	٦٠١٥٧	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٦٥٠٥٢	٢٥٦٥٣٠	٣٠٢٩٢١٠	٩٧٧٦
حساب الارباح والخسائر	٢٧٢٩٨	٧٨٠٤	١٦٧٨١٧	١٦٧٨١٧	١٦٨	٢٥٦٥٣٠	٣٠٢٩٢١٠	٩٧٧٦
مجموع حقوق المساهمين	٨٥٠٤٤	٧٨٠٤	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٦٨	٢٥٦٥٣٠	٣٠٢٩٢١٠	٩٧٧٦
وزارة المالية والنفط	٢٠١٢٣٤٢	٧٨٠٤	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٦٨	٢٥٦٥٣٠	٣٠٢٩٢١٠	٩٧٧٦
سلطة لواجهة مصاريف التأسيس	١٤٩١٧	٢٥٢٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٦٨	٢٥٦٥٣٠	٣٠٢٩٢١٠	٩٧٧٦
قرض غير موثق بزهان (ملاحظة رقم ٢)	١٠٠٠٠٠٠	٢٥٢٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٦٨	٢٥٦٥٣٠	٣٠٢٩٢١٠	٩٧٧٦
المطلوبات المتداولة والمخصصات	١٧٦٢٧	٢٥٢٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٦٨	٢٥٦٥٣٠	٣٠٢٩٢١٠	٩٧٧٦
حسابات البنوك الاكثوية	١٧٦٢٧	٢٥٢٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٦٨	٢٥٦٥٣٠	٣٠٢٩٢١٠	٩٧٧٦
المانحون	١٧٦٢٧	٢٥٢٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٦٨	٢٥٦٥٣٠	٣٠٢٩٢١٠	٩٧٧٦
صافي ارصدة الرحلات المفتوحة	١٧٦٢٧	٢٥٢٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٦٨	٢٥٦٥٣٠	٣٠٢٩٢١٠	٩٧٧٦
مصاريف مستحقة وغير مدفوعة	١٧٦٢٧	٢٥٢٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٦٨	٢٥٦٥٣٠	٣٠٢٩٢١٠	٩٧٧٦
مخصصي الصرف من الخدمة	١٧٦٢٧	٢٥٢٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٦٨	٢٥٦٥٣٠	٣٠٢٩٢١٠	٩٧٧٦
والاجازات	١٧٦٢٧	٢٥٢٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٦٨	٢٥٦٥٣٠	٣٠٢٩٢١٠	٩٧٧٦
مخصصات اخرى	١٧٦٢٧	٢٥٢٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٦٨	٢٥٦٥٣٠	٣٠٢٩٢١٠	٩٧٧٦
١٥٤٧٩	٤٠٣٤٧	١٦٧٨١٧	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٦٨	٢٥٦٥٣٠	٣٠٢٩٢١٠	٩٧٧٦
٢٠١٦٠٥٢٣	٣٢٨٠١٥٩	٢٠١٦٠٥٢٣	٣٢٨٠١٥٩	٢٠١٦٠٥٢٣	٣٢٨٠١٥٩	٢٠١٦٠٥٢٣	٣٢٨٠١٥٩	٢٠١٦٠٥٢٣

ملاحظة رقم ١ : استثمار في شركة وكالات الملاحة (ش.م.ك.) وهي شركة في دور التكوين
ملاحظة رقم ٢ : يسد هذا القرض بعد خمسة سنوات من سبتمبر ١٩٦٧ .
لقد تم تحويل الارصدة بالعملة الاسترلينية على اساس ان الدينار الكويتي يعادل ١١٦٦ جنيه استرليني

رئيس مجلس الادارة
عبد الرحمن ملا حسين

العضو المنتدب
نوري مساعد الصالح

حساب الارباح والخسائر للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٦٧

دينامر كويتي	١٩٦٥/٥/١٩ الى ١٩٦٦/١٢/٣١	دينامر كويتي	١٩٦٥/٥/١٩ الى ١٩٦٦/١٢/٣١	دينامر كويتي	١٩٦٥/٥/١٩ الى ١٩٦٦/١٢/٣١
١٢٤٣٦٥	المصاريف العامة	١٢٨٣٦٨	٢٨٣٣٦٢	صافي ايرادات الرحلات	١٧٤٨٦٥
١٣٩٠٢٨	الاستهلاكات	١١٧٥٠٢	٤١٠٠٠	اتمام لقاء خدمات ادارية	١٣٢٣٠
٥٣٣٩	مخصص انتهاء الخدمة والاجازات	٧٩٧٧	٥٢٤١	ايرادات متفرقة	٤٤٩٤٣
١٢٣٨٨	مصاريف استلام الباخرة القادسية	-	١١٣٥٢	فرق تخفيض العملة - الاسترلينية	-
٢٠٠٠٠	تبرع الى اللجنة الشعبية	-	-	-	-
٣٣٤٢	استهلاك مصاريف التأسيس	٣٣٤٢	-	-	-
١٣٦٤٩٣	صافي الربح	(٢٤١٥١)	-	-	-
٤٤٠٩٥٥		٢٣٣٠٣٨	٤٤٠٩٥٥		٢٣٣٠٣٨

حساب التوزيع للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٦٧

دينامر كويتي	صافي الربح المرحل من حساب الارباح والخسائر	دينامر كويتي	١٣٦٤٩٣
٢٤١٥١	الخسارة المدورة من السنوات السابقة	١٣٦٤٩٣	١٣٦٤٩٣
١٣٦٤٩	الاحتياطي الاجباري ١٠٪ من ارباح السنة	١٣٦٤٩	١٣٦٤٩
١٣٦٤٩	الاحتياطي الاختياري ١٠٪ من ارباح السنة	١٣٦٤٩	١٣٦٤٩
٨٥٠٤٤	الرصيد المدور الى السنوات القادمة	٨٥٠٤٤	٨٥٠٤٤
١٣٦٤٩٣		١٣٦٤٩٣	١٣٦٤٩٣

الادارة العامة للطيران المدني - الارصاد الجوية

معلومات مناخية للاسبوع المبتدىء ب ٢٧ يونيو سنة ١٩٦٨ (في الكويت)

التاريخ يونيو	درجة الحرارة في الظل	درجة الحرارة اشعاع الشمس	معدل درجة حرارة ماء البحر	الرطوبة النسبية % الكويت	سقوط الشمس	اقصى سرعة واتجاه للرياح (ميل في الساعة)					
	ادنى	القصوى	٢٤ ساعة	ادنى	القصوى	ادنى					
٢٧	٤٤٫٧	٢٩٫٠	٧٧٫٣	٣٠٫٢	٢٥	٣	٦٠	٢٩	١٢/٣٦	٢٠	غربي / غربي شمال غربي
٢٨	٤٥٫٠	٣١٫٣	٧٧٫٥	٣٠٫٥	١٩	٣	٧٤	٣٠	١٠/٠٠	٢٠	غربي / غربي شمال غربي
٢٩	٤٤٫٥	٣٠٫٦	٧٩٫٠	٣٠٫٥	٣١	٦	٦٥	٢٥	٠٦/٣٠	٣٠	شمال غربي
٣٠	٤٣٫٥	٢٨٫٠	٧٧٫٠	٣٠٫٤	٣٩	٨	٦٣	٣١	١٢/٢٤	٢١	شمال غربي
١	٤٤٫٠	٢٧٫٨	٧٧٫٠	٣١٫١	٤٦	٨	٧٤	٣٦	١٢/٢٤	١٦	شمال غربي
٢	٤٤٫٠	٢٨٫٧	٧٨٫٠	٣١٫٧	٤٠	٧	٦٢	٣٤	١٢/٣٠	٢٣	شمال غربي
٣	٤٣٫٠	٢٨٫٠	٧٨٫٠	٣١٫٦	٣٢	٨	٧٥	٣٦	٠٦/٣٦	٣٣	شمال غربي

الخلاصة

متوسط اقصى درجة حرارة خلال الاسبوع	٤٤٫١	معدل درجة حرارة ماء البحر خلال الاسبوع	٣٠٫٩
متوسط ادنى درجة حرارة خلال الاسبوع	٢٩٫١	متوسط سقوط الشمس بالساعات	١٠/٢٦
اقصى درجة حرارة خلال الاسبوع	٤٥٫٠	متوسط اعلى نسبة للرطوبة في الكويت	٣٣٪ وفي فيلكا ٦٨٪
ادنى درجة حرارة خلال الاسبوع	٢٧٫٨	متوسط ادنى نسبة للرطوبة في الكويت	٦٪ وفي فيلكا ٣٢٪
درجة حرارة اشعاع الشمس القصوى خلال الاسبوع	٧٩٫٠	اقصى سرعة واتجاه للرياح خلال الاسبوع	٣٣ / شمال غربي

11

12

13

14

15

16

17

18

19

20

21

22

23

24

25

مطبعة حكومة الكويت